



Université Ferhat Abbas Sétif 1

جامعة فرحات عباس - سطيف 1



Université Ferhat Abbas Sétif 1

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

التخصص: محاسبة. مالية وتدقيق

أطروحة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه (الطور الثالث) في العلوم التجارية
الموضوع:

توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي
ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية - دراسة
حالة مجمع صيدال

إشراف:
الأستاذ الدكتور: تيجاني بالرقى

إعداد الطالبة:
زينب بوغازي

تاريخ المناقشة: 18 ماي 2017

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة سطيف 1	أستاذ	عكي علواني عومر	الأستاذ الدكتور
مشرفا ومقررا	جامعة سطيف 1	أستاذ	بالرقى تيجاني	الأستاذ الدكتور
مناقشا	جامعة عنابة	أستاذ	هوام جمعة	الأستاذ الدكتور
مناقشا	جامعة أم البواقي	أستاذ محاضر قسم أ	زعييط نور الدين	الدكتور
مناقشا	جامعة المسيلة	أستاذ محاضر قسم أ	ولهي بوعلام	الدكتور
مناقشا	جامعة سطيف 1	أستاذ	ملياني حكيم	الأستاذ الدكتور

السنة الجامعية 2016-2017



يقول العماد الأصفهاني في بعض ما كتبه:

"إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في تحفه لو تبيّر هذا كان أحسن، ولو زيد هذا كان يُستحسن، ولو فُدّم هذا كان أفضل، ولو تُرك هذا كان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر..."

إهداء

الحمد لله حمدا كثيرا

يا رب لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت و لا باليأس إذا فشلت

و ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح...

يا رب إذا أعطيتني نجاحا لا تفقدني تواضعي،

وإذا أعطيتني تواضعا لا تفقدني اعتزازي بكرامتي واجعلني من الذين

إذا أعطوا شكروا و إذا أؤذوا فيك صبروا و إذا أذنبوا استغفروا

و إذا تقلبت بهم الأيام اعتبروا

أمين يا رب العالمين.

أهدي ثمرة جهدي إلى:

والدي الكريمين حفظهما الله برعايته واطال في عمرهما؛

الأستاذة والأم والصديقة الغالية الأستاذة رقاد سليمة؛

إخوتي وأخواتي؛ زوجي العزيز وكل عائلته؛

كل أفراد عائلتي الكريمة فردا فردا؛

كل أصدقائي وزملاء الدراسة؛

كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين ومن
تبعهم إلى يوم الدين.

شكر وتقدير

00000

الحمد لله على فضله وإحسانه، أسبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، فله الحمد والشكر والثناء الحسن، والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور/ تيجاني بالرقى على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد، ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجها بأفضل صورة، والله أسأل أن يجزل لهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

المقدمة

المقدمة

شهد العالم خلال العقد الأخير من القرن الماضي تطورات كبيرة في مختلف الميادين من ضمنها الجانب المحاسبي ولقد تزامن هذا مع تزايداً ملحوظاً لظاهرة اندماج الأعمال ونشوء المجموعات نتيجة لظهور العولمة وتطور واتساع نطاق نشاط الشركات متعددة الجنسيات، ونظراً لاختلاف الممارسات المحاسبية دولياً وأهمية مشاكل المحاسبة عن الاندماج وتوحيد البيانات المالية والاختلافات الكبيرة في الممارسات السائدة في هذا المجال، اهتمت لجنة معايير المحاسبة الدولية سابقاً والمتمثلة في مجلس معايير المحاسبة حالياً بهذا النوع من الممارسات من خلال إصدار عدة معايير تهدف في مجملها إلى تحديد التقنيات والسياسات الواجب إتباعها عند دمج الحسابات وإعداد القوائم المالية الموحدة والمعلومات الواجب الإفصاح عنها في هذا المجال، ولعل من بين تلك المعايير المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون "القوائم المالية الموحدة والمنفصلة".

أن الجزائر لم تكن بمنأى عن هذه التطورات، خاصة وأنها تسعى إلى مواكبة الاقتصاد العالمي وجذب الاستثمارات الأجنبية منذ تبنيتها للاقتصاد الرأسمالي في نهاية ثمانيات القرن الماضي، مما توجب عليها أن تتفاعل مع البيئة الدولية بالقيام بالعديد من الإصلاحات. حيث مست هاته الإصلاحات العديد من الجوانب، من بينها إصلاح النظام المحاسبي و هذا ما تمثل في ادخال النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق بداية من سنة 2010 ونجم عنه من تغيرات مست جوانب عديدة منها عملية توحيد حسابات الميزانية للمجمعات الاقتصادية. ذلك أن التطور الذي يشهده العالم في شتى المجالات دفع الجزائر إلى القيام بمجموعة من الإصلاحات في مجالي المحاسبة والمراجعة وذلك بالاعتماد على المعايير الدولية، ولقد مست هذه الإصلاحات مختلف المؤسسات ومن ضمنها مجمعات الشركات والتي تقوم بإعداد قوائم مالية موحدة تعبر عن أدائها ووضعها المالي باعتبارها وحدة واحدة، ومن هنا أصبح من الضروري تقديم معلومات شاملة للملاك ومختلف المستخدمين للبيانات المحاسبية.

وبما أن القوائم المالية الموحدة تعتبر المصدر الرئيسي إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين لتقديم معلومات محاسبية كمية للعديد من الأطراف، فإن فهم هذه القوائم ومعرفة قواعد توحيدها التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين أصبح أمراً ضرورياً. إذ من المتوقع ألا يكون هناك تحليل مفيد للقوائم المالية بدون فهم كاف للمعايير والطرق المحاسبية المتبناة في إعداد هذه القوائم. وتتميز عملية التجميع المحاسبي بأنها تقنية ضرورية لكل الشركات القابضة والمدرجة في البورصة بهدف تقوية اقتصاد البلد، وذلك من خلال تقسيم عملياتها إلى قطاعات، حسب العمليات الصناعية المختلفة أو تقسيم عملياتها إلى مناطق جغرافية حسب أماكن ممارسة أنشطتها، وتهدف الحسابات المجمع للشركات بتقديم صورة كاملة للحسابات الدورية، حيث توضح الذمة المالية، الحالة المالية والنتائج.

انطلاقاً مما سبق، وفيما يخص الجزائر فقد تطرق المشرع الجزائري إلى إجبارية إعداد الحسابات المجمع منذ نهاية التسعينات، العدد 87 من الجريدة الرسمية الموافق ل 8 ديسمبر 1999 والعدد 91 الموافق ل 22 ديسمبر من نفس السنة، حيث تضمن الأول تحديد كيفيات إعداد وتجميع حسابات المجمع والآخر تضمن

توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع نشاط الشركات القابضة وتجميع حسابات المجمع. وتنبع الرغبة القوية للتوحيد الذي جاء به النظام المحاسبي المالي من الحاجة الشديدة لمقارنة البيانات المالية على مستوى التقارير الداخلية أو الخارجية أو على مستوى الشركة أو القطاع أو المستوى الوطني أو على المستوى الدولي وذلك لتسهيل إجراء التوقعات واتخاذ القرارات المالية. وكذا بدعوى تحقيق التنمية والكفاءة الاقتصادية ومن ثم الشرعية لاعتقادها أن الدول التي تعتمد *IFRS* تكون تقاريرها في أعلى مستوى من الشفافية والقابلية للمقارنة تكون أكثر شرعية وبالتالي تتيح لها فرص أكبر لجذب المزيد من الاستثمارات، وزيادة الفائض المالي، وتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي، وبُغية مُسايرة التطورات الاقتصادية العالمية والتغيرات الحاصلة في المعايير المحاسبية الدولية؛ تسعى معظم الدول إلى تحقيق التوحيد المحاسبي العالمي عن طريق تبني حكوماتها لإصلاحات مالية ومحاسبية، وتوحيد التوحيد المحاسبي للمجمعات الاقتصادية.

انطلاقاً مما سبق، فإنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

هل تتوافق عملية توحيد حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي مع المعايير

المحاسبية الدولية؟

وتزداد أهمية هذا السؤال إذا عرفنا أن عملية الإصلاح المحاسبي التي عرفتها الجزائر والتي تبثق عنها النظام المحاسبي المالي هو مفهوم يرتبط بمدى قدرة الأطراف الفاعلة في إدارة التغيير على وضع استراتيجية لتحقيق الأهداف المرجوة من الإصلاح، أي نجاح وفعالية الإصلاح، ذلك أن الحسابات المدمجة للمجمعات الاقتصادية تتسم بالغموض والعموم، الأمر الذي زاد من تعميق التساؤل عن كيفية اعداد ميزانيات موحدة بتبني المعايير الدولية للتقارير المالية أو تلتزم بما هو موجود من التشريعات القانونية؟

وللإحاطة بالجوانب المختلفة للإشكالية المدروسة فقد ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- أ. ما مدى أهمية إعداد القوائم المالية المدمجة بالنسبة للمجمعات وكيف يتم إعداد القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي وما أهم المشاكل التقنية والاجراءات المتعلقة بعملية الإدماج؟
- ب. هل يستجيب النظام المحاسبي المالي لمتطلبات التوحيد المحاسبي للميزانية الموحدة، وكيف يمكن الاستفادة من معايير لابلغ المالية الدولية المرتبطة بالمجمعات الاقتصادية؟
- ج. هل التوحيد المحاسبي لعناصر الميزانية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية تختلف بشكل كبير عن توحيدها وفقاً للنظام المحاسبي المالي؟
- د. هل يجد مجمع صيدال صعوبات في عملية توحيد حسابات الميزانية حسب مقتضيات النظام المحاسبي المالي وما اثر ذلك على التشريعات القانونية الجزائرية؟

1. الفرضيات

إن التساؤلات المطروحة أعلاه أسفرت عن الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى: إعداد الحسابات الموحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يعطي صورة صادقة وواقعية عن الوضعية المالية للمجموعة
- الفرضية الثانية: لا يواكب النظام المحاسبي المالي في معالجته لعناصر الميزانية في ظل توحيد الحسابات الميزانية مع توجهات المعايير المحاسبية الدولية
- الفرضية الثالثة: تواجه المجموعات الاقتصادية في الجزائر صعوبات في توحيد حسابات الميزانية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية

2. أهمية الدراسة

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونه يعالج إحدى المشاكل المحاسبية وهي كيفية توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية، وقد جاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبية المالية والتي تمكن مستخدميها من إتخاذ القرارات الملائمة من أجل إعطاء صورة صادقة عن المنشأة ، ويمكن أن ندرج الأهمية في النقاط التالية:
- محاولة الفهم والتعمق أكثر في كيفية توحيد حسابات الميزانية مع المتطلبات الجديدة للمعايير الإبلاغ المالية الدولية وأحدث التعديلات التي طرأت عليها (IFRS10;11,12)؛
 - بيان أوجه التقارب والاختلاف في عملية توحيد حسابات الميزانية بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وبيان إمكانية الاستفادة من التوافق مع المعايير الدولية لتوحيد لغة التقارير المالية؛
 - إبراز وتحليل التباين في المحاسبة عن اندماج الأعمال، الناجم عن استخدام مصطلحات دون غيرها في كل نظام، مما يصعب فهم هذه الاسترشادات ومقارنتها، مثل فارق الاقتناء بدل الشهرة، فوائد الأقلية بدل حقوق غير مسيطر عليها، فترة القياس بدل فترة التخصيص، طريقة الاقتناء بدل طريقة الشراء...إلخ.

3. أهداف الدراسة

- بالإضافة للإجابة على التساؤل الأساسي في إشكالية البحث، واختبار صحة الفروض المتبناة؛ فإن هذه الدراسة تهدف إلى:
- دراسة المشاكل الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وهذا وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية؛
 - الوقوف على بعض الحسابات التي كانت غير مفسرة من قبل المخطط المحاسبي المالي خاصة فيما يتعلق بالعناصر المعنوية وحقوق الأقلية في المجموعة؛

- إبراز الأهمية التي أعطاها النظام المحاسبي المالي لتقنية توحيد وإدماج حسابات المجموعة من الناحية العملية في المؤسسة المعنية بالدراسة؛
- تحليل انعكاسات التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على توحيد حسابات الميزانية للمجمعات الاقتصادية في بيئة الاعمال الجزائرية.

4. تحديد إطار الدراسة

تناولت هذه الدراسة كيفية إعداد القوائم المالية المدجة، وقد اعتمدنا على النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وعلى نصوص المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل الإتحاد الأوروبي حتى شهر جانفي 2009 (IAS 27, 28, 31) وكذلك نصوص معايير الابلاغ المالي الدولية الحديثة (IFRS 10,11,12)، أما الدراسة التطبيقية، فقد اخترنا أن يكون مجمع صيدال بالجزائر العاصمة محل الدراسة من خلال القوائم المالية المدجة لسنة 2014-2015.

5. مبررات اختيار الدراسة وصعوباتها

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لحساسية العلاقة بين توحيد الحسابات حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية وندرة الدراسات المعالجة لهذا الموضوع " توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى توافرها مع المعايير المحاسبية الدولية"، وحادثة الموضوع، ناهيك عن الرغبة الذاتية في التخصص في مجال المحاسبة.

تكمن صعوبة إجراء الدراسة الميدانية نظرا لعدة أسباب منها قلة تطبيقات النظام المحاسبي المالي من قبل المجمعات المؤسسات الاقتصادية لحدثة تطبيقه، وفي حالة وجود هذه المؤسسات هناك صعوبة في الحصول على يد المساعدة من قبل المسؤولين في هذا الموضوع، صعوبة قراءة وتحليل القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم، نظرا لكون الملاحق المقدمة من هذه الأخيرة لا تتوفر على كل المعلومات التي فرضها النظام المحاسبي المالي. إن هذه الصعوبات، وإن كانت شاقة أحيانا، فقد كانت لي الدافع الأساسي لمواصلة البحث، بل اعتبرها جزءا منه.

6. منهجية الدراسة وأدواتها

رغبة في بلوغ تطلعات البحث، يتم الاستعانة بالمناهج المستعملة في الدراسات الاقتصادية والمحاسبية، حيث يتم الاعتماد على المنهج التاريخي عند التطرق إلى النظام المحاسبي المالي أو المعايير المحاسبية الدولية، والمنهج الوصفي عند المعالجة المحاسبية لعناصر الميزانية الموحدة وكذا المنهج المقارن والتحليلي عند إجراء مقارنة بين المعالجة المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، وسيلجأ إلى المناهج الأخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

اتبعنا في هذا البحث منهج دراسة الحالة لمعالجة الإشكالية المطروحة لتتعرف من خلاله على كيفية إعداد القوائم المالية والإجراءات العملية والصعوبات التي ترافقها والتي لا يمكن معرفتها إلا عند الممارسة، وقد مكنتنا هذا المنهج من التعرف على وضعية مؤسسة اقتصادية واحدة بشيء من التفصيل، وقد وقع اختيارنا على مؤسسة صيدال الأم نظرا لإمكانية استخدام قوائمها المالية الموحدة. وقبل ذلك استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري للموضوع.

أما الأدوات المستخدمة في البحث فهي النظام المحاسبي المالي ونصوص المعايير المحاسبية الدولية المرتبطة بالمجمعات، بالإضافة إلى الكتب المتخصصة في المحاسبة باللغة العربية والفرنسية والإنجليزية وبعض الرسائل والأطروحات التي لها علاقة بموضوع البحث، مع مطالعة بعض مواقع الانترنت المتخصصة، والاطلاع على وثائق المؤسسة محل الدراسة وإجراء مقابلات مع المسؤولين، وكلما يتطلبه الموضوع من أدوات تساهم في إخراجه على أحسن وجه.

7. الدراسات السابقة ونتائجها

سيتم توظيف دراسات تتوافق مع بحثنا في توجيهها العام وفي معالجة لبعض جوانب مشكلته، ونشير إلى أنه وفي حدود اطلاعنا على ما أجري من بحوث جامعية على مستوى بعض كليات الوطن وعلى القلة المراجع المتناولة لموضوع توحيد ميزانيات للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، لكن هذا لم يمنع من وجود دراسات سابقة قريبة لها ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

● دراسة (معتصم محمد الدباس، 2012) بعنوان: أثر الاندماج على أداء الشركات وأرباحها.

منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرون، العدد الثاني، ص

511 - ص 544 يونيو 2012.

تناول الباحث في هذه الدراسة ماهية الاندماج، إجراءات ومراحل الاندماج، التحليل المالي لحالة الاندماج في شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري. وتوصل الباحث من خلال هذه الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اندماج شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري و الأداء المالي للشركات والمتمثل في نسب السيولة والربحية؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاندماج شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري ونسب السيولة المتمثلة في نسبة التداول، نسبة السيولة السريعة، نسبة النقدية، نسبة صافي رأس المال العامل؛
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لاندماج شركة مجمع الضليل الصناعي العقاري ونسب الربحية المتمثلة في نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة العائد على رأس المال

المستثمر، نسبة مجمل الربح إلى صافي المبيعات، نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات، نسبة مصاريف التشغيل إلى صافي المبيعات.

• **دراسة (مختار مسامح، 2011) بعنوان: توحيد أنظمة مراقبة حسابات الشركات التجارية في دول اتحاد المغرب العربي، ما بين الضرورة الاقتصادية والتجارية وخصوصيات التشريعات الوطنية والمحلية.** رسالة دكتوراه قدمت في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر باتنة.

قسم الباحث الموضوع إلى جزئين تناول في الجزء الأول النظرية المحاسبية والمعايير المحاسبية وتم تقسيم هذا الجزء إلى ثلاثة فصول تطرق إلى تطور النظرية المحاسبية، المفاهيم، المبادئ والمعايير في الفصل الأول، القوائم المالية، أهدافها، مكوناتها ومستخدميها في الفصل الثاني، المحاسبة الدولية والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية في الفصل الثالث.

أما الجزء الثاني فتطرق فيه إلى التوافق المحاسبي الدولي والتوحيد المحاسبي المغربي حيث قسمه إلى ثلاثة فصول تناول التوافق المحاسبي الدولي وتجارب بعض التجمعات الاقتصادية في الفصل الرابع، خصوصيات العمل المحاسبي والتدقيقي المغربي في الفصل الخامس، وفي الفصل السادس تطرق إلى التوحيد المحاسبي المغربي، الواقع والآفاق.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- فتح مجال جديد من مجالات البحث العلمي في المحاسبة والتدقيق ألا وهو التوحيد المحاسبي المغربي؛
- رصد وتبعية الإضافات النظرية في مجال المحاسبة والتدقيق خاصة فيما تعلق بالمداخل الحديثة لتفسير الأحداث ألا وهما المدخل النفعي والمدخل السلوكي؛
- اقتراح نموذج محاسبي مغربي موحد، وحتى إن لم يكن كاملا ونهائيا يمكن أن نعتبره خطوة أولى في عمل صعب وشاق، لكنه ضروري لتدعيم الوحدة المغربية.

• **دراسة (رشيد عريوة، 2010) بعنوان: أساليب وطرق اندماج الشركات دراسة مالية ومحاسبية.**

مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة قدمت في جامعة الحاج لخضر باتنة. تناولت هذه الدراسة ماهية الاندماج بين الشركات وقياس الجدوى منه في الفصل الأول، طرق تقويم الشركات بالنسبة للفصل الثاني، وطرق المحاسبة عن الاندماج والمعالجة المحاسبية والضريبية فيما يخص الفصل الثالث.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تختلف أساليب الاندماج من شركة إلى أخرى حسب الهدف من الاندماج؛

– الشركات الداخلة في عملية الاندماج يجب أن تخضع لعملية تقويم وهذا من طرف خبراء التقويم؛
العمليات الجبائية التي تتولد أثناء الاندماج يجب حسابها بدقة، لأنها تكون بمثابة التزامات محتملة تدفعها
الشركة الداخلة في ميعاد استحقاقها.

• دراسة (مقدمي أحمد، 2006) بعنوان: النظام المحاسبي المالي والجبائي لمجمع

الشركات دراسة حالة مجمع صيدال. رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي
في جامعة الجزائر.

حاول الباحث الإجابة عن الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق النظام المحاسبي والجبائي الخاص بمجمع
الشركات؟ وقسم هذه الإشكالية إلى بعض الأسئلة الفرعية نذكر منها: ما هو مفهوم مجمع الشركات، وما هي
مكوناته؟؛ ما هو النظام الخاص بمجمع الشركات من الناحية المحاسبية؟؛ ما هو النظام الجبائي لمجمع الشركات
في الجزائر وفي الدول الأخرى وخاصة منها الدول المجاورة لها؟.

وقسم الباحث هذه الدراسة إلى أربعة فصول تناول عموميات حول مجمع الشركات في الفصل
التمهيدي؛ النظام المحاسبي لمجمع الشركات في الفصل الأول؛ النظام الجبائي لمجمع الشركات في الفصل الثاني؛
وفي الفصل الأخير حاول تجسيد هذه الدراسة على الواقع بدراسته لحالة النظام المحاسبي والجبائي لمجمع صيدال.
وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- إن الخاصية الأساسية التي تميز مجمع الشركات تتمثل في تمتع كل الشركات المكونة للمجمع بشخصية
معنوية خاصة بها من الناحية القانونية، أما من الناحية الميدانية فشركات المجمع تشكل فيما بينها
وحدة اقتصادية.
- إن النظام المحاسبي قد أخذ بعين الاعتبار هذه الوحدة الاقتصادية، بتبنيه لطريقة محاسبية خاصة
بمجمع الشركات، تعرف بتقنية التجميع، مترجمة الوحدة الاقتصادية التي تمثلها مجموعة من الشركات
عن طريق وثائق محاسبية موحدة.
- أما فيما يتعلق بالجانب الجبائي، فإن مجمع الشركات يحظى بمعاملة خاصة، إذ أصبحت الشركة
المسيطرة على الشركات الأخرى هي المكلفة الوحيدة أمام الإدارة الجبائية.

• دراسة (مداني بن بلغيث، 2004) بعنوان: أهمية إصلاح النظام المحاسبي

للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية؛ رسالة دكتوراه قدمت في كلية العلوم الاقتصادية وعلوم
التسيير بجامعة الجزائر في سبتمبر .

حاول الباحث الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد والتوافق المحاسبين الدوليين؟ وما هي السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟

تناول الباحث هذا الموضوع في خمسة فصول: الفصل التمهيدي سياق التطور التاريخي للمحاسبة، أما الفصل الثاني فتطرق إلى محددات وضوابط النموذج المحاسبي، وفيما يخص الفصل الثالث فتحدث عن التوافق المحاسبي والتطبيقات الدولية لمحاسبة المؤسسة، وفي الفصل الرابع قام بدراسة التجربة الجزائرية في ميدان التوحيد المحاسبي، أما الفصل الخامس حاول فيه الباحث تقييم بعض خصوصيات الواقع الاقتصادي وما يجري في حقل المحاسبة في الجزائر مستعملا في ذلك استبيان.

وتوصل الباحث إلى النتائج التالية:

- استراتيجية التوحيد التي كانت تعتمد في ظل المخطط المحاسبي الوطني أصبح لا يتلائم مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية الجديدة في الجزائر؛
- إصلاح النظام المحاسبي أصبح أمر ضروري لضمان مواكبة التحولات التي تعرفها الجزائر على الصعيد الاقتصادي؛
- تبني المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد المحاسبي في الجزائر نظرا لخصوصيات الاقتصاد الجزائري، والحل الأمثل حسب الباحث يتمثل في تكييف هذه المعايير مع واقع الجزائر.

. موقف الدراسة من الدراسات السابقة

تتميز دراستنا من الدراسات السابقة الذكر، أنها تطرح تساؤل رئيسي حول مصدر توحيد حسابات الميزانية وفقا لمتطلبات النظام المحاسبي المالي وما مدى توافقه مع معايير الدولية للاقرار المالي الخاصة بالمجمعات والتي تزامن مع صدور *SCF*، ويعتبر هذا الموضوع حديث نسبيا وهذا نظرا لحدثة تبني الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية في شكل نظام محاسبي بالمقارنة مع الدول الأخرى التي طبقت المعايير المحاسبية الدولية قبل الجزائر.

8. هيكل وخطة البحث

تبعاً للأهداف المتوخاة من البحث، ولمعالجة الإشكالية والتساؤلات الفرعية، فقد قسمنا بحثنا إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل آخر تطبيقي، مع مقدمة وتعبها خاتمة تضمنت تلخيص عام، وعرض للنتائج التي توصلنا إليها.

● الفصل الأول "الاطار النظري والحسابات الموحدة للمجموعة"، حاولنا من خلاله التطرق إلى التكتلات الاقتصادية الدولية وأهمية إعداد حسابات الموحدة، عموميات حول التجميع والحدود المحاسبية

التي تحكمه وتحديد معدل الرقابة ونسبة المصلحة، لخصر القواعد المحاسبية الضرورية لإعدادها طبقا للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري.

- **الفصل الثاني "إجراءات عملية توحيد حسابات الميزانية الموحدة"**، خصصنا هذا الفصل لدراسة القوائم المالية المدججة، كما تمت مناقشة طبيعة القوائم المالية الطرق والإجراءات التطبيقية لإعداد القوائم المالية المدججة وأهم المعايير المحاسبية والمتعلقة بإدماج الحسابات المالي للقوائم المالية، وأخيرا .
- **الفصل الثالث: "التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق متطلبات المعايير الاقرار المالية الحديثة"**، خصص جله لاهم الطرق والإجراءات التطبيقية لإعداد القوائم المالية المدججة ابتداء من تحديد طرق الإدماج المحاسبي إلى المعالجات المحاسبية التي يجب إجراؤها على مختلف القوائم المالية للمؤسسات المكونة للمجمع، وهذا بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الدولية ذات العلاقة خاصة الحديثة منها، مثل 10 ifrs "القوائم المالية الموحدة" والمعيار 12 ifrs المتعلق بالافصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى..
- **الفصل الرابع "آليات وكيفية توحيد حسابات الميزانية للقوائم المالية على واقع مؤسسة صيدال الأم"**، نتناول في هذا الفصل الجانب التطبيقي للدراسة بعرض تجربة الجزائر في اتخاذ قرار الإصلاح المحاسبي بتبني إستراتيجية تقارب نحو المعايير الدولية للتقارير المالية حيث تم التعريف بالمؤسسة محل الدراسة، وتوحيد قوائمها المالية خلال الفترة 2014 - 2015 (باستخدام الأدوات والأساليب التي تم التطرق إليها في الجانب المدروسة النظري). وللقيام بذلك قمنا بجمع البيانات من مصادر متعددة، تمثلت أساسا في المقابلات والملاحظات المباشرة وجمع وثائق أرشيفية متنوعة وتحليلها.

الفصل الأول

الإطار النظري للحسابات
الموحدة

تمهيد

أدى التوسع الاقتصادي وزيادة المنافسة وتطور الشركات وطنيا إلى جعل بعض الشركات تتكتل فيما بينها لمواجهة الصراعات وتسهيل عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وترتبط هذه التكتلات فيما بينها اقتصاديا قصد تحقيق منافع اقتصادية واستراتيجية.

وتسمح عملية توحيد الحسابات من وصف حالة والعمليات التي قامت بها مجموعة الشركات، من أجل توفير معلومات صادقة ومفيدة، تمكن مستخدميها من الاستفادة منها في اتخاذ قرارات ملائمة وصادقة.

وستتناول في هذا الفصل النقاط الأساسية الآتية:

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية؛

المبحث الثاني: المجمعات مقارنة فكرية ومنهجية؛

المبحث الثالث: الحسابات الموحدة ؛

المبحث الرابع: عرض للقوائم المالية الموحدة.

المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية

يعيش العالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية النظر مرة أخرى في مسارها التنموي، حيث أصبح من المستحيل أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، كما أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع الدولة بمفردها تحمل تلك المخاطر، بل إن المخاطر تقل كلما كان التعاون هو السائد بين الدول.¹ ومن هذا المنطلق سوف نتطرق لكل من: نشأة التكتلات الاقتصادية، مفهومها، خصائصها وأهدافها، وفي الأخير المراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي.

المطلب الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية

تعكس التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الإقليمي في محاولات الاستثمار والتجارة وبهذا المعنى يمكن النظر للتكتلات على أنها عوامة جزئية تقوم في إطار العوامة الشاملة، إذ أن العوامة تمثل في نظر كثير من الكتاب المعاصرين اندماج أسواق المال في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة ضمن إطار من حرية الأسواق وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في هذه الظاهرة. فيذكر أن هناك أربع عمليات أساسية للعوامة هي: المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التكنولوجي، انتشار عوامة الانتاج، التبادل والتحديث.²

ودخلت دول العالم القرن الحادي والعشرون بأنماط ومناهج وسياسات اقتصادية ذات مصطلحات وتحليلات وآليات تختلف عن تلك المتعارف عليها حتى عقد التسعينات من القرن الماضي. مصطلحات ذات دلالات تناولها العديد من الباحثين والمتخصصين وتبلور عنها مفاهيم تتوافق والأنماط المستجدة على الساحات الإقليمية والدولية. عوامة، خصخصة، أسواق ناشئة، تحرر اقتصادي، معلوماتية، شبكات اتصال... وما إلى ذلك، لائحة طويلة من المسميات طرحت خلال عقد التسعينات، ودخلت بدورها القاموس الاقتصادي للقرن الحادي والعشرون.³

ترجع فكرة التكتلات الاقتصادية إلى أكثر من مائة عام فقد نشأ أو تكتل من هذا النوع في الولايات الألمانية، ثم أعقبها تكتلات أخرى مثل تكتل المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الأم التي عرفت باسم سياسة

(ظاهرة التكتلات الاقتصادية) le 18/07/2014 à 23 :39 www.enamaroc.com/t541-topic¹

² خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2002، ص174.

³ نهاد خليل دمشقية، التكامل الصناعي السوري- اللبناني الإمكانات والفرص، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص

التفضيل الإمبراطوري، وكذلك تكتل فرنسا ومستعمراتها وغير ذلك من التكتلات الأخرى إلا أن خصائص هذه التكتلات القديمة كانت تتسم بسياسة ربط المستعمرات بالدولة الحاكمة ومحاولة استغلال موارد هذه المستعمرات وذلك لتحقيق الرخاء للدولة الأم.¹

فظاهرة التكتلات الاقتصادية ليست بظاهرة جديدة إلا أن ظهورها كتجربة اقتصادية كانت بعد الحرب العالمية الثانية اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية، وهذا لمواجهة مختلف التحولات التي شهدتها العالم في تلك الفترة فظهرت هذه التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية ومحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول.²

فظهرت التكتلات الاقتصادية في صورة مشروعات فردية قدمتها أمريكا للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مرشال، الذي يهدف إلى تقديم المساعدات الاقتصادية المصحوبة بشروط سياسية وعسكرية، وقد كانت شعوب قارة أوروبا أو من ساهم في نشأة هذه التكتلات وذلك بحكم ما تعرضت إليه هذه الشعوب من أزمات اقتصادية نتيجة للحرب العالمية الثانية، فذاقت ولايات الهزيمة وأصبحت دول هذه الشعوب منهارا اقتصاديا وعاجزة عن النمو فأدركت أنه لا بد من تكتلها ومن جميع النواحي لإعادة بناء اقتصادياتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات الكبيرة في العلم والتكنولوجيا.³

من هنا تكتلت دول أوروبا الغربية في شكل شوق مشتركة سنة 1957، وكانت هذه الأخيرة صورة مثلى للعديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروها نموذجا يحتذى به بين مجموعات دولية أخرى، ثم انتقلت ظاهرة التكتلات إلى مجموعة أخرى من الدول، فنشأت منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، والسوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى، وعمدت دول أوروبا الشرقية على إنشاء منظمة "الكوميكون" أما في المنطقة العربية ثم إنشاء السوق العربية المشتركة، كما نشأت أيضا اتفاقات إقليمية في المنظمة الإفريقية والمنطقة الآسيوية.⁴

المطلب الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية

سيتم التطرق من خلال هذا المطلب إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية وأهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

¹ (تعريف التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج 23:40 le 18/07/2014 a www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 والتكتل)

² (ماجد اسماعيل، التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة 23:56 le 18/07/2014 a www.tahasoft.com/books/296.doc الدولية)

³ تعريف التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج والتكتل، مرجع سابق.

⁴ ماجد اسماعيل، مرجع سابق، ص 2.

الفرع الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي

أصبح التكامل الاقتصادي الدولي السمة المميزة للاقتصاد الدولي في العصر الحديث، فاندماج أسواق المال في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافة ضمن إطار من حرية الأسواق وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية، كلها عوامل ساهمت في اختراق الحدود الوطنية وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في هذه الظاهرة. ولقد ساهمت في ذلك أربع عمليات أساسية للعولمة: المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار، التكنولوجيا، انتشار عولمة الانتاج، واشتدت وتيرة "التركز الاقتصادي" اشتداداً ملحوظاً في القرن العشرين وأصبحت الطابع الرئيسي للنظام الاقتصادي الرأسمالي سواء كان ذلك على صعيد الوحدات الإقليمية أم على صعيد بروز نزعة التركز الاقتصادي على مستوى الفعاليات الاقتصادية الرأسمالية العالمية.¹

وفي هذا الشأن يعتبر سيمون رايش العولمة بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظواهر تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وخاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال². ويعتبرها بمثابة ملتقى لسلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها، وتشمل هذه الظاهرة تحرير الأسواق ورفع القيود عنها، وخصخصة الأصول، وتراجع وظائف الدولة وخاصة ما يتعلق بالرفاهية الاجتماعية وانتشار التقنية، وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر)، وتكامل أسواق رأس المال.³

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين حول تحديد مصطلح التكتل (التكامل) الاقتصادي فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج والبعض الآخر استعمل مصطلح التعاون وآخرون استعملوا مصطلح التكتل. ويرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية.⁴

إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية تعني التكميل والتمام، ويبرز المفهوم في القواميس اللغوية الإنجليزية في المعاني التالية:⁵

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 174

^{2 2} إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة"، عربية للطباعة والنشر، ط1، 2002، القاهرة، ص119.

³ إكرام عبد الرحيم مرجع سابق، ص 119.

⁴ (التكامل الاقتصادي) le 19/07/2014 a 00:22 Data.over-blog-kiwi.com/0/85/70/.../ob_d5F2dd_.doc

⁵ صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، الحامد، عمان، الأردن، 2011، ص 39.

- توحيد أو تجميع الأجزاء في الكل؛
 - يجمع أو يكمل لتكوين مل أو وحدة أكبر؛
 - عملية ربط الأجزاء المنفصلة وتجميعها وإضافة بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل.
- كما يمكن تعريفه على أنه: مجموعة الترتيبات التي تهدف إلى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية، وتحقيق نوع من الحماية لمتجانتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفه موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من أجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحواجز الخاصة بالاستثمار وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية.¹
- ويعرف كذلك إلى أنه: هو مجموعة إجراءات اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أما جميع عناصر الإنتاج ليس فقط على المستوى الدولي وإنما على المستوى القومي أيضا.²
- من خلال ما سبق نستنتج أن التكتل (التكامل) الاقتصادي يعني القضاء التدريجي على الحواجز بين عدد من الدول وصولاً إلى إقامة فضاء اقتصادي متجانس يعود بالفائدة على كل الأطراف.

الفرع الثاني: أهداف التكتل

- يعتبر التكتل (التكامل) أحياناً هدفاً في ذاته، إلا أن الغالب هو اعتباره أداة ترفد الجهود المبذولة لتحقيق أهداف مجتمعة ذات طبيعة مشتركة بين الدول أعضاء الإقليم، فهو يستمد أهدافه وصيغته منها ويمكن تلخيص أهداف التكتل (التكامل) في الآتي:³
- تحقيق الوحدة السياسية؛
 - إشاعة السلم بين الدول؛
 - تحقيق الأمن والاستقرار بين الدول الأعضاء؛
 - إقامة آليات لتسوية المنازعات التي تتعرض لها دول تنتمي إلى الإقليم؛
 - تحقيق الازدهار الاقتصادي؛
 - رفع مستوى المعيشة؛

(فلاح خلف الربيعي، التكتلات 19/07/2014 a 00:37 www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574 le 19/07/2014 a 00:37)
الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية)

² عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص18.

³ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ديسمبر 2004، ص 572-570.

- تحقيق التوظيف الكامل وتحسين ظروف العمل للعاملين في دول الإقليم؛
- تنمية الموارد البشرية بصورة مشتركة خاصة في الدول النامية وصغيرة الحجم؛
- تطوير الموارد الطبيعية المشتركة ومصادر الطاقة بين الدول الأعضاء؛
- الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة على نحو أفضل مما يتيسر لكل دولة منفردة؛
- معالجة القضايا الاجتماعية التي تعوق التنمية في بعض الدول؛
- مواجهة المشاكل ذات الطبيعة المشتركة وفي مقدمتها قضايا البيئة والتلوث؛
- دعم العلاقات السياسية والاقتصادية الخارجية باكتساب القدرة على التفاوض الدولي؛
- التعامل مع قضايا العولمة، سواء التعاون الإقليمي من أجل مواجهة آثارها، أو بتعزيز قدرات الدول الأعضاء على التعامل مع آلياتها، وخاصة القدرات التكنولوجية.

الفرع الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

يوضح الجدول الموالي أم التكتلات الاقتصادية في العالم اليوم.

الجدول رقم 01: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم

تسمية التكتل	الرمز	سنة التأسيس	عدد الأعضاء	أهدافه
الاتحاد الأوروبي	Ae	التوقيع في 03/25/1957 التنفيذ 1958	27 دولة حي 2007	إزالة الرسوم الجمركية، توحيد السياسات التجارية الزراعية النقل التقريب بين التشريعات الإقليمية للدول الأعضاء وصولاً إلى اندماج اقتصادي.
اتحاد أمريكا الشمالية للتجارة الحرة	Alena أو Cefla	التوقيع 1992 التنفيذ 1994	03	خفض الرسوم الجمركية؛ حرية تنقل السلع والخدمات.
السوق المشتركة لجنوب قارة أمريكا اللاتينية	Mercosur	1991	05	حرية تنقل البضائع والخدمات؛ التفاهم على تعريف جمركية في التعامل الخارجي؛ العمل على تحقيق انسجام في التشريعات بين دوله.
اتحاد أوروبا الوسطى للتجارة الحرة	Aela أو Cefla	1992	07	حرية تنقل المواد المصنعة والوصول إلى فضاء تجاري مفتوح.
الاتحاد الأوروبي للتبادل الحر	Acel أو Efla	1960	04	أنشئ لمواجهة المجموعة الاقتصادية وبعد انسحاب العديد من دوله أصبح محصوراً في أربعة دول تتعامل فيما بينها الحرة في تبادل السلع.
اتحاد أمم جنوب شرق آسيا	Asean	1967	10	اتفاق سياسي واقتصادي مان موجهها سابقاً ضد المد الشيوعي ثم تطويره في 1992 إلى منطقة التبادل الحر

منطقة التعاون الاقتصادي لدول المحيط	Apec	1989	21	رفع مستوى التبادل بين دوله والتنسيق في جميع الميادين سواء كانت اقتصادية أو أمنية (يضم دول متقدمة ودول متخلفة)؛ حرية تنقل السلع.
المجموعة الاقتصادية للتنمية لدول افريقيا الغربية	Cedeao	1975	15	تهدف إلى التعاون وتحقيق التنمية لدوله
مجموعة الدول المستقلة	Cei	1991	12	العمل على تحقيق تكامل اقتصادي والتنسيق الأمني بين دوله.
مجموعة أمم الأنديز	Can	1997	04	العمل على تحقيق اندماج اقتصادي
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا	Uemoa	1994	08	العمل على تحقيق تكامل اقتصادي واستغلال كل الإمكانيات في إطار سوق مفتوحة وتنافسية.
المجموعة الاقتصادية والنقدية لأفريقيا الوسطى	Cemac	1994 والتنفيذ 1999	07	تضيق الهوة بين شعوب المجموعة والتأكيد على التضامن؛ ترقية الأسواق الوطنية بإزالة الموانع بين الدول في التجارة البينية والتنسيق في برامج التنمية.
الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية	Sacu	1969	05	حرية تنقل السلع الزراعية والصناعية والاستثمارات وترقية حقوق الملكية الفردية
مجموعة جنوب إفريقيا للتنمية	Sadc	1992	14	العمل على تحقيق نهضة اقتصادية في دول المجموعة.
اتحاد المغرب العربي	Uma	/02/17 1989	05	حرية تنقل الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال؛ التنسيق الأمني؛ تبقي التجارة البينية ضعيفة لا تتجاوز 3%.
مجلس التعاون الخليجي	Ccg	1981/05/15	06	العمل على إزالة القيود على حرية تنقل السلع؛ وضع عملة موحدة وتطوير التعاون وصولاً إلى سوق مشتركة؛ التنسيق الأمني.
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	Meca	1960	05	رفع مستوى التبادل التجاري ما بين دوله في إطار منطقة التبادل الحر؛ إقامة صناعات بين دولة بعيدة عن الحواجز الجمركية.
المجال الاقتصادي الأوروبي	Eee	التوقيع 1992 التنفيذ 1994	03	فضاء للتعاون والتبادل الحر بين الدول الثلاث خارج الاتحاد والاتحاد الأوروبي.
منظمة التعاون	Ocde	1961	02	تشمل معظم الدول المتقدمة + كوريا

الجنوبية، تهتم المنظمة بتقديم احصاءات ودراسات اقتصادية وتوصيات تخص السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء.				والتنمية الاقتصادية
---	--	--	--	---------------------

Source : montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=256136 le 19/07/2014 a 01:35.

من الجدول نلاحظ أن هناك العديد من التكتلات التي نشأت منذ سنة 1957 إلى غاية 1999 كما يمكن

استنتاج أن الأهداف الأساسية لمعظم التكتلات هي:

- تخفيض الرسوم الجمركية؛
- حرية تنقل السلع والخدمات؛
- التنسيق الأمني بين الدول.
- التنسيق الضريبي.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية

تميز التكتلات أو التكامل الاقتصادي بمجموعة من الخصائص والأهداف وهي:

الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية

تتصف التكتلات الاقتصادية بعدة خصائص يمكن إجمالها فيما يلي:¹

- تتصف التكتلات الاقتصادية بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها، واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية، وتنوع هيكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها؛
- المنافسة الحرة بين الدول المتكتلة في المنطقة التكاملية ولها سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى خارج نطاق التكتل؛
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة؛
- توفير مزايا ومكاسب تعجز الدولة منفردة عن تحقيقها؛
- الاستفادة من رؤوس الأموال والأيدي العاملة الماهرة والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في المنطقة التكاملية؛
- قوتها في التفاوض على المستوى الدولي هذا للدفاع عن مصالحها ضد التكتلات الاقتصادية الأخرى، ومن ثم تكون الدول التي تنتمي إلى التكتل في موقع أفضل من ناحية المساومة أو التفاوض مهما كان شكله؛
- ارتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية وهذا ما يجعلها تفضل من التبعية الاقتصادية، أو تكون لها درجة عالية من الاستقلالية الاقتصادية بالنسبة للدول الخارجة عن المنطقة التكاملية هذا ما يؤدي إلى الارتباط بين الدول المتكتلة من خلال تشابك اقتصادياتها وأسواقها؛

¹ ماجد اسماعيل، مرجع سابق، ص4.

- تحقيق نمو اقتصادي مستمر كنتيجة لآثار الديناميكية المتعلقة بحجم السوق وتحسين مناخ الاستثمار وزيادة المنافسة الناتجة عن فتح الأسواق.

الفرع الثاني: أهداف التكتل الاقتصادي

- تكمّن الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها التكتل الاقتصادي في الآتي:¹
- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير: وهذا بتوسيع حجم السوق وتوجيه الاستثمارات توجيهها اقتصاديا سليما، والعمل على إزالة العوائق التي تحول دون تحقيق هذا الهدف؛
- تقسيم العمل التكنيكي والوظيفي: وهذا من أجل الاستفادة من المهارات والأيدي العاملة بصورة أفضل وعلى نطاق واسع؛
- تسهيل التنمية الاقتصادية: من خلال خلق فرص جديدة تنهض بالإنتاج والاستثمار والدخل والتشغيل؛
- رفع مستوى الرفاهية: من خلال تمكين المستهلكين من الحصول على السلع بأقل الأسعار الممكنة؛
- تخفيض أثر الصدمات الخارجية: من خلال زيادة مستوى التنوع الإنتاجي في الدول الأعضاء في التكتل.

المطلب الرابع: دوافع والمراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي

تكمّن دوافع ومراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي في الآتي:

الفرع الأول: دوافع التكتل الاقتصادي

يتطلب التكتل الاقتصادي توفر مجموعة من الدوافع التي تلعب دورا في إقدام مجموعة من الدول على عملية التكتل:²

- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة والقرب الجغرافي والتشابه أو التقارب الحضاري؛
- وجود الدافع السياسي فهو يلعب دورا مهما في قيام التكتلات الإقليمية، فمن بين دوافع قيام المجموعة الأوروبية المشتركة الدافع السياسي؛
- الرغبة في التصنيع خاصة بالنسبة للدول النامية حيث أثبتت الدراسات أن فرص نجاح عملية التصنيع في هذه الدول تكاد تكون منعدمة في حالة اعتماد كل واحدة منها على سوقها الداخلية لتصرف المنتجات الصناعية.

¹ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق.

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 57-58.

وهناك دوافع أخرى نذكر منها:¹

- زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات في الأسواق العالمية؛
- تباين إمكانات الدول من حيث امتلاك الثروات الطبيعية والبشرية مما يؤدي إلى محاولة تكامل مؤسسات بين دولة وأخرى بهدف تقليص النفقات والتكاليف؛
- فرض السيطرة والتحكم في الأسواق الخارجية ومقارنة المنافسين بشكل فعال؛
- القيود والعوائق التي تفرضها منظمة التجارة العالمية في التواصل بين المؤسسات من عدة دول؛
- إدراك المستثمرين أصحاب رؤوس الأموال الضخمة بمزايا المشروعات الكبيرة أي تكتل المشروعات الصغيرة وعوائدها التي تكون أضعاف المشروعات الصغيرة؛
- تكرار الأزمات الاقتصادية منذ 1868 وحتى 2008.

الفرع الثاني: المراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي

من أجل الوصول إلى مرحلة الاندماج (وتعتبر أعلى مرحلة) يجب المرور بخمسة مراحل حددها بالاس كما يلي:²

1. مرحلة التبادل الحر

خلال هذه المرحلة تلغي الرسوم الجمركية والقيود الكمية على السلع بين الدول الأعضاء المشاركة مع احتفاظ بقيودها الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء، وهذه المرحلة تسبقها مرحلة الأفضليات الجمركية التي تشكل المستوى الأول لاندمج الأسواق بحيث تلجأ الدول المتعاونة إلى تخفيض تعريفاتها الجمركية في علاقاتها التجارية البينية.

2. مرحلة الاتحاد الجمركي

تأتي هذه المرحلة في وقت يتم فيه تجاوز درجة التبادل الحر ذات الطبيعة الداخلية بحيث يتم إجراء "خارجي" أو "محيطي" يتجلى في أن الأقطار في طريق الاندماج تمر من مرحلة التبادل الحر إلى وضع تعريفية جمركية موحدة إزاء باقي دول العالم.

3. مرحلة السوق المشتركة

هذه المرحلة تستهدف تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى والثانية، وهكذا فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق هنا على البضائع فقط بل كذلك على عوامل الإنتاج، هذا الانتقال التام للعوامل مضاف إلى انتقال البضائع في إطار الاتحاد الجمركي سيعطي السوق المشتركة، وهي وحدة جمركية يتم فيها تحرير حركة عناصر الإنتاج؛

¹ (التكتلات الاقتصادية وظهور الشركات 19/07/2014 a 02:34 le www.hrm-group.net/vb/showthread.php?t=69911 العالمية)

² صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 62-63.

4. مرحلة الوحدة الاقتصادية

هنا تزول القيود الجمركية وتبدأ عملية انتقال البضائع وعوامل الإنتاج إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية وذلك للقضاء على التمييز الذي يرجع إلى الاختلاف في تلك السياسات بحيث تشكل مرحلة متقدمة من اندماج الأسواق، وتتحقق الوحدة الاقتصادية عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الأعضاء، أي عندما تستعمل هذه الأقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها.

5. مرحلة الاندماج التام

وتعتبر أعلى المراحل، إذ أنه إضافة إلى التحرير الكامل لحركات السلع وعوامل الإنتاج بين الأقطار الأطراف تتضمن هذه المرحلة كذلك توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والضريبية والاجتماعية بين الدول المندمجة، كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء. ويعتبر الاتحاد الاقتصادي صورة أرقى من صور التكتل (التكامل) الاقتصادي عن السوق المشتركة، حيث يتضمن كافة أوجه السوق المشتركة كما يتضمن أيضا توحيد المؤسسات الاقتصادية وتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية فيما بين كل الدول الأعضاء.¹

¹ عماد الليثي، مرجع سابق، ص 27-28.

المبحث الثاني: المجمعات مقارنة فكرية ومنهجية

عرفت ظاهرة التجمع الصناعي تطورا وانتشارا كبير في مختلف دول العالم وهذا نظرا للتطور التكنولوجي. وبسبب أهمية هذه الظاهرة عالجنا الموضوع من مختلف جوانبه حيث سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق لمفهوم التجمع، الخصائص العامة للمجموعة إيجابياتها، دوافع إنشاء المجموعة وبنيتها، أشكال المساهمات داخل المجموعة والمزايا الضريبية الممنوحة لها.

المطلب الأول: مفهوم المجموعة

بصفة عامة يمكن تعريف المجموعة كالتالي:

"التجمع هو المجموعة المكونة من الشركات المرتبطة فيما بينها ماليا واقتصاديا، التابعة لشركة توفر التوجيه والرقابة."¹

كما يمكن تعريف التجمع على أنه: "مجموعة تضم العديد من الشركات، لكل واحدة منها شخصيتها القانونية مرتبطة فيما بينها. وتكون تحت سيطرة الشركة الأم والتي تمارس رقابة على المجموعة وتعتبر هذه الأخيرة صانعة القرار."²

والتجمع هو مجموعة من الشركات التي:³

- لكل واحدة منها شخصية قانونية مستقلة (كيانها القانوني المستقل)؛
- تابعة لوحدة توجيه.

كما يمكن تعريف المجموعة من الناحية الاقتصادية، القانونية، المحاسبية، الجبائية على النحو التالي:

1. من الناحية الاقتصادية

التجمع هو المجموعة المكونة من عدة شركات مستقلة قانونيا، خاضعة لسيطرة نفس مركز صنع القرار والذي يسمى الشركة الأم.⁴

كما يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من الشركات لكل واحدة كيانها القانوني الخاص بها، تخضع تحت سيطرة الشركة الأم. وتعتبر هذه الأخيرة مركز لصنع القرار. وتساهم بجزء كبير ومعتبر في كل شركة من شركات المجموعة وهذا ما يمكنها من إجراء رقابة فعالة.⁵

¹ Khafrabi Med Zine, *Comptabilité des Sociétés*, 3^{ème} Edition, Berti, Alger, 2002, P103.

² Georges Depallens, Jean- Pierre Jabard, *Gestion Financiere de l'entreprise*, 10^{ème} Edition, Sirey, Paris, 1990, P513.

³ Micheline Friédérich et al, *Comptabilité et audit*, Foucher, France, 2008, P168.

⁴ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, *Manuel Comptabilité & Audit*, Berti, Alger, 2013, P182.

⁵ Benoit Pigé et al, *Comptabilité et audit*, Nathan, Paris, 2008, P220.

2. من الناحية القانونية

حسب المادة 796 من القانون التجاري لسنة 2007¹ يجوز لشخصين معنويين أو أكثر أن يؤسسوا فيما بينهم كتابيا، ولفترة محدودة تجمعا لتطبيق الوسائل الملائمة لتسهيل النشاط الاقتصادي لأعضائها أو تطويره وتحسين نتائج هذا النشاط وتنميته.

وتنص المادة 797 من نفس القانون: يحدد عقد التجمعات تنظيم التجمع مع مراعاة أحكام هذا القانون. ويتم إعداد كتابيا وينشر حسب الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم.

ويتضمن لا سيما البيانات الآتية:

– اسم التجمع؛

– اسم الشركة أو موضعها والشكل القانوني وعنوان المقر أو المركز الرئيسي للشركة، وإذا اقتضى

الأمر رقم تسجيل كل عضو من التجمع في السجل التجاري؛

– المدة التي أنشئ لأجلها التجمع؛

– موضوع التجمع؛

– عنوان مقر التجمع.

كما تنص المادة 798 من نفس القانون: يجب أن ينص عقد التجمع كذلك على ما يأتي:

– شروط قبول الأعضاء الجدد وعزلهم؛

– صلاحية جمعية أعضاء التجمع؛

– كيفيات مراقبة التسيير؛

– كيفيات الحل والتصفية.

أما المادة 799 مكرر فتنص على أن: التجمع يتمتع بالشخصية المعنوية وبالأهلية التامة ابتداء من تاريخ تسجيله في السجل التجاري. ويحدد العقد الخاضع للإشهار القانوني، شروط التجمع وموضوعه.

3. من الناحية المحاسبية

حسب المادة 1.132 من الجريدة الرسمية العدد 19 المؤرخ في 25 مارس 2009 نصت على أنه: "تهدف الحسابات المدججة إلى تقديم الممتلكات والوضعية المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان واحد". كما نصت المادة 1.132 من نفس المصدر: "كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني ويراقب كيان أو عدة كيانات، يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدججة للمجموع المتألف من جميع تلك البيانات".

¹ القانون التجاري، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993.

4. من الناحية الجبائية

وفقا للمادة 138 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012 فالتجمع هو: " كل كيان اقتصادي مكون من شركتين أو أكثر ذات أسهم مستقلة قانونيا، تدعى الواحدة منها **الشركة الأم** تحكم الأخرى المسماة **الأعضاء** تحت تبعيتها بامتلاكها المباشر لـ 90% أو أكثر من رأس المال الاجتماعي، والذي لا يكون رأس المال ممالكا كليا أو جزئيا من طرف هذه الشركات أو نسبة 90% أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم¹. مما يرحظ أن هذا التعريف يشترط في المجمعات للشركات الجزائرية، أن تكون شركات ذات أسهم حيث يمتلك رأسمالها من قبل الشركة الأم على الأقل بنسبة 90% بطريقة مباشرة فهي بذلك تعتبر شركات فرعية وليس شركات مساهمة، كما لا يجب أن تملك شركة أخرى هذه الشركات بصفتها شركة أم.

ومما سبق يمكن استخلاص أن المجموعة هي:

- مجموعة مرتبطة فيما بينها ماليا واقتصاديا، تابعة لشركة توفر التوجيه والرقابة والتي تسمى الشركة الأم، وتعتبر هذه الأخيرة مركز لصنع القرار؛
- لكل شركة من المجموعة شخصيتها القانونية المستقلة؛
- تهدف إلى تقديم الممتلكات والوضع المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الشركات (الكيانات) كما لو تعلق الأمر بكيان واحد؛
- كل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الاقليم الوطني؛
- يعد وينشر كل سنة الكشوف المالية المدجة للمجموع المتألف من جميع تلك البيانات. وتبدو أهمية الاندماج في:
- توفير رؤوس الأموال؛
- توحيد الادارات والتفكير يؤدي إلى توفير الجهود وتوحيدها؛
- الحد من المنافسة؛
- فتح أسواق جديدة؛
- توفير الأيدي العاملة الماهرة يؤدي إلى جودة الإنتاج وخفض النفقات؛
- يعتبر الاندماج سبيلا للخلاص من الافلاس؛
- تقوية اقتصاد الدولة وزيادة رؤوس الأموال التي تؤدي إلى المحافظة على الأسواق الداخلية والخارجية للدولة وفتح أسواق جديدة.

(1) Recueil des circulaires fiscales de l'année 1997, Article 138 bis de CIDTA, institué par l'article 14 de la loi de finance pour 1997.¹

من خلال كل التعاريف السابقة، يمكن استخلاص تعريف شامل لمجمع الشركات حيث: يعرف مجمع الشركات على أنه مجموعة من الشركات التابعة ماليا واقتصاديا لشركة مسيطرة تدعى الشركة الأم، هذه الأخيرة تضمن إدارة ومراقبة هذه المجموعة من الشركات وذلك بطريقة قانونية، حيث امتلاكها لرأس المال الاجتماعي لهذه الشركات التابعة بنسبة تتراوح بين 50% و 95% على الأقل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بمنحها الحق في ممارسة الرقابة عليها.

المطلب الثاني: الخصائص العامة للمجموعة وإيجابياتها

تتميز المجموعة بمجموعة من الخصائص والإيجابيات نذكر منها:

الفرع الأول: الخصائص العامة للمجموعة

تكمن الخصائص العامة للمجموعة في:¹

- تتميز المجموعة بالاستقلالية القانونية للشركات المكونة لها، ويعتبر مبدأ الاستقلال القانوني عامل من عوامل مرونة هياكل المجموعة التي تسهل تنفيذ الاستراتيجيات المختلفة والتي الهدف منها: التركيز، التنوع، أو إعادة تنظيم أنشطة المجموعة؛
- الخاصية الثانية هي وجود وحدة منشؤها الشركة الأم والتي تنتمي (خاضعة لها) لها شركات المجموعة الأخرى، وجود سلطة اتخاذ القرار يمكن أن تكون مصدر صراع (توتر) بين الشركة التي تمارس سلطة والشركات التي تخضع لتلك السلطة. ولذلك يجب تنظيم تلك السلطة. وينقسم هذا التنظيم إلى جانبين هما: تعيين مجال الاختصاص بين الشركة الأم والشركات الأخرى، والتنظيم الرقابي من قبل الشركة الأم اتجاه الشركات الأخرى؛
- تحديد مجالات الاختصاص والأداء بين الشركة الأم والشركات الأخرى يمكن تركيز سلطة اتخاذ القرار داخل الشركة الأم أو لا مركزية السلطة والمسؤوليات داخل الشركات الأخرى؛
- بغض النظر عن تعريف مجالات الاختصاص، الشركة الأم يجب أن تنظم اختبارات ليس فقط للحكم على نتائج الشركات التابعة، ولكن أيضا لضمان مطابقة القرارات المتخذة من قبل الشركات التابعة مع الاستراتيجية العامة المحددة من قبل الشركة الأم للمجموعة بأكملها وهذا عند وجود اللامركزية بالنسبة للمجالات؛
- الخاصية الأخيرة هو أن وحدة القرار يجب أن تهدف في المقام الأول إلى تنفيذ استراتيجية التنمية لجميع شركات المجموعة. أداء (قدرات) المجموعة تعتمد إلى حد كبير على انضمام الشركات التابعة بالنسبة للأهداف الاستراتيجية المشتركة وكذا اندماجها في عملية اتخاذ القرار والمعلومات، فمن هذا

¹ Georges Depallens, op cit, P514-515.

المنطلق يمكن القول بأن شركات المجموعة لا ينبغي أن تكون خاضعة لوحدة رقابة ولكن يجب أن تشارك في ثقافة مشتركة.

ومن خلال الخصائص العامة التي تتميز المجموعة، نجد أنها من المفروض أن تتوفر فيها: الاستقلالية القانونية للشركات المكونة لها، كما أنها تكون خاضعة أو منتمية للشركة الأم التي تتخذ القرار. وهنا يمكن أن تكون هذه السلطة مركزية أو لا مركزية وهذا لمطابقة القرارات المتخذة من قبل الشركات التابعة مع الاستراتيجية العامة المحددة من قبل الشركة الأم للمجموعة بأكملها.

الفرع الثاني: إيجابيات إنشاء المجموعة

تكمن إيجابيات إنشاء المجموعة في الآتي:¹

- ضمان تطور النشاط على الصعيد العالمي؛
 - ضمان تقسيم المخاطر؛
 - ضمان عملية الاقتناء والتنازل عن بعض الأنشطة. وهناك إيجابيات أخرى نذكر منها:²
 - تسهيل التحالف بين المؤسسات؛
 - الرقابة المثلى لرؤوس الأموال: تسمح قواعد الأغلبية في اتخاذ القرارات بممارسة كامل السلطة بدون امتلاك كل الأسهم؛
 - المراقبة بأقل تكلفة: رغم التوظيف القليل للأموال يمكن مراقبة الشركات الفرعية بصفة غير مباشرة عن طريق امتلاك الشركات التي تحت سيطرتها.
- من خلال الإيجابيات الموضحة فيما سبق نلاحظ أن تكوين المجموعة هو بذاته ايجابية وهذا نظرا لتوفر هذا الأخيرة على مزايا عديدة مقارنة بالشركات الفردية نذكر منها: الامتيازات الضريبية، تطوير النشاط دوليا، تقسيم المخاطر بين شركات المجموعة، رقابة رؤوس الأموال...

المطلب الثالث: دوافع إنشاء المجموعة وبنيتها

تكمن دوافع إنشاء كل مجموعة وبنيتها في الآتي:

الفرع الأول: دوافع إنشاء المجموعة

من دوافع إنشاء المجموعة نذكر الآتي:³

¹ Bruno Bachy, Michel Sion, *Analyse Financière des Comptes Consolidés Normes IFRS*, 2^{eme} Edition, DUNOD, Paris, 2009, P8 :12.

² Jaques Richard et al, *Analyse Financière et Gestion des Groupes*, Economica, Paris, 2000, P15.

³ Bruno Bachy, Michel Sion, op cit, P12-13.

1. استراتيجية التركيز

لوحظ تقريبا في جميع القطاعات الصناعية والخدمية، استراتيجية التركيز والذي ينتج منه العديد من المزايا نذكر منها:

- إمكانية الإنتاج بأقل تكلفة على نطاق واسع؛
- الرفع في الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير والإشهار؛
- القدرة على التفاوض مع الزبائن والموردين؛
- تسهيل الدخول إلى الأسواق المالية.

2. استراتيجية التوسع على الصعيد الدولي

يمكن لمجمع شركات وطني (محلي) أن يتوسع على الصعيد العالمي من خلال إنشاء أو الحصول على شركات تابعة في الخارج والتي تمارس نفس النشاط وتسمح هذه الاستراتيجية بالتوسع والتطور على الصعيد العالمي.

3. استراتيجية التكامل

يحدث التكامل العمودي عندما يرغب مجمع الشركات بالسيطرة على مختلف الأنشطة لقطاع اقتصادي معين. تلاشت هذه الاستراتيجية بسبب المنافسة فيستحيل على المؤسسة أن تكون ذات كفاءة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج بالإضافة إلى أنه ليس بالضرورة أن توفر المؤسسة وسائل لتمويل الاستثمارات اللازمة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج فالمؤسسات تميل إلى عكس هذه الاستراتيجية ألا وهي التركيز على ما يعتبرونه أعمالهم الأساسية.

4. استراتيجية التكتل

التكتل هو تجمع الشركات لكن يشترط أن لا تشترك هذه الكيانات على نفس النشاط فيما بينها. ظهر هذا النوع من التكتلات في الأسواق المالية وهذا في الستينيات. ومع مرور الزمن تلاشت هذه الفكرة ونقصت هذه التكتلات ومن بين أكبرهم والتي لا تزال إلى الآن: General Electric التي تتواجد بأمريكا. يمكن تلخيص أهم دوافع انشاء المجموعة في: استراتيجية التركيز أي التركيز على أكبر المنتجات والخدمات أهمية، النشاط البيعي والإنتاجي، الأسواق المستهدفة، نقاط قوة المجموعة وضعفها، معرفة ماذا تريد وما لا تريد...، بالإضافة إلى استراتيجية التوسع الدولي وهذا من خلال حصول على مؤسسات تابعة من خارج الوطن سواء كانت تمارس نفس النشاط أو لا ويمكن التوسع الدولي من التوسع على الصعيد الوطني والدولي، توحيد السياسات التجارية، تنقل المنتجات والوصول إلى فضاء تجاري مفتوح...، كما يمكن إضافة استراتيجية التكامل وهذه الاستراتيجية تلاشت نظرا للمنافسة وتظهر هذه الاستراتيجية عندما تحاول مجموعة الشركات السيطرة على مجموعة من نشاطات قطاع صناعي معين، وأخيرا استراتيجية التكتل وتلاشت كذلك هذا الاستراتيجية، والهدف من تطبيقها هو تجميع شركات لكن تختلف كل واحدة منها في نشاطها.

الفرع الثاني: البنية والارتباط القانوني للمجموعة

كل شركة تملك شخصية مميزة، تدير أنشطتها بصفة عامة تحت إشراف و/أو سيطرة واحدة منها، وتكون السيطرة تابعة إلى حد كبير على الحصة في رأس المال للشركة التابعة أو حقوق الملكية وهنا يجب التمييز بين: المجموعة والتي هي عبارة عن كيان اقتصادي والمؤسسات التي تكونها (تكون المجموعة). ويمكن تصنيفها إلى:¹

1. الشركة الأم

يمكن التحدث عن الشركة الأم عندما يكون الكيان في الحالات التالية:²

- تمتلك شركة أو مجموعة من الشركات التابعة؛
 - تمارس رقابة على مشروع مشترك؛
 - تمتلك حصص في شركات زميلة (مؤسسات مشاركة).
- وهي الشركة التي تقوم بمراقبة عدة شركات فرعية أخرى.

2. الشركة التابعة

هي عبارة عن شركة تسيطر عليها شركة أخرى (تعرف بالشركة القابضة أو الشركة الأم). وتعرف الشركة القابضة وفق المعيار المحاسبي الدولي 27 على أنها: عبارة عن شركة تمتلك شركة تابعة أو أكثر. وتعرف الشركة التابعة على أنها: شركة مراقبة من طرف شركة أخرى تسمى الشركة الأم.³ وهي الكيانات التي من خلالها تمارس الشركة الأم رقابة.⁴ وتعرف الرقابة على أنها: القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على منافع من أنشطتها.⁵

3. المشروع المشترك

وهو اتفاق تعاقدى يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بممارسة نشاط اقتصادي خاضع لرقابة وسيطرة مشتركة.⁶

¹ Benaibouche Mohand Cid, Comptabilité des sociétés, Tome 2, 2^{eme} Edition, Office des publications universitaires, Alger, 2009, P80.

² Anne le Manh, Catherine Mailet, Le Meilleur des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 4^{eme} Edition, Foucher, Paris, 2010, P158.

³ Catherine Mailet-Baudriet, Anne le Manh, Les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, 5^{eme} Edition, Foucher, France, 2007, P250.

⁴ Anne le Manh, Catherine Mailet, Le Meilleur des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, op cit, P158.

⁵ Ibid.

⁶ Ibid.

4. المؤسسات المشاركة

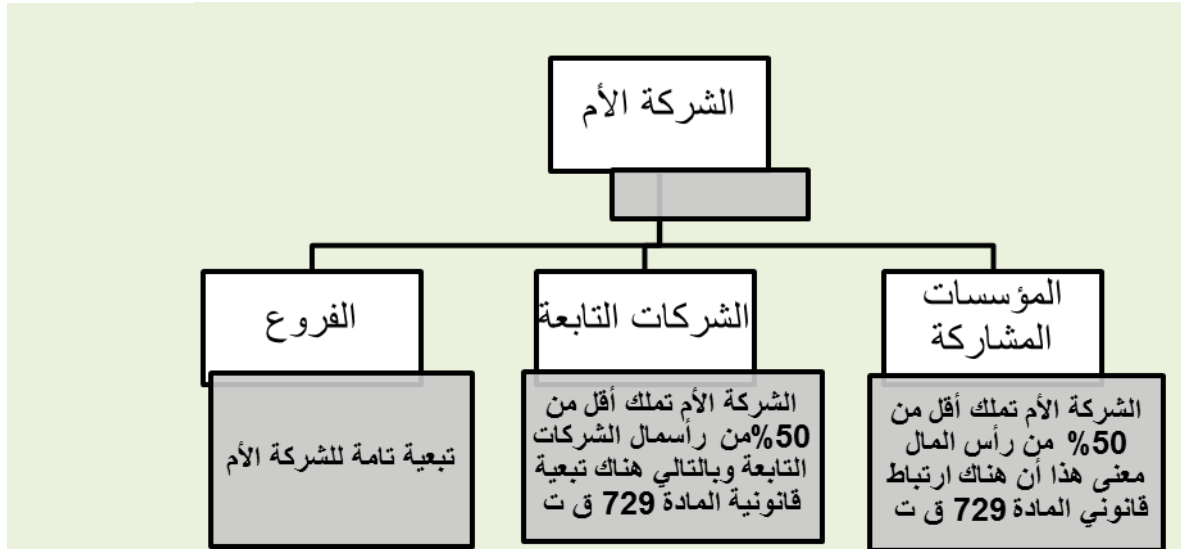
المؤسسة المشاركة هي مؤسسة تمارس فيها المؤسسة المدججة نفوذا ملحوظا، وهي ليست بمؤسسة فرعية ولا بمؤسسة أنشأت في إطار عمليات تمت بصورة مشتركة.¹ والنفوذ الملحوظ يفترض وجوده في الحالات التالية:²

- الحيازة المباشرة أو غير المباشرة ل 20% أو أكثر من حقوق التصويت؛
- التمثيل في الأجهزة المسيرة؛
- المشاركة في عملية إعداد السياسات الاستراتيجية؛
- المعاملات التجارية ذات الأهمية البالغة، وتبادل إعلامي تقني أساسي أو تبادل إطارات ومسيرين.

ومما سبق توضح، لنا أن الحالات الممكنة لبنية المجموعة هي : شركة أم أو شركة قابضة بالإضافة إلى شركات تابعة، المشروع المشترك والمؤسسات المشاركة ويمكن توضيح الفرق بينهم في الآتي: الشركة الأم هي الشركة المراقبة للمشروع المشترك والمالكة للشركات التابعة وتملك حصص في المؤسسات المشاركة، أما الشركات التابعة فهي تكون تحت سيطرة الشركة الأم أو الشركة القابضة، المشروع المشترك هو اتفاق بين كيانين لممارسة نشاط معين وتكون الرقابة مشتركة بينهم، أما المؤسسات المشاركة تتكون في حالة حيازة 20% فما فوق لحقوق التصويت.

والشكل الموالي يوضح الحالات الممكنة لتجمع الشركات.

شكل 01: الحالات الممكنة لمجمع الشركات



Source : F.Makhlouf, Comptabilité des sociétés Selon le nouveau SCF, Page Bleues, Algérie, 2011, P248.

¹ لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، Page Bleues، الجزائر، 2011، ص 123.

² Ibid.

المطلب الرابع: أشكال المساهمات داخل المجموعة

هناك أنواع عديدة من المساهمات داخل المجموعة وكذا يفرض عليها مزايا ضريبية سيتم تلخيصها في الأتي:

الفرع الأول: الاعتراف بالمجموعة

قد تختلف تشكيلة المجموعة من فترة إلى أخرى وفقا للاستراتيجية المعتمدة (المنتجة) من قبل الشركة الأم، وحتى وإن كانت الاستراتيجية هي العنصر الرئيسي في البداية إلا أن العلاقة المالية تصبح أكثر أهمية عندما يتم هيكلية الشركات في المجموعة. مما دفع بعض الكتاب لتعريف المجموعة على أنها نظام هرمي من العلاقات المالية.

بالمقارنة مع بعض الدول، ففرنسا تأخرت في إنشاء المجمعات فكان أول ظهور لها سنة 1966، أما الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت فيها التجمعات لأول مرة سنة 1898، أما ألمانيا فكان سنة 1923 بعد التضخم الكبير الذي حدث وتم نشر قوانين التجمع لأول مرة سنة 1905 في إنجلترا وسنة 1930 في ألمانيا، وفي سنة 1983 أصدرت فرنسا لأول مرة تعريف قانوني للمجموعة وظهرت الحسابات الموحدة.¹

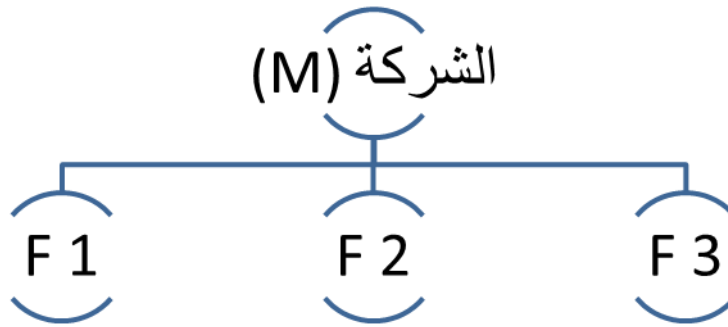
الفرع الثاني: أشكال المساهمات داخل المجموعة

يمكن أن نميز خمسة أشكال رئيسية من المساهمات داخل المجموعة

1. المساهمة المباشرة

تكون المساهمة مباشرة في حالة امتلاك الشركة الأم بطريقة مباشرة أسهم شركة معينة. ومنه فنسبة حقوق التصويت تكون مساوية لنسبة حقوق التصويت المملوكة بصفة مباشرة من الشركة الأم.²

شكل 02: المساهمة المباشرة



Source :Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P183.

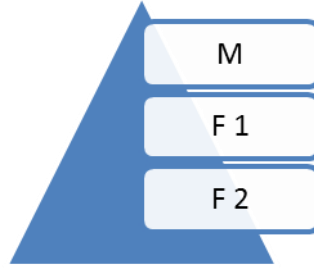
¹ Benoit Pigé et al, op cit, P220-221.

² Bruno Bachy, Michel Sion, op cit, P29.

2. المساهمة غير المباشرة

تكون المساهمة غير مباشرة عندما تراقب الشركة الأم أو تمارس تأثير ملموس على شركة وهذا من خلال وسيط ألا وهو الشركة التابعة (الشركة الفرعية) والتي تمتلك فيها الشركة الأم أكثر من 50% من رأسمالها.¹ والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل 03: المساهمة غير المباشرة



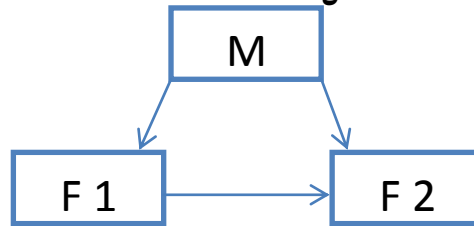
Source :Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P183.

ملاحظة: يشترط أن تكون المساهمة المباشرة أكبر من 50% لكي يمكن للشركة M ممارسة رقابة أو تأثير على الشركة F2.

3. المساهمة المتعددة (مباشرة وغير مباشرة)

وفي هذه الحالة تكون مساهمة الشركة الأم متعددة أي تساهم في الشركة F1 و F2 (مساهمة مباشرة) ويمكن أن تساهم F1 في F2 وبهذا تكون الشركة الأم قد ساهمت بطريقة مباشرة في F1 وبطريقة غير مباشرة في F2.

شكل 04: مساهمة متعددة



Source :Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P183.

ملاحظة: لكي تتمكن الشركة M من مراقبة بطريقة غير مباشرة للشركة F2 يجب أن تكون مساهمتها في F1 أكبر من 50%.

¹ Bruno Bachy, Michel Sion, op cit, P29.

4. المساهمة المتبادلة

في هذه الحالة نجد أن الشركة M تملك أسهم في الشركة F1 وهذه الأخيرة تملك أسهم في الشركة M وبالتالي فهناك تبادل في المساهمات.

شكل 05: مساهمة متبادلة

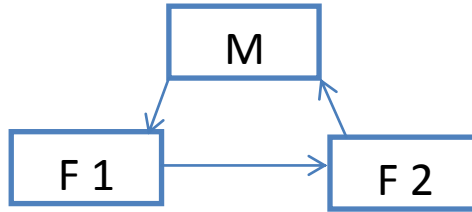


Source :Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P184.

5. المساهمة الدائرية

وفي هذه الحالة الشركة M تملك أسهم في الشركة F1 وهذه الشركة بدورها تملك أسهم في الشركة F2 في حين هذه الأخيرة أيضا تملك أسهم في الشركة M.

شكل 06: مساهمة دائرية



Source :Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P184.

ومما سبق نلاحظ، أن هناك خمسة أشكال للمساهمات داخل المجموعة، المساهمة المباشرة وهي امتلاك شركة لأسهم أخرى بطريقة مباشرة وهنا نلاحظ أن حقوق التصويت تساوي حقوق الملكية، أما المساهمة غير المباشرة تحدث عندما تكون الشركة التابعة وسيط بين الشركة الأم والشركة الأخرى لكن يشترط امتلاك الشركة الأم 50% أو أكثر من رأسمال الشركة التابعة (التي تكون المساهمة فيها مباشرة)، بالإضافة إلى المساهمة المتعددة (مختلطة أي مباشرة وغير مباشرة) وتكون مساهمة الشركة الأم هنا مباشرة وغير مباشرة، ويمكن إضافة المساهمة المتبادلة أي تكون شركة تملك أسهم في شركة أخرى وهذه الأخيرة تملك أسهم في الشركة الأولى، وأخيرا المساهمة الدائرية حيث يكون شكل المساهمة دائري أي الشركة الأولى تساهم في الشركة الثانية والثانية تساهم في التي تليها .

المبحث الثالث: الحسابات الموحدة

إن ظهور المجموعة أدت إلى توحيد حساباتها حيث ظهرت هذه الأخيرة لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1892 وتعتبر هذه العملية ضرورية بالنسبة لكل الشركات القابضة المدرجة في البورصة وهذا من أجل إعطاء صورة صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمجموعة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الحسابات الموحدة

تعتبر عملية توحيد الحسابات حديثة النشأة حيث ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وفيما يلي تطور توحيد الحسابات في بعض الدول:¹

1. الولايات المتحدة الأمريكية

- سنة 1892: نشر لأول مرة الحسابات الموحدة (مجموعة National Lead)؛
- 1905: المؤتمر الدولي حول الحسابات الموحد؛
- 1910: ظهور القوائم المالية الموحدة في التقارير السنوية؛
- 1934: إلزام نشر القوائم المالية الموحدة في التقارير السنوية؛
- 1959: معايير حول القوائم المالية الموحدة (بيان للبحوث المحاسبية 51 ARB)؛
- 1971: معايير حول كيفية التطبيق (مبادئ مجلس المحاسبة 18 APB).

2. بريطانيا

- سنة 1922: نشر أول مرة القوائم المالية الموحدة؛
- 1944: صدور أول معيار للحسابات الموحدة 14 SSAP؛
- 1948: أصدرت إلزامية نشر القوائم المالية الموحدة.

3. ألمانيا

- سنة 1965: إلزام شركات الأموال بتوحيد حساباتها (نشر القوائم المالية الموحدة)؛
- 1969: إلزام الشركات ذات المسؤوليات المحدودة بتوحيد حساباتها.

4. فرنسا

- سنة 1966: نشر القوائم المالية الموحدة لأول مرة؛
- 1968: صدور أول معيار للحسابات الموحدة؛
- 1978: تقرير لمشروع المجلس الوطني للمحاسبة حول الحسابات الموحدة؛
- 1985: نشر القانون الخاص بتوحيد الحسابات (إلزامية نشر الحسابات الموحدة بالنسبة للمجموعات غير المدرجة في البورصة)؛

¹ François Colinet, Simon Paoli, Pratique des comptes consolidés, 5^{ème} Edition, Dunod, 2008, Paris, P1-2.

1998: بلاغ (أمر) رقم 10.98 المؤرخ في 17 ديسمبر 1998 حول الحسابات الموحدة؛
1999: القانون 02.99 المؤرخ في 29 أبريل 1999.

5. أوروبا

سنة 1983: تبني التعليمات السابعة حول الحسابات الموحدة؛
2002: تبني مرجعية المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة بشرط أن يتم تطبيقها في جانفي 2005 والمعايير الخاصة بعملية توحيد الحسابات هي: المعيار المحاسبي الدولي رقم: (01، 14، 21، 27، 28، 31) ومعيار التقارير المالية رقم (01، 03).
وفيما يخص الجزائر فقد نشر قرار 9 أكتوبر 1999 الذي يحدد كيفية إعداد ونشر الحسابات الموحدة. ومما سبق يمكن اعتبار أمريكا الرائدة (أول دولة) في تطبيق وتبني عملية توحيد الحسابات حيث نشرت لأول مرة الحسابات الموحدة سنة 1892 واصبحت الزامية سنة 1922، ثم بريطانيا سنة 1922 والتي ألزمت الشركات سنة 1948 بنشر القوائم المالية الموحدة وتعتبر أول دولة في أوروبا التي طبقت هذه العملية لتليها كل من فرنسا وألمانيا سنة 1965 و 1966 على التوالي وفي سنة 1983 صدرت التعليمات الأوروبية السابعة الخاصة بالحسابات الموحدة. أما الجزائر فكانت من الدول التي تأخرت في إصدارها وتطبيقها لهذه العملية وصدر القانون الخاص بها سنة 1999 الذي ألزم الشركات الجزائرية التي تدخل في إطار التوحيد بنشر قوائمها المالية الموحدة.

المطلب الثاني: ماهية الحسابات الموحدة

الفرع الأول: تعريف الحسابات الموحدة

الحسابات الموحدة هي مجموعة من الطرق التي تمكن من التنسيق بين المعلومات المالية الشاملة للمجموعة مع مختلف كياناتها (فروعها).¹
توحيد الحسابات لها مفهوم خاص بحيث أنها تسمح للمجموعة بتقديم قوائم للمساهمين صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية وهذا باستنادها لبيانات مالية متكاملة.²
وتوحيد الحسابات هو: توفير للمعلومات حول الوضعية أو الحالة المالية والاقتصادية للكيانات التابعة للشركة الأم بالإضافة للشركات التي تسيطر عليها أو التي تمارس عليها تأثير ملموس بغض النظر عن الشخصية القانونية لكل هذه الشركات.³

¹ Eric tort, L'essentiel de la Consolidation des Comptes, Gualino, Paris, 2011, P13.

² Stéphane Mercier, La consolidation, 3^{ème} Edition, Edipro, Belgique, 2013, P09.

³ Khafrabi Med Zine, op cit, P105.

وفقا لنص الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة في 25 مارس 2009: تهدف الحسابات المدججة إلى تقديم الممتلكات والوضعيات المالية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد.¹ وتسمح عملية توحيد الحسابات بوصف حالة والعمليات التي قامت بها مجموعة الشركات، وهذا لتوفير معلومات صادقة معبرة عن الوضعيات الحقيقية وهذا من خلال نشر قوائم المجمع تكون مطابقة لتلك التي نشرت من قبل الشركات نفسها كما لو أنها كانت شركة واحدة.² وتوحيد الحسابات هو القيام بإعداد حسابات واحدة لمجموعة لكي تعبر عن الواقع الاقتصادي وتهدف الحسابات الموحدة إلى تقديم الأصول، الوضعيات المالية، نتيجة الشركات، المدرجة في المجموعة كما لو كانت شركة واحدة والسبب وراء ذلك هو:³

- يعكس نشاط الشركة والشركات التابعة؛
- تقديم الوضعيات الحقيقية للشركة؛
- إعطاء الصورة الاقتصادية الحقيقية للمجموعة؛
- توفير أداة تسيير للكيان الاقتصادي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الموالي:

توحيد الحسابات هي تقنية محاسبية يتم الاعتماد فيها على مجموعة من الطرق المحاسبية والتي تسمح بالتنسيق بين المعلومات المالية للمجموعة والتي بدورها تقدم في شكل قوائم مالية صادقة ومعبرة عن الوضعيات المالية والاقتصادية الحقيقية والنتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد وهذا بغض النظر عن الشخصية القانونية لكل كيان.

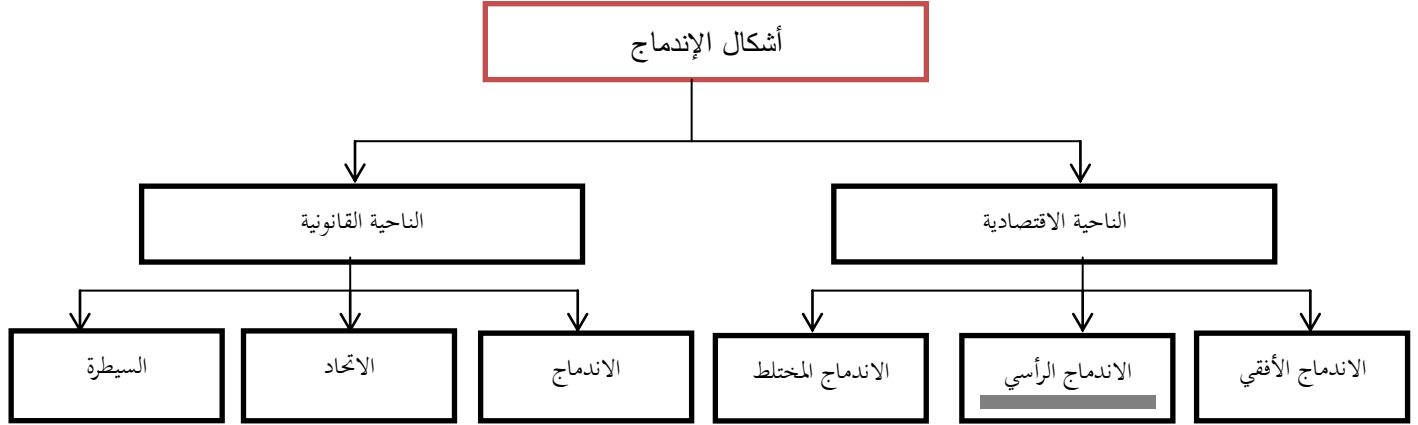
¹ الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، الجزائر، ص 15.

² Khafrabi Med Zine, op cit, P105.

³ Evelyne Gurfein, Consolidation IAS/IFRS et conversion monétaire, Eyrolles, Paris, 2007, P 7V

الفرع الثاني: الأشكال المتعارف عليها للاندماج

شكل رقم 07: أنواع الاندماج



المصدر: خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 19.

ويمكن توضيح عناصر الاندماج من الناحية الاقتصادية في الآتي:¹

الاندماج الأفقي: يتحقق هذا النوع من الاندماج عندما يتشابه نشاط الشركة الداخلة مع نشاط الشركة المندمجة وذلك كأن تندمج معا شركتان متخصصتان في صناعة السيارات.

الاندماج الرأسي: ويتحقق هذا النوع عندما يكون نشاط الشركة المندمجة مكملاً لنشاط الشركة الداخلة، كأن تقوم شركة بتصنيع إطارات السيارات مثلاً بالاندماج مع شركة أخرى متخصصة بزراعة المطاط الذي تصنع منه إطارات السيارات.

الاندماج المختلط: ويتم هذا النوع من الاندماج بين الشركات التي تتباين وتنوع أنشطتها كأن تقوم شركة بتصنيع السيارات بالاندماج مع شركة أخرى مختصة في تصنيع الأجهزة الكهربائية.

المخاطر: هي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن القول بصفة عامة بأن المنشأة تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة، وذلك في حالة تساوي قيمة هذه التدفقات.² كما يمكن تعريف المخاطرة على أنها: إن المخاطرة لأصل من الأصول يمكن تعريفها بدرجة الاختلافات المتوقعة في العائد من ذلك الأصل، فالمخاطرة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيير في العائد (في التدفقات) وكلما زاد التغيير في التدفقات المتوقعة في استثمار معين زادت مخاطرة الاستثمار.³

¹ خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص 20.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط 4، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 1999، ص 13.

³ سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات: ط 6، مكتبة عين الشمس والمكتبات الكبرى بمصر والعالم العربي، مصر، 1996، ص 96-97.

المطلب الثالث: الإطار القانوني لتوحيد الحسابات

نشرت الجزائر في 9 أكتوبر 1999 قرار يحدد كيفية إعداد ونشر الحسابات الموحدة. وفي سنة 1996 فرض القانون التجاري على المؤسسات المدرجة في البورصة تقديم القوائم المالية الموحدة (توحيد حسابات الشركات الداخلة في المجموعة).

1. القانون التجاري (الأمر رقم 27.96 الصادر في 9 ديسمبر 1996)

تم تعديل القانون التجاري سنة 1996 الذي أوجب عرض ونشر الحسابات الموحدة بالنسبة لبعض المؤسسات التجارية والمؤسسات الوطنية (العمومية) وهذا في كل من المادة 729، 730، 731 من نفس الأمر (27.96) ووفقا للمادة 732 من القانون التجاري.

وتنص المادة 731 من القانون التجاري انه يجب على المؤسسات التجارية إعداد ونشر كل سنة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو المديرين حسب الحالة، قوائم موحدة، وكذا تقرير للنشر الخاص بالمجمع، وأن القوائم الموحدة يجب أن تعطي صورة صادقة للكيان، الحالة المالية ونتيجة جميع الشركات الداخلة في المجموعة.¹

2. القرارات الوزارية الصادرة في 9 أكتوبر 1999

وحسب هذا القرار فهو يحدد القواعد والإجراءات (الطرق) المتعلقة بتوحيد الحسابات والتي يجب تطبيقها من قبل الشركات التجارية والمؤسسات العمومية التي تخضع لمتطلبات إعداد الحسابات الموحدة. وتم تطبيق الأحكام الواردة في هذه الأوامر ابتداء من 1 جانفي 2000 كما جاءت أحكام تكميلية للقرارات الوزارية الصادرة في 9 أكتوبر 1999 بشأن قواعد اندماج الشركات داخل القطاع العام.²

3. التعليمات الأوروبية السابعة

التعليمات السابعة الصادرة في 13 جوان 1983 هي القاعدة الأساسية للإطار القانوني والتنظيمي لتوحيد الحسابات على المستوى الأوروبي ونجد في هذه التعليمات تعريف المجمع من الناحية الأفقية والعمودية.³

4. المعايير المحاسبية الدولية

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية فقد اشترطت تقديم حسابات موحدة بالنسبة للمؤسسات الداخلة في إطار عملية توحيد الحسابات (التجمع).

وبالنسبة للمجمعات الجزائرية، فتم تطبيق القوانين ابتداء من 2010 والذي اقتضى ذلك تقديم قوائم 2009 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وهذا لإجراء المقارنة بين الدورتين.

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P185.

² Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P186.

³ Benoit Pigé et al, op cit, P221.

ومما سبق نلاحظ أن التعلية الأوروبية السابعة الصادرة سنة 1983 التي تعتبر بمثابة الإطار القانوني والتنظيمي لعملية توحيد الحسابات في أوروبا، ودوليا أصدرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بعملية توحيد الحسابات نذكر منها كل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 22، 27، 28، 31 وبعد اصلاح لجنة المعايير المحاسبية الدولية وإعادة هيكلتها سنة 2001 لتصبح مجلس المعايير المحاسبة الدولي تم اصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 الخاص بهذه العملية، وفيما يخص الجزائر فتم اصدارا كل من الأمر رقم 96-27 الصادر في 9 ديسمبر 1996 الذي ألزم الشركات المدججة في البورصة بتقديم قوائمها المالية الموحدة ليلها القرار الوزاري الصادر في 9 أكتوبر 1999 الذي حدد قواعد وإجراءات المتعلقة بتوحيد الحسابات والتي فرضها على كل الشركات التي تكون المجموعة.

المطلب الرابع: الأنواع المختلفة للرقابة

يمكن أن نميز 3 أنواع للرقابة وتكمن في:

1. الرقابة الشاملة (السيطرة المنفردة)

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 يفترض وجود سيطرة إذا كانت:¹

الشركة القابضة تمتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال شركات تابعة) أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة التابعة ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي يثبت فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تؤدي إلى السيطرة، وتتوافر السيطرة أيضا إذا كانت الشركة القابضة تمتلك النصف أو أقل من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت في شركة ما إذا توافر لها أي مما يلي:

– السيطرة على أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت نتيجة اتفاق مع المستثمرين الآخرين؛

– القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بسبب قانوني أو بناء على اتفاق؛

– القدرة على تعيين أو فصل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو ما يعادلها من سلطة إدارية؛

– القدرة على الحصول على غالبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو ما يعادلها من سلطة إدارية.

– تمثل أسهم الرقابة الذاتية هنا جزء من رأسمال الشركة المسيطرة على المجموعة (أو المجموعة الفرعية) مملوك من طرف شركة أخرى تمارس عليها الشركة المسيطرة رقابة كاملة.

الرقابة المشتركة: هي المشاركة التعاقدية المتفق عليها للرقابة على النشاط الاقتصادي²، وهي تعني

القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للأنشطة الاقتصادية وذلك للحصول على منافع منها.³

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.

² المعيار المحاسبي الدولي رقم 31.

³ المعيار المحاسبي الدولي رقم 31.

وهي اقتسام الرقابة بين عدة شركات أو المجموعات لشركة واحدة مستغلة (الشركة المغلقة)، حيث أن القرارات التشغيلية والمالية للشركة المستغلة تكون باتفاق بين كل المراقبين، ويجب توفر العناصر التالية لوجود رقابة مشتركة¹:

- عدد محدود من الشركاء أو المساهمين يشاركون كلهم في اتخاذ القرارات، وتتم الإشارة هنا إلى أن العدد المحدود من الشركاء لم يعرفه ولم يحدده القانون التجاري الجزائري؛
- حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي **IFRS12** يجب أن يكون هناك اتفاق تعاقدي كتابي للترقية بين الشركات التي تخضع لسيطرة مشتركة والشركات التي يمارس عليها نفوذ هام. وأن ينص على تعيين مدير للمشروع بشرط العمل وفقاً للسياسات المالية والتشغيلية المتفق عليها².

المشروع المشترك: هو ترتيب تعاقدي بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة³. تنقسم المشروعات المشتركة حسب المعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 12 و 28 إلى ثلاثة أنواع وهي:

- العمليات الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- الأصول الخاضعة للسيطرة المشتركة؛
- الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة.

2. التأثير الملموس (تأثير فعال)

إذا استحوذ المستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة على 20% أو أكثر من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنه يفترض أن يكون للمستثمر تأثير فعال، إلا إذا توافرت دلائل واضحة تخالف ذلك. وبالعكس فإنه إذا استحوذ المستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة على أقل من 20% من حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها، فإنه يفترض ألا يكون للمستثمر تأثير فعال، إلا إذا توافرت دلائل واضحة تثبت عكس ذلك. ولا يمنع امتلاك مستثمر آخر على نسبة كبيرة أو حتى على غالبية حقوق الملكية الشركة المستثمر فيها أن يكون للمستثمر تأثير فعال⁴.

ويمكن التحقق من وجود تأثير فعال للمستثمر بطريقة أو أكثر مما يلي⁵:

- التمثيل في مجلس الإدارة أو أي جهة إدارية مكافئة في الشركة المستثمر فيها؛
- تبادل الخبرات الإدارية بين المستثمر والشركة المستثمر فيها؛
- تقديم المستثمر لمعلومات فنية هامة للشركة المستثمر فيها.

¹ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي، عمان، الأردن، 1990، ص7

² IFRS 12 — Disclosure of Interests in Other Entities, <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs12>.

³ المعيار المحاسبي الدولي رقم 31.

⁴ المعيار المحاسبي الدولي رقم 28.

⁵ المعيار المحاسبي الدولي رقم 28.

مما سبق يتضح لنا ان هناك ثلاثة أنواع للرقابة، الأولى هي الرقابة الشاملة ويفترض وجودها في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة مهيمنة على أكثر من 50% من أسهم الشركة التابعة التي لها حقوق التصويت سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أما الرقابة المشتركة فتكون في حالة المشروعات المشتركة، وأخيرا التأثير الملموس وتكون هذه الرقابة في حالة ما إذا استحوذ المستثمر على 20% فما فوق من أسهم الشركة التابعة التي لها حقوق التصويت وهذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المادتين 729 و 730 فهما تنصان على مفهوم الرقابة وتحديد الشركة التي تقوم بالمراقبة، حيث نعد شركة مراقبة لشركة أخرى، حسب القانون التجاري الجزائري في الحالات التالية¹:

- عندما تملك شركة في شركة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة جزء من رأس مالها يحول لها أغلب الأصوات في الجمعيات العامة لهذه الشركة ؛
- عندما تملك شركة في شركة أخرى بصفة مباشرة أو غير مباشرة 40% فأكثر من حقوق التصويت ولا يملك أي شريك آخر أكبر من مساهماتها.

¹مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري، النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص الممتدة، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 104.

جدول رقم 02: مصطلح الرقابة حسب القانون التجاري الجزائري

المساهمات غير المباشرة: (المادة 732 من ق.ت.ج)	تعتبر أي مساهمة حتى ولو كانت أقل من 10% تحوزها شركة مراقبة بأنها محازة بصفة غير مباشرة من طرف الشركة التي تراقبها (مراقبة).
الحد من المساهمات المتبادلة المباشرة: (المادة 730 من ق.ت.ج)	لا يمكن لشركة مساهمة أن تملك أسهمها في شركة أخرى إذا كانت هذه الأخيرة تملك مباشرة جزء من رأس مالها يزيد عن 10% .
الحد من مساهمات الرقابة الذاتية: (المادة 732 مكرر من ق.ت.ج)	عندما تراقب شركة مساهمة شركة أخرى بصفة غير مباشرة، لا يجوز لهذه الأخيرة امتلاك أكثر من 50% من رأسمال الشركة الأولى.
إعلام الشركاء: (المادة 732 مكرر 1 من ق.ت.ج)	عندما تأخذ شركة خلال سنة مالية مساهمة في شركة يوجد مقرها الاجتماعي بالجزائر، أو تحصلت على أكثر من نصف رأسمال هذه الشركة، يذكر ذلك في التقرير الذي يقدم للشركاء والمتعلق بالعمليات التي يتم إجراؤها خلال السنة المالية، وعند الاقتضاء في تقرير محافظي الحسابات يشير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين أو المديرون في تقريره على نشاط الشركات التابعة حسب مجال النشاط كما يظهر النتائج المحصل عليها.
مراقب حسابات المجموعة: (المادة 732 مكرر من ق.ت.ج)	يقوم محافظان للحسابات على الأقل بمراقبة حسابات الشركة القابضة.

حسب النظام المحاسبي المالي، فإن الرقابة تمارس فقط عندما تكون للمؤسسة السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت سواء بالإمتلاك عن طريق مباشر أو غير مباشر أو إكتسابها بموجب قانون أو عقد¹. ويبقى هذا النزاع قائم فيما يخص مستوى درجة مصادر أو حقوق التصويت في انتظار إجراء تعديلات على القانون التجاري ليتوافق مع النظام المحاسبي المالي². ويبقى هذا الاختلاف القانوني واضح في انتظار التعديل للتوضيح أكثر وللتوفيق بين القانون التجاري الجزائري والنظام المالي المحاسبي ومتطلبات الافصاح الحديثة وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية.

¹ المادة 132-5 من النظام المحاسبي المالي 2007.

² ABDESSELAM Medjoubi, « SCF », édition N.Benguellil, Sétif Alger 2010, p154.

المبحث الرابع: عرض للقوائم المالية الموحدة

القوائم المالية تكون نتيجة إجراء معالجة العديد من المعلومات لأعمال التبسيط والتلخيص والهيكلية وتشمل هذه القوائم المالية كل من: الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، بيان التغيير في الأموال الخاصة والملاحق.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عناصر الميزانية

تعرف الميزانية بأنها الجدول المرتب والمقوم لعناصر الذمة المالية للمؤسسة بتاريخ معين وخلال فترة من الزمن عادة سنة، حيث ينقسم هذا الجدول إلى قسمين:¹

- الجانب الأيسر ويحتوي على مصدر أو منشأ الأموال ويسمى بالخصوم؛
- الجانب الأيمن ويشمل العناصر التي تم اقتناؤها اعتمادا على الأموال الموجودة لدى المؤسسة ويسمى بالأصول.

وتقدم الميزانية وصفا لأصول المؤسسة في زمن (وقت) معين.²

الفرع الأول: مفهوم الأصول

إن الأصول تلك الموارد الواقعة تحت سيطرة المرسدة تنظر منها منافع اقتصادية محتملة تحصلت عليها أو تحكمت فيها، منشأة اقتصادية معينة كنتيجة منطقية لمعاملات أو أحداث سابقة.³ أو هي تلك: "الأصول هي الموجودات وتتمثل في الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة مثل المباني والمعدات والسيارات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري... والأصول تُظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين أو من الغير لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستعمالات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها".⁴

وتتميز الأصول بمجموعة من الخصائص أهمها:

- الأصول هي موارد اقتصادية خاضعة لسيطرة المنشأة؛
- إمكانية توليد الأصل منافع اقتصادية للمنشأة؛
- تغليب المظهر الاقتصادي على المظهر القانوني ومن الأمثلة الإيجار التمويلي؛
- وجود ربط بين المصروف والأصل (إمكانية قياس تكلفة الأصل بموثوقية).

¹ زغيب مليكة، بوتشقيير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص 12.

² Yves Lequin, Comptabilité de l'entreprise, 2^{ème} Edition, Dalloz-Sirey, France, 1992, P7.

³ عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ج 1، الدار الجامعية كلية التجارة، الاسكندرية، 2003-2004، ص 59.

⁴ عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، 2009، ص 11.

وتنقسم الأصول إلى أصول طويلة الأجل وأصول متداولة.

أولاً: الأصول طويلة الأجل

تشمل الأصول طويلة الأجل كل من الأصول المعنوية والمادية والأصول المالية. وتعرف على أنها: "قيمة الموجودات الموجهة للاستخدام لفترة طويلة من طرف المؤسسة".¹ أو هي تلك "الأصول المخصصة للاستعمال بصورة مستمرة لحاجات نشاطات الكيان، مثل التثبيتات العينية والمعنوية أو تتم حيازتها لغايات التوظيف على المدى البعيد أو التي لا ينوي الكيان إنحازها في غضون الأشهر الإثني عشر التي تلي تاريخ قفل السنة المالية".²

1. الأصول المعنوية

تعرف الأصول المعنوية على أنها: "أصل غير نقدي، ليس له جوهر مادي".³ كما يمكن القول أن الأصول المعنوية هي: "أصل غير نقدي قابل للتحديد، ليس له جوهر مادي ويكون الغرض من الاحتفاظ به استخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيله للآخرين أو لأغراض إدارية".⁴

2. الأصول المادية

تعرف الأصول المادية طويلة الأجل على أنها: "الأصول التي يجوزها كيان من أجل الإنتاج ومن تقديم السلع أو الخدمات والتأجير أو الاستعمال للأغراض الإدارية والتي تعتمد استعمالها لأكثر من سنة مالية واحدة".⁵ وتتميز بأنها: "الموجودات المادية التي تمتلكها المؤسسة بقصد استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو بقصد تأجيلها للغير، أو لأغراض إدارية".⁶

3. الأصول المالية

يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها: "دين مستحق يجب أن يتم سداده في أجل سنة أو سند أو قيمة مماثلة قرر الكيان الاحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة".⁷ أو هي: "سند مساهمة يحتفظ بها لأكثر من سنة يمكن أن تحقق عوائد وخسائر للأجل الطويل ويتم تقييمها على أساس القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية الخاصة بالحسابات الفردية للمؤسسة".⁸

¹ François Bonnet, **la nouvelle comptabilité financière des PME aux normes IFRS**, imestra édition, France, 2005, P18.

² الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 81.

³ Eric Dumalanède, **Comptabilité Générale**, Berti Edition, Alger, 2009, P144.

⁴ Ali Tazdait, **Maitrise du Système Comptable Financier**, Edition ACG, 2009, P203.

⁵ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 86.

⁶ Jacqueline langot, **Comptabilité anglo-saxonne (normes US-GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS)**, Economica, Paris, 2006, P133.

⁷ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 86.

⁸ Anne le Manh, Catherine Maillet, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Foucher, France, 2008, P64.

ثانيا: الأصول المتداولة

وهي الأصول المرتبطة بدورة الاستغلال حيث تدخل في إطارها خمسة (5) أنواع من الأصول:¹

– النقدية (البنك والصندوق)؛

– الزبائن؛

– المخزونات؛

– الحسابات الدائنة؛

– الأموال الموظفة والحسابات الجارية الأخرى.

كما يمكن تعريفها على أنها: "الأصول التي يرتقب الكيان إمكانية إنجازها أو بيعه أو استهلاكه في إطار دائرة للاستغلال العادي، أو تتم حيازتها أساسا لغايات إجراء المعاملات أو لمدة قصيرة يرتقب الكيان إنجازها في غضون الأشهر الاثني عشر التي تلي تاريخ إقفال سنته المالية، أو تمثل أموال الخزينة التي لا يخضع استعمالها للقيود."²

ويوب أصل على أنه أصل متداول في الحالات التالية:³

– عندما يكون من المتوقع تحقيق قيمته أو يكون محتفظا به بغرض البيع أو الاستخدام خلال دورة التشغيل المعتادة للمنشأة؛

– عندما يحتفظ به أساس لغرض الاتجار أو لفترة قصيرة الأجل ويتوقع تحقيق قيمته خلال اثني عشر شهرا من تاريخ الميزانية؛

– إذا كان الأصل نقدي أو ما شابهه ولا توجد قيود على استخدامه.

ومنه فالأصول هي الموجودات التي تتمثل في الممتلكات المادية والمعنوية وكذا الأصول المرتبطة بدورة الاستغلال خاضعة لسيطرة المنشأة والتي تحصلت عليها أو تحكمت فيها نتيجة لأحداث سابقة كما أنها يمكن أن تولد منافع اقتصادية مستقبلية يمكن تحديد تكلفتها بموثوقية مع العلم أنه لا يشترط أن يكون لها المظهر القانوني.

الفرع الثاني: تعريف الخصوم

وفق المادة 22 من (ن م م) "تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية

والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد مثلة لمنافع اقتصادية."⁴

أولا: تعريف الخصم الجاري

¹ Jacqueline langot, op cit, P133.

² الجريدة الرسمية، مرجع سابق، ص 81.

³ أمين السيد أحمد لطفى، نظرية المحاسبة، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 108.

⁴ عطية عبد الرحمان ، مرجع سابق، ص 12.

- نقول عن خصم أنه جار إذا توفرت فيه أحد الشروط التالية:¹
- لا بد أن يدفع خلال دورة الاستغلال العادية للمؤسسة؛
 - تم الحصول عليه أساسا بهدف المتاجرة؛
 - لا بد أن يدفع خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال؛
 - لا تملك المؤسسة حقا غير مشروط يسمح لها تأجيل دفع الخصم لأجل لا يقل عن 12 شهرا الموالية لتاريخ الإقفال، ويمكن أن يتضمن مبلغ الأصل أو مبلغ الخصم، مبلغين أحدهما لأقل من سنة والآخر لأكثر من سنة، في هذه الحالة لا بد من معلومة حول المبلغ لأكثر من سنة.

ثانيا: تعريف الخصم غير الجاري

وهي الخصوم غير المرتبطة بدورة الاستغلال والتي لا ينوي الكيان تسويتها خلال دورة الاستغلال وهي تشمل جميع عناصر الخصوم التي تمثل خصوم متداولة.²

ثالثا: تعريف رأس المال

يمثل رأس المال والاحتياطات وما يماثلها المبالغ المقدمة لتأسيس لشركة سواء من المستغل الفردي أو عن طريق المساهمة إضافة إلى الجزء الذي اكتسبته نتيجة ممارستها لنشاطها (نتيجة الدورات المالية، فوارق إعادة التقييم).³ ويعرف بأنه: " الأموال التي وضعها الشركاء تحت تصرف المؤسسة لدى تكوينها أو بعد ذلك ويظهر رأس المال ضمن الأموال الخاصة في جانب الخصوم في الميزانية مع العلم أن النظام المحاسبي المالي لا يعتبره خصوم".⁴

المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

الفرع الأول: ماهية القوائم المالية

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى كل من الغرض من القوائم المالية، تعريف القوائم المالية الموحدة ومتطلبات إعداد القوائم المالية الموحدة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 وأخيرا كيفية إعدادها.

أولا: الغرض من القوائم المالية

يمثل الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمنشأة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، بحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لقاعدة عريضة من مستخدمي القوائم المالية. وتهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات حول نتيجة

¹ محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، Page Bleues، الجزائر، 2010، ص 70.

² M. Benrejda, Du Plan Comptable National au Système Comptable Financier, Dar el Hanaa, Alger, 2009, P39.

³ لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 207

⁴ عطية عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 12.

أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفعاتها النقدية بحيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي تلك القوائم لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.¹

ثانيا: تعريف القوائم المالية الموحدة حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ifrs

يعرف معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 القوائم المالية الموحدة على أنها: "القوائم المالية الخاصة بالمجموعة حيث الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، الإيرادات، المصاريف وتدفعات الخزينة الخاصة بالشركة الأم والشركات التابعة يتم عرضها كما لو أنها خاصة بكيان اقتصادي وحيد.² وعدد معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 "القوائم المالية الموحدة" ثلاثة شروط يجب أن تتحقق لممارسة السيطرة على الكيان:³

– امتلاك السيطرة على الكيان؛

– امتلاك حق في عوائد متغيرة؛

– القدرة على التأثير على تلك العوائد وهذا نظرا لممارسة السيطرة.

من تعرف السابف وشروطه، نلاحظ تحول التعريف من التركيز على حقوق التصويت إلى التركيز على السلطة والإيرادات⁴، مضيفا إلى ذلك التركيز على عنصر القدرة الحالية على التوجيه؛ حيث تتكون السلطة التي يملكها المستثمر من الحقوق القائمة والموضوعية للتأثير على غالبية الأنشطة ذات الصلة، هذه العناصر اذا اقترنت بالعوائد المتغيرة Variable Returns حسب أداء المستثمر والقدرة على التأثير على العوائد، نحصل على المفهوم الكامل للسيطرة حسب تعريف المعيار الدولي IFRS 10.⁵

ثالثا: متطلبات اعداد القوائم المالية الموحدة بموجب المعيار الدولي IFRS 10

يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 "القوائم المالية الموحدة" ما يلي:⁶

أ. يجب على الشركة الأم عرض قوائم مالية موحدة واستخدام طريقة الحيازة (التملك)، لكن وفق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 3 IFRS، فإن تكاليف السيطرة وعمولات الشراء لا تعتبر جزء من تكلفة شراء الشركة التابعة؛

¹ جمعة حميدات، حسام خدش، مراجعة ابراهيم النخالة، المحاسبة، الورقة الثانية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، عمان، ص 28.

² Cherif –jacques allali, Consolidation des Comptes « Règlementation Française et Norme IFRS » DUNOD, PARIS, 2015 –2016, P8.

³ Cherif –jacques allali, op Cit, P11.

⁴ The IFRS Foundation, IFRS 11: Joint Arrangements, § 7, <http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/2013/ifrs11.pdf>, 07/02/2017

⁵ جفال خالد، "تأثير اتجاهات وظيفة الإعلام المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية على قواعد وأساليب القياس المحاسبي للبيانات المالية – دراسة مقارنة بين FRS و SCF « رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة سطيف 1، 2015، ص: 185.

⁶ جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 427-428.

- ب. يتطلب المعيار استخدام أسس محاسبية متماثلة للعمليات المتشابهة والأحداث المتماثلة التي تحدث لدى الشركات التي سيتم إعداد القوائم المالية الموحدة لها؛
- ج. تعفى الشركة الأم من إعداد قوائم مالية موحدة في حالة تطبيق الشروط التالية مجتمعة:
- إذا كانت الشركة الأم هي نفسها شركة تابعة مملوكة بالكامل، أو مملوكة جزئياً لشركة أخرى ووافق بقية المالكين للشركة (الأقلية) على عدم إعداد قوائم مالية موحدة؛
 - إذا كانت أدوات الدين أو أدوات حقوق الملكية للشركة الأم غير متداولة في سوق عام (بورصة) سواء كان السوق محلي أو خارجي؛
 - إذا لم تقم الشركة الأم بإيداع أو ليست قيد عملية إيداع لبياناتها المالية الموحدة لدى هيئة أوراق مالية أو أي هيئة تنظيمية؛
 - إذا كانت الشركة الأم النهائية أو أي من الشركات القابضة الوسيطة تعد قوائم مالية موحدة تتفق ومتطلبات المعايير الدولية.
- د. فقدان سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة بسبب تغيير في نسبة تملك الشركة الأم بالشركة التابعة ، أو بسبب خضوع الشركة التابعة لسيطرة حكومة أو محكمة أو وصي أو جهة تنظيمية (جهة رقابية حكومية) أو اتفاقية تعاقدية يتم عند ذلك معالجة فقدان السيطرة كما يلي:
- عدم إدراج أصول والتزامات الشركة التابعة في الميزانية الموحدة المعدة بعد فقدان السيطرة؛
 - الاعتراف بقيمة الاستثمارات في الشركة التابعة في الميزانية بالقيمة العادلة عند فقدان السيطرة ومعالجة أية مبالغ مستحقة للشركة التابعة أو عليها عند فقدان السيطرة وفق ما تتطلبه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة؛
 - الاعتراف بأية أرباح أو خسائر مرتبطة بفقدان السيطرة على الشركة التابعة إذا كانت تعزى هذه الأرباح والخسائر لأحداث تتعلق بما قبل فقدان السيطرة.

رابعاً: كيف تعد القوائم المالية الموحدة

في البداية لابد الإشارة إلى أن مبادئ المحاسبة الدولية تتطلب لإعداد قوائم مالية موحدة لمجموعة أن تستخدم كل من الشركة القابضة والشركات التابعة لها سياسات مالية موحدة للعمليات والأحداث المتشابهة بمعنى إذا كانت الشركة القابضة تتبع القيمة العادلة في تقييم بند الممتلكات والمصانع والمعدات على حين تتبع الشركة التابعة طريقة التكلفة فإن القوائم المالية الموحدة تتطلب اتباع سياسات موحدة لإعدادها.¹

إضافة إلى ما سبق، فإن القوائم المالية الموحدة يتطلب لإعدادها أن تكون الفترة المالية للمجموعة تنتهي بنفس التاريخ. بمعنى إذا كان تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة التابعة يختلف عن تاريخ الشركة القابضة فيجب

¹ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 82-83.

على الشركة التابعة تقديم قوائم مالية إضافية بتاريخ القوائم المالية للشركة القابضة لأغراض التوحيد شريطة ألا تزيد فترة الاختلاف عن ثلاثة شهور.¹

على الرغم من أهمية إعداد قائمة الدخل (جدول حساب النتيجة) موحدة وقائمة المركز المالي الموحدة (الميزانية) للمجموعة ولكن يثور التساؤل التالي: ما هي القوائم المالية التي يمكن أن تعدها المجموعة بتاريخ التملك خاصة وأن الشركة المندمجة لم تمارس أي نشاط بهذا التاريخ؛ ثم كيف يمكن أن تعد قوائم مالية موحدة لمجموعة ترتبط معاً برباط اقتصادي لا برباط قانوني؛ نظراً لأن الشركات المندمجة لم تزاوّل أي نشاط بتاريخ التملك فإن قائمة المركز المالي للمجموعة هي القائمة الوحيدة التي يمكن إعدادها بهذا التاريخ. وإعداد هذه القائمة تتبع الخطوات التالية:²

- أن تقوم كل شركة من شركات المجموعة بإعداد قائمتها المستقلة (بأصولها ومطلوباتها) بتاريخ التملك؛
- تفريع بيانات القوائم المالية للشركتين في نموذج يستخدم لهذه الغاية يطلق عليه ورقة عمل؛
- استبعاد الحسابات المزدوجة (الحسابات المتقابلة) من القوائم المالية للمجموعة بمعنى يتم:
 - ❖ استبعاد بند الاستثمارات في الشركة التابعة من جانب أصول الشركة القابضة؛
 - ❖ مقابل حقوق المساهمين من قائمة المركز المالي للشركة التابعة، أما كيفية استبعاد الحسابات المتقابلة فيتم بواسطة قيود تسوية واستبعاد تسجل في أوراق العمل خارج دفاتر الشركة القابضة.
- تسوية وإظهار الفروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة لأصول والتزامات الشركة التابعة بحيث تظهر تلك الأصول والتزامات في القوائم المالية الموحدة بقيمتها العادلة؛
- إذا لم تمتلك الشركة القابضة كامل صافي أصول الشركة التابعة فهذا يعني أن هناك فئتين تشتركان في امتلاك الشركة التابعة هما: الشركة القابضة وأقلية المساهمين وبالتالي لا بد من إظهار حقوق الأقلية؛
- ثم تقوم بجمع العناصر المتشابهة من أصول ومطلوبات الشركتين المندمجتين، وبما يفيد أن ناتج القوائم المالية الموحدة سوف يختلف عن ناتج جمع القوائم المالية المستقلة للشركات المندمجة بسبب ما تم استبعاده.

الفرع الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي

سوف نتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي، القوانين المتعلقة به، من حيث بنيته وأهدافه.

¹ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 83.

² خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 83-84.

أولاً: مفهوم النظام المحاسبي المالي

المحاسبة المالية نظام يهدف إلى تنظيم المعلومات حيث يسمح بتخزين المعطيات القاعدية والعددية عن طريق تصنيفها، تقييمها وتسجيلها ويهدف أيضاً إلى عرض كشوف مالية تعكس الصورة الصادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ووضعية خزينتها في نهاية السنة المالية.¹

ثانياً: قراءة قانونية للنظام المحاسبي المالي

في أواخر القرن 2007، صدر قانون رقم 11/07 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض التشريع السابق المعروف باسم المخطط المحاسبي الوطني. وبعد ذلك وبمقتضى الأمر 02/08 المؤرخ في جويلية 2008 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 أُجل دخول هذا النظام حيز التنفيذ إلى غاية جانفي 2010. وصدور أيضاً المرسوم التنفيذي رقم 158/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون 11/07.

بإضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 110/09 المؤرخ في 7 أبريل 2009 والذي يحدد شروط وكيفيات مسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي.

ثالثاً: بنية النظام المحاسبي المالي

يحتوي النظام المحاسبي المالي على 7 مجموعات أساسية وهي:²

- المجموعة الأولى: حسابات الأموال الخاصة؛
- المجموعة الثانية: حسابات القيم الثابتة؛
- المجموعة الثالثة: حسابات المخزونات؛
- المجموعة الرابعة: حسابات الغير؛
- المجموعة الخامسة: الحسابات المالية؛
- المجموعة السادسة: حسابات الأعباء؛
- المجموعة السابعة: حسابات.

رابعاً: أهداف النظام المحاسبي المالي

- تكمين أهداف النظام المحاسبي المالي فيما يلي:
- إيجاد حلول محاسبية لعمليات لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛

¹ لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 12.

² شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008، ص 27-28.

- تبنى تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية المصادق عليها من قبل أغلبية الدول؛
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على سعر السوق؛
- الاستفادة من مزايا هذا النظام خاصة من ناحية تسيير المعاملات المالية والمحاسبية والمعالجات المختلفة؛
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات؛
- تعزيز مكانة وثقة الجزائر لدى المنظمات المالية والتجارية العالمية؛
- يسمح بتسجيل بطريقة موثوق بها وشاملة مجموع تعاملات المؤسسة بما يسمح بإعداد التصاريح الجبائية بموضوعية ومصداقية.

الفرع الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية

بدأ التفكير في إعداد معايير على مستوى دولي منذ سنة 1904 عندما انعقد المؤتمر الأول للمحاسبين في مدينة لكن إعداد وتطبيق هذه المعايير على المستوى الدولي لم يتم إلا عندما تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية سنة 1973.

أولاً: أسباب ورهانات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

إن السبب الرئيسي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية يتمثل في تطوير الأسواق المالية العالمية وتداخلها وتبعيتها مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، والهدف من ذلك يعود في الأساس إلى إمكانية¹:

- الرفع أكثر فأكثر من الشفافية والقبالية للمقارنة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات، خاصة تلك المقيمة في البورصة؛
- المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول؛
- تسهيل تقييم المؤسسات عبر مختلف البورصات؛
- الحصول على ثقة المستثمرين وإرجاعها؛
- تقديم مرجعية محاسبية عالية الجودة لدول تفتقر إليها؛
- إنها ثروة، تتعدى في الحقيقة الجانب المحاسبي، بدأت منذ القرن الماضي ومازالت متواصلة لإرساء لغة مالية عالمية واحدة تطبق في إعداد ونشر القوائم المالية للمؤسسات أينما كانت وحينما كانت.

ثانياً: خصائص المعايير المحاسبية الدولية

يمكن إيجاز خصائص المعايير المحاسبية الدولية فيما يلي:

¹ محمد بوتين، مرجع سابق، ص 44.

- تتميز بإطار مرجعي مستند من نموذج التوحيد المحاسبي الأنجلوسكسوني، ومعدة من طرف الممارسين لمهنة المحاسبة؛
- إعداد المعايير يتم بالاعتماد على مقارنة تعكس الواقع الاقتصادي للعمليات بتغليب جوهر العملية على شكلها القانوني؛
- تفضيل مصلحة المستثمرين والمساهمين والدائنين في المؤسسة؛
- تتم معالجة العمليات المحاسبية من خلال مبادئ محاسبية متطابقة، أي وفق لإطار تصوري؛
- توحيد شامل للقواعد المحاسبية وعناصر القوائم المالية؛
- إدخال مفهوم القيمة العادلة للتمكن من التقدير الجيد للوضعية الحقيقية للمؤسسة؛
- إدخال مفهوم الاستحداث أو القيمة الحالية بهدف معرفة أثر عنصر الزمن على عملية تقييم الأصول والخصوم؛
- التطبيق بأثر رجعي للتوحيد المحاسبي، أي كما لو كانت معايير مطبقة من قبل؛
- الأخذ بعين الاعتبار قياس الخسارة والتناقص في قيمة الأصول.

ثالثاً: مجلس معايير المحاسبة الدولية والهيئات المتفرعة عنه

1. لجنة معايير المحاسبة الدولية

تأسست لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC عام 1973 إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في هذا المجال في الدول العشرة في العالم (استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، أيرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية) باقتراح من Henry Benson. وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد وتفسير المعايير المحاسبية وأن تدعم قبولها والتقييد بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. وهي الهيئة ذات المسؤولية والأهلية التي تصدر باسمها بيانات في أصول المحاسبة الدولية. فعند نشأة لجنة المعايير المحاسبة الدولية كان هدفها إعداد ونشر معايير محاسبية دولية مقبولة في مختلف دول العالم.

وفي سنة 1975 تم نشر المعيار الأول الخاص بالإفصاح عن الطرق المحاسبية والمعيار الثاني الخاص بتقييم وعرض للمخزون وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية.

ويتم إصدار القوانين طبقاً للضرورة والحاجة وقد قامت هذه اللجنة بإصدار 41 معياراً محاسبياً دولياً.

وتكمن أهداف هذه اللجنة في:

- وضع وإعداد معايير محاسبية دولية موحدة لخدمة الصالح العام ذات نوعية جيدة وقابلة للفهم والتطبيق؛
- تحسين استخدام وتطبيق هذه المعايير؛
- تحقيق التقارب بين المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير المحاسبية الدولية.

وتدعوا عوامل عدة للحاجة للمعايير المحاسبية الدولية منها:¹

- المقارنة: يعتمد صنع القرارات على المفاضلة بين البدائل التي تقتضي وجود معلومات معدة بموجب أسس موحدة، وإذا كان هدف المحاسبة الرئيس تقديم معلومات مفيدة في عملية صنع القرارات، فإن المعايير تسهل هذه المقارنة بتوحيد أسس إعداد تلك المعلومات؛
- **كلفة معالجة المعلومات:** فعندما تعد هذه المعلومات وفقا لطرق محاسبية متنوعة يضطر متخذ القرار إلى اتباع طريقة لتوحيد أسس إعدادها، مما يجمله كلفة المعالجة التي يمكن توفيرها إذا ما كانت المعلومات معدة على أسس موحدة؛
- **انسيابية الاستثمار بين البلدان:** المستثمر بحاجة إلى إجراء المقارنات بين النشاطات التي يمكنهم الاستثمار فيها في مختلف البلدان، وهذا ما توفره المعايير المحاسبية الموحدة.

2. اصلاح لجنة المعايير المحاسبية الدولية

في عام 2001 تم إعادة هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية والنظام الأساسي لها وتم تسمية مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي اعتبر بدأ من نفس السنة هو المسؤول عن إصدار معايير المحاسبة الدولية بدلا من لجنة معايير المحاسبة الدولية حيث تبني هذا المجلس جميع المعايير الصادرة عن هذه لجنة . وأصبحت المعايير الصادرة عن هذا المجلس تسمى بمعايير التقارير المالية IFRS بدلا من المعايير المحاسبية الدولية IAS. فمصطلح IFRS أوسع وأشمل وتتضمن في مضمونها كلا من الجانب المالي والمحاسبي. ولأن هدف الهيئة الأم IASB أساسا هو المعلومة المالية وليست المعلومة المحاسبية. ابتداء من 2001 أصبح المجلس IASB هيئة حرة، مستقلة، غير حكومية، لا يهدف إلى الربح، يسهر على تحضير وتبني ونشر المعايير، تعديلها وإلغائها أحيانا. كما اتخذ قرار بحيث كل معيار ألغى ل يستعمل رقمه واسمه من جديد وكل معيار جديد ظهر ابتداء من 2001 يظهر باسم IFRS رقم....²

يتبع المجلس إلى الهيئة التأسيسية الأم IASCF ويتكون هذا المجلس من الهيئات التالية:³

- أ. **اللجنة التنفيذية:** مهمته ايفاد خبرته التقنية وإعداد معايير وتبنيها؛
- ب. **مجلس الرقابة:** يتكون من إدارتين تحت اسم Trustees دوره يتمثل في تعيين أعضاء المجلس IASB، إعداد الموازنة وجمع الأموال (الإعانات والمساعدات) وإثراء القانون التأسيسي للمجلس؛
- ت. **لجنة الشرح والتفسير:** وهي لجنة تسهر على نشر وتفسير معايير المجلس الموجودة، يلي ذلك تقديم اقتراحات تقنية حول مسائل دقيقة، انتظار لعرض معيار نهائي مناسب؛

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 187.

² محمد بوتين، مرجع سابق، ص 45.

³ محمد بوتين، مرجع سابق، ص 45-46.

ث. لجنة استشارية للمعايير: يتمثل دور هذه اللجنة في تفعيل مشاركة الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية الدولية من هيئات وطنية، جهوية وأفراد ذوي الاختصاص، في تقديم إرشادات حول الغير للمجلس أو لمجلس الرقابة؛

ومجلس معايير المحاسبة الدولية مهام وتكمن في الآتي:

- اصدار وتطوير معايير محاسبية عالمية موحدة ذات نوعية راقية تساعد القوائم المالية على إنتاج معلومات شفافة وقابلة للمقارنة؛
- العمل على ضمان حسن استخدام المعايير المحاسبية الدولية؛
- القيام باتصالات مكثفة مع الهيئات المحاسبية الوطنية المكلفة بإعداد المعايير المحاسبية من أجل تقليص فجوة الاختلاف المحاسبي الدولي.

رابعاً: مسار إعداد المعايير المحاسبية الدولية

- تهتم عملية إعداد المعايير المحاسبية عادة بحل المشاكل التي يتم طرحها من قبل المجلس أو أعضاء الهيئة أو الهيئات التي تربطها علاقات معها، ويتبع عملية إعداد المعايير المحاسبية المسار التالي:¹
- تحديد طبيعة المشكل الذي يتطلب إعداد معيار، ثم يتم تشكيل فوج عمل يرأسه عضو من المجلس ويضم ممثلي هيئات توحد لثلاثة دول على الأقل؛
 - بعد أن يستعرض مختلف المسائل المرتبطة بالمشكل المطروح، يقوم فوج من العمل باستعراض أهم الحلول التي تعتمدها هيئات التوحيد الوطنية، ثم يقوم بإسقاطها على الإطار التصوري IASC، ومن ثم يعرض على المجلس أهم النقاط التي سوف يتناولها؛
 - بعد تلقي فوج العمل رداً على اقتراحاته من المجلس، يقوم بإعداد ونشر مشروع أولي (إعلان معياري) للمعيار المقترح، يتضمن مختلف الحلول المقترحة والتبريرات المرفقة لها، بعد موافقة المجلس يتم توزيع المشروع بشكل واسع لإثرائه ثم الحصول على الردود خلال فترة ستة أشهر عادة؛
 - بعد تلقي الردود، يقوم فوج عمل بتحرير الوثيقة النهائية التي تتضمن إعلان المبادئ، ويعرضها على المجلس للمصادقة؛
 - بعد مصادقة المجلس يقوم فوج العمل بإعداد مشروع معيار في شكل مذكرة إيضاح، يتم نشرها لإثراء وتلقي الردود عليها (خلال فترة شهر) بعد أن يكون قد صادق عليها المجلس بأغلبية ثلثي (3/2) الأعضاء؛

¹ مداني بن بلغيث، مرجع سابق، ص 134.

— بعد تلقي ودراسة الردود وما تتضمنه من اقتراحات، يقوم فوج العمل بإعداد مشروع نهائي للمعيار، وبعد عرضه على المجلس يعتمد هذا المعيار إذا حظي بموافقة ثلاثة أرباع (4/3) أعضاء المجلس على الأقل.

المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

بالنسبة لعرض ومحتوى القوائم المالية أي كان (قوائم مالية موحدة أو غيرها) فتم التطرق إليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية". فهذا المعيار لا يفرض نموذج أو شكل معين للقوائم المالية فهي توضح فقط طبيعة المعلومات الواجب إدراجها في هذه القوائم. والقوائم المالية حسب هذا المعيار هي:

- الميزانية (المركز المالي)؛
- حساب النتيجة (قائمة الدخل)؛
- جدول التدفقات النقدية (مدرج في المعيار المحاسبي الدولي رقم 7)؛
- بيان لتغيرات في الأموال الخاصة؛
- الملاحق (السياسات المحاسبية والإيضاحات) والمعيار المحاسبي الدولي رقم 14 "التقارير عن القطاعات" الذي تم إلغاؤه وحل محله معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 "التقارير المالية للقطاعات" يلزم عرض معلومات عن القطاعات في الملحق الموحد.

أولاً: عرض الميزانية الموحدة حسب المعايير المحاسبية الدولية

يجب توفر العناصر التالية في الميزانية الموحدة:¹

- التثبيتات المادية؛
- الاستثمارات العقارية، تثبيتات معنوية؛
- إجمالي الأصول المراد بيعها؛
- التثبيتات المالية باستثناء:
 - الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
 - الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛
 - النقد والنقد المعادل.
- الأصول البيولوجية (بالنسبة للكيانات القطاع الفلاحي)؛
- الاستثمارات التي تمت محاسبتها باستخدام أسلوب حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- الذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى؛

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

- النقد والنقد المعادل؛
- الذمم التجارية الدائنة والذمم الدائنة الأخرى؛
- المخصصات؛
- المطلوبات والموجودات الضريبية؛
- الخصوم المدرجة في مجموع الأصول الموجهة للبيع؛
- حقوق الأقلية؛
- رأس المال الصادر والاحتياطات.

ثانيا: عرض جدول حساب النتيجة حسب المعايير المحاسبية الدولية

في أغلب الأحيان يتم عرض حساب النتيجة في جدول ويتم عرض هذا الأخير، إما حسب الطبيعة أو حسب الوظيفة، ففي حالة عرضه حسب الوظيفة يجب الإفصاح عن معلومات إضافية في الملاحق من بينها:¹

- مصاريف المستخدمين؛
 - مخصصات الاهتلاك.
- يجب أن تشمل قائمة الدخل كحد أدنى البنود التي تعرض المبالغ التالية:²
- الإيراد؛
 - نتائج الأنشطة التشغيلية؛
 - تكاليف التمويل؛
 - حصة الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة في الأرباح والخسائر التي تمت محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية؛
 - المصروف الضريبي؛
 - الربح أو الخسارة من الأنشطة العادية؛
 - البنود غير العادية؛
 - حصة الأقلية؛
 - صافي الربح أو الخسارة للفترة.
- لم ينص المعيار المحاسبي الدولي الأول على وجوب إتباع شكل معين في عرض قائمة الدخل، بحيث ترك الحرية للمؤسسة على إمكانية استعمال إحدى الطريقتين التاليتين:

¹ Micheline Friédérich et al, op cit, P 376 .

² المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

1. قائمة الدخل حسب الطبيعة: في هذا الأسلوب يتم تجميع المصاريف في هذا الجدول حسب طبيعتها مثل المشتريات، أعباء المستخدمين... ولا يتم إعادة توزيعها على الوظائف في المؤسسة، وهذا الأسلوب سهل التطبيق في المؤسسات الصغيرة.
 2. قائمة الدخل حسب الوظيفة: وهنا تصنف المصاريف حسب وظيفتها كجزء من تكلفة المبيعات أو التوزيع أو الإدارة، وهذا العرض يقدم لمستخدمي القوائم المالية معلومات تفصيلية أكثر من الأسلوب الأول، إلا أن عملية توزيع المصاريف حسب الوظيفة قد تكون صعبة أو تقع تحت التحيز لأنها تتم حسب التقدير الشخصي لمعد القوائم المالية.
- والجدولين المواليين يوضحان عرض جدول حساب النتيجة حسب الطبيعة وحسب الوظيفة.

ثالثاً: عرض جدول التدفقات النقدية الموحد

جدول التدفقات النقدية الموحد يوضح حركة النقدية والذي يفسر من خلال الانتقال من الميزانية الافتتاحية إلى الميزانية الختامية، ومنه فجدول التدفقات النقدية يظهر التغيرات النقدية والنقدية المعادلة خلال الدورة، هذا التغير في النقدية والنقدية المعادلة يساوي الفرق بين النقدية والنقدية المعادلة الواردة في الميزانية الختامية والنقدية والنقدية المعادلة الواردة في الميزانية الافتتاحية.¹

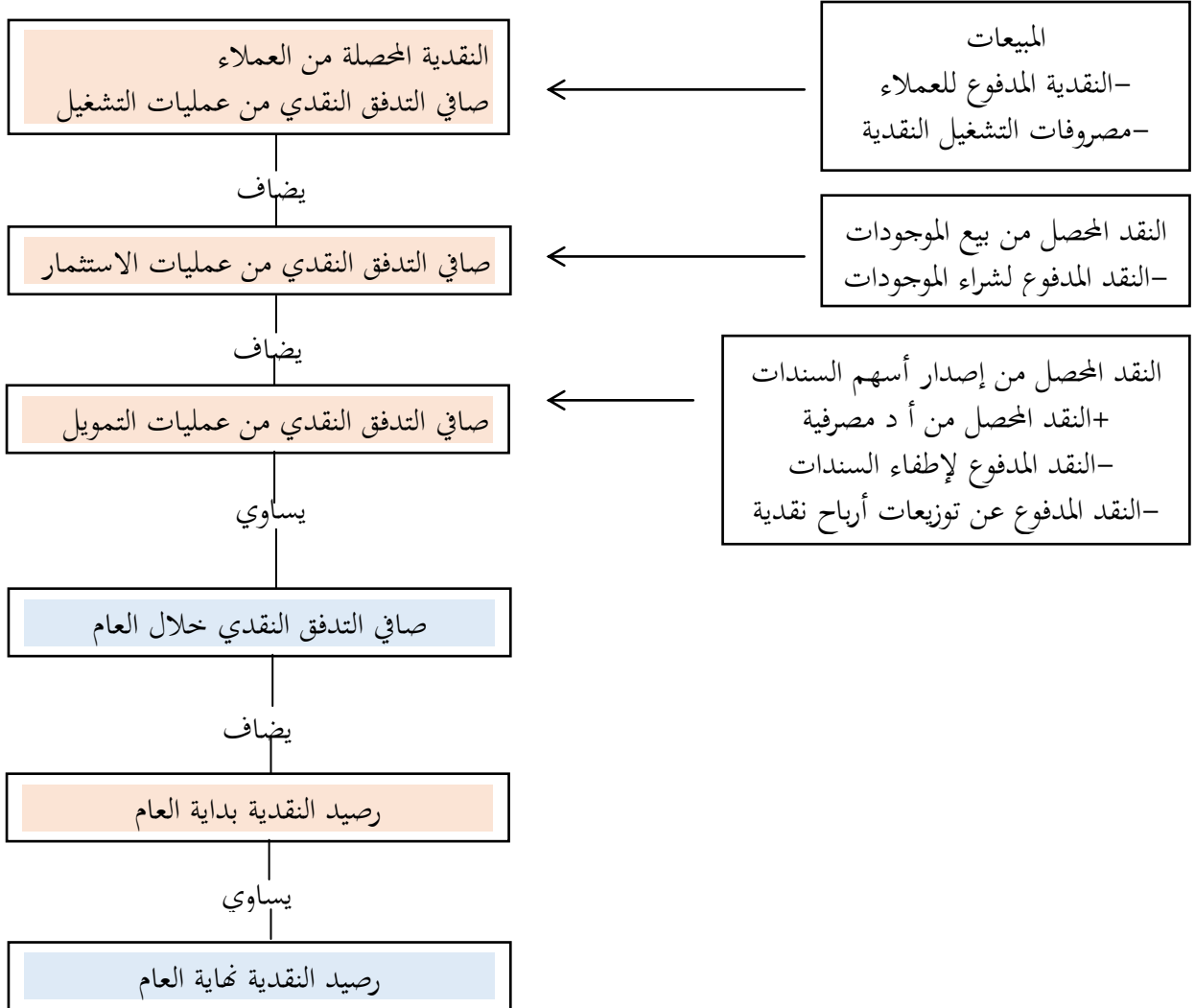
والنقدية المعادلة هي: الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية مثل الودائع،....

ويتم عرض هذه القائمة وفق طريقتين طريقة مباشرة أو طريقة غير مباشرة.

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P346.

1. العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة المباشرة

شكل 08: عناصر قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة



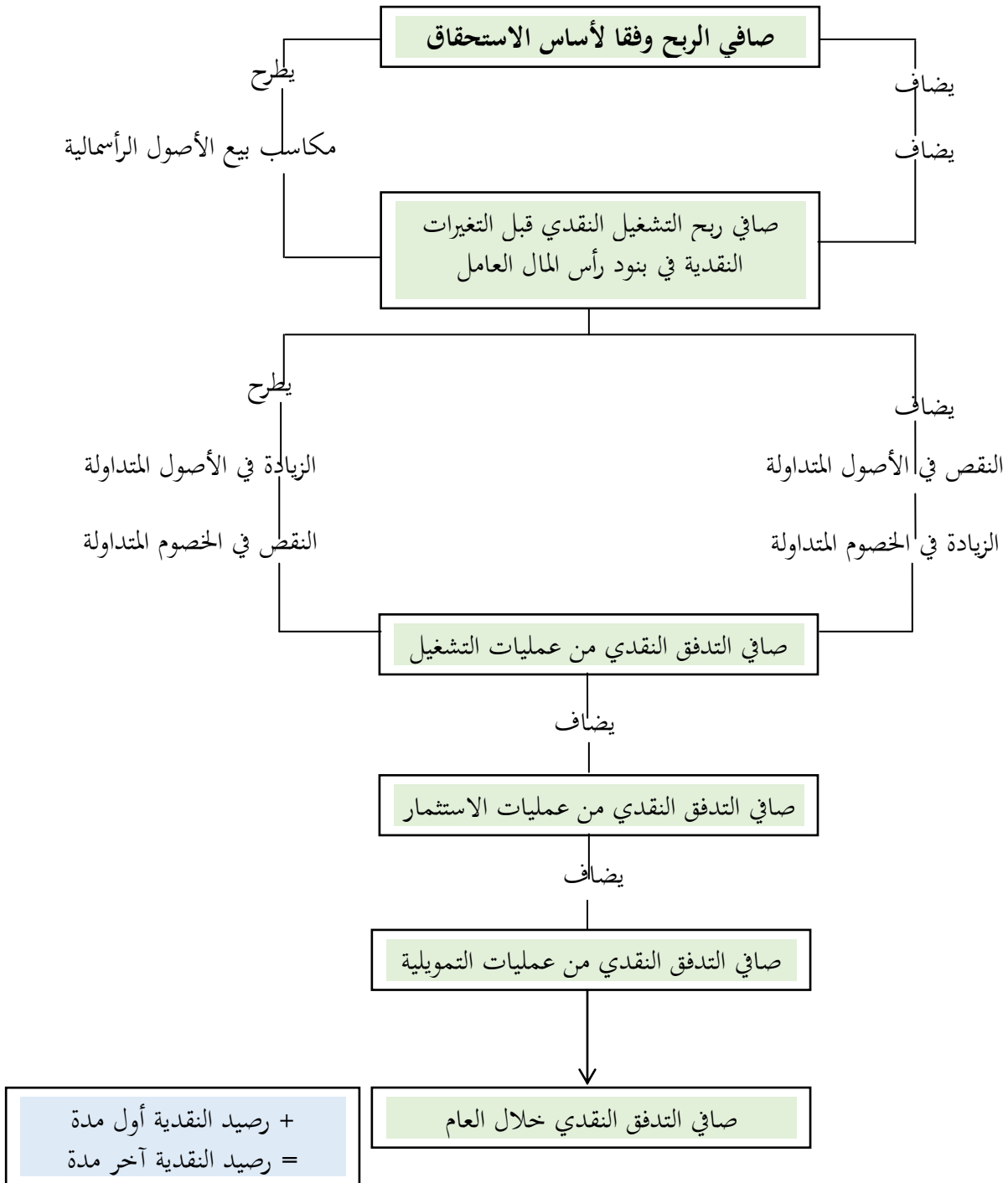
Source :<http://www.kantakji.com/fiqh/files/accountancy/d467.pdf>

اسماعيل اسماعيل، المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية،

دمشق، سوريا، 2009، ص 16.

2. العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية المعدة بموجب الطريقة غير المباشرة

شكل 09: عناصر قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة



Source :<http://www.kantakji.com/fiqh/files/accountancy/d467.pdf>

اسماعيل اسماعيل، المعيار المحاسبي الدولي السابع قوائم التدفقات النقدية، دورة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، دمشق، سوريا، 2009، ص 17.

رابعاً: عرض بيان التغيرات في الأموال الخاصة

بيان التغيرات في الأموال الخاصة الموحد (بما في ذلك حقوق الأقلية) يترجم معلومات حول الزيادة أو الانخفاض (النفصان) الأصل الصافي أو ثروة المؤسسة ويحتوي هذا البيان على:¹

- النتيجة الصافية للمجموعة خلال الدورة؛
- كل بند من بنود المنتجات والأعباء، الأرباح أو الخسائر مسجلة مباشرة في الأموال الخاصة الموحدة؛
- أجمالي المنتجات والأعباء للمجموعة وحقوق الأقلية؛
- تأثير تغيير الطرق المحاسبية، التقديرات، والتصحيحات.

خامساً: الملاحق

الملحق هو قائمة من القوائم المالية وهي عبارة عن وثيقة تلخيصية يعرض فيها مختلف المعلومات والتعليقات والشروحات والتصحيحات وهذا من أجل توضيح لمحتوى القوائم المالية. والمعيار المحاسبي الدولي رقم 1 يوضح ما يلي:

- تقديم معلومات حول المؤسسة، القوائم المالية، الطرق المحاسبية المختارة؛
- توفير معلومات إضافية التي لم يتم عرضها في القوائم المالية، والتي تعتبر ضرورية؛
- معلومات ذات الطابع القانوني التي تزيد من مصداقية القوائم المالية؛
- معلومات خاصة بالمؤسسة المشتركة، الفرعية، الشركة، وتوضيح كل المعلومات التي تمت بين المؤسسة وهذه الأطراف.

المطلب الرابع: القوائم المالية الموحدة وفقاً للنظام المحاسبي المالي

وفقاً للمادة 1.210 من النظام المحاسبي المالي، تشمل القوائم المالية الخاصة بالكيانات غير الصغيرة على:

- الميزانية؛
- حساب النتائج؛
- جدول سيولة الخزينة؛
- جدول تغير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحساب النتائج.

أولاً: عرض الميزانية الموحدة حسب النظام المحاسبي المالي

في المادة 1.220 من النظام المحاسبي المالي يوضح البنود الأساسية التي يجب أن تتوفر في الميزانية الموحدة وهي:

- المساهمات المدرجة في الحسابات حسب طريقة المعادلة؛
- الفوائد ذات الأقلية؛

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P356.

- يبرز عرض الأصول والخصوم في الميزانية التمييز بين عناصر جارية وغير جارية؛ (م 2.220)
- معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق؛ (م 3.220)
 - وصف طبيعة وموضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
 - حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
 - مبالغ للدفع والاستلام؛
 - ❖ الشركة الأم؛
 - ❖ الفروع؛
 - ❖ الكيانات المساهمة في المجموع؛
 - ❖ جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين...)
 - ❖ في إطار شركات رؤوس الأموال، ومن أجل كل فئة أسهم؛
 - ❖ عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كلياً؛
 - ❖ القيمة الاسمية للأسهم أو الفعلية إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
 - ❖ تطور عدد الأسهم بين بداية ونهاية السنة المالية؛
 - ❖ عدد الأسهم التي يملكها الكيان، فروعها والكيانات المشاركة؛
 - ❖ الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
 - ❖ حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

ثانياً: عرض جدول حساب النتائج الموحد وفقاً للنظام المحاسبي المالي

- حسب المادة 1.230 من النظام المحاسبي المالي فحساب النتائج هو بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ الحصول أو تاريخ السحب ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح/الكسب أو الخسارة.
- ويجب توفر المعلومات التالية في حساب النتائج المدججة:
- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدججة حسب طريقة المعادلة في النتيجة الصافية؛
 - حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛
- أما المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج، وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج (م 3.230) هي الآتية:
- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
 - مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة إلى شركات المساهمة.

ثالثا: عرض جدول سيولة الخزينة الموحد وفقا للنظام المحاسبي المالي

حسب المادة 1.240 من النظام المحاسبي المالي فالهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال ونظائرها وكذلك المعلومات بشأن استخدام هذه السيولة المالية.

ويقدم جدول سيولة الخزينة مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب منشئها (مصدرها) (م 2.240):

- التدفقات التي تولدها الأنشطة العملية (الأنشطة التي تولد عنها منتوجات وغيرها من الأنشطة غير المرتبطة لا بالاستثمار ولا بالتمويل)؛
 - التدفقات المالية التي تولدها أنشطة الاستثمار (عمليات سحب أموال عن اقتناء وتحصيل لأموال عن بيع أصول طويلة الأجل)؛
 - التدفقات الناشئة عن أنشطة التمويل (أنشطة تكوين نتيحتها تغيير حجم وبنية الأموال الخاصة أو القروض)؛
 - تدفقات أموال متأتية من فوائد وحصص أسهم، تقدم كلا على حدة وترتب بصورة دائمة من سنة مالية إلى سنة مالية أخرى في الأنشطة العملية للاستثمار أو التمويل.
- وتقدم تدفقات الأموال الناتجة عن الأنشطة العملية، إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة والطريقة المباشرة هي الموصى بها (م 3.240).

رابعا: عرض جدول تغيير الأموال الخاصة وفقا للنظام المحاسبي المالي

يشكل جدول تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

وحسب المادة 1.250 من النظام المحاسبي المالي فالمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغييرات الطريقة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال؛
- المتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة؛

— عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد...)

— توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

خامسا: عرض ملحق الكشوف المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي

وفقا للمادة 1.260 من النظام المحاسبي المالي فيشمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية:

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية (مطابقة للمعايير موضحة وكل مخالفة لها مفسرة ومبررة)؛
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغيير الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة، والمؤسسات المشتركة، والفروع أو الشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها: طبيعة العلاقات، نمط المعاملة، حجم ومبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة للضرورة للحصول على صورة وفيية.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل، الذي تناولنا فيه الإطار النظري للمجموعة والحسابات الموحدة، تطرقنا إلى عموميات حول المجموعة، الحسابات الموحدة وأساليبها وفي الأخير عرض للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي. ولقد اتضح لنا أن الجزائر تأخرت في خوضها غمار هذه التجربة (توحيد الحسابات) مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وبعض الدول الأخرى. حيث فرضت لأول مرة في القانون التجاري الصادر سنة 1996 على المؤسسات المدرجة في البورصة تقديم قوائم مالية موحدة، ونشرت سنة 1999 قرار يحدد كيفية إعداد ونشر الحسابات الموحدة. وفي سنة 2010 تم تطبيق بعض أحكام النظام المحاسبي المالي الذي يفرض على الجماعات تقديم قوائم مالية موحدة وفقاً لما تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية.

وفي مايلي نوجز أهم ما تم التوصل إليه في هذا الشأن:

- إن لكل تكامل اقتصادي آثاراً إيجابياً على الدول المنضوية في إطاره وأن هذه الآثار يمكن أن تكون متفاوتة بحسب طبيعة كل تكتل من جهة وبحسب ظروف كل دولة داخل التكتل من جهة أخرى، وأن قيام أي تكتل يسعى إلى تحقيق أهداف معينة وينطوي على أهمية كبيرة؛
- إعتمدت الجزائر النظام المحاسبي المالي الذي ويستلهم معظم مقوماته من المعايير الدولية للمحاسبة وبذلك فإن قواعد إعداد وعرض القوائم المالية المدججة المعدة من قبل المؤسسات الإقتصادية سوف تتخذ مسارا آخر يختلف كلياً عما كان مطبقاً من قبل؛
- أن القوائم المالية الفردية للمؤسسة الأم المعدة حتى الآن على أساس النظام المحاسبي المالي تعجز عن إعطاء صورة حقيقية للوضع الإقتصادي والمالي للمجمع، وأن القوائم المالية للشركات التابعة (أو الفروع)، إذا ما أخذت كل واحدة على حده، لا يمكن أن تعبر هي الأخرى عن الوحدة الإقتصادية للمجمع، إلا إذا أصبحت مدججة، حيث يمكن الاستفادة من مجموعة من المزايا الجبائية و الاقتصادية.

الفصل الثاني

إجراءات عملية توحيد
حسابات الميزانية

تمهيد

تعتبر الشركة الأم الوحيدة القادرة على توجيه الممارسات التجارية للشركة التابعة لأنها تسيطر على التصويت فيها من خلال امتلاكها لما يكفي من الأسهم، ويشترط على هذه الشركة إعداد البيانات المالية الموحدة والتي تتضمن توحيداً لكافة الشركات التي تسيطر عليها باستثناء بعض الشركات التي يتم استبعادها من نطاق التوحيد حسبما تضمنه بعض معايير الإبلاغ المالي الحديثة، ويتم توحيد هذه البيانات الخاصة بالشركة الأم أو القابضة والشركات التابعة عن طريق تجميع بنودها المتشابهة من أصول طويلة الأجل والمتداولة، الخصوم، حقوق الملكية (الخاصة بالميزانية)، والمصاريف والإيرادات (خاصة بمجدول حساب النتيجة)، لتصبح هذه المجموعة بمثابة كيان واحد، والذي يمكن من توفير معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمجموعة والتي تسمح لكل مستخدميه من اتخاذ القرارات المناسبة.

وسيتيم الطرق في هذا الفصل إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: عرض المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد الحسابات؛

المبحث الثاني: أساليب توحيد الحسابات ؛

المبحث الثالث: تقنيات عملية التوحيد؛

المبحث الرابع: فارق الإدماج الأول

المبحث الأول: عرض المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد الحسابات

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريف بعض المصطلحات والتطرق إلى المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بعملية توحيد الحسابات وهي: المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، 28، 31 ودراسة مقارنة بين المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 مع معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2004 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 المعدل لسنة 2008.

المطلب الأول: تعريف بعض المصطلحات

- **توحيد الحسابات:** الهدف من توحيد الحسابات هو توفير معلومات ذات معنى حول الوضعية المالية والاقتصادية للكيان المكون من قبل الشركة (يمكن القول شركة أم)، والمؤسسات التي تراقبها (تحت راقبتها) أو المشتركة، مع انفصال الشخصية القانونية لكل مؤسسة.¹
- **الاندماج:** هو اتحاد منشأتين أو أكثر في إيجاد مصلحة مشتركة تربط بين هذه المنشآت وذلك لغرض خلق وحدة اقتصادية أكبر تتمتع بمزايا العمل في نطاق أكثر انتشاراً.²
- **الاتحاد:** هو شكلاً آخر من أشكال الاندماج تنتهي بموجبه الشخصية المعنوية لجميع الشركات المندمجة لتنشأ بدلاً منها شركة جديدة بشخصية معنوية جديدة.³
- **التملك أو السيطرة أو الشراء:** بموجب هذا الشكل من أشكال الاندماج تقوم الشركة الدامجة بشراء حصة تعادل أكثر من 50% من صافي أصول الشركة المندمجة، ليطلق حينئذ على الشركة المملوكة أو الدامجة مصطلح شركة قابضة أو الشركة الأم، في حين يطلق على الشركة المندمجة مصطلح شركة تابعة. لكن الشخصية المعنوية لكل من الشركة الدامجة والشركة المندمجة تستمر على حالها ويطلق على المشروع الاقتصادي الذي يجمعهما معا بعد الاندماج مصطلح مجموعة.⁴
- **المشروع المشترك:** هو ترتيب تعاقدية بين طرفين أو أكثر لمباشرة نشاط اقتصادي خاضع للرقابة المشتركة.⁵

¹ Jean Corre, La Consolidation des Bilan « les comptes de groupes », 3^{eme} Edition, Dunod, Paris, 1982, P14.

² وائل عودة العكشة وآخرون، محاسبة الشركات "أشخاص وأموال"، ط 7، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012، ص 333.

³ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص 69.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ Bernard Raffournier, Les Normes Comptables Internationales, 4^{eme} Edition, Economica, France, 2010, P299.

- الميزانية: هي القائمة أو كشف أو تقرير يلخص أصول وخصوم الوحدة المحاسبية في لحظة زمنية عادة ما تكون نهاية الفترة المالية لها ويحقق إعداد قائمة الميزانية العديد من المزايا منها:¹
- الوقوف على الحالة المالية للوحدة المحاسبية في لحظة زمنية معينة؛
 - توفير معلومات مفيدة لإعطاء صورة صادقة عادلة عن مدى قوة المركز المالي للمنشأة؛
 - التعرف على الهيكل التمويلي (مصادر الأموال) اللازمة لتمويل الاستخدامات؛
 - الاستفادة منها لأغراض التحليل المالي واتخاذ القرارات لكافة الأطراف المستفيدة سواء كانت داخلية كالإدارة والعاملين أو خارجية كالمستثمرين والمقرضين والمدينون والدائنون وغيرهم.
- كما يمكن تعريف الميزانية على أنها: " جدول يصف بشكل منفصل عناصر الأصول وخصوم الكيان والتي يتم تقييمهم بشكل منفصل.²
- الأصول: هي مورد للعمل الجاري، وبصورة أوضح الأصل هو مصدر اقتصادي يقاس بموضوعية وينتج عن عملية مالية مسبقة، والذي سيولد للشركة ربح اقتصادي في المستقبل.³
- الالتزامات: هو مديونية على المشروع وبصورة أوضح هو تعهد المشروع ناتج عن عملية مالية سابقة ويتطلب دفعها بموارد اقتصادية في وقت محدد في المستقبل.⁴
- حقوق الملكية: هو الحق المتبقي على أصول منشأة معينة بعد طرح التزاماتها.⁵
- الخسائر: هي انخفاض في حقوق الملكية أو صافي الأصول نتيجة النقص في الإيرادات عن المصروفات بكافة أنواعها (الإيرادية أو الرأسمالية).⁶
- الأرباح أو المكاسب: هي الزيادة في حقوق الملكية أو صافي الأصول نتيجة الزيادة في الإيرادات عن المصروفات بكافة أنواعها (الإيرادية أو الرأسمالية).⁷
- التعديل: هو مرحلة من مراحل عملية التوحيد والتي تعمل على استبدال طرق التقييم المطبقة في الحسابات الفردية بالطرق التي يجب استخدامها في الحسابات الموحدة للمجموعة.⁸

¹ عبد الناصر سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي"، ج2، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 321.

² Béatrice et Francis Grandguillot, Analyse Financière, 7^{eme} Edition, Gualino, Paris, 2010/2011, P27.

³ Godwin Alderman، ترجمة نضال محمود الرمحي، المحاسبة المالية، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013، ص 16.

⁴ المصدر نفسه.

⁵ عبد الناصر محمد سيد درويش، مرجع سابق، ص 26.

⁶ المصدر نفسه.

⁷ المصدر نفسه.

⁸ Monique Henrard, Marie-José Hein, Marie-Hélène Aguilar, Dictionnaire RF 2001 « comptable, Groupe Revue Fiduciaire, Paris, 2000, P1250.

المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبيانات المالية الموحدة

الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم 27

يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 "البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة" عند إعداد وعرض البيانات المالية لمجموعة المنشآت الخاضعة لسيطرة شركة قابضة، كما يطبق في المحاسبة على الاستثمارات في الشركات القابضة لأغراض إعداد البيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة¹ لكن ما يلاحظ، أن هذا المعيار لا يوفر أي إرشادات حول العلاقة بين المالك والوكيل. وفي بعض الأحيان قد يحتفظ الوكلاء بحقوق تصويت نيابة عن المالك مما يخلق بعض الغموض عند تطبيق معايير حقوق التصويت لتأسيس السيطرة. أما معيار التقارير المالية الدولي رقم (10) الذي حل محله فقد تضمن إرشادات حول العلاقات بين المالك والوكيل. وتوضح الفقرة (18) أن الوكيل لا يصبح بحكم المالك وإن مارس القوة الممنوحة له من قبل المالك، لأن القوة الممنوحة للوكيل مقيدة وليست لديه القدرة للسيطرة على أغلب الأنشطة ذات الصلة بالمنشأة المستثمر فيها.

— عرض البيانات المالية الموحدة

يلزم المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 أي شركة قابضة إعداد بيانات مالية موحدة، إلا في حالة ما إذا كانت الشركة القابضة مملوكة بالكامل أو التي تكاد تكون مملوكة بالكامل لشركة قابضة أخرى، فإنها غير ملزمة بإعداد بيانات مالية موحدة بشرط الحصول على موافقة مالكي حقوق الأقلية.² وفي هذه الحالة يجب على تلك الشركة الإفصاح عن أسباب عدم إعداد البيانات المالية الموحدة مع توضيح أسس المحاسبة عن الشركات التابعة ضمن بياناتها المالية الخاصة. كما يجب أن تفصح أيضا عن اسم ومكان تسجيل الشركة القابضة التي تتبعها والتي تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة.³

— نطاق البيانات المالية الموحدة

تتضمن البيانات المالية الموحدة توحيدا لكافة الشركات التي تسيطر عليها الشركة القابضة باستثناء تلك الشركات التابعة التي تم استبعادها للأسباب الآتية:⁴

- إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة مؤقتة بسبب أن شراء الشركة التابعة قد تم فقط بغرض إعادة بيعها في المستقبل القريب؛
- إذا كانت الشركة التابعة تعمل في ظل قيود صارمة طويلة الأجل بحيث يؤدي ذلك إلى ضعف قدرتها على تحويل الأموال إلى الشركة القابضة إلى حد كبير وفي هذه الحالة يجب

¹ Stéphan Brun, les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Gualino Editeur, Paris, 2006, P158.

² IBID.

³ المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.

⁴ Stéphan Brun, Op cit, P159.

المحاسبة على الشركات التابعة باعتبارها استثمارات طبقا لما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون (الأدوات المالية: الاعتراف والقياس).

ويفترض وجود سيطرة إذا كانت الشركة القابضة تملك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال شركات تابعة) أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت في الشركة التابعة، ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي يثبت فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تؤدي إلى السيطرة، وتتوافر السيطرة أيضا إذا كانت الشركة القابضة تمتلك النصف أو أقل من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت في شركة ما إذا توافر لها أي مما يلي:¹

- السيطرة على أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت نتيجة اتفاق مع المسيرين الآخرين؛
- القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بسبب قانوني أو بناء على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة بسبب قانوني أو بناء على اتفاق؛
- القدرة على تعيين أو فصل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو ما يعادله من سلطة إدارية؛
- القدرة على الحصول على غالبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو ما يعادله من سلطة إدارية.

– إجراءات التوحيد

ويجب أن تعد البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للعمليات والأحداث المتشابهة. وفي حالة عدم إمكانية استخدام سياسات محاسبية موحدة في إعداد تلك البيانات فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع توضيح أجزاء بنود البيانات الموحدة التي تم بشأنها تطبيق سياسات محاسبية مختلفة. يجب عرض حقوق الأقلية بقائمة الميزانية (المركز المالي) الموحدة بشكل منفصل عن الخصوم وحقوق المساهمين للشركة القابضة. كما يجب عرض أنصبة (حقوق) الأقلية في ربح المجموعة بشكل منفصل.²

ومما سبق نجد أنه صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم 3 "القوائم المالية المدجة سنة 1976 ونظرا لتطور الهياكل عوض هذا بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 سنة 1989 بالإضافة إلى المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 و 31. وكان هدف هذا المعيار هو وصف والمعالجة المحاسبية في القوائم المالية المدجة للكيانات الفرعية والمشروعات المشتركة والكيانات المشاركة.

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.

² المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.

الفرع الثاني: معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 IFRS

– نطاق معيار التقارير المالية رقم 10 " البيانات المالية الموحدة "

يجب على المنشأة التي تكون عبارة عن شركة أم لعرض البيانات المالية الموحدة. وينطبق هذا المعيار على جميع المنشآت باستثناء ما يلي:

- أ. لا يُشترط على الشركة الأم عرض بيانات مالية موحدة في حال استوفت جميع الشروط التالية:
 - في حال كانت شركة تابعة مملوكة بالكامل أو شركة تابعة مملوكة بشكل جزئي لمنشأة أخرى وتم إطلاع جميع مالكيها الآخرين، بمن فيهم الأشخاص اللذين لا يحق لهم التصويت، على عدم قيام الشركة الأم بعرض البيانات المالية الموحدة، وقد أبدوا عدم اعتراضهم على ذلك؛
 - في حال عدم تداول أدوات الديون أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بها في سوق عام (سوق بورصة محلي أو أجنبي أو سوق بيع مباشر بما فيها الأسواق المحلية والإقليمية)؛
 - في حال لم تودع، أو ليست بصدد إيداع، بياناتها المالية لدى هيئة الأوراق المالية أو أي هيئة تنظيمية أخرى لغرض إصدار أي فئة من الأدوات في سوق عام؛
 - في حال قدمت الشركة الأم الرئيسية أو الوسيطة بيانات مالية موحدة متاحة لاستخدام الجمهور وتتوافق مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- ب. خطط منافع ما بعد التوظيف وخطط منافع الموظفين طويلة الأجل التي ينطبق عليها معيار المحاسبة الدولي 19 " منافع الموظفين".
- ج. لا تكون المنشأة الاستثمارية بحاجة لعرض البيانات المالية الموحدة، إذا كان يتوجب عليها، وفقاً للفقرة 31 من هذا المعيار، قياس جميع شركاتها التابعة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

– إجراءات التوحيد

أما البيانات المالية الموحدة:

- أ. تجمع بين البنود المشابهة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية للمنشأة الأم مع تلك البنود الخاصة بشركاتها التابعة.
- ب. توازن (تلغي) المبلغ المسجل لاستثمار الشركة الأم في كل من شركاتها التابعة وكذلك حصتها من حقوق الملكية في كل من شركاتها التابعة (يوضح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 3 كيفية محاسبة أي شهرة ذات صلة)
- ج. تلغي بالكامل جميع الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف والتدفقات النقدية ضمن المجموعة والمتعلقة بالمعاملات بين منشآت المجموعة (يتم إلغاء جميع الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات ضمن المجموعة بالكامل والتي يتم الاعتراف بها في الأصول، كالمخزون والأصول الثابتة).

وقد تشير الخسائر ضمن المجموعة إلى وجود عجز يتطلب اعترافاً بالبيانات المالية الموحدة. ينطبق معيار المحاسبة الدولي 12 " ضرائب الدخل " على التغيرات المؤقتة الظاهرة عقب إلغاء الأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات ضمن المجموعة.

– السياسات المحاسبية الموحدة

في حال استخدم عضو من أعضاء المجموعة سياسات محاسبية مختلفة عما يتم تبنيه في البيانات المالية الموحدة للمعاملات والأحداث المشابهة في الحالات المماثلة، يتم إجراء التعديلات المناسبة على البيانات المالية لذلك العضو فيما يتعلق بإعداد البيانات المالية الموحدة لضمان توافقها مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

– القياس

تدمج المنشأة دخل ومصاريف الشركة التابعة في بياناتها المالية الموحدة بدءاً من تاريخ السيطرة عليها حين توقف تلك السيطرة على الشركة التابعة. ويعتمد دخل ومصاريف الشركة التابعة على مبالغ الأصول والالتزامات المعترف بها في البيانات المالية الموحدة في تاريخ الاستملاك. على سبيل المثال، يعتمد مصروف الاستهلاك المعترف به في البيانات الموحدة للدخل الشامل بعد تاريخ الاستهلاك على القيم العادلة للأصول القابلة للاستهلاك ذات الصلة والمعترف بها في البيانات المالية الموحدة في تاريخ الاستملاك.

– حقوق التصويت المحتملة

في حال وجود حقوق تصويت محتملة أو مشتقات أخرى تتضمن حقوق تصويت محتملة، يتم تحديد نسبة الأرباح والخسائر والتغيرات في حقوق الملكية المخصصة للمنشأة الأم والحصص غير المسيطرة في إعداد البيانات المالية الموحدة بناءً على حصص الملكية القائمة دون أن تعكس الممارسة أو التحويل المحتمل لحقوق التصويت المحتملة والمشتقات الأخرى.

في بعض الحالات، تمتلك المنشأة، جوهرياً، حصة ملكية قائمة نتيجةً معاملة معينة تمنح المنشأة حالياً حق الوصول إلى العوائد المصاحبة لحصة الملكية. في هذه الحالة، يتم تحديد النسبة المخصصة للمنشأة الأم والحصص غير المسيطرة لإعداد البيانات المالية الموحدة عبر الأخذ بعين الاعتبار الممارسة النهائية لحقوق التصويت المحتملة والمشتقات الأخرى التي تمنح المنشأة حالياً حق الوصول إلى العوائد.

لا ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 على الحصص الموحدة في الشركات التابعة. عندما تمنح الأدوات التي تشتمل على حقوق تصويت محتملة، جوهرياً، في الوقت الحالي حق الوصول إلى العوائد المصاحبة لحصة الملكية في الشركة التابعة، حينها لا تحقق تلك الأدوات متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9. في جميع الحالات الأخرى، يُنظر في الأدوات التي تشتمل على حقوق تصويت محتملة في شركة تابعة بما يتوافق مع المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9.

–تاريخ إعداد التقارير

يجب أن يكون تاريخ إعداد التقارير هو نفس التاريخ بالنسبة للبيانات المالية للمنشأة الأم وشركاتها التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة. في حال اختلفت نهاية فترة إعداد التقارير للمنشأة الأم عن تلك الفترة لشركاتها التابعة، تقوم الشركة التابعة –لأغراض التوحيد – بإعداد معلومات مالية إضافية في نفس تاريخ البيانات المالية للمنشأة الأم وذلك لتمكينها من توحيد المعلومات المالية للشركة التابعة، إلا إذا تعذر تطبيق ذلك.

لكن في حال تعذر تطبيق ذلك، يجب على الشركة الأم توحيد المعلومات المالية للشركة التابعة مستخدمةً بذلك أحدث المعلومات المالية للشركة التابعة والتي يتم تعديلها فيما يخص آثار المعاملات والأحداث الهامة التي تحدث ما بين تاريخ تلك البيانات المالية وتاريخ البيانات المالية الموحدة. في جميع الحالات، يجب أن لا يزيد الاختلاف بين تاريخ البيانات المالية للشركة التابعة وتاريخ البيانات المالية الموحدة عن فترة تزيد عن 3 أشهر، ويجب أن يكون طول فترات إعداد التقارير وأي اختلاف بين تواريخ البيانات المالية هو نفسه من فترة إلى أخرى.

–فقدان السيطرة

تفقد الشركة الأم سيطرتها على الشركة التابعة في اثنين أو أكثر من الترتيبات (المعاملات). غير أنه في بعض الأحيان، قد تشير بعض الحالات إلى أنه يجب محاسبة الترتيبات المتعددة على أنها معاملة واحدة. ويجب على الشركة الأم النظر في جميع بنود وشروط الترتيبات وآثارها الاقتصادية، عند تحديد ما إن كان ينبغي اعتبارها على أنها معاملة واحدة. ويشير واحد أو أكثر مما يلي إلى وجوب قيام الشركة الأم بمحاسبة الترتيبات المتعددة على أنها معاملة واحدة:

- أ. عند إبرامها في الوقت نفسه، أو تلو الأخرى.
 - ب. عندما تشكل معاملة واحدة مصممة لتحقيق أثر تجاري كلي.
 - ج. عندما يعتمد حدوث ترتيب ما على حدوث ترتيب آخر واحد على الأقل.
 - د. عندما لا يكون ترتيب معين بمجمله مبرر اقتصادياً، لكنه يكون مبرر اقتصادياً عند النظر فيه إلى جانب ترتيبات أخرى. ومثال على ذلك عندما يتم تسعير التصرف بالأسهم بسعر أقل من سعر السوق ويتم التعويض عنه بتسعير التصرف بالأسهم لاحقاً بسعر أعلى من سعر السوق.
- يجب على الشركة الأم القيام بما يلي في حال فقدت سيطرتها على الشركة التابعة:
- أ. إلغاء الاعتراف:

1. بأصول (بما في ذلك أي شهرة) والتزامات الشركة التابعة بمبالغها المسجلة في تاريخ فقدان السيطرة؛
 2. بالمبلغ المسجل لأي حصص غير مسيطرة في الشركة التابعة السابقة في تاريخ فقدان السيطرة (بما في ذلك أي من عناصر الدخل الشامل الآخر المنسوب لها).
- ب. الاعتراف:

1. بالقيمة العادلة للعرض النقدي المستلم، إن وُجد، من المعاملة أو الحدث أو الظروف التي أدت إلى فقدان السيطرة؛
 2. في حال تضمنت المعاملة أو الحدث أو الظروف التي أدت إلى فقدان السيطرة توزيع أسهم الشركة التابعة على المالكين بصفتهم كذلك، بتلك التوزيعات؛
 3. بأي استثمار محتفظ به في الشركة التابعة السابقة بقيمته العادلة في تاريخ فقدان السيطرة.
- ج. إعادة تصنيف المبالغ المعترف بها في الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة إلى حساب الأرباح أو الخسائر، أو نقلها مباشرة إلى الأرباح المستبقاة في حال اشترطت المعايير الأخرى ذلك.
- د. الاعتراف بأي فرق ناتج على أنه إما ربح أو خسارة منسوبة إلى الشركة الأم.

وفي حال خسرت الشركة الأم سيطرتها على الشركة التابعة، يجب على الشركة الأم حساب جميع المبالغ المعترف بها سابقاً في دخل شامل آخر فيما يتعلق بتلك الشركة التابعة وذلك بناءً على الأسس ذاتها المطلوب تحقيقها عندما تقوم الشركة الأم بالتصرف مباشرة بالأصول أو الالتزامات ذات العلاقة. وبالتالي في حال أعيد تصنيف الربح أو الخسارة المعترف بها سابقاً في دخل شامل آخر إلى حساب الأرباح أو الخسائر عند التصرف بالأصول أو الالتزامات ذات العلاقة، يجب على الشركة الأم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة من حقوق ملكية إلى حساب الأرباح أو الخسائر (كتعديل إعادة التصنيف)، وذلك عند فقدان السيطرة على الشركة التابعة. في حال تم تحويل فائض إعادة التقييم المعترف به سابقاً في دخل شامل آخر مباشرة إلى الأرباح المستبقاة عند التصرف بالأصول، يجب على الشركة الأم تحويل فائض إعادة التقييم مباشرة إلى الأرباح المستبقاة عند فقدانها السيطرة على الشركة التابعة.

— سحب معايير دولية أخرى لإعداد التقارير المالية

يجل هذا المعيار محل المتطلبات المتعلقة بالبيانات المالية الموحدة في معيار المحاسبة الدولي 27 حسبما تم تعديله سنة 2008. ولقد جاء هذا المعيار لتفسير **SIC-12** " توحيد البيانات المالية - للمنشآت ذات الغرض الخاص".

المطلب الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 IAS

يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 "المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة" عند المحاسبة من جانب المستثمر عن الاستثمارات في الشركات الزميلة وسيتم تقديم ملخص لهذا المعيار استنادا إلى IAS 28.

–البيانات المالية الموحدة

يجب المحاسبة على الاستثمار في شركات زميلة بالبيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية إلا إذا كان شراء تلك الاستثمارات والاحتفاظ بها قديم يتم بنية التخلص منها في المستقبل القريب، وفي هذه الحالة يجب استخدام طريقة التكلفة.

وتستخدم طريقة التكلفة للمحاسبة عن الاستثمار في شركة زميلة إذا كانت تلك الشركة تمارس نشاطها في ظل قيود مشددة ومستمرة بحيث تعيق بشكل واضح قدرتها على تحويل أموال للمستثمر، كما تستخدم طريقة التكلفة أيضا إذا كان شراء الاستثمار قد تم بنية التخلص منه في الأجل القريب. يجب على المستثمر أن يتوقف عن استخدام طريقة حقوق الملكية ابتداء من:

- تاريخ فقدان القدرة على التأثير الفعال على الشركة الزميلة رغم الاحتفاظ باستثمارات كليا أو جزئيا أو؛
- التاريخ الذي يصبح فيه استخدام حقوق الملكية غير مناسب بسبب ممارسة الشركة الزميلة لأنشطتها في ظل قيود طويلة الأمد مشددة ومستمرة تعيق بشكل واضح قدرتها على تحويل أموال المستثمر. وتعتبر القيمة الدفترية للاستثمار في ذلك التاريخ ممثلة لتكلفة الاستثمار بعد ذلك.

–البيانات المالية الخاصة بالمستثمر

يجب المحاسبة على الاستثمارات في شركة زميلة والتي تدرج بالبيانات المالية الخاصة بالمستثمر الذي يقوم بإعداد بيانات مالية موحدة والتي لم يتم الاحتفاظ بها استثنائيا باعتبار أنه سيتم التخلص منها بالمستقبل، وذلك طبقا لأي من البدائل التالية:

- تسجيلها حسب التكلفة؛
- استخدام طريقة حقوق الملكية؛
- معالجتها محاسبيا كأحد الموجودات المعدة للبيع.

قد لا يقوم المستثمر في شركات زميلة بإعداد بيانات مالية موحدة بسبب عدم وجود شركات تابعة له، في هذه الحالة فإنه من المناسب قيام المستثمر بتقديم معلومات عن الاستثمارات في الشركات الزميلة مماثلة للمعلومات التي تقدمها المنشآت التي تقوم بإصدار بيانات مالية موحدة.

– تطبيق طريقة حقوق الملكية

يتم تطبيق طريقة حقوق الملكية على الاستثمارات في شركة زميلة بدءاً من التاريخ الذي ينطبق فيه تعريف الشركة الزميلة على تلك الشركة. ويتم معالجة أي فرق ينشأ في تاريخ الامتلاك (موجبا كان أو سالبا) بين تكلفة الامتلاك وحصصة المستثمر في القيمة العادلة لصافي موجودات الشركة الزميلة القابلة للتحديد طبقاً لما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الثاني والعشرون " اندماج المشروعات " ويتم عمل التسويات اللازمة على حصة المستثمر في الأرباح والخسائر المحققة بعد تاريخ الامتلاك لتحقيق المعالجات الآتية:

- اهتلاك الموجودات الخاضعة للاهتلاك على أساس قيمتها العادلة؛
- إطفاء الشهرة التي هي عبارة عن الفرق بين تكلفة الامتلاك وحصصة المستثمر في القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد؛
- في حالة استخدام بيانات مالية ذات تواريخ مختلفة فإنه يجب عمل بعض التسويات اللازمة لأخذ آثار الأحداث أو العمليات الهامة التي تحدث بين المستثمر والشركة الزميلة خلال الفترة بين تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة وتاريخ البيانات المالية للمستثمر؛
- في حالة وجود أسهم ممتازة مجمعة للأرباح ضمن مكونات حقوق ملكية الشركة الزميلة مملوكة لأطراف خارجية، فإنه على المستثمر أن يحسب حصة من الأرباح أو الخسائر بعد تعديلها بتوزيعات الأرباح لحملة الأسهم الممتازة بغض النظر عما إذا كانت الشركة الزميلة قد أعلنت عن توزيعات أرباح أم لا.

– خسائر انخفاض القيمة

إذا توفر مؤشر على أن الاستثمارات للشركة التابعة يمكن أن تتعرض لهبوط للشركة التابعة أن تطبق بشأنه نصوص المعيار السادس والثلاثون "الانخفاض في قيمة الأصول" لأغراض تحديد القيمة الحالية للاستثمار، تجري المؤسسة التقديرات التالية:

- حصتها من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المتوقع تدفقها من قبل المنشأة المستثمر بها متضمناً التدفقات النقدية من العمليات للمنشأة المستثمر بها بالإضافة إلى العوائد من إزالة الاستثمار نهائياً، أو ؛
- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة والمتوقع أن تنتج من استلام أرباح موزعة من الاستثمار ومن إزالته نهائياً؛
- وفي حالة حدوث انخفاض (غير مؤقت) في قيمة الاستثمار لشركة زميلة، فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمار للاعتراف بمقدار النقص. ومن حيث أن معظم الاستثمارات في

الشركات التابعة تعتبر ذات أهمية بالنسبة للمستثمر كل على حدة، فإنه يتم تحديد القيمة الدفترية للاستثمار في كل شركة تابعة على حدة.

ومنه فيطبق هذا المعيار عند المحاسبة من جانب المستثمر عن الاستثمارات في الشركات الزميلة.

المطلب الرابع: معيار المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات المشتركة

الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 IAS

يطبق المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 "التقرير المالي عن الحصص في المشروعات المشتركة" عند المحاسبة عن الحقوق في المشروعات المشتركة والافصاح عن الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات في البيانات المالية الخاصة بالمشاركين والمستثمرين بغض النظر عن الهياكل والأشكال التي بموجبها تمت أنشطة المشروع المشترك.

– أشكال المشروعات المشتركة

تأخذ المشروعات المشتركة أشكال وهياكل مختلفة، ويحدد هذا المعيار ثلاثة أنواع عامة:

- الأنشطة الخاضعة للرقابة المشتركة؛
- الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة؛
- الوحدات الخاضعة للرقابة المشتركة.

والتي يشار إليها بصفة عامة وتعرف بالمشروعات المشتركة وتتصف كافة المشروعات المشتركة بالخصائص التالية:

- اثنان أو أكثر من القائمين عن المشروع يرتبطان بموجب ترتيب تعاقدي؛
- ينشأ عن الترتيب التعاقدية رقابة مشتركة.

– العمليات الخاضعة للرقابة المشتركة

تستلزم عمليات المشروعات المشتركة استخدام موجودات و موارد أخرى تابعة للقائمين على المشروع، بدلا من تأسيس منشأة أموال أو أشخاص أو من غيرها من الأشكال أو بدلا من تأسيس كيان مالي منفصل عن القائمين بالمشروع أنفسهم. ويستخدم كل طرف ممتلكاته وإنشاءاته ومعداته كما يحتفظ بمخزونه. ويتحمل كل منهم مصاريفه والتزاماته ويدبر تمويله الخاص الذي يمثل تعهداته الخاصة. ويمكن أن يقوم موظفي كل من القائمين بالمشروع بأنشطة المشروع المشترك إلى جانب أعماله المشابهة. وتنص اتفاقية المشروع المشترك عادة على الأساليب التي يوزع بموجبها الإيراد الناتج من بيع سلع المشروع المشترك والمصروفات العامة. وكمثال على العمليات الخاضعة لرقابة مشتركة عندما يدمج طرفين أو أكثر عملياتهم ومواردهم وخبرتهم من أجل تصنيع وتسويق وتوزيع سلعة معينة مشتركة مثل الطائرات، حيث يقوم كل طرف بجزء مختلف

من عمليات التصنيع فكل مشارك في المشروع يتحمل تكاليفه ويأخذ حصته من إيراد بيع الطائرة، ويحدد هذا الحصة بموجب الاتفاق التعاقدي.

فيما يتعلق بالحقوق في العمليات الخاضعة للرقابة المشتركة، فيجب على كل من القائمين بالمشروع الاعتراف في بياناته المالية المنفصلة وبالتالي البيانات المالية المجمعة بما يلي :

- الموجودات التي تقع تحت رقابتهم والمطلوبات المستحقة عليهم،
- المصروفات التي يتحملونها وحصتهم من الإيراد الذي يتحقق من بيع السلع أو الخدمات في المشروع المشترك.

–الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة

بعض المشروعات المشتركة تستلزم الرقابة المشتركة وامتلاك مشترك من قبل القائمين بالمشروع لواحد أو أكثر من الموجودات المقدمة أو التي تم حيازتها لغرض المشروع المشترك، وتم تخصيصه لأغراض المشروع المشترك. وتستخدم الموجودات من أجل تحقيق منافع للقائمين بالمشروع، إذ يحصل كل منهم على حصته من مخرجات الموجودات ويتحمل حصته المتفق عليه من المصاريف.

تلك المشروعات المشتركة لا تستلزم تأسيس منشأة أموال أو أشخاص أو منشأة بأي شكل آخر، أو تستدعي تأسيس هيكل مالي منفصل عن القائمين بالمشروع أنفسهم. إذ يمارس كل طرف الرقابة على المنافع الاقتصادية المستقبلية من خلال حصته من الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة.

أما فيما يتعلق بالحقوق في الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة فيجب على كل طرف من الأطراف القائمة بالمشروع من الاعتراف في بياناته المالية المنفصلة أو فيما بعد في البيانات المالية المجمعة بما يلي :

- حصته من الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة مبوبة حسب طبيعة الموجودات .
- أي التزامات استحققت عليه.
- أي مطلوبات استحققت عليه بشكل مشترك مع الأطراف الأخرى القائمة بالمشروع فيما يتعلق بالمشروع المشترك .
- أي إيراد من بيع أو استخدام حصته من مخرجات المشروع المشترك إلى جانب حصته من أي مصروفات تحملها المشروع المشترك ،
- أي مصروفات تحملها فيما يتعلق بحقوقه في المشروع المشترك.

بخصوص الحقوق في الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة يدرج كل طرف من الأطراف القائمة بالمشروع في سجلاته المحاسبية كما يعترف في بياناته المالية المنفصلة ولاحقا في البيانات المالية المجمعة بما يلي :

- حصته في الموجودات الخاضعة للرقابة المشتركة مبنية حسب طبيعة الموجودات بدلا من تصنيفها كاستثمار. فمثلا حصته في خط أنابيب النفط الخاضع للرقابة المشتركة يبوب كمنشآت وممتلكات ومعدات .
 - أي مطلوبات مستحقة عليه، فمثلا تلك التي تحملها من تمويل حصته في الموجودات،
 - حصته في أي مطلوبات تعرض لها بشكل مشترك مع الأطراف الأخرى فيما يتعلق بالمشروع المشترك.
 - أي إيراد من بيع أو استخدام حصته من مخرجات المشروع المشترك إلى جانب حصته من أي مصروفات تحملها المشروع المشترك .
 - أي مصروفات تحملها فيما يتعلق بحقوقه في المشروع المشترك ، فمثلا تلك المتعلقة بتمويل حقوقه في الموجودات وبيع حصته من المخرجات.
- ونظرا للاعتراف بالموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بالقوائم بالمشروع أو لاحقا في البيانات المالية المجمعة فلا يشترط أي تعديلات أو إجراءات تجميع فيما يتعلق بهذه البنود عندما يقوم بإعداد بيانات مالية موحدة.

–الوحدات الخاضعة للرقابة المشتركة

الوحدة الخاضعة للرقابة المشتركة هي مشروع مشترك يتضمن تأسيس أموال أو أشخاص أو غيرها من الأشكال، ويكون لكل طرف من الأطراف القائمة بالمشروع حقوقا فيها. وتعمل الوحدة بنفس طريقة المنشآت الأخرى فيما عدا أن الترتيب التعاقدى بين الأطراف يرتب السيطرة المشتركة على النشاط الاقتصادي للوحدة.

تسيطر الوحدة الخاضعة للرقابة المشتركة على موجودات المشروع المشترك وتحمل المطلوبات والمصاريف وتكتسب الإيرادات، ويمكنها الدخول في عقود باسمها الخاص وتجمع التمويل لأغراض نشاط المشروع المشترك. ويستحق كل طرف حصة في نتائج الوحدة الخاضعة للرقابة المشتركة، رغم أن بعض هذه الوحدات تستلزم المشاركة في مخرجات المشروع المشترك.

تقوم الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة بإمسك سجلات محاسبية كما تعد وتعرض بياناتها المالية بنفس طريقة المنشآت الأخرى حسب الاشتراطات المحلية ومعايير المحاسبة الدولية.

يساهم كل طرف مشارك عادة بمبالغ نقدية أو بموارد أخرى للوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة، وتدرج هذه المساهمات في السجلات المحاسبية الخاصة بكل منهم ويعترف بها في البيانات المالية المنفصلة كاستثمار في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة.

-البيانات المالية الموحدة للقائم بالمشروع

يجب على القائم بالمشروع بيان حقوقه في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة في بياناته المالية الموحدة باستخدام إحدى طريقتي التجميع الجزئي.

لذا من الضروري أن يعكس بيان الحقوق في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة في البيانات المالية الموحدة الجوهر والحقيقة الاقتصادية للترتيبات بدلا من شكل وهيكل المشروع المشترك. ففي الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة يكون للقائم بالمشروع السيطرة على حصته في المنافع الاقتصادية المستقبلية من خلال حصته في موجودات ومطلوبات المشروع المشترك. وتعكس البيانات المالية الموحدة للقائم بالمشروع هذا الجوهر وتلك الحقيقة الاقتصادية عندما يقرر عن حقوقه في الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات الخاصة بالوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام إحدى طريقتي التجميع الجزئي الوارد وصفها في الفقرة 28.

يتمثل تطبيق التجميع التناسبي في أن الميزانية المجمعة للقائم بالمشروع تحتوي على حصته في الموجودات التي يسيطر عليها بشكل مشترك والمطلوبات التي هو مسؤول عنها بشكل مشترك. وتتضمن قائمة الدخل المجمعة للمغامر حصته في إيرادات ومصروفات الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة. وتتشابه الكثير من الإجراءات المناسبة لتطبيق التجميع التناسبي مع إجراءات تجميع الاستثمارات في الشركات التابعة الواردة في المعيار المحاسبي الدولي السابع و العشرون والخاص بالبيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة.

يجب أن يظهر القائم بالمشروع حقوقه في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

يظهر بعض الأطراف القائم بالمشروع عن حقوقهم في الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام طريقة حقوق الملكية طبقا للمعيار المحاسبي الدولي الثامن و العشرون والخاص بالمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة. ويؤيد مستخدمو طريقة حقوق الملكية على أساس إنه من غير المناسب دمج بنود خاضعة للسيطرة الكاملة مع بنود خاضعة لسيطرة مشتركة، وكما تلقى التأييد أيضا من قبل أولئك الذين يعتقدون أن القائمين بالمشروع لديهم تأثير كبير بدلا من سيطرة مشتركة في وحدة خاضعة للسيطرة المشتركة. ولا يوصي هذا المعيار استخدام طريقة حقوق الملكية لأن التجميع التناسبي يعكس الجوهر والحقيقة الاقتصادية لحقوق القائم بالمشروع في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة، وهو سيطرته على حصته في المنافع الاقتصادية المستقبلية. ورغم ذلك فإن هذا المعيار يسمح باستخدام طريقة حقوق الملكية كمعالجة بديلة مسموح بها في التقرير عن الحقوق في الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة.

يجب أن يحاسب القائم بالمشروع عن الحقوق التالية كما لو كانت استثمارات إما حسب تكلفتها أو بما يتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي التاسع و الثلاثون، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس:

- الحقوق في الوحدات الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي تم حيازتها أو تملكها بالكامل وذلك بهدف التخلي عنها لاحقاً في المستقبل القريب.
 - الحقوق في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة والتي تعمل تحت قيود قاسية طويلة الأجل بحيث تضعف بشكل كبير قدرتها على تحويل الأموال إلى القائم بالمشروع .
- يعتبر استخدام أي من التجميع التناسلي أو طريقة حقوق الملكية غير مناسب عند حيازة أو تملك حقوق في وحدة خاضعة للسيطرة المشتركة بنية التخلي عنها لاحقاً في المستقبل القريب كما أنها غير مناسبة عندما تعمل الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة تحت قيود قاسية طويلة الأجل بحيث تضعف بشكل كبير قدرتها على تحويل الأموال إلى المغامر. كما يجاسب القائم بالمشروع عن حقوقه في الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة حسب المعيار المحاسبي الدولي السابع والعشرون والخاص بالبيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة من التاريخ الذي تصبح فيه الوحدة الخاضعة للسيطرة المشتركة شركة تابعة له.

ونجد أنه في كثير من البلدان تعد بيانات مالية منفصلة للقائم بالمشروع من أجل استيفاء الشروط القانونية والشروط الأخرى. تعد تلك البيانات المالية من أجل استيفاء حاجات متنوعة والتي تؤدي إلى ممارسات مختلفة في البلدان المختلفة. وعليه فإن هذا المعيار لا يشير إلى تفضيل لمعالجة معينة.

ومما سبق نلاحظ أن هذا المعيار يطبق في حالة المحاسبة عن الحقوق في المشروعات المشتركة والافصاح عن الموجودات والمطلوبات والمصروفات والإيرادات في البيانات المالية الخاصة بالمشاركين والمستثمرين بغض النظر عن الهياكل والأشكال التي بموجبها تمت أنشطة المشروع المشترك.

ويمكن توضيح من خلال الجدول الموالي الخصائص الرئيسية لكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 و "اندماج المشروعات" وكل من معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 "تجميع الأعمال" لسنة 2004 و 2008.

الفرع الثاني: معيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS11

– المتطلبات العامة للمعيار رقم 11 "الترتيبات المشتركة"

ينبغي تطبيق هذا المعيار من قبل جميع المنشآت التي تشكل طرفاً في الترتيب المشترك. والترتيب المشترك هو الترتيب الذي يتمتع فيه طرفان أو أكثر بسيطرة مشتركة. ويعرف هذا المعيار السيطرة المشتركة على أنها المشاركة في السيطرة على ترتيب متفق عليها تعاقدياً وتوجد فقط عندما تتطلب القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة (أي النشاطات التي تؤثر بشكل كبير على العوائد الناتجة عن هذا الترتيب) موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تتشارك بالسيطرة. مع العلم ان المعيار IFRS11 يحل هذا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية محل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التالية:

- معيار المحاسبة الدولية 31 "الحصص في المشاريع المشتركة"؛

• تفسير اللجنة الدائمة 13 " الوحدات تحت السيطرة المشتركة المساهمات غير النقدية للمشاركين في مشروع مشترك".

يصنف هذا المعيار الترتيبات المشتركة إلى نوعين عمليات ومشاريع مشتركة. العملية المشتركة - هي ترتيب مشترك يكون فيه للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب (أي المشاركين في العملية المشتركة) حقوق في الأصول وتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالترتيب. والمشروع المشترك هو ترتيب مشترك يكون فيه للأطراف التي تتمتع بسيطرة مشتركة على الترتيب (أي المشاركين في المشروع المشترك) حقوق في صافي أصول هذا الترتيب.

تحدد المنشأة نوع الترتيبات المشتركة التي تشارك فيها من خلال النظر في حقوقها والتزاماتها وتقييم المنشأة حقوقها والتزاماتها من خلال النظر في الهيكل والصيغة القانونية لهذا الترتيب، الشروط التعاقدية المتفق عليها من قبل أطراف الترتيب، وعند الضرورة، والحقائق والظروف الأخرى.

يتطلب هذا المعيار من المشارك في مشروع مشترك الاعتراف بالأصول والالتزامات وقياسها والاعتراف بالإيرادات والنفقات ذات الصلة المتعلقة بحصته في الترتيب وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية المطبقة على أصول والتزامات وإيرادات ونفقات معينة.

يتطلب هذا المعيار من المشارك في المشروع المشترك الاعتراف بالاستثمار ومحاسبته باستخدام طريقة حقوق الملكية وفق المعيار المحاسبة الدولية 28 " الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة"، ما لم يتم إعفاء المنشأة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو مبين في هذا المعيار.

– الترتيبات المشتركة

الترتيب المشترك هو ترتيب يكون فيه لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة.

يتميز الترتيب المشترك بالخصائص التالية:

أ. تلتزم الأطراف بموجب ترتيب تعاقدي.

ب. يمنح الترتيب التعاقدي طرفين أو أكثر من تلك الأطراف سيطرة مشتركة على هذا الترتيب.

الترتيب المشترك هو إما عملية مشتركة أو مشروع مشترك.

– السيطرة المشتركة

السيطرة المشتركة هي المشاركة في السيطرة على ترتيب متفق عليها تعاقديا وتوجد فقط عندما تتطلب

القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تشارك بالسيطرة.

ينبغي على المنشأة التي تعبر طرفا في الترتيب تقييم ما إذا كانت الترتيبات التعاقدية تمنح جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، السيطرة على هذا الترتيب بشكل جماعي. وتسيطر جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، على الترتيب بشكل جماعي عند وجوب العمل سوي لتوجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل ملحوظ على عائدات الترتيب (أي الأنشطة ذات الصلة).

–أنواع الترتيبات المشتركة

ينبغي على المنشأة تحديد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه . ويعتمد تصنيف الترتيب المشترك على انه عملية مشتركة أو مشروع مشترك على حقوق والتزامات أطراف الترتيب .
 العملية المشتركة هي ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف ذات السيطرة المشتركة على الترتيب حقوقا في الأصول وتعهدات بالتزامات المتعلقة بهذا الترتيب . وتسمى هذه الأطراف بالمشاركين في العملية المشتركة .
 المشروع المشترك هو ترتيب مشترك تمتلك بموجبه الأطراف ذات السيطرة المشتركة على الترتيب حقوقا في صافي أصول الترتيب . وتسمى هذه الأطراف بالمشاركين في المشروع المشترك .

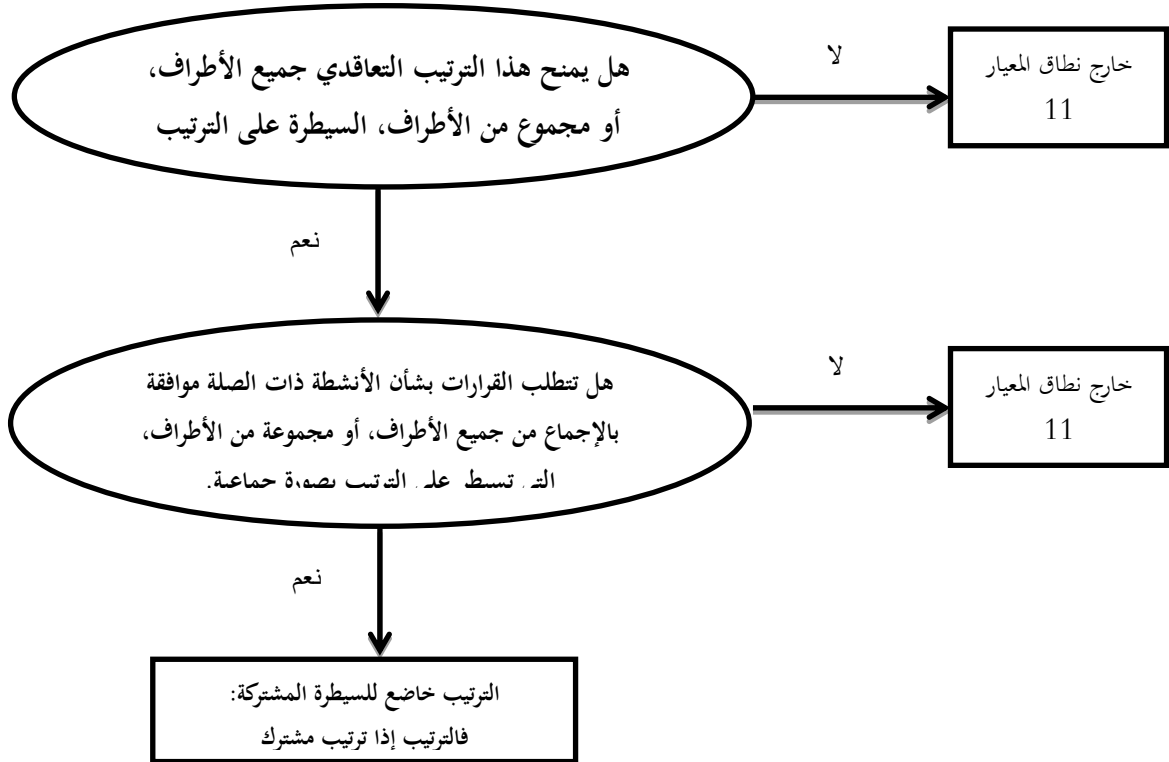
الجدول رقم 03: اهم التعديلات المستحدثة من طرف المعيار *IFRS11*

أهم التعديلات المستحدثة من طرف IFRS11	المعيار الدولي 11 لإعداد التقارير المالية	المعيار المحاسبي الدولي 31
	بعد	قبل
<ul style="list-style-type: none"> - عدم الاعتراف بالاستثمار بطريقة حقوق الملكية. - الاعتراف بالموجودات والمطلوبات الناجمة عن العمليات المشتركة اذا كانت قيمة صافي الموجودات تزيد عن القيمة الدفترية لها فإن هذه الزيادة يتم رحها من بند الشهرة، وفي حال تجاوزها قيمة الشهرة يطرح الباقي من بند الإيرادات المحتجزة. 	<p>عمليات مشتركة</p>	<p>المعالجة المحاسبية للمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام حقوق الملكية</p>
<ul style="list-style-type: none"> - اذا كانت الموجودات الصافية لمعترف بها اقل من قيمتها الدفترية فان الفرق يطرح من قيمة الارباح المحتجزة - عدم الاعتراف بالموجودات (بما فيها الشهرة ان وجدت) والمطلوبات الاعتراف بالاستثمار بطريقة حقوق الملكية بالقيمة الدفترية لصافي الأصول الغير المعترف بها. يتم اجراء اختبار لخسارة القيمة ان وجدت ومن ثم تعديل الاباح المحتجزة. 	<p>مشاريع مشتركة</p>	<p>المعالجة المحاسبية للمنشآت الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام التوحيد النسبي</p>

مما يلاحظ من الجدول أعلاه، أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 11 يصنف الاتفاقيات المشتركة ما بين طرفين أو أكثر من الأطراف اصحاب السيطرة المشتركة إلى:

- السيطرة المشتركة: اتفاق اقتسام السيطرة على الاتفاقيات و مشاركة الأطراف المشاركة محدودة للتوصل إلى قرار بالإجماع
- العمليات المشتركة: حيث يكون للأطراف ذات العلاقة مطالبات على أصول والالتزامات العائدة للاتفاقيات المشتركة.
- المشروع المشترك: حيث يكون للأطراف المشاركة في المشروع المشترك حقوق على صافي أصول المشروع.

الشكل رقم 10: تقييم السيطرة المشتركة



المصدر: معيار التقارير المالية الدولي رقم 11.

الجدول رقم 04: تقييم شروط الترتيبات التعاقدية

المشروع المشترك	العملية المشتركة	البيان
يمنح الترتيب التعاقدى للأطراف ترتيب مشترك حقوق ا في صافي أصول الترتيب (أي أن الأداة المنفصلة، وليس الأطراف، هي التي تمتلك الحقوق في الأصول والتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالترتيب.)	يمنح الترتيب التعاقدى للأطراف في الترتيب المشترك حقوقا في الأصول والتعهدات بالالتزامات المتعلقة بهذا الترتيب.	شروط الترتيبات التعاقدية
يحدد الترتيب التعاقدى الأصول التي تم إدخالها في هذا الترتيب أو شراؤها لاحقا من قبل الترتيب المشترك وهي أصول هذا الترتيب لا يمتلك الأطراف حصصا (أي لا يملكون حقوق أو سند ملكية أو ملكية) في أصول هذا الترتيب.	يحدد الترتيب التعاقدى أن الأطراف في الترتيب المشترك تتشارك في جميع الحصص (على سبيل المثال الحقوق أو سند الملكية أو الملكية) في الأصول المتعلقة بهذا الترتيب بنسبة معينة (على سبيل المثال بالتناسب مع حصة ملكية الأطراف في هذا الترتيب أو بما يتناسب مع النشاط الذي يتم تنفيذه من خلال الترتيب المنسوب إليهم مباشرة).	الحقوق في الأصول
يحدد الترتيب التعاقدى أن الترتيب المشترك مسؤول عن الديون والالتزامات لهذا الترتيب.	يحدد الترتيب التعاقدى أن الأطراف في الترتيب المشترك يتشاركون في جميع الالتزامات والتعهدات والتكاليف والنفقات بنسبة معينة (على سبيل المثال بالتناسب مع حصة ملكية الأطراف في هذا الترتيب أو بما يتناسب مع النشاط الذي تم تنفيذه من خلال الترتيب المنسوب إليهم مباشرة).	التعهدات بالالتزامات
يحدد الترتيب التعاقدى أن الأطراف في الترتيب المشترك مسؤولون عن الترتيب فقط بمقدار استثماراتهم المعنية في الترتيب أو بمقدار التزاماتهم بالمساهمة لأي رأس المال غير مدفوع أو إضافي لهذا الترتيب، أو كليهما.	يحدد الترتيب التعاقدى أن الأطراف في الترتيب المشترك مسؤولون عن المطالبات الناشئة من قبل الطرف الثالث.	
يحدد الترتيب التعاقدى أن دائنين الترتيب المشترك لا يملكون حق الرجوع على أي طرف فيما يتعلق بديون أو التزامات الترتيب.		

<p>يحدد الترتيب التعاقدي حصة كل طرف في الربح أو الخسارة المتعلقة بأنشطة الترتيب.</p>	<p>يحدد الترتيب التعاقدي تخصيص الإيرادات والنفقات على أساس الأداء النسبي لكل طرف في الترتيب المشترك. على سبيل المثال، قد يحدد الترتيب التعاقدي تخصيص الإيرادات والنفقات على أساس السعة التي يستخدمها كل طرف في المصنع الذي يتم تشغيله بصورة مشتركة، والتي تختلف عن حصة ملكيته في الترتيب المشترك. وفي حالات أخرى، قد يتفق الأطراف على المشاركة في الربح أو الخسارة المتعلقة بهذا الترتيب على أساس نسبة معينة من حصة ملكية الأطراف في هذا الترتيب. ولا يمنع هذا الترتيب من أن يكون عملية مشتركة إذا كانت الأطراف تمتلك حقوقاً في الأصول وتعهدات بالالتزامات المتعلقة في هذا الترتيب.</p>	<p>الإيرادات أو النفقات أو الأرباح أو الخسائر</p>
<p>يتوجب على الأطراف في الترتيب المشترك غالباً توفير ضمانات لأطراف ثالثة تحصل، على سبيل المثال، على خدمة من الترتيب المشترك أو توفر التمويل له. وتوفير مثل هذه الضمانات، أو تعهد من الأطراف بتوفيرها، لا يحدد بحد ذاته، أن الترتيب المشترك عبارة عن عملية مشتركة. والسمة التي تحدد ما إذا كان الترتيب المشترك عبارة عن عملية مشتركة أو مشروع مشترك وهو امتلاك الأطراف لتعهدات بالالتزامات المتعلقة بالترتيب (والتي ربما قدم الأطراف ضمانات لها وربما لم يقدموا).</p>	<p>الضمانات</p>	

المصدر: معيار التقارير المالية الدولي رقم 11.

— محاسبة عمليات شراء الأصول من عملية مشتركة

بينما عندما تبرم المنشأة معاملة مع عملية مشتركة تكون فيها مشاركا في عملية مشتركة، مثل شراء الأصول، فينبغي عليها عدم الاعتراف بحصتها من المكاسب والخسائر حتى يتم إعادة بيع تلك الأصول إلى طرف الثالث. لكن عندما تقدم هذه المعاملة أدلة على انخفاض صافي القيمة المتحققة من الأصول التي سيتم شراؤها أو خسارة انخفاض قيمة تلك الأصول، فينبغي على المشارك في العملية المشتركة الاعتراف بحصته من تلك الخسائر.

-المشاريع المشتركة الانتقال من التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية

عند التغيير من التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، ينبغي على المنشأة الاعتراف باستثماراتها في المشروع المشترك في بداية الفترة السابقة مباشرة . وينبغي قياس تلك الاستثمارات الأولية باعتبارها إجمالي القيمة المسجلة للأصول والالتزامات التي سبق للمنشأة توحيدها بشكل تناسبي، بما في ذلك الشهرة الناجمة عن الاستملاك . إذا كانت الشهرة تنتمي سابقا إلى وحدة توليد نقد أكبر، أو مجموعة وحدات توليد نقد، فينبغي على المنشأة تخصيص الشهرة إلى المشروع المشترك على أساس القيم المسجلة النسبية للمشروع المشترك ووحدة توليد النقد أو مجموعة وحدات توليد النقد التي تنتمي إليها الشهرة.

أما إذا أدى تجميع كافة الأصول والالتزامات التي تم توحيدها سابقا بشكل تناسبي إلى صافي أصول سلبي، فينبغي على المنشأة تقييم ما إذا كان لديها التزام قانوني أو نافع يتعلق بصافي الأصول السلبي وإذا كان الأمر كذلك، فينبغي على المنشأة الاعتراف بالالتزام المقابل . وإذا استنتجت المنشأة أنه ليس لديها التزام قانوني أو نافع فيما يتعلق بصافي الأصول السلبي، فينبغي عليها عدم الاعتراف بالالتزام المقابل ولكن ينبغي عليها تعديل الأرباح المستقبلية إلى بداية الفترة السابقة مباشرة . وينبغي على المنشأة الإفصاح عن هذه الحقيقة إلى جانب مع حصتها التراكمية غير المعترف بها من خسائر مشروعها المشترك في بداية الفترة السابقة مباشرة وعند تاريخ تطبيق هذا المعيار للمرة الأولى.

الجدول رقم 04: الخصائص الرئيسية لكل من IAS22 و IFRS3 (2004) و IFRS 3 (2008)

البيان	المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 لسنة 1998	معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2004	معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2008
الأساليب المحاسبية	يتم تطبيق طريقتين: طريقة الشراء "الاستحواذ" طريقة تجميع الفوائد (الفوائد المشتركة)	كل تجمعات الأعمال ينبغي عليها تطبيق طريقة الشراء "الاستحواذ"	
تكلفة تجميع الشركات	يتم الاعتراف بالتكلفة: مبلغ النقدية أو النقدية المعادلة المدفوعة أو القيمة العادلة بالإضافة إلى التكاليف المباشرة المرتبطة بعملية الامتلاك	مجموع القيم العادلة، في تاريخ التبادل، الأصول المقدمة، الخصوم المتكبدة أو المحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المستحود، في مقابل السيطرة على الشركة المستحود عليها، بالإضافة إلى جميع التكاليف المضافة مباشرة للمجمع	مجموع القيم العادلة، في تاريخ التبادل، الأصول المقدمة، الخصوم المحملة وأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المستحود، في مقابل السيطرة على الشركة المستحود عليها، تكاليف الشراء يتم الاعتراف بهم على أنهم مصاريف
التقييم الأولي للأصول والخصوم القابلة للتحديد	هناك طريقتين للمعالجة: المعالجة المرجعية: القيمة العادلة في تاريخ عملية التبادل للأصول والخصوم القابلة للتحديد وذلك في حدود حصة الشركة الداخلة نتيجة عملية التبادل ونسبة حقوق الأقلية من المبلغ المسجل قبل التملك للأصول والخصوم القابلة للتحديد للمنشأة التابعة المعالجات البديلة المسموح بها: الأصول والخصوم القابلة للتحديد يتم قياسها ومعالجتها على أساس القيمة العادلة.	يتم التقييم الأولي للأصول والخصوم القابلة للتحديد على أساس القيمة العادلة في تاريخ الشراء "الاستحواذ".	
الخصوم المحتملة	لا يتم معالجتها بشكل منفصل مدججة في فارق الاقتناء "شهرة المحل".	يتم معالجتها على أنها خصوم حقيقية وهذا في حالة ما إذا كانت القيمة العادلة يمكن تقييمها بموثوقية.	
الأصول غير الملموسة المكتسبة في	يتم الاعتراف بها بشكل منفصل إذا كان من الممكن أن تدفق منافع اقتصادية مستقبلية للكيان والتقييم يكون بموثوقية.	يتم الاعتراف بها استنادا لقيمتها العادلة وهذا بالرجوع إلى سوق نشط و يفترض أن تدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية	

للكيان. والقيمة العادلة للأصول المعنوية المكتسبة في تجمعات الأعمال يجب أن تقيم بموثوقية ليتم الاعتراف بها بشكل منفصل عن فارق الاقتناء (شهرة المحل).		اندماج المشروعات (تجمعات الأعمال)	
فارق الاقتناء لا يتم اهتلاكه ولكن يجري عليه اختبار انخفاض القيمة فقط.	الزيادة في تكلفة تجمع الشركات "تجميع الأعمال" عن حصة الدامج في القيمة العادلة للأصول والخصوم المملوكة القابلة للتحديد. فارق الاقتناء لا يتم اهتلاكه وبدلاً منه فعلى المستحوذ القيام باختبار انخفاض القيمة مرة كل سنة وفقاً للمعيار رقم 38	الزيادة عن تكلفة الاستحواذ "الشراء" عن حصة الدامج في القيمة العادلة للأصول والخصوم المملوكة القابلة للتحديد يتم اهتلاكها على مدى عمرها الإنتاجي والتي لا يتم تجاوز فيها 20 سنة.	فارق الاقتناء "شهرة المحل"
إذا كانت المدة محددة يتم اهتلاكها على هذه الفترة، وإذا كانت غير محددة تقوم باختبار انخفاض القيمة.		مدة حياة الأصول غير الملموسة "المعنوية"	

Source : Revue Française, Comptabilité, N 475, Avril 2014, P40-41.

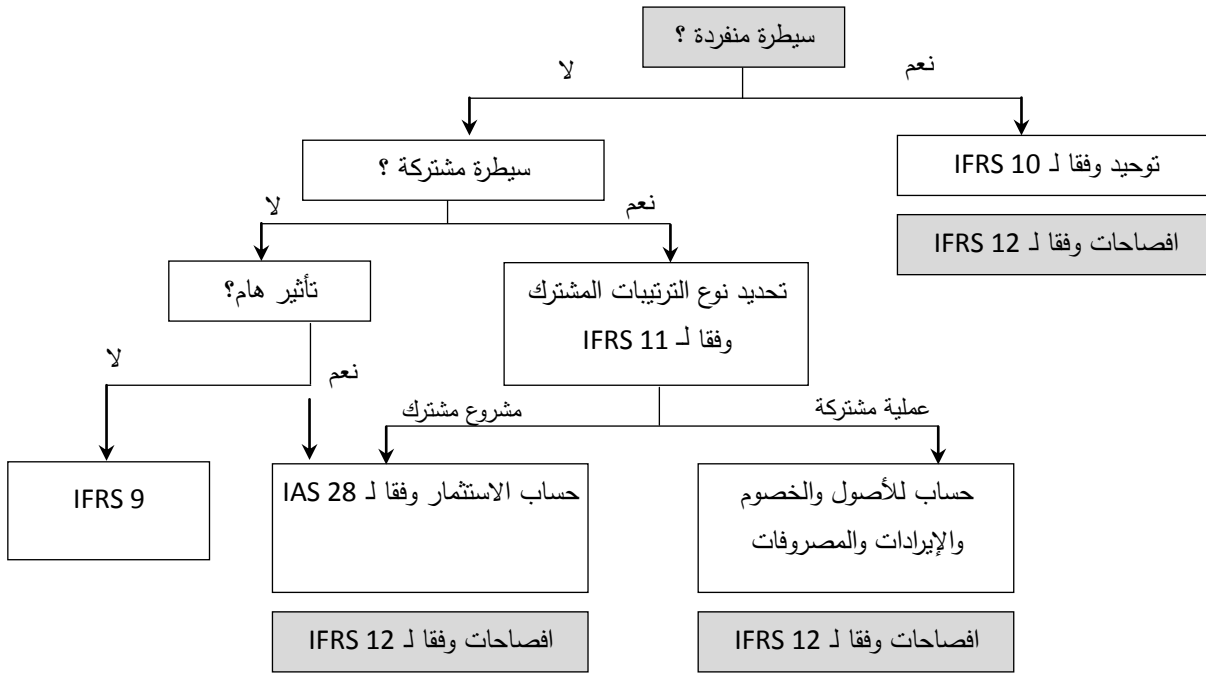
تأسيساً على ما سبق، فقد حاولنا تحديد مفهوم بعض المصطلحات المحاسبية التي تعتبر ضرورية في بحثنا وما جاء به المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 الذي يعالج البيانات المالية الموحدة والمحاسبة عن الاستثمارات في الشركات التابعة، حيث يتم استخدام سياسات محاسبية موحدة للأحداث والعمليات المتشابهة عند إعداد القوائم المالية الموحدة و الإفصاح عنها في حالة وجود اختلاف في السياسات المحاسبية. وفي المقابل فقد ركزنا على ما جاءت به تطبيقات وإجراءات معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 البيانات المالية الموحدة الذي حل محل المعيار السابق.

أما للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 الذي يتناول المحاسبة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة الذي استخدم طريقة حقوق الملكية عند إعداد القوائم المالية الموحدة، أو استخدام طريقة التكلفة في حالة ما كان شراء الاستثمارات والاحتفاظ بها قديمة والتي تكون نية التخلص منها في المستقبل. كما نبينا أن على المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 الخاص بالتقرير المالي عن الحصص في المشروعات المشتركة والتي تربط بين القائمين

بالمشروع بموجب ترتيب تعاقدي والذي ينشأ عنها رقابة مشتركة والذي تم الغاؤه بتطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 الذي ألغى طريقة التوحيد النسبي للمشاريع المشتركة لتحل محلها طريقة حقوق الملكية. وكما لاحظنا أن مفهوم السيطرة الذي اقترن كثيرا بالمنافع الاقتصادية قد طرأت عليها تغيرات هامة، فحسب المعيار المحاسبي الدولي IFRS 10 لا يتم إلا بالاعتماد على أساس وحيد وهو مفهوم السيطرة؛ فكل منشأة تقوم بإعداد البيانات المالية وتكون تحت سيطرتها منشأة واحدة أو أكثر، فينبغي أن تقدم البيانات المالية الموحدة، وتعني السيطرة وفقا للمعيار المحاسبي الدولي IFRS 11 تقاسم متفق عليها تعاقديا للسيطرة على الترتيب، والتي وجدت فقط عندما تكون القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة تتطلب موافقة بالإجماع من الأطراف المتقاسمة للسيطرة¹. ويوضح الشكل التالي التفاعل بين المعايير الخاصة بالتوحيد المحاسبي، والاجراءات المتبعة في كل حالة من حالات السيطرة الممكنة:

الشكل 11: التفاعل بين المعايير الخاصة بالتوحيد المحاسبي، والاجراءات المتبعة في كل حالة من

حالات السيطرة



Source: International accounting standards board (IASB), *Interaction between IFRS 10, 11, 12, and IAS 28*, <http://www.ifrs.org/Current-Projects/IASB-Projects/Consolidation/Consolidation-disclosure/Documents/InteractionbetweenIFRS101112.pdf>, 05/02/2017.

¹ The IFRS Foundation, *IFRS 11: Joint Arrangements*, § 7, <http://eifrs.ifrs.org/eifrs/bnstandards/en/2013/ifrs11.pdf>, 10/02/2017.

من خلال الشكل اعلاه، وتعطي في هذه الصدد معايير المحاسبة الدولية أهمية للحالات التي يجب أن يتم فيها الإفصاح عن هذا النوع من المحاسبة، وتفرد لها معايير خاصة كالمعيار " IAS 28 المحاسبة عن الاستثمارات في المنشآت الزميلة"، والمعيار " IFRS 3 اندماج الاعمال"، والمعيار " IFRS 10 البيانات المالية الموحدة"، والمعيار " IFRS 11 الترتيبات المشتركة"، والمعيار " IFRS 12 الإفصاح عن المصالح في المنشآت الأخرى".

المبحث الثاني: أساليب توحيد الحسابات

يتحدد اختيار أسلوب توحيد حسابات أي مجمع شركات تبعا لأهمية الرقابة والتأثير الملموس المطبق من قبل الشركة الأم على الشركات المعنية بالتوحيد. وعموما فهناك ثلاثة طرق أو أساليب لتوحيد الحسابات وهي "طريقة التوحيد الكلي"، "طريقة التوحيد النسبي"، "طريقة التكافؤ".

المطلب الأول: نسب الفائدة والرقابة

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نسب الفائدة ونسب الرقابة.

الفرع الأول: ماهية نسب الفائدة

سيتم تناول في هذا العنصر كل من مفهوم نسب الفائدة، المعلومات الضرورية لحسابها وأخيرا مبدأ الحساب.

1. مفهوم نسب الفائدة

نسب الفائدة تمثل حصة المال المملوك من طرف الشركة الأم، في الشركات التابعة والمشاركة، ويمكن أن تكون نسبة الرقابة والفائدة مختلفة.¹

نسبة الفائدة تسمح بتحديد حصة حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية مباشرة أو غير مباشرة وخاصة في حالة التوحيد المباشر.²

2. المعلومات الضرورية لحساب نسب الفائدة

يجب توفر المعلومات التالية:³

– الأسهم الممثلة لرأس المال؛

– مساهمي الشركة والأسهم المملوكة من قبلهم.

3. مبدأ حساب نسب الفائدة

نسبة الفائدة يتم حسابها على أساس مجموع جداءات نسب رأس المال الممتلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الشركة الأم في الشركات الأخرى التابعة.⁴

يمكن استنتاج ثلاث مراحل لحساب نسبة الفائدة:⁵

– تشخيص نوع العلاقة التي تربط كل من الشركة الأم والشركات التابعة؛

– حساب جداء نسبة ملكية رأس المال كل شركة من شركات الشبكة؛

¹ Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, 4^{eme} Edition, Dunod, Paris, 2012, P236.

² Ibid.

³ Allen White, La Consolidation Directe, 4^{eme} Edition, De boeck, Paris, 2003, P27.

⁴ زرموت خالد، إدماج الحسابات في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر

3، 2011، ص 81.

⁵ المصدر نفسه.

– تقوم بحساب مجموع هذه الجداءات لنحصل في الأخير على نسبة الفائدة.

4. الزيادة في نسبة الفائدة

الزيادة في نسبة الفائدة في الشركة الموحدة "شركات المجموعة" تؤدي إلى تقدير جيد لأصولها وخصومها في حالة ما إذا كانت هذه الشركة موحدة كلياً.¹

الفرع الثاني: ماهية نسب الرقابة

سيتم تناول في هذا العنصر كل من مفهوم نسب الرقابة، أنواع الرقابة، المعلومات الضرورية لحسابها وأخيراً مبدأ الحساب.

1. مفهوم نسب الرقابة

نسب الرقابة تمثل نسبة حقوق التصويت التي يمكن أن تحصل عليها الشركة الأم من الشركات التابعة أو مشاركة وهذا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.²

كما تعرف المراقبة كما لو كانت سلطة توجيه السياسات المالية العملية لكيان بغية الحصول على منافع من أنشطته. ويفترض وجود المراقبة في الحالات الآتية:³

– الامتلاك المباشر أو غير المباشر من طرف وسيط الفروع لأغلبية حقوق التصويت في كيان آخر؛
– السلطة على أكثر من 50% من حقوق التصويت محصل عليها في إطار اتفاق مع الشركاء الآخرين أو المساهمين؛

– سلطة تعيين أو إنهاء مهام أغلبية مسيري كيان آخر؛
– سلطة تحديد السياسات المالية العملية للكيان بموجب القانون الأساسي أو بموجب عقد.
وتسمح نسبة الرقابة بتحديد ما إذا كان بالإمكان إدخال شركة في نطاق التوحيد والطريقة التي يجب تطبيقها.⁴

2. أنواع الرقابة

وهناك عدة أنواع للرقابة والجدول الموالي يوضح ذلك:

¹ Cherif – Jacques Allali, Op Cit, P281.

² Robert Obert, Comptabilité et audit, op cit, P236.

³ الجريدة الرسمية، مرجع سابق، المادة 132 – 5، ص 16.

⁴ Ibid.

الجدول رقم 06: الأنواع المختلفة للرقابة

نوع الرقابة	الشروط
رقابة قانونية	أكثر من 50% من حقوق التصويت
الرقابة الممارسة بالفعل	أكثر من 40% من حقوق التصويت تعيين لمدة سنتين متتاليتين لأغلبية أعضاء الإدارة
الرقابة التعاقدية	السيطرة وممارسة تأثير وهذا لوجود عقد أو توفر شروط متفق عليها
تأثير ملموس	أكبر أو يساوي 20% من حقوق التصويت
رقابة مشتركة	وجود اتفاق تعاقدي
خارج نطاق توحيد الحسابات	أقل من 20% من حقوق التصويت

Source : Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Manuel Comptabilité & Audit, Berti, Alger, 2013, P196.

3. المعلومات الضرورية لحساب نسب الرقابة

يجب توفر المعلومات التالية:¹

- الأسهم الممثلة لرأس المال؛
- مساهمي الشركة والأسهم المملوكة من قبلهم.

4. مبدأ حساب نسب الرقابة

لحساب نسب الرقابة يجب:²

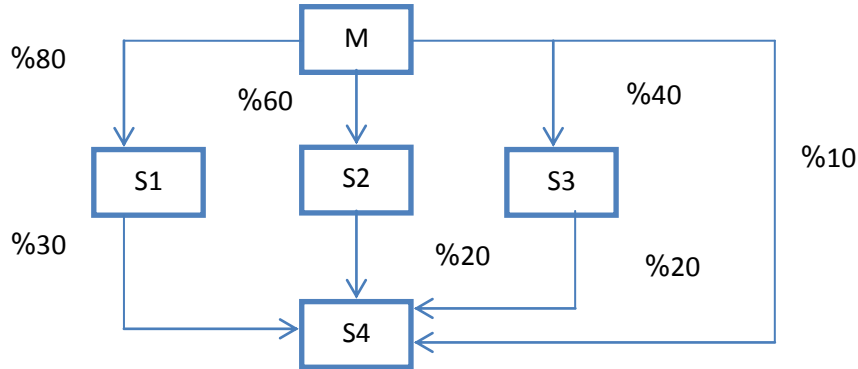
- في الأول يجب تمثيل الرسم البياني للمجموعة، ويتم إدراج العلاقة (الرقابة المباشرة) وكذا نسبة الرقابة المحسوبة؛
- ثم يتم فحص لكل شركة الرقابة الممارسة بالفعل، وكذا انعدام الرقابة، فنسبة الرقابة تكون محصورة بين 100% و 0% حسب الحالة؛
- وفي الأخير نبحت في كل شركة على مجموع مساهميها مراقبين من قبل الشركة الأم بالإضافة إلى نسب رقابتهم المباشرة ثم يتم مقارنة المجموع المحصل مع نسبة 50%.
- ❖ إذا كانت النسبة المحصل عليها أكبر من 50% فالشركة هي مراقبة؛
- ❖ إذا كانت النسبة المحصل عليها أقل من 50% فالشركة هي غير مراقبة؛
- ❖ إذا كانت النسبة المحصل عليها تساوي 50% فهنا يبقى لنا أن نرى ما إذا كانت 50% المتبقية مملوكة بالكامل من قبل شركة أخرى ليست جزءا من المجموعة.

¹ Allen White, op cit, P27.

² Ibid.

يمكن دراسة هذه الخطوات الثلاثة باستخدام المثال الموالي:

الشكل رقم 12: خطوات حساب نسب الرقابة



Source : Allen White, La Consolidation Directe, 4^{eme} Edition, De boeck, Paris, 2003, P27.

- الشركة M تُراقب S1 بنسبة 80% ومنه S1 مُراقبة؛
- الشركة M تُراقب S2 بنسبة 60% ومنه S2 مُراقبة؛
- الشركة M تُراقب S3 بنسبة 40% ومنه S3 ليست مُراقبة؛
- بالنسبة للشركة S4 فكل من M و S1 و S2 وتخرج S3 لأنها ليست مُراقبة من قبل M ومنه فمجموع نسب الرقابة هي 10% لـ M و 30% من قبل S2 و 20% من قبل S1 ومنه فالجُموع هو 60% ومنه S4 هي مُراقبة.

المطلب الثاني: التوحيد الكلي

وينتج عن تعريف الرقابة (السيطرة) الكاملة أن الشركة الأم تكون بجوزتها (لديها) إجمالي أصول وخصوم الكيان كما لو كانت أصولها وخصومها على الرغم من أن الأقلية تساعد في تمويل أصول الشركات التابعة (الفروع).¹

التوحيد الكلي يؤدي إلى تحقيق الخطوات الثلاثة المتتالية:²

1. إدماج في حسابات الشركة الأم (الموحدة) إجمالي قيم الميزانية وجدول حسابات النتيجة للشركة الفرعية F (بعد إجراء تعديلات محتملة واستبعاد العمليات الداخلية في المجموعة)؛
2. توزيع الأموال الخاصة ونتيجة الشركة الفرعية المدجة وهذا بين فوائد الشركة الأم (الموحدة) وفوائد المساهمين الآخرين والشركاء ، (حقوق الأقلية)؛
3. حذف بيان الشركة الفرعية من الميزانية الموحدة للشركة الأم.

¹ Bruno Bachy, Michel Sion, op cit, P51.

² Ibid.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة يتم دمج البيانات المالية للشركة القابضة والشركات التابعة عن طريق تجميع بنودها المتشابهة من الموجودات، الخصوم، حقوق الملكية، الإيرادات والمصروفات. وحتى تعكس تلك البيانات المالية للمجموعة باعتبارها شركة واحدة، فإنه يجب اتباع الخطوات الآتية:¹

- يتم استبعاد أرصدة حسابات الاستثمار في شركات تابعة مقابل حصة الشركة القابضة في حقوق الملكية في الشركات التابعة؛
 - يتم تحديد نصيب الأقلية في صافي أرباح الشركات التابعة عن الفترة ويتم تعديل من ربح المجموعة للوصول إلى صافي الربح الخاص لمالكي الشركة القابضة؛
 - يتم تحديد حقوق الأقلية في صافي موجودات الشركات التابعة ويتم عرضها بقائمة المركز المالي المجموعة منفصلة عن الخصوم وحقوق الملكية وتكون حقوق الأقلية في صافي الموجودات مما يلي:
- قيمة حقوق الأقلية في تاريخ الاندماج الأصلي محسوبة طبقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم ثلاثة؛

➤ حصة الأقلية في التغيرات التي تمت على حقوق الملكية منذ اريخ الاندماج.

التسجيل المحاسبي أو معالجة حصة الشركة الأم في الأموال الخاصة للشركة التابعة يفرض حذف حصة الشركة الأم الواردة في ميزانية الشركة الفردية ويتم تسجيلها بتكلفة الاستحواذ، وينتج عنها فارق يسمى "فارق التوحيد" والذي ينتج عن عنصرين:²

- فارق التوحيد الأول: فارق التوحيد في تاريخ الاستحواذ على المساهمة؛
- حصة الشركة الأم في تغير الأموال الخاصة للشركة التابعة من ذلك التاريخ.

4. طريقة الحساب

الأصول الموحدة = أصول الشركة الأم + أصول الشركات التابعة؛

المساهمة تصبح مساوية للصفر؛

بالنسبة للخصوم

رأس المال هو الخاص بالشركة الأم؛

الاحتياطيات الموحدة = احتياطيات الشركة الأم + الأموال الخاصة للشركات التابعة مضروبة في نسبة المساهمة؛

النتيجة الموحدة = نتيجة الشركة الأم + نتيجة الشركات التابعة مضروبة في نسبة المساهمة؛

حقوق الأقلية = هي احتياطيات الأقلية + نتيجة الأقلية

الديون = ديون الشركة الأم + ديون الشركات التابعة.

¹ Hamadi Ben Amor, La Consolidation Des Bilans 2006, Edition Raouf Yaich, 1^{ere} Edition, Tunisie, 2006, P30.

² Mohamed Neji Hergli, Maitriser La Consolidation des Comptes, 2007, P37.

المطلب الثالث: التوحيد النسبي

التجميع الجزئي (النسبي) هي طريقة للمحاسبة والافصاح والتي بموجبها تدمج حصة القائم بالمشروع لكل بند من الموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصاريف للوحدة خاضعة للرقابة المشتركة مع تلك البنود المشابهة في البيانات المالية للقائم بالمشروع أو أن يتم إظهارها في بنود منفصلة في البيانات المالية للقائم بالمشروع.¹ يعتبر هذا الأسلوب نادر، ويطبق في حالة الملكية المشتركة لمشروع مشترك من قبل مجموعتين.² المؤسسات التي تكون تحت الرقابة المشتركة يتم توحيدهم نسبيا وتسمح هذه الطريقة باستبدال القيمة المحاسبية للشركة الفرعية بجزء فقط والذي يتمثل في فوائد الشركة الأم. ويعتمد في تطبيق هذه الطريقة على أخذ نسبة من أصول وخصوم الشركات المدجة أين تعادل هذه النسبة نسبة الأسهم المملوكة من قبل الشركة الأم في تلك الشركات.

عادة يتم استخدام طريقة التوحيد النسبي في حالة تكون السيطرة مشتركة، وهي طريقة أقل استخدام بالمقارنة مع التوحيد الكلي. والتوحيد النسبي هو حالة خاصة من التوحيد الكلي وكما يوحي المصطلح أن الشركة الفرعية تمتلك الجزء المتبقي من حصة الشركة الأم (عند دمج حسابات الشركة التابعة يتم تخفيض النسبة المئوية للفائدة المحتفظ بها من قبل الشركة الأم).³ تتوقف طريقة التوحيد النسبي على:⁴

— دمج في حسابات الشركة الأم الجزء الممثل لحصتها في حسابات الشركات الفرعية بعد إجراء تعديلات؛

— إلغاء (حذف) العمليات والحسابات ما بين المؤسسة الموحدة نسبيا والمؤسسات الأخرى.

المطلب الرابع: التوحيد المتكافئ

طريقة حقوق الملكية هي طريقة للمحاسبة عن الاستثمارات يتم بموجبها في البداية إثبات الاستثمارات على أساس التكلفة، ثم يتم بعد ذلك تسويتها بمقدار نصيب الشركة المستثمرة في التغيير في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها والذي يحدث بعد تاريخ الامتلاك، كما تتضمن قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها.⁵

¹ Mohamed Neji Hergli, O Cit, P41.

² Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P210.

³ Jean Montier, Olivier Grassi, Techniques de consolidation, 2^{eme} édition, Economoca, Paris, 2006, P 96.

⁴ IBID

⁵ Mohamed Neji Hergli, O Cit, P46.

الفرع الأول: طريقة التوحيد المتكافئ

طريقة حقوق الملكية هي طريقة للمحاسبة عن الاستثمارات يتم بموجبها في البداية إثبات الاستثمارات على أساس التكلفة، ثم يتم بعد ذلك تسويتها بمقدار نصيب الشركة المستثمرة في التغيير في صافي موجودات الشركة المستثمر فيها والذي يحدث بعد تاريخ الامتلاك، كما تتضمن قائمة الدخل نصيب المستثمر في نتائج أعمال الشركة المستثمر فيها.¹

الشركات تحت تأثير الملموس يتم توحيدها حسب طريقة التكافؤ ويتم اتباع الخطوات التالية:²

- يتم خصم العوائد المحاسبية الناتجة عن أسهم الشركة التابعة (الفرعية) من مساهمة الشركة الأم ويتم استبدالها بالحصصة في الأموال الخاصة، نتيجة الشركة الفرعية والتي تعود للشركة الأم؛
- يتم خصم القيمة المحاسبية (الدفترية) لأسهم الشركة التابعة (الفرعية) من احتياطات الشركة الأم، ثم يتم إضافة الحصصة للأموال الخاصة، نتيجة الشركة الفرعية المستبعدة، التي تعود للشركة الأم؛
- حصة النتيجة الصافية للشركة التابعة (الفرعية) العائدة للشركة الأم تضاف إلى نتيجتها الصافية في الميزانية وجدول حساب النتيجة.

تطبق طريقة التوحيد المكافئ للشركات التي تمارس عليها الشركة الأم تأثير ملموس.³

مبدأ التطبيق

التوحيد المكافئ هو استبدال مباشرة القيمة المحاسبية للأسهم المملوكة من قبل الشركة الأم بما يعادل حقوق مساهمات الشركة الموحدة.⁴

الفرع الثاني: الاندماج وفقا لطريقة توحيد المصالح

على العكس من طريقة الشراء، فإن الاندماج وفقا لطريقة توحيد المصالح لا ينتج عن عملية بيع وإنما يقوم حملة الأسهم في الشركات المندمجة بتجميع الموارد المالية والإدارية لشركاتهم معا لتقوية مراكزها المالية.⁵

أولا: الإطار النظري الذي تقوم عليه هذه الطريقة (المفاهيم الأساسية):

- إن ملاك الشركات المندمجة هم الملاك الجدد للشركات الناتجة عن الاندماج ولذلك تستمر الحقوق النسبية لمساهمي الشركات المكونة للاندماج دون تغيير؛⁶

¹ Mohames Neji Hergli, Op cit, P46.

² Benoit Pigé et al, op cit, P257 .

³ Jean Montier, Olivier Grassi, op cit, P99.

⁴ IBID.

⁵ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق ، ص51.

⁶ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص52.

- تنقل الأصول والمطلوبات إلى الشركة الجديدة تبعاً لقيمتها الدفترية وليس طبقاً لقيمتها العادلة كما هو عليه الحال في طريقة الشراء مما ينفي حدوث شهرة موجبة أو شهرة سالبة؛
- بدل الضم أو التوحيد بين الشركات المتحدة يكون بإصدار أسهم بالقيمة الدفترية من الشركة الداخلة إلى الشركة المندمجة؛
- التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتعلقة بالاندماج تحمل جميعاً على حسابات النتيجة في الفترة التي تمت فيها عملية الاندماج بما فيها تكاليف الإصدار وتسجيل الأسهم المصدرة للشركة المندمجة؛
- تتمثل تكلفة الاندماج التي تسجل في دفاتر الشركة الداخلة بصافي القيمة الدفترية لأصول الشركة المندمجة أي مجموع حقوق المساهمين فيها الذي يتكون من مجموع رأس المال المدفوع (رأس المال الأسهم العادية + علاوة إصدار الأسهم) وأية أرباح محتجزة؛
- على العكس من طريقة الشراء فإن الأرباح التي تحققها الشركة المندمجة من بداية الفترة المحاسبية حتى تاريخ الاندماج وكذلك ما أديها من أرباح محتجزة من ذلك التاريخ تنقل إلى الشركة الداخلة وذلك بغض النظر عن التاريخ الذي يتم فيه الاندماج؛
- إن إجمالي رأس المال المدفوع للشركة الداخلة بعد عملية الاندماج يجب أن لا يقل بأي حال من الأحوال عن مجموع رأس المال المدفوع للشركتين معاً بتاريخ الاندماج؛
- لا تتماشى هذه الطريقة مع مبادئ المحاسبة الدولية لعدم انسجامها مع مبدأ التكلفة التاريخية وبالتالي سهولة التلاعب بأرقام الأرباح.

ثانياً: الشروط اللازمة لتطبيق طريقة توحيد المصالح

- لقد وضع مجلس المبادئ المحاسبية 12 شرطاً يجب توفرها لكي يمكن استخدام طريقة توحيد المصالح في المحاسبة عن الاندماج ، وقد تبوأ هذه الشروط في ثلاثة مجموعات على النحو التالي¹:
- المجموعة الأولى:** تتضمن شروط تتعلق بالشركات المكونة للاندماج
- أن تكون كل شركة داخلية في عملية الاندماج مستقلة بذاتها وأن لا تكون تابعة لشركة أخرى خلال السنتين السابقتين لبدء خطة الاندماج؛
 - أن تكون الشركات المكونة للاندماج مستقلة عن بعضها.
- المجموعة الثانية:** تتضمن الشروط المتعلقة بطريقة ادماج حقوق الملكية
- أن ينفذ الاندماج في عملية واحدة أو يتم طبقاً لخطة محددة تنفذ خلال سنة من بدء الخطة؛

¹ خليل عواد أبو حشيش، مرجع سابق، ص53-54.

- أن تصدر الشركة الدامجة أسهم عادية فقط يكون لها نفس الحقوق المتاحة لأسهمها العادية المتداولة مقابل عدد جوهري من الأسهم العادية للشركة الأخرى بحيث تؤثر في التصويت في تاريخ اتمام خطة الاندماج؛
- أن لا تقوم أي شركة من الشركات المكونة للاندماج بتغيير هيكل الملكية لأسهمها العادية للتأثير في الاندماج سواء خلال السنتين السابقتين لبدء خطة الاندماج أو بين تاريخي بدء إجراءات الاندماج وتمامه؛
- إذا قامت إحدى الشركات المكونة للاندماج باسترداد بعض أسهمها العادية فلا يجب أن تكون لأغراض اتمام الاندماج؛
- أن تبقى نسبة حق الملكية للمساهم العادي إلى حق الملكية لمساهمي الشركة الداخلة في الاندماج كما هي بعد مبادلة الأسهم لتنفيذ الاندماج؛
- لا يجب تجديد الأسهم العادية الناتجة عن الاندماج من حقها في التصويت أو تنفيذ حملة هذه الأسهم عن ممارسة هذا الحق؛
- أن يتم تنفيذ الاندماج في التاريخ المحدد في الخطة وأن لا تتضمن الخطة شروطاً تستهدف تأجيل إصدار الأوراق المالية أو الوفاء بتكلفة الشراء بعد أجل.

المجموعة الثالثة: تتضمن الشروط التي تحول دون صورية الاندماج

- لا توافق شركة الاندماج على إلغاء أو استعادة كل أو جزء من الأوراق المالية المصدرة المتعلقة بإتمام الاندماج؛
- لا يجب أن تدخل شركة الاندماج في أي ترتيبات مالية أخرى لصالح المساهمين القدامى للشركات الداخلة في الاندماج مثل ذلك تعهد شركة الاندماج بضمان قرض مضمون بالأسهم المصدرة في عملية الاندماج وهو الأمر الذي يؤدي في جوهره إلى صورية عملية المبادلة؛
- لا يجب أن تسعى شركة الاندماج أو تخطط للتخلص من جزء جوهري من أصول الشركات المكونة للاندماج خلال سنتين بعد اتمام الاندماج باستثناء عمليات التخلص العادية التي تتم في نطاق النشاط العادي للشركة أو التخلص من التسهيلات المزدوجة أو لزيادتها عن الطاقة المطلوبة.

والجدول الموالي يلخص الأنواع المختلفة للتوحيد وطبيعة العلاقة.

الجدول رقم 07: الأنواع المختلفة للتوحيد وطبيعة العلاقة

المعايير	طرق التوحيد	الهدف من الحسابات الموحدة	التسمية	طبيعة العلاقة
المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.	توحيد كلي.	أدرجت في القوائم المالية للمجموعة القيمة الإجمالية للميزانية وجدول حساب النتائج الخاصة بالكيان الموحد من أجل الحصول على الرؤية (النظرة) الاقتصادية للمجموعة.	كيان مراقب أو فرع.	القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية.
المعيار المحاسبي الدولي رقم 31.	توحيد نسبي (جزئي).	إظهارها في الحسابات الموحدة، تقسيم الأنشطة، النتائج، الأصول والخصوم للمشاريع المشتركة.	مشروع مشترك أو كيان تحت رقابة مشتركة.	القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية مع عدد محدود من الشركاء أو المساهمين.
المعيار المحاسبي الدولي رقم 28.	توحيد المتكافئ (طريقة حقوق الملكية).	تقييم سنويا المساهمة وحصه من الربح العائد للمجموعة.	كيان مشترك أو تأثير ملموس.	القدرة على التأثير في السياسات المالية والتشغيلية.
المعيار المحاسبي الدولي رقم 39.	خارج نطاق التوحيد	تقييم المساهمات المالية وفقا لطريقة القيمة العادلة أو بالقيمة العادلة.	كيان غير موحد (خارج نطاق التوحيد).	المساهمة المالية.

Source : Bruno Bachy, Michel Sion, Analyse Financière des Comptes Consolidés Normes IFRS, 2eme Edition, DUNOD, Paris, 2009, P49.

المبحث الثالث: تقنيات عملية التوحيد

سيتم تناول في هذا المبحث تقنيات عملية التوحيد، وعلى العموم هناك أربعة تقنيات مطبقة على الصعيد الدولي وهي التوحيد حسب المستويات، التوحيد المباشر وغير المباشر المطبق في الجزائر، التوحيد حسب التدفقات وأخيرا التوحيد حسب الأرصدة.

المطلب الأول: توحيد الحسابات حسب المستويات

وتسمح هذه التقنية من توحيد مجموعتين:¹ ويمكن دراسة هذا المطلب في الحالة التالية:

– المجموعة الأولى: وتتكون من الشركة S1 والشركة S2، والتي تلعب الشركة S1 دور الشركة الأم مؤقتا اتجاه الشركة S2 والتي تستحوذ عليها بنسبة أكبر من 50 % مثلا 70 % ويتم تسمية هذا المجموع بـ S2 + S1.

– المجموعة الثانية: وتتكون من الشركة الأم والمجموع S2 + S1 وفي هذه الحالة الشركة الأم مستحوذة على المجموع S2 + S1 بنسبة تفوق 50 % نفرض 80 %.

وتسمح هذه التقنية من إعداد ميزانية موحدة لكل مجموعة فرعية، وبالتالي فهنا يصبح بإمكان كل شركة رؤية الميزانية الموحدة للمجموعة الفرعية الذي يليها وفي المستوى النهائي نجد الميزانية الموحدة للمجموع. وبتطبيق هذه التقنية وباستخدام طريقة التوحيد الكلي نجد:

الجدول رقم 08: الميزانية الموحدة للمجموعة S2 + S1

البيان	S1	S2	S2 + S1
مساهمة S1/M	-	-	-
مساهمة S2/S1	70	-	-
أصول أخرى	330	300	630
أموال خاصة	200	100	200
فرق التوحيد	-	-	28
النتيجة	50	40	50
حقوق الأقلية	-	-	42
خصوم أخرى	150	160	310

Source: Allen White, La Consolidation Directe « Principe de Base », 4^{eme} Edition, Deboeck, Bruxelles, 2003, P47.

نسبة الاستحواذ هي 70 % من الأموال الخاصة لـ S2.

¹ Allen White, op cit, P47.

فرق التوحيد = 70 % (100 + 40) - 70 = 28.

70: مساهمة S2/S1.

40: النتيجة.

100: الأموال الخاصة.

70 %: نسبة المساهمة.

حقوق الأقلية = 30 % (100 + 40) = 42.

الجدول رقم 09: الميزانية الموحدة للمجمع

S2 + S1+M	S2 + S1	M	البيان
-	-	90	مساهمة S1/M
-	-	-	مساهمة S2/S1
1340	630	710	أصول أخرى
500	200	500	أموال خاصة
132,4	28	-	فرق التوحيد
100	50	100	النتيجة
97,6	42	-	حقوق الأقلية
510	310	200	خصوم أخرى

Source :Allen White, op cit, P48.

نسبة الاستحواذ هي 80 %

فرق التوحيد = 80 % (200 + 50) - 90 + 80 % (28) = 132,4

(28) = 97,6 % (200 + 50) + 20 % حقوق الأقلية = 20

المطلب الثاني: توحيد الحسابات المباشر

هذه التقنية تتجنب خطوة توحيد المجموعات الفرعية (المنتهجة وفقا لطريقة التوحيد حسب

المستويات). فكل شركة يتم دمجها مباشرة في الشركة الأم.¹

في حالة توحيد الحسابات المباشر فيجب أن تكون مبالغ الأموال الخاصة الموحدة، فارق التوحيد

والتقييم (إن وجدت)، النتيجة، حقوق الأقلية، حقوق الملكية، المحددة وفقا لتقنية التوحيد المباشر نفسها لتلك

المحددة وفقا لتقنية التوحيد حسب المستويات.²

¹ Richard Effantin, Les Comptes de Groupe « technique de Consolidation approche Méthodologique, L'Harmattan, Grenoble, France, 2010, P56.

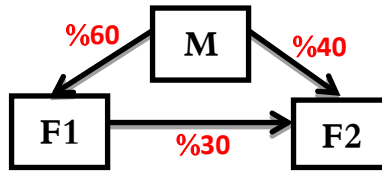
² Benoit Pigé et al, op cit, P282.

وتعتبر هذه التقنية أسرع من تقنية التوحيد حسب المستويات ولكنها أكثر تعقيدا، فنسب الفائدة التي تسمح بتقييم الأموال الخاصة وهي ملك للشركة الأم في الشركة المشتركة، في حين أن نسب الفائدة التي تسمح بإقصاء (القضاء) الأسهم هي التي تحوزه الشركة الأم في الشركة القابضة للأسهم ولذلك ينبغي عدم الخلط بين ذلك.¹

ويمكن تطبيق هذه التقنية باستخدام طريقة التوحيد الكلي في دراسة الحالة التالية:

تمتلك الشركة M 60% من رأسمال الشركة F1 ، و F1 30% من F2 و M تمتلك 40% من F2.²

الشكل رقم 13 : العلاقة التي تربط الشركة الأم بالشركات الأخرى



Source : Benoit Pigé et al, Comptabilité et audit, 4eme Epreuve, Nathan, Paris, 2008, P280.

والجدول الموالي يوضح ميزانية هذه الشركات:

الجدول رقم 10: ميزانية كل من الشركة M و F1 و F2

F2	F1	M	البيان
1500	1000	2000	أصول طويلة الأجل
-	(2) 240	(1) 680	مساهمات
1000	560	1620	أصول متداولة
2500	1800	4300	المجموع
800	600	1000	رأس المال
700	400	1200	احتياطات
120	200	600	نتيجة
880	600	1500	ديون
2500	1800	4300	المجموع

Source : Benoit Pigé et al, op cit, P280

الخطوة الأولى: حساب نسب الفائدة

¹ IBID.

² Benoit Pigé et al, op cit, P280.

الجدول رقم 11: حساب نسب الفائدة

الشركة	المجمع	حقوق الأقلية
F1	%60	%40
F2	$\%58 = (\%30 \times \%60) + \%40$	%42

Source : Benoit Pigé et al, Comptabilité et audit, 4eme Epreuve, Nathan, Paris, 2008, P282.

الخطوة الثانية: التوحيد الكلي للشركة F1

الجدول رقم 12: التوحيد الكلي للشركة F1

البيان	المبالغ	حقوق M في F1 = %60	حقوق الأقلية %40
رأس المال	600	360	240
الاحتياطيات	400	240	160
المجموع الأولي	1000	600	400
سندات المساهمة	(360)	a (360)	-
المجموع الثانوي	640	240	400
النتيجة	200	120	80

Source : Benoit Pigé et al, Comptabilité et audit, 4eme Epreuve, Nathan, Paris, 2008, P282.

$$360 = \%60 \times 600 = a$$

التسجيل المحاسبي

600	رأسمال F1
400	احتياطيات F1
360	مساهمات F1 في M
240	احتياطيات M
400	حقوق الأقلية (من الأموال الخاصة)
200	نتيجة F1
120	نتيجة M
80	حقوق الأقلية (من النتيجة)

الخطوة الثالثة: دمج F2 كلياً في M

الجدول رقم 13: توحيد كلي لـ F2 في M

البيان	المبالغ	حصة M = 58%	حقوق الأقلية 42%
رأس المال	800	464	336
الاحتياطات	700	406	294
المجموع الأولي	1500	870	630
مساهمات M	(320)	a (360)	-
مساهمات F1	b (240)	c (144)	d (96)
المجموع الثانوي	940	406	534
النتيجة	120	69,6	50,4

Source : Benoit Pigé et al, Comptabilité et audit, 4eme Epreuve, Nathan, Paris, 2008, P283.

$$320 = \%40 \times 800 = a$$

$$240 = \%30 \times 800 = b$$

$$144 = \%60 \times 240 = c$$

$$96 = \%60 \times 240 = d$$

التسجيل المحاسبي:

800	رأسمال F2
700	احتياطات F2
320	مساهمات F2 في M
240	مساهمات F2 في F1
406	احتياطات M
534	حقوق الأقلية (من الأموال الخاصة)
120	نتيجة F2
69,6	نتيجة M
50,4	حقوق الأقلية (من النتيجة)

$$1846 = 406 + 240 + 1200 = \text{مجموع الاحتياطات المجمعة}$$

$$934 = 534 + 400 = \text{مجموع حقوق الأقلية (الأموال الخاصة)}$$

$$789,6 = 69,6 + 120 + 600 = \text{مجموع النتيجة الموحدة}$$

$$.130,4 = 50,4 + 80 = \text{مجموع حقوق الأقلية}$$

الفرق الوحيد الذي يظهر بين التقنيتين هو في قيمة فارق الاقتناء وفوائد خارج المجموعة في حسابات رأس المال. ففي تقنية التوحيد حسب المستويات مجموع فارق الاقتناء للشركة التابعة يؤخذ لعين الاعتبار، في حين أن تقنية التوحيد المباشر فيظهر فقط الحصة (الجزء) الأخير للشركة الأم في الحسابات الموحدة.¹

المطلب الثالث: توحيد الحسابات حسب الأرصدة

تتوقف عملية توحيد الحسابات على أساس الأرصدة على:²

- الحصول على ميزان المراجعة بعد جرد حسابات الشركات الفردية أو القوائم المالية للكيانات الموحدة؛
- إمكانية جمعها واستدعائها بنسبة 100% في حالة التوحيد الكلي أو نسبة الملكية المباشرة في حالة التوحيد النسبي في يوميات قبل الدمج، أو في يومية توحيد الحسابات؛
- تدوين في نفس اليوميات التسجيلات المحاسبية للحسابات الموحدة بصورة صحيحة؛
- الحد من الحسابات الموحدة للمجموعة.

ونقاط ضعف هذه التقنية هي:³

في حالة كل دورة جديدة لعملية الدمج يتم العودة إلى الحسابات الفردية للكيانات الموحدة للدورة (للسنة) وليس الحسابات الموحدة للدورة السابقة، ولهذا فهناك خطر حذف قيود أو تسجيلات الحسابات الموحدة (حذف، تعديلات) ناتج عن دورة سابقة والتي قد تؤثر على الدورة الحالية للحسابات الموحدة، مثلاً: فائض قيمة التنازل عن أصول ثابتة بين شركات المجموعة.

ولتجنب هذا الضعف يجب إعداد جدول تغيير الأموال الخاصة بوضوح ويتحقق من صحة انتقال الأموال الخاصة الموحدة من السنة ن-1 لتلك المتحصل عليها في السنة ن فهو الضمان الوحيد لإعداد ميزانية موحدة وفقاً لهذه الطريقة بصورة صحيحة وصادقة.

علاوة على ذلك، في هذه التقنية يتم توحيد الحسابات بعد إعداد الحسابات الفردية للكيان فمن المستحيل أن يكون بالإمكان معرفة وضعية المجموع خلال الدورة، وتعتبر نقطة ضعف كبيرة.

ولتوضيح كل ما سبق ندرج دراسة الحالة الموالية:⁴

المؤسسة A تمتلك 70% من رأسمال B ، يتم توحيد A و B بطريقة التوحيد الكلي.

والحسابات الفردية (الميزانية) لكل شركة هي على النحو التالي:

¹ Messekdji Chafik, Techniques de Consolidation Des Comptes De Groupes, Houma, Alger, 2012, P76.

² Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P48.

³ Dominique Mesplé-Iassale, op cit, P49.

⁴ Dominique Mesplé-Iassale, op cit, P 50- 53.

الجدول رقم 14: الحسابات الفردية لكل شركة

B (في 12/31/ن)				A (في 12/31/ن)			
مبالغ	خصوم	مبالغ	أصول	مبالغ	خصوم	مبالغ	أصول
2000	رأس المال	3000	أصول مادية	15000	رأس المال	20000	أصول مادية
700	احتياطيات	300	مخزون	3500	احتياطيات	1400	مساهمات B
100	النتيجة	200	زبائن	400	النتيجة	400	مخزون
600	ديون	100	المتاحات	3000	ديون	600	زبائن
200	موردون			700	موردون	200	المتاحات
3600		3600		22600	المجموع	22600	المجموع

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P50.

توزيع رأسمال B

الجدول رقم 15: توزيع رأس المال

حقوق الأقلية 30%	70%	المجموع	
600	1400	2000	رأس المال
210	490	700	الاحتياطيات
810	1890	2700	المجموع
0	(1400)	(1400)	حذف مساهمات B
810	490	1300	توزيع رأس المال
30	70	100	نتيجة B

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P52.

التسجيل المحاسبي

	2000	رأس المال B		101
	700	احتياطات		106
	100	نتيجة		12
1400		مساهمات B	261	
490		احتياطات موحدة	1068	
70		نتيجة موحدة	128	
810		حقوق الأقلية (احتياطات)	1481	
30		حقوق الأقلية (نتيجة)	1482	

إعداد حسابات الشركة A

	3500	احتياطات A		106
	400	نتيجة A		12
3500		احتياطات موحدة	1068	
400		نتيجة موحدة	128	

ومن الميزانية الموحدة للشركة تكون على النحو التالي:

الجدول رقم 16: الميزانية الموحدة للمجموعة

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
15000	رأس المال	23000	أصول مادية
3990	احتياطات	700	مخزون
470	نتيجة	800	زيائن
+ 810) = 840	حقوق الأقلية	300	متاحات
(30	ديون		
3600	موردون		
900			
24800	المجموع	24800	المجموع

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P53.

المطلب الرابع: توحيد الحسابات حسب التدفقات

تعتبر هذه التقنية حديثة ناجحة عن منهجية التسجيل المحاسبي في المحاسبة المالية للمؤسسات الفردية وتتوقف على مايلي:¹

- الانطلاق من ميزان مراجعة الحسابات الموحدة للدورة (ن-1)؛
- تخصيص النتيجة الموحدة ل (ن-1) للاحتياطات الموحدة؛
- تسجيل (تقييد) التدفقات المركزية الخاصة بالكيانات المندمجة على الأقل مرة في الشهر؛
- تقييد التسجيلات الخاصة بالتوحيد (توحيد الحسابات)؛
- الحصول على ميزان مراجعة موحد؛
- تقليص من الحسابات الموحدة.

وتعتبر هذه التقنية بمثابة نظام تسجيل يضمن سرية ومصداقية الحسابات الموحدة، والتي تبسط التسجيلات الخاصة بالحسابات الموحدة وتأخذ بعين الاعتبار فقط الآثار الناتجة عن السنة الحالية ويتم الاحتفاظ بها في أرصدة ميزان المراجعة الموحد الافتتاحي.²

كما أنه نظام معقد يتطلب تنظيم دائم لعملية توحيد حسابات المجمع خلال الدورة، بالإضافة إلى ضرورة وجود توحيد حسابات لكل كيان يتكفل بتقديم تقارير التدفقات الشهرية ذات كفاءة وفاعلية، ومنه عملية توحيد الحسابات

وفقا للتدفقات لا تستخدم في معظم الحالات وهذا رغم إيجابياتها.³ وبأخذ نفس معطيات دراسة الحالة السابقة نجد:

جدول رقم 17: ميزان المراجعة الموحد لسنة (ن-1) للمجمع

رقم الحساب	البيان	المجموع المدين	المجموع الدائن	تفصيل عملية الحساب
101	رأس المال		15000	رأسمال A
1068	احتياطات موحدة		3280	احتياطات A وحصه B
128	النتيجة الموحدة		710	نتيجة A وحصه B
1481	حقوق الأقلية (احتياطات)		720	حصه حقوق الأقلية
1482	حقوق الأقلية (نتيجة)		90	حصه حقوق الأقلية
16	ديون		2400	مجموع كل من A و B
21	أصول مادية	20800		مجموع كل من A و B
37	مخزون	800		مجموع كل من A و B

¹ Dominique Mesplé-Iassale, op cit, P49.

² Dominique Mesplé-Iassale, op cit, P50.

³ IBID.

موردون	401	مجموع كل من A و B	400
زبائن	411	مجموع كل من A و B	700
تقديبات (خزينة)	51	مجموع كل من A و B	300
المجموع	22600	22600	

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P51.

والتدفقات المركزية للكيانين هي:

الجدول رقم 18: التدفقات الخاصة بـ A و B

التدفقات الخاصة بـ A	الانخفاض الصافي	الارتفاع الصافي
أصول مادية	200	2000
مخزون		
زبائن		100
موردون		500
ديون		1000
التدفقات الخاصة بـ B	الانخفاض الصافي	الارتفاع الصافي
أصول مادية		200
مخزون		100
ديون		200

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P51.

- تخصيص نتيجة (ن-1)

نتيجة موحدة	128	710
حقوق الأقلية (نتيجة)	1482	90
احتياطات موحدة	1068	710
حقوق الأقلية (احتياطات)	1481	90

– تجميع التدفقات الخاصة بالكيانين في يومية توحيد الحسابات

	2000	أصول طويلة الأجل	21
200		مخزون	37
	100	زبائن	41
1000		ديون الموردين	16
500		دائنون	401
400		نتيجة المجموعة	12
2100	2100	المجموع	

– توزيع نتيجة B

	100	نتيجة	12
70		مخزون	128
30		زبائن	1482
100	100	المجموع	

– إعداد ميزان المراجعة الموحد لسنة ن

الجدول رقم 19: إعداد ميزان المراجعة الموحد

رقم الحساب	البيان	مجموع مدين	مجموع دائن	حركة مدين	حركة دائن	مجموع مدين	مجموع دائن
101	رأس المال		15000				15000
1068	احتياطات موحدة		3280		710		3990
128	نتيجة موحدة		710	710	470		470
1481	حقوق الأقلية (احتياطات)		720		90		810
1482	حقوق الأقلية (نتيجة)		90	90	30		30
16	ديون		2400		1200		3600
21	أصول مادية	20800		2200		23000	
37	مخزون	800		100	200	700	
401	موردين		400		500		900
411	زبائن	700		100		800	
51	خزينة	300				300	
	المجموع	22600	22600	3200	3200	24800	24800

Source :Dominique Mesplé-Iassale, La Consolidation des Comptes, Maxima, Paris, 2006, P51.

ومنه فالميزانية الموحدة للمجمع في 12/31/ن تكون على النحو التالي:

الخصوم		الأصول	
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
15000	رأس المال	23000	أصول مادية
3990	احتياطات	700	مخزون
470	نتيجة	800	زبائن
+ 810) = 840	حقوق الأقلية	300	مناحات
(30	ديون		
3600	موردون		
900			
24800	المجموع	24800	المجموع

- وفقا لما سبق يمكن استخلاص أن طريقة التوحيد المباشرة هي أفضل طريقة رغم أنها أكثر تعقيدا نظرا لما يلي:
- توحيد المجموعة وفقا لطريقة التوحيد حسب المستويات يتم تطبيقها في حالة وجود مجموعة فرعية فيتم إعداد الميزانية الموحدة للمجموعة الفرعية وفي النهاية إعداد الميزانية الموحدة للمجموعة ككل؛
 - توحيد الحسابات حسب الأرصدة لها نقاط ضعف مقارنة بالطريقتين السابقتين فمن أهم نقاط ضعفها هي عند توحيد حسابات الدورة الجديدة يتم الرجوع للحسابات الفردية للكيانات الموحدة بالإضافة إلى أنه لا يمكن معرفة وضعية المجمع خلال الدورة، ويتم إعداد الحسابات الموحدة بعد إعداد الحسابات الفردية للكيانات الموحدة؛
 - التوحيد حسب التدفقات تعتبر الطريقة الأحدث والأقل استخداما نظرا لأنها تأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن السنة الحالية فقط بالإضافة إلى أنها تعتبر نظام معقد يتطلب التنظيم الدائم لعملية توحيد الحسابات؛
 - أما طريقة التوحيد المباشرة فتعتبر الطريقة الأكثر استخداما والأسرع مقارنة بالطرق السابقة.

المبحث الرابع: الاختلافات البينية لفارق الإدماج الأول حسب النظام المحاسبي المالي وIFRS3

سنتطرق في هذا المبحث لفارق الادماج الأول وهذا من خلال دراسة كل من فارق التقييم وفارق الاقتناء. حيث نقدم مفهوم فارق الادماج الأول ثم نوضح طريقة تحديد كل من فارق التقييم وفارق الاقتناء وفي الأخير المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء.

المطلب الأول: مفهوم فارق الإدماج الأول

يتم تحديد فارق الإدماج الأول المثبت لدى دخول كيان ما في محيط الإدماج بالفرق بين:¹

- تكلفة اقتناء سندات الكيان المعني كما تظهر في الأصل التابع للشركة المالكة لهذه السندات؛
- والحصة غير المعاد تقييمها لرؤوس الأموال الخاصة التابعة لهذا الكيان والتي تعود إلى الشركة المالكة بما في ذلك حصة نتيجة السنة المالية المكتسبة عند تاريخ دخول الكيان في محيط الإدماج.

ويعرف فرق التوحيد الأول على أنه: " الفرق الموجود بين تكلفة شراء المساهمة والحصة التي تمثلها هذه المساهمة في الأموال الخاصة بما في ذلك النتيجة وهذا يكون في نفس التاريخ، ويتم حساب هذا الفرق عند دخول الشركة في مجال التوحيد."²

ويتكبد فارق الإدماج الأول الإيجابي على العموم من عنصرين اثنين يكونان موضوع معالجة محاسبية مختلفة في إطار إعداد الحسابات المدججة:

- فارق التقييم؛
- فارق الاقتناء.

الفرع الأول: مفهوم فارق التقييم

فارق التقييم هو الفرق بين تكلفة دخول الأصل في الميزانية الموحدة والقيمة المحاسبية لنفس العنصر في الشركة المراقبة (التي تسيطر عليها).³

كما يمكن تعريفه على أنه: " فارق التقييم يمثل الحصة التي تعود للمجمع في الاحتياطات المتراكمة من قبل الشركة التابعة من تاريخ التوحيد (وهذا من أجل الاستحواذ أو الإنشاء) ليتم تسجيلها في حساب فرعي."⁴

¹ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 132-13، ص 17.

² Robert Obert, Comptabilité approfondie et révision, Dunod, Paris, 2^{ème} Edition, 1998, P450.

³ Robert Obert, Fusion Consolidation en 25 Fiches, 3^{ème} Edition, Dunod, Paris, 2012, P136.

⁴ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P290.

كما يمكن القول، أن فارق التقييم يسجل في حساب رصيد الأرباح والخسائر غير المقيدة في النتيجة، والنتيجة عن تقييم بعض عناصر الميزانية بقيمتها العادلة وفقا لنظام التقييم المعمول به من خلال إدماج المؤسسات.¹ وعليه فإن فارق التقييم هو عبارة عن الفرق بين القيمة المحاسبية لبعض عناصر قابلة للتحديد في الأصل، والقيمة الحقيقية لنفس هذه العناصر في تاريخ اقتناء السندات.²

خلاصة التعاريف

ومنه يمكن استنتاج من التعاريف السابقة مايلي:

- ينتج فارق التقييم إما من أصول مالية غير جارية مقيمة وفقا للقيمة العادلة أو استثمارات صافية من شركات فرعية؛
- يتم تسجيل هذا الفارق في حساب فرعي للأموال الخاصة وهو ح/104؛
- فارق التقييم هو الفرق بين القيمة المحاسبية والقيمة العادلة للأصل.

الفرع الثاني: مفهوم فارق الاقتناء

فارق الاقتناء هو الزيادة في تكلفة الاستحواذ على حصة المستحوذ (المشتري) للقيم العادلة للأصول والخصوم المحددة المقتناة في تاريخ المعادلة.³

كما يمكن تعريفها على أنها: "منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ماهيتها بصورة منفردة ولا يتم الإقرار بها بصفة منفصلة."⁴

يمثل فارق الاقتناء (شهرة الخلل) الجزء الاستراتيجي أو الجزء غير المرئي للمجمع معناه إمكانية النمو المأمول (المراد) الذي يعكس الجزء غير الكمي في المحاسبة.⁵

وهو الفرق بين تكلفة اقتناء الأسهم والتقييم الإجمالي (تقييم مجموع) الأصول والخصوم المحددة في تاريخ الاستحواذ.⁶

هو كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول والخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل.⁷

¹ لخضر علاوي مرجع سابق ، ص 213.

² الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 13-132، ص 17.

³ Catherine Mailet- Baudriet, Anne le Manh, Les Normes Comptables Internationales IAS-IFRS, 5^{eme} Edition, Foucher, Vennes, 2007, P276.

⁴ هيني فان جريونينج، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006، ص 81.

⁵ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P295.

⁶ Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, op cit, P331.

⁷ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، ص 84.

خلاصة التعريف

من التعاريف السابقة يمكن استنتاج مايلي:

- فارق الاقتناء هو عبارة عن الجزء الإضافي الذي يدفعه المشتري مقابل الحصول على منافع من الاستحواذ والرقابة على الشركة؛
- يمثل فارق الاقتناء الجزء الاستراتيجي وغير المرئي لممتلكات الشركة؛
- في حالة عدم إمكانية تقييم فارق الإدماج الأول بين مختلف مكوناته يمكن إدراجه بمبلغه الكامل في حساب فارق الاقتناء.

المطلب الثاني: طريقة تحديد فارق التقييم حسب متطلبات IFRS3

وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2004¹، يجب على المستحوذ تقييم مجموع تكاليف دمج الشركات (منشآت الأعمال):²

- القيمة العادلة: في تاريخ التبادل، الأصول الممنوحة، الخصوم المحتملة أو المحملة (المتكبدة)، وأدوات حقوق الملكية المصدرة من قبل الشركة الداخلة في مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها؛
- وأية تكاليف تساعد بطريقة مباشرة لدمج منشآت الأعمال: الأتعاب المقدمة للمحاسبين، المستشارين القانونيين، المقيمين، الاستشاريين لأجل القيام بإدماج شركات الأعمال، التكاليف الإدارية العامة، بما في ذلك التكاليف التشغيلية لقسم الاستحواذ، والتكاليف التي لا تدخل مباشرة في دمج منشآت الأعمال خلال التقييد (التسجيل) المحاسبي لا تدرج في تكلفة الدمج: يتم الاعتراف بها وتقييدها (تسجيلها) محاسبيا كمصاريف تحملها (تكبدها).

وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 المعدل عام 2008، يتم تقييم السعر المدفوع أو المقابل المحول بالقيمة العادلة في تاريخ الاستحواذ والتي تتوافق مع مجموع القيم العادلة:³

- الأصول المنقولة؛
- الخصوم المتكبدة من قبل المستحوذ (المشتري) مقابل الشركة المشتراة للمالكين السابقين؛
- حصص من رأس المال الصادر من قبل المستحوذ.

وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 المعدل، يتم استبعاد بعض التكاليف التي يتحملها المشتري لتحقيق دمج منشآت الأعمال مثل: أتعاب الوسطاء، الرسوم القانونية، أتعاب العناية، والأتعاب المهنية الأخرى، والاستشارات يتم تحملها كنفقات (مصاريف) عند حدوثها.⁴

¹ In July 2008, the Deloitte IFRS Global Office has published Business Combinations and Changes in Ownership Interests: A Guide to the Revised IFRS 3 and IAS 27.

² Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P291.

³ IBID.

⁴ IBID.

تنسب فوارق التقييم إلى عناصر الأصول المعنية القابلة للتحديد إلى غاية إرجاع هذه الأصول إلى قيمتها الحقيقية المحددة في تاريخ الاقتناء.¹ ولتحديد القيمة العادلة للأصول والخصوم المحددة، يجب على المستحوذ اللجوء إلى أساليب مختلفة وبالترتيب التالي:²

- الرجوع إلى عملية يمكن ملاحظتها في سوق نشط والتي يستطيع المستحوذ الوصول إليها فوراً، والتي تخص أصل أو خصم مطابقة للتي ستقيم أو ستنشأ في تاريخ الاستحواذ؛
- استخدام الأسعار المرجعية للسوق في تاريخ الاقتناء، أو تاريخ قريب، للأصول أو/و الخصوم المماثلة لتلك المقيمة؛
- استخدام أساليب التقييم المعمول بها أو ذات صلة في مثل هذه الظروف إذا كانت المعلومات اللازمة متوفرة دون تكاليف وغير مفرطة؛
- استخدام تقنيات تقييم (تقدير) تعمل على أساس الافتراضات (الفرضيات) التي تحددها الشركة نفسها.

التسجيل المحاسبي لفارق التقييم

يجب أن يتم تسجيل فارق التقييم في كل بند من البنود ذات الصلة بهذا الفارق بين القيمة المحاسبية المجمعة لأصل أو خصم وقيمه الضريبية التي تولد ضريبة مؤجلة قابلة للاهلاك.³

المطلب الثالث: طريقة تحديد فارق الاقتناء حسب متطلبات IFRS3

فارق الاقتناء هو القيمة الحالية للعوائد الإضافية التي يمكن للشركة كسبها وفي هذه الحالة ولتحديد القيمة الحالية لهذه العوائد الإضافية بمائل تحديد القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالأصول الأخرى والمشروعات وهناك من يعارض هذا الرأي فهم يستندون إلى أن الأسعار التي يتم دفعها في عملية الاستحواذ أو الشراء لمنشآت أخرى يتضح غالباً أنها تعتمد على توقعات غير واقعية، وبالتالي تؤدي إلى عمليات تخفيض القيمة المقدرة لفارق الاقتناء (الشهرة).⁴

ويجب الإشارة إلى كل من تاريخ الاستحواذ وتكلفة الاستحواذ:

تاريخ الاستحواذ: حسب معيار التقارير المالية رقم 3 هو التاريخ الذي يحول فيه المستحوذ الرقابة على الأصول الصافية (صافي الأصول) ونشاطات المؤسسة المستحوذ عليها.⁵

تكلفة الاستحواذ: هي مجموع القيم العادلة للأصول والخصوم المستحوذ عليها وكذلك المحتملة وكذا أدوات حقوق الملكية المصدرة بواسطة الدامج مقابل السيطرة على المنشأة المندمجة في تاريخ التبادل، وهي تشمل

¹ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، ص 17.

² Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, Comptabilité et audit op cit, P332.

³ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P298.

⁴ هيني فان جريوينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 87.

⁵ C Maillat- Baudrier, A le Manh, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Berti, Alger, 2007, P172.

التكاليف المرتبطة مباشرة بالعملية مثل (أتعاب مهنية) ولكنها لا تشمل تكاليف إصدار دين أو سهم (حقوق الملكية) لتسوية العملية.¹

ويجب التمييز بين بين الأحكام الواردة في معيار التقارير المالية رقم 3 لسنة 2004 والأحكام الواردة في نفس المعيار المعدل:²

– معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2004

يجب على المستحوز في تاريخ الاستحواذ:

- الاعتراف بفارق الاقتناء في حالة دمج شركات الأعمال كأصل؛
- الاعتراف بفارق الاقتناء مبدئياً بتكلفته، وفارق الاقتناء هو الزيادة في تكاليف الدمج عن فوائد حصة المستحوز وصافي القيمة العادلة للأصول الصافية والخصوم المحتملة للشركة الداخلة.

– معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2008 (المعدل)

يمكن للمستحوز تسجيل فارق الاقتناء جزئياً أي صفقة بصفقة (مثلما ينص عليها معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 لسنة 2004)، أو تسجيل كلي لفارق الاقتناء.

ومن أجل تحديد فارق الاقتناء الكلي (الإجمالي) يجب على المستحوز تقييم الشركة المستحوز عليها في مجملها بقيمتها العادلة وهذا في تاريخ الاستحواذ. 1

والقيمة العادلة للشركة المستحوزة هي قيمة الكيان التي وفرت الأساس لتقييم الأسهم المكتسبة أي المبلغ الذي دفع مقابل النسبة المكتسبة (المستحوزة)، وإذا كان هذا المبلغ غير مقيم بالقيمة العادلة لنسبة الفوائد المستحوزة، يمكن استخدام طرق تقييم أخرى.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء

الفرع الأول: وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية

بموجب معيار التقارير المالية الدولية رقم IFRS3، فإنه يجب رسملة فارق الاقتناء، أي اعتبارها أصل من الأصول، وإجراء اختبار انخفاض القيمة لها سنوياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 (الخاص بانخفاض قيمة الأصول، ولا يخضع فارق الاقتناء للاهتلاك، وأي انخفاض في قيمة فارق الاقتناء يعتبر مصروف غير نقدي).³ لأن انخفاض قيمة فارق الاقتناء سوف يؤثر على صافي الدخل المفصح عنه، فعندما يتم تحميل فارق الاقتناء كعبء على الدخل في الفترة الحالية، فإن الدخل المفصح عنه الجاري سوف ينقص، ولكن معدلات الدخل المستقبلي المقرر سوف يزيد عندما يتم شطب فارق الاقتناء أو جزء منه أو لا يوجد مزيد من الانخفاض منه، وهذا الأمر سوف يؤدي إلى تخفيض صافي الأصول وحقوق المساهمين من ناحية، ولكنه يؤدي

¹ هيني فان جريونيج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 81،

² Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P295-296.

³ Bernard Raftern, Les Normes Comptables Internationales IFRS, 4^{eme} Edition, Economica, Paris, P480.

من ناحية أخرى إلى تحسين بعض المؤشرات مثل العائد على الأصول، معدلات دوران الأصول، معدلات دوران حقوق الملكية.¹

ويمكن لفارق الاقتناء أن يؤثر بشكل جوهري على القابلية للمقارنة بين القوائم المالية للشركات نتيجة استخدام طرق محاسبية مختلفة لمعالجتها، وبذلك فإنه ينبغي على المحلل المالي استبعاد أي تحريف قد تولده الشهرة، مثل الاعتراف بها، اهتلاكها، الانخفاض في قيمتها، ويتم ذلك بعمل تعديلات أو تسويات قبل إجراء التحليل مثل:²

- حساب النسب المالية باستخدام بيانات الميزانية مستبعدا منها الشهرة؛
- مراجعة اتجاهات التشغيل باستخدام بيانات تستبعد استهلاك الشهرة أو انخفاض قيمتها؛
- تقييم اندماجات الأعمال المستقبلية عن طريق الأخذ في الحسبان سعر الشراء المدفوع المتعلق بصافي الأصول وتوقعات الأرباح المستقبلية للشركة المستحوذ عليها.

الفرع الثاني: ووفقا للنظام المحاسبي المالي

تتم في كل عملية جرد مقارنة مبلغ فارق الاقتناء الإيجابي مع القيمة الاقتصادية (أو القيمة النفعية) للعناصر غير المادية التي يشكلها هذا الفارق ومن المحتمل إثبات أي خسارة في قيمة فارق الاقتناء عند الاقتضاء لإرجاع مبلغ هذا الفارق إلى قيمته الاقتصادية. وهذه الخسارة في القيمة لا تنعكس. ويدرج في حساب أي فارق اقتناء سلبي في شكل منتج تبعا لوظيفة أصله:³

- عندما يكون عبارة عن نفقات مستقبلية منتظرة، يدرج في الحسابات في شكل منتج عند تاريخ حدوث تلك الخسارة أو النفقات؛
- عندما يكون عبارة عن فارق بين القيمة الحقيقية للأصول غير النقدية المكتسبة، وقيمة اقتنائها، فإنه يدرج في الحسابات كمنتجات على المدة النفعية الباقية لهذه الأصول،
- عندما لا يمكن إلحاقه لا بأعباء مستقبلية ولا بأصول غير نقدية، فإنه مباشرة يدرج في الحسابات على شكل منتجات.

والجدول الموالي يوضح بعض الاختلافات فارق الاقتناء من وجهة نظر كل من معيار الاقرار المالي الدولي رقم 3 و الذي جاء في النظام المحاسبي المالي

¹ IBID.

² هيني فان جريونيج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 88-89.

³ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 132-16، ص 17.

الجدول رقم 20: مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للاقرار المالي رقم 3

النظام المحاسبي المالي	معيير التقارير المالية الدولية رقم 3	البيان
فائض فارق الادمج الذي لم يمكن إحقاقه بعناصر الأصل القابلة للتحديد، والذي هو مدرج في فصل خاص من الأصول	منافع اقتصادية مستقبلية ناشئة عن أصول لا تستطيع تحديد ما هيتهها بصورة منفردة ولا يتم الاقرار بها بصفة منفصلة.	التعريف
لا يجرى له اختبار انخفاض القيمة	يجرى لها اختبار انخفاض القيمة سنويا.	خسارة القيمة
خاضع للاهلاك	لا يخضع للاهلاك	الاهتلاك

المصدر: <https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs/ifrs3>

- انظر SCF المواد 132: 14, 15, 16, الجريدة الرسمية، العدد 19، المؤرخ في 26 جويلية 2008، ص: 17.

الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي

فارق الاقتناء الإيجابي

يحسب فارق الاقتناء على الفارق بين الزيادة في تكلفة الاقتناء مقيمة بالقيمة العادلة وإجمالي الاهتلاك وخسائر القيمة. لكن بعد تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 تم إلغاء الاهتلاكات وهذا يعني فارق الاقتناء أصبح أصل غير قابل للاهلاك وفي المقابل يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة عليه سنويا ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ففي حالة انخفاض قيمة فارق الاقتناء لا يمكن استرجاع هذه الخسارة نهائيا.¹

فارق الاقتناء السلبي

في حالة ما تكون تكلفة الاقتناء أقل من الحصة الخاصة بأصول وخصوم المؤسسة المقتناة فيكون هناك فارق اقتناء سلبي ومعيير التقارير المالية الدولية رقم 3 يمنع تسجيل هذا الفرق في الميزانية والذي كان يسمح به من قبل في المعيار المحاسبي الدولي رقم 22 وفي حالة حدوث مثل هذا الفارق فيجب إعادة تقييم الأصول والخصوم من أجل التأكد من وجود مثل هذا الفرق وفي حالة وجود مثل هذا الفارق يجب على الفور تسجيله في حساب النتيجة.²

الشهرة = سعر الشراء - صافي أصول المنشأة المندمجة مقومة بالقيمة السوقية العادلة (الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة الجديدة المقومة بالقيمة العادلة).

المصدر: هيني قان جريوينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 85.

¹ C Mailet- Baudrier, A le Manh, op cit, P174.

² C Mailet- Baudrier, A Le Manh, op cit, P175.

وفقا للنظام المحاسبي المالي

يسجل فارق الاقتناء في الأصل غير الجاري للميزانية في شكل بند منفصل يمثل زيادة للأصل إذا كان الفارق إيجابيا، وفي شكل تخفيض للأصل إذا كان الفارق سلبيا.¹

ويتم إجراء اختبار دوري لقيمة الشهرة في تاريخ القوائم المالية الموحدة ويتم تخفيض قيمة الشهرة إذا كانت هناك دلالة على أن قيمة الشهرة قد تدنت، وذلك في حال كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة لوحدة/لوحدة توليد النقد التي تعود لها الشهرة أقل من القيمة المسجلة في الدفاتر لوحدة/وحدات توليد النقد ويتم تسجيل قيمة التدني في جدول النتائج الموحدة،

أما حسب معيار الإبلاغ المالي رقم *IFRS3* فيتم اثبات الشهرة بالتكلفة التي تمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة التابعة عن حصة الشركة في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك، يتم اثبات الشهرة تخفيض الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند منفصل كموجودات غير ملموسة، ويتم لاحق تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

ومما سبق، نلاحظ أن فارق الادماج الأول في حالة دخول كيان ما في مجال التوحيد ويتكون فارق الادماج الأول من فارق الاقتناء وفارق التقييم. ففارق التقييم هو الفرق بين القيمة المحاسبية للأصل والقيمة العادلة لنفس الأصل، أما فارق الاقتناء فهو الجزء الاضافي أو الزائد الذي يدفعه المستحوذ على الكيان، مقابل الحصول على منافع وممارسة الرقابة على نفس الكيان. زمنه ففارق الادماج الأول هو عبارة عن الفرق بين تكلفة شراء المساهمة مقابل الحصة التي تمثلها هذه المساهمة.

¹ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 132-15، ص 17.

الخلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناولنا فيه إجراءات عملية توحيد حسابات الميزانية، تطرقنا إلى المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد الحسابات ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 من خلال عرضها والمقارنة بينها، أساليب توحيد الحسابات، تقنيات عملية التوحيد، وفي الأخير فارق الادمج الأول. كما وحاولنا تسليط الضوء على توحيد الحسابات من الجانب الدولي أي من خلال المعايير المحاسبية الدولية التي تتطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل من خلال المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، 28، 31 ومعيار الدولي الاقرار المالي رقم 3، وكذا أساليب التوحيد التي يتم إنجازها في التوحيد الكلي وهذا من خلال سيطرة الشركة الأم على ممتلكات الشركات التابعة كما لو كانت أصولها وخصومها، التوحيد النسبي ويتعلق بالشركات التي تكون تحت الرقابة المشتركة أما التوحيد المتكافئ فهنا الشركات تكون تحت تأثير ملموس. بالإضافة إلى تطرقنا لتقنيات التوحيد المطبقة على الصعيد الدولي وخلصنا من خلالها إلى أن طريقة التوحيد المباشرة هي الطريقة الأكثر استخداماً والأسرع مقارنة بالطرق (التقنيات) الأخرى رغم تعقدها. وفي مايلي نوجز أهم ما تم التوصل إليه في هذا الشأن:

- أسس المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 نموذج موحد للسيطرة ينطبق على جميع المؤسسات بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة. يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 الأجزاء الموجودة مسبقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم 27 المتعلق بالقوائم المالية الموحدة والمنفصلة التي تتعامل مع القوائم المالية الموحدة ولجنة تفسيرات المعيار رقم 12 المتعلق بشركات ذات أغراض خاصة. يغير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10 تحديد السيطرة مثل قيام المستثمر بالسيطرة على المؤسسة المستثمر فيها عندما تكون معرضة أو لديها حقوق بعوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها ولديها القدرة على التأثير على العوائد من خلال صلاحيتها على المؤسسة المستثمر بها. لتلبية تعريف السيطرة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 10؛

- يستبدل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 معيار المحاسبة الدولي رقم 31 المتعلق بالشركات الخاضعة « بالخصص في المشاريع المشتركة ولجنة تفسير المعايير رقم 13 المتعلق للسيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية من قبل أصحاب المشاريع. يلغي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 خيار حساب الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة باستخدام التوحيد التناسبي. بدلاً من ذلك، تتم محاسبة الشركات الخاضعة للسيطرة المشتركة التي استوفت تعريف المشروع المشترك بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 11 باستخدام طريقة الحقوق.

الفصل الثاني

التعديلات والعمليات الخاصة
بعملية توحيد حسابات
الميزانية وفق متطلبات
المعايير الاقرار المالية
الحديثة

تمهيد

تتضمن القوائم المالية الموحدة كل من الميزانية، جدول حساب النتيجة، قائمة التدفقات النقدية، قائمة تغييرات الأموال الخاصة والملاحق. ولإعداد هذه القوائم لا يتم جمع عناصرها فقط بل يتم استبعاد أو القيام بعمليات ما قبل التوحيد التي يتم التطرق فيها إلى كل من التعديلات الإجبارية، التعديلات الاختيارية وتعديلات التقييم وكذلك القيام بالتعديلات الناتجة عن أول عملية توحيد كإدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد، الاستحواذ على شركة أجنبية، إدراج في نطاق التوحيد شركة تم إنشاؤها سابقا من قبل المجموعة، واقتناء مجموعة فرعية ثم القيام بعمليات التوحيد من خلال حذف الحسابات المتبادلة داخل المجموعة، معالجة فارق الإدماج الأول، معالجة سندات المساهمة واقتسام الأموال الخاصة وأخيرا تغيير في نسب الفائدة ومحيط التوحيد كما يتم التطرق إلى تدقيق وجباية الحسابات الموحدة، النظام الضريبي الخاص بالمجموعة، التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وأخيرا الإفصاح المحاسبي للحسابات الموحدة.

ويتم إعداد هذه القوائم لغرض تقديمها لحملة الأسهم في الشركة القابضة أو المقرضون والأطراف المستفيدة الأخرى، حيث أنه عندما تكتسب شركة أغلبية أسهم شركة أخرى ويتم الاستحواذ عليها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وكل الشركات الداخلة في إطار التوحيد تستمر بإعداد قوائمها بطريقة منفصلة ليتم تحويل هذه القوائم المنفصلة للشركات إلى قوائم موحدة لتعكس الوضع المالي ونتيجة الشركة الأم (القابضة) والشركات التابعة.

وسيتم التطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: التعديلات على الميزانية لعملية توحيد الحسابات؛

المبحث الثاني: تعديلات الميزانية الناتجة عن أول عملية توحيد؛

المبحث الثالث: عمليات التوحيد؛

المبحث الثالث: تدقيق وجباية الحسابات الموحدة للميزانية.

المبحث الأول: التعديلات على الميزانية لعملية توحيد الحسابات

يجب إجراء بعض التعديلات للكيانات الموحدة (الشركة الأم، الشركات التابعة، المشاريع المشتركة إن وجدت) لجعلها متجانسة. ولإجراء هذا يجب إعداد مخطط محاسبي للتوحيد (خطة توحيد) يحدد قواعد وطرق التقييم والتطبيق في الحسابات الموحدة.

المطلب الأول: ماهية التعديلات المحاسبية لعملية توحيد الحسابات

تهدف القوائم المالية الموحدة لتوفير تمثيل متجانس للمؤسسات الداخلة في محيط التوحيد، مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص التوحيد وأهداف (أغراض) المعلومات المالية للحسابات الموحدة.¹ يتم تصنيفها إلى فئات مختلفة كالتالي:²

- **تعديلات الموائمة:** وهي التي تسمح بتجانس طرق التقييم المطبقة في الحسابات الفردية؛
- **التعديلات المرتبطة بالتشريعات الضريبية:** في الحسابات الفردية هناك بعض التسجيلات المحاسبية يتم الاعتراف بها على أنها مخصصات ضريبية، تسمح بتقليص بصفة مؤقتة أو دائمة الضرائب فيجب إلغاء هذه التسجيلات لأنها لا تتوافق مع الواقع الاقتصادي؛
- **التعديلات المرتبطة بتطبيق طرق التقييم التفصيلية:** تم اقتراح طرق التقييم في الحسابات الموحدة لإعطاء صورة صادقة (حقيقية) ولكن لا يتم تطبيق هذه الطرق في الحسابات الفردية فهي تبرر التعديلات؛
- **التعديلات المرتبطة بتوحيد الأصول والخصوم بالقيمة العادلة:** في حالة تطبيق المجموعة لطريقة التوحيد الكلي للأسهم التي تم حيازتها لتبرر سعر هذه الأسهم يجب أن تقيم الأصول والخصوم بالقيمة العادلة ومن هنا فالتعديلات تكون إجبارية؛
- **التعديلات المرتبطة بالضرائب المؤجلة:** وفقا للقوانين الفرنسية لا يتم تطبيق الضرائب المؤجلة في الحسابات الفردية، لكن يتم إجراء تعديلات إجبارية في الحسابات الموحدة.

¹ François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, P89.

² François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, P90-91.

1. مفهوم التعديل

التعديل هو مرحلة من مراحل عملية التوحيد والتي تعمل على استبدال طرق التقييم المطبقة في الحسابات الفردية بالطرق التي يجب استخدامها في الحسابات الموحدة للمجموعة.¹

2. مبررات التعديل

يحدد المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 أنه يجب أن تعد البيانات المالية الموحدة باستخدام سياسات محاسبية موحدة للعمليات والأحداث المتشابهة وفي حالة عدم إمكانية استخدام سياسات محاسبية موحدة في إعداد تلك البيانات فإنه يجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع توضيح أجزاء بنود البيانات الموحدة التي تم بشأنها تطبيق سياسات محاسبية مختلفة.²

وإذا كانت إحدى الشركات التابعة تستخدم سياسات محاسبية مختلفة عن تلك السياسات المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة بالنسبة للعمليات والأحداث المتشابهة، فإنه غالباً ما يتم عمل تسويات للبيانات المالية لتلك الشركة لأغراض إعداد البيانات المالية الموحدة.³

3. مبدأ التجانس في البيانات المالية الموحدة

ونستخلص من هذا المبدأ نتيجتين رئيسيتين:⁴

- يتم إغلاق حسابات الشركات والشركة الأم في نفس التاريخ: يجب إعداد البيانات المالية للشركة الأم والشركات التابعة لها المستخدمة في البيانات المالية الموحدة في نفس تاريخ الإبلاغ وفي حالة ما إذا كانت البيانات المالية للشركة التابعة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة مختلفة عن تاريخ الإبلاغ للشركة الأم فهنا يجب إجراء بعض التعديلات مع الأخذ بعين الاعتبار الأحداث الهامة التي وقعت من هذا التاريخ إلى تاريخ البيانات المالية للشركة الأم.
- ينبغي إعداد البيانات المالية الموحدة باستخدام طرق محاسبية موحدة للمعاملات مماثلة وغيرها من الأحداث في ظروف مماثلة.

¹ Monique Henrard, Marie-José Hein, Marie-Hélène Aguilar, Op Cit, P1250.

² IAS 27, Paragraphe 21.

³ IAS 27, Paragraphe 22.

⁴ Messekadjji Chafik, op cit, P42-43.

المطلب الثاني: التعديلات الإلزامية

تهدف هذه التعديلات إلى مجانسة طرق التقييم وعرض الحسابات قبل تجميعها وحذف العمليات التي لا تتم محاسبتها وفقاً لمبدأ محاسبي.

الفرع الأول: ماهية تعديلات التجانس

سيتم تناول في هذا العنصر مفهوم التجانس، التجانس في ظل المعايير المحاسبية الدولية.

أولاً: مفهوم التجانس

الهدف من توحيد الحسابات هو إعطاء صورة صادقة للممتلكات، الوضعية المالية وكذا نتيجة المجموعة. وبسبب صعوبات تحديد نطاق التوحيد وإعطاء الصورة الحقيقية للمجموعة من الناحية الاقتصادية والمالية فمن الضروري تجميع المعلومات ذات نفس القواعد وطرق التقييم و/أو العرض وفيما يخص المجموعة، الطبيعة القانونية، نوع النشاط، الموقع الجغرافي، يمكن كل شركة من تطبيق خيارات محاسبية مختلفة من أجل جعل القوائم المالية مفهومة وذات صلة من الضروري تصحيح الحسابات الخاصة بالشركات الموحدة، هذه التصحيحات يشار إليها عموماً بـ "تعديلات التجانس". وهي جزء من عملية التوحيد وتخصص لها بعض التسجيلات المحاسبية التي تحدد الأساسيات التي تسمح للأسباب الرئيسية لعدم التجانس.¹

ثانياً: التجانس في ظل المعايير المحاسبية الدولية

تلتزم المعايير المحاسبية الدولية بتجانس حسابات الشركات التابعة، مهما كانت طريقة التوحيد، وكذا المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 يوضح التفاصيل التالية فيما يخص حسابات الشركات التابعة التي هي تحت السيطرة الكلية للشركة الموحدة (شركة التوحيد): "يجب إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام طرق محاسبية موحدة للمعاملات المماثلة وغيرها من الأحداث في ظروف مماثلة. إذا لم يكن من الممكن استخدام طرق محاسبية موحدة لإعداد القوائم المالية. وهذا يجب أن يبين في بنود عناصر القوائم المالية الموحدة أنه تم تطبيق طرق محاسبية مختلفة، أما المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 فيشير إلى نفس القاعدة بعبارة مماثلة. وفي الأخير المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 يشير إلى قاعدة مماثلة للشركات التابعة والخاضعة لتأثير ملموس في كثير من الحالات يتم إعداد القوائم المالية للمستثمر باستخدام مجموعة من السياسات المحاسبية الموحدة بالنسبة للعمليات والأحداث المتماثلة في الظروف المتشابهة. وفي حالة استخدام الشركة الزميلة لسياسات محاسبية تختلف عن تلك المستخدمة بمعرفة المستثمر لمعالجة العمليات والأحداث المتماثلة في الظروف المتشابهة فإنه يتم

¹ Jean Montier, Olivier Grassi, Op Cit, P135-136.

إجراء التسويات اللازمة للبيانات المالية للشركة الزميلة عند استخدامها بمعرفة المستثمر لتطبيق طريقة حقوق الملكية وإذا كان إجراء مثل تلك التسويات غير عملي فإنه يتم الإفصاح عن ذلك بصفة عامة.¹

الفرع الثاني: تعديلات التجانس

التعديلات الأكثر استخداما هي الخاصة بـ: الاهتلاكات، المؤونات، المخزونات، تحويل الشركات الأجنبية ويتم تناولها فيما يلي:

أولا: الاهتلاكات والمؤونات

التفاوت في سياسات الاهتلاك تنتج عادة من تطبيق قواعد ضريبية مختلفة وهذا يؤدي إلى اختلافات هامة في تحديد النتيجة، فمن الضروري تعديل اهتلاكات الشركات الموحدة وهذا بتطبيق نفس الأسلوب.² أما مؤونات الأعباء فهي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:³

- عندما يكون لكيان التزام راهن (قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى؛
 - عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمر ضروريا لإطفاء هذا الالتزام؛
 - عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.
- أما الضريبة المؤجلة فهي عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحويل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مالية مستقبلية. تسجل في الميزانية وفي حساب النتائج والضرائب المؤجلة تكون ناجمة عن:⁴
- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسابان النتيجة الجبائية لسنة مألسة لاحقة في مستقبل متوقع؛
 - عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور؛
 - ترتيبات، إقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة؛
- وعند إقفال سنة مالية، يدرج أصل أو خصم لضريبة مؤجلة في الحسابات بالنسبة إلى كل الفوارق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقا عبء أو منتوج ضريبي.

¹ Jean Montier, Olivier Grassi, Op Cit, P137.

² Messekadji Chafik, op Cit, P43.

³ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 1-125، ص 14.

⁴ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 2-134، ص 18-19.

وفي مستوى تقديم الحسابات، تميز الضرائب المؤجلة للأصول عن الحسابات الدائنة الضريبة الجارية، ويميز ما بين الضرائب الخصمية المؤجلة عن ديون الضريبة الجارية. ووفقا للمعيار الدولي رقم 12 فيعرف الضريبة المؤجلة خصوم على أنها: "التبعات الضريبية التي يمكن أن تحدث نتيجة الفروقات المؤقتة الخاضعة للضريبة. أي أن الالتزام الضريبي المؤجل يمثل زيادة في الضرائب المستحقة في السنوات القادمة كنتيجة لوجود فروقات ضريبية مؤقتة خاضعة للضريبة في نهاية السنة الحالية". والضريبة مؤجلة أصول حسب نفس المعيار هي: "التبعات الضريبية المؤجلة التي تنسب إلى الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع. أي أن الأصل الضريبي يمثل الزيادة في إمكانية إعادة التمويل في السنوات القادمة كنتيجة لوجود الفروق المؤقتة القابلة للاستقطاع في نهاية السنة الحالية.

– مبدأ التعديل (التسوية)

يكون ملائم في يومية ما قبل التوحيد:¹

- حساب الاهتلاكات والمؤونات يكون وفق دليل أو قواعد التوحيد في المجموعة؛
- الأخذ بعين الاعتبار فارق التقييم للعناصر المعنية خلال نهاية الدورة وبدايتها؛
- تخصيص ضريبة مؤجلة أصول أو خصوم وفقا لما هو صحيح؛
- تخصيص مبلغ الاحتياطات الموحدة لتصحيح ضريبي ولحصة المجموعة على أساس تعديل دورة (ن-1)؛
- تصحيح مبلغ النتيجة الموحدة لتعديل ضريبي ولحصة المجموعة على أساس تعديل مخصصات اهتلاك دورة (ن)؛
- تسجيل الحصة العائدة لحقوق الأقلية من أجل تعديل الضريبة.

ثانيا: تقييم المخزونات

تمثل لمخزونات أصولا:²

- يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في اطار الاستغلال الجاري؛
- هي قيد الإنتاج بقصد مماثل؛
- هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات؛
- تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يتم الكيان بعد باحتساب المنتوجات المناسبة له.

¹ Dominique Mesplé-Iassalle, La Consolidation Des Comptes Normes IFRS et Comparaison avec les Principes Français actuels, MAXIMA, Paris, 2006, P131.

² الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 1-123، ص 12.

يتم تقييم السلع المتعاوضة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما باعتبار السلعة الأولى في الدخول هي الأولى في الخروج (FIFO) وإما بمتوسط كلفة شرائها أو إنتاجها المرجحة.¹ ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 2 بإضافة إلى الطريقتين المذكورتين في النظام المحاسبي المالي تسمح بمعالجة بديلة وهي طريقة الوارد آخر صادر أولا (LIFO).

– مبدأ التعديل

يكون ملائم في يومية ما قبل التوحيد:²

- تقييم المخزون وفقا للطريقة المتبعة من قبل المجموعة؛
- الأخذ بعين الاعتبار فارق التقييم المخزونات الأولية والنهائية؛
- تخصيص ضريبة مؤجلة أصول أو خصوم وفقا لما هو صحيح؛
- تخصيص مبلغ الاحتياطات الموحدة لتصحيح ضريبي ولحصة المجموعة على أساس تعديل دورة (ن-1)؛

– تصحيح مبلغ النتيجة الموحدة لتعديل ضريبي ولحصة المجموعة على أساس تعديل مخصصات الاهتلاك لدورة ن؛

– تسجيل الحصة العائدة لحقوق الأقلية من أجل تعديل الضريبة.

ثالثا: فوائد غير متتابعة للأصول الثابتة والمخزونات المنتجة من قبل المؤسسة

فوائد القروض على الأصول المؤهلة (Actifs Eligibles) هي: أصول التي تحتاج فترة تحضير أو انشاء طويلة قبل أن تكون قابلة للاستخدام أو البيع. ويتم الاعتراف بها على أنها مصروف أو تضمينها في تكلفة الأصل. ويتم رسملة التكاليف كجزء من تكلفة الأصل.³

وبموجب المعالجة البديلة المسموح بها حسب الفقرة 12 من معيار المحاسبة الدولي رقم 23 فإن تكاليف الاقتراض التي تنسب مباشرة لامتلاك أو إنشاء أو تصنيع أصل تدخل في تكلفة ذلك الأصل يتم رسملته في تكاليف الاقتراض كجزء من تكلفة الأصل حينما يحتمل أن تحقق المنشأة منافع مستقبلية وأن التكلفة يمكن قياسها بشكل موثوق به بينما تعتبر تكاليف الاقتراض الأخرى كنفقات في الفترة التي حدثت فيها.

¹ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 6-123، ص 13.

² Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P132.

³ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P133.

وهناك معالجتين مسموحتين في هذه الحالة: كمصاريف أو تكاليف استثمار فعلى سبيل المثال، لو اختارت المجموعة تفعيل تكاليف الاقتراض عند استيفاء الشروط، فهنا يجب القيام بتعديل التجانس الحسابات الفردية لكل الشركات الموحدة التي قامت بتسجيل هذه التكاليف كمصاريف.¹

– مبدأ التعديل

يكون ملائم في يومية ما قبل التوحيد:²

- إلغاء تكاليف الفوائد من حسابات النتيجة؛
- تسجيل كعنصر من تكلفة الأصل؛
- اهتلاك هذا العنصر في حالة ما إذا كان من ضمن التكاليف الثابتة؛
- توضيح تأثير هذه التصحيحات على الضرائب المؤجلة؛
- توضيح تأثير هذه التصحيحات الضريبية على النتيجة الموحدة، الاحتياطات الموحدة وحقوق الأقلية.

الفرع الثالث: تعديلات ذات طابع ضريبي

يتم توحيد الحسابات لإعطاء صورة عن الوضع الاقتصادي وبالتالي ينبغي إلغاء القيود المحاسبية المبنية على أساس ضريبي لأنه ليس لها أساس اقتصادي وقد يؤدي إلى مؤونات واهتلاكات استثنائية ويتم الاعتراف بضرائب مؤجلة إيجابية أو سلبية (أي أصول وخصوم) والتي تنتج من أن الحسابات تأخذ بعين الاعتبار الضريبة المستحقة.³

فمن المناسب أو يجدر في هذه الظروف حذف:⁴

- مخصصات الاهتلاك الاستثنائي أو الطارئ؛
- إعداد أو استئناف المؤونات النظامية؛
- استئناف إعانات الاستثمار في النتيجة؛
- التسجيل المحاسبي في جدول حساب النتيجة لأثر تغيير الطرق المحاسبية.

¹ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P134.

² IBID.

³ Richard Effantin, Op Cit, P59.

⁴ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P135.

أولاً: المؤونات النظامية والاهتلاك الاستثنائي

معالجة الاهتلاكات والمؤونات ذات الصفة الجبائية، لا تتعلق بانخفاض في قيمة الأصول المعنية (اهتلاك متناقص واستثنائي، مؤونات تقلب الأسعار ومؤونات زيادة الأسعار...). والهدف من هذه المعالجة هو تغيير النتيجة المحاسبية الصافية للمؤسسة وكذا القيمة المحاسبية الصافية للأصول كما هي موجودة في الميزانية.¹

– حذف الاهتلاك الاستثنائي

ان الاهتلاك هو توزيع قيمة بند الممتلكات والتجهيزات والمعدات القابلة للاهتلاك على العمر الإنتاجي له على أساس منتظم. ويجب أن تعكس طريقة الاهتلاك النمط الذي تستفيد المنشأة المنافع الاقتصادية للأصل ويجب الاعتراف بالاهتلاك الخاص بكل فترة على أنه مصروف. إلا إذا كان مدرجا ضمن القيمة المدرجة لأصل آخر.²

ويعرف الاهتلاك الاستثنائي على أنه: " هو الاهتلاك الذي يتعلق بحصة الاهتلاكات الضريبية التي تتجاوز الاهتلاك الاقتصادي واثباته يسمح باقتصاد ضريبي مؤقت (تقليص) إلغاء (حذف) الاهتلاك الاستثنائي يتوقف على مبدأ حذف المؤونات النظامية.³

الاهتلاك الاستثنائي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية غير ممكن وغير متوقع فيجب حذفه وهذا الحذف يولد فرق مؤقت ما بين القيمة المحاسبية للأصل وقيمتها الضريبية وهذا يؤدي إلى تخصيص ضريبة مؤجلة خصوم.⁴

– حذف المؤونات النظامية

إذا تم حساب المؤونات على أساس مختلف أو غير متطابق للشركات الموحدة فهنا يجب القيام بتعديلات.⁵

المؤونات التي لا تتطابق مع الكيان الطبيعي للمؤونات يجب حذفها من الحسابات الموحدة (وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية) وعند حذفها يؤدي إلى فرق بين القيمة المحاسبية للمؤونة وقيمتها الضريبية وهذا يؤدي إلى تخصيص ضريبة مؤجلة خصوم.⁶

– مبدأ تعديل المؤونات النظامية

ينبغي القيام بالآتي:⁷

¹ Jean Corre, Op Cit, P43.

² Paragraphe (41) **Normes Comptables Internationales**, IAS-16.

³ François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, 106.

⁴ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P136.

⁵ François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, 103.

⁶ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P136.

⁷ IBID.

- حذف المؤونات النظامية بقيمتها خلال نهاية دورة ن؛
- تخصيص ضرائب مؤجلة خصوم عند القيام بهذا الحذف؛
- إظهار تأثير الاحتياطات الموحدة من المبلغ الضريبي وحصة المجموعة الذي تم حذفه نتيجة هذه المؤونات؛
- تصحيح النتيجة الموحدة لحصة المجموعة من مقدار الضريبي للتغير في المؤونات خلال ن (تصحيح المخصصات أو الاستثناءات المحتملة)؛
- يرجع لحقوق الأقلية حصتهم من مبلغ الحذف.

ثانيا: إعانات الاستثمار

المنح الخاصة بالموجودات هي منح حكومية التي يكون شرطها الرئيسي هو أن تقوم المنشأة المؤهلة بشراء أو تصنيع أو الحصول على أصل طويل الأجل يضاف إلى ذلك أنه قد يشترط تحديد نوعية وموقع الموجودات أو الفترة الزمنية التي يمكن خلالها الحصول على الأصل أو حيازته فيها.¹

كما يجب أن تعرض المنح الحكومية الخاصة بالموجودات، ويشمل ذلك المنح غير المالية المقدرة بالقيمة العادلة، في الميزانية إما كإيراد مؤجل أو بطرح المنحة للوصول إلى القيمة الدفترية للأصل.²

وفقا للنظام المحاسبي المالي الإعانات العمومية هي عمليات تحويل موارد عمومية مخصصة لتعويض التكاليف التي تحملها أو سيتحملها المستفيد من الإعانة بفعل امتثاله لبعض الشروط المرتبطة بأنشطة ماضيا أو مستقبلا.³

ويتم تدرج الإعانات في الحسابات كمنتجات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي تلحق والتي يفترض فيها تعويضها وفيما يخص التثبيتات القابلة للاهلاك، تكون الكلفة هي الاهلاك، وهكذا فإن الإعانات المرتبطة بالأصول القابلة للاهلاك تدرج في الحسابات كمنتجات حسب تناسب الاهلاك المحتسب. وفي عرض الميزانية، تشكل الاعانات المرتبطة بالأصول منتجات مؤجلة.⁴

لا تدرج في حسابات الإعانات العمومية بما في ذلك الإعانات النقدية المقيمة بقيمتها الحقيقية ضمن حساب النتائج أو في شكل أصل إلا إذا توفر ضمان معقول:⁵

- بأن الكيان يمثل للشروط الملحقه بالإعانات؛
- وبأن الإعانات سيتم استلامها.

¹ Paragraphe (3) Normes Comptables Internationales, IAS-20.

² Paragraphe (24) Normes Comptables Internationales, IAS-20.

³ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 1-124، ص 13.

⁴ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 2-124، ص 13.

⁵ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 4-124، ص 14.

ثالثا: التسجيل المحاسبي في جدول حساب النتيجة لأثر تغيير الطرق المحاسبية

يوضح المعيار المحاسبي الدولي رقم 8 معالجة مفصلة في حالة حدوث تغيير في الطرق المحاسبية عند تغيير الطرق المحاسبية فهنا يجب تطبيقها بأثر رجعي. أي يجب أن يدمج أو يفرض على المبلغ الصافي للضريبة المؤجلة في حساب مرحل من جديد. كما أنها تسمح في حالة تعديل الناتج عن تغيير الطرق المحاسبية صعبة التحديد تسجيلها في حساب النتيجة.¹

أما وفق للنظام المحاسبي المالي فقد بين ما يلي: "تدرج تأثيرات التغيرات (التقديرات) المحاسبية المبنية على معلومات جديدة أو على تجربة أفضل، والتي تسمح بالحصول على إعلام أفضل، في النتيجة الصافية للسنة المالية المستقبلية إذا كانت التغيرات تؤثر فيها أيضا. وتخص تغييرات الطرق المحاسبية تعديلات المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخصوصية التي يطبقها أي كيان لإعداد وتقديم كشوفها المالية. ولا يعتمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني."²

المطلب الثالث: التعديلات الاختيارية

وتهتم هذه التعديلات بتحويل حسابات الشركات الأجنبية حيث عند القيام بعمليات التوحيد يجب اعتماد عملة واحدة تعد مرجعية. هذه التعديلات تخص:³

- مؤونات خاصة بالتزامات التقاعد؛
- طريقة تقدم المشاريع بدلا من الانتهاء "الاكتمال"؛
- تسجيل الايجار التمويلي لأصول "تسجيل الأصول المؤجرة"؛
- توزيع تكاليف ومنح سداد الدين على مدى فترة الدين بدلا من مدة الاستثمارات؛
- تسجيل "تقييد" في حساب النتائج فارق تحويل العملات؛
- تفعيل بعض التكاليف: نفقات التأسيس، وتكاليف التطوير؛
- الأخذ بعين الاعتبار فوائد القرض ضمن تكلفة إنتاج الأصول الثابتة المنتجة من الشركة أو المخزونات؛
- تقييم المخزونات وفقا لطريقة LIFO؛

¹ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P139.

² الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، ص 21.

³ Richard Effantin, Op Cit, P59.

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الاقرار المالية الحديثة

التشريعات توضح طرق ممكنة أخرى اختيارية ويتم عرض هذه الطرق في الجدول الموالي:¹
الجدول رقم 21: الطرق الأخرى الممكنة للتعديلات الاختيارية

الطريقة	الشرح "التوضيح"
طريقة التكلفة التاريخية المؤشرة	يمكن إعداد الحسابات الموحدة بالعملة المحلية مع إمكانية الشراء في نهاية الدورة. كل العناصر الأولية ذات عملة مختلفة يجب تحويلها للوحدة الموحدة، تأثيرات هذه الطريقة "أي طريقة التقييم" تكون على الأصول، الخصوم والأموال الخاصة تظهر بوضوح في الأموال الخاصة الموحدة.
طريقة الاستبدال	الأصول الثابتة المادية والمخزونات يمكن أن تسجل بقيمتها الاستبدالية في نهاية الدورة. هذه الطريقة لا يسمح بها في قوانين مجلس معايير المحاسبة الدولية.
طريقة LIFO	الأصول المتداولة القابلة للاستبدال يمكن تقييمها بطريقة LIFO "الداخل آخراً، خارج أولاً" يمكن تطبيق هذه الطريقة على بعض النشاطات وبعض المناطق الجغرافية يتم توضيح وتحديد شروط تجميع هذه العناصر ومبرراتها في الملاحق وتسمح المعايير المحاسبية الدولية بهذه الطريقة "يمكن تحديد تكلفة المخزون باستخدام طريقة LIFO حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 2 "المخزون".
إدراج النفقات المالية ضمن تكلفة الإنتاج المخزون والأصول الثابتة	فوائد الأموال المفترضة من أجل تمويل إنتاج مخزون أو استثمار يمكن أن تكون متضمنة في التكلفة في حالة فترة الإنتاج وهذا الاحتمال أيضاً موجود في المعايير المحاسبية الدولية في المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 "تكاليف الاقتراض التي يمكن أن تنسب مباشرة لامتلاك وإنشاء أو تصنيع أصل مؤهل ترسمل كجزء من تكلفة ذلك الأصل ويجب تحديد قيمة تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة طبقاً لما جاء بهذا المعيار.
إعادة تقييم الأصول الثابتة المادية والمالية	إذا قامت الشركة بإعادة تقييم أصولها في حساباتها الفردية فهنا يجب أخذ هذا التقييم في حسابات المجموعة وهذا من خلال إجراء عملية إعادة تقييم مماثلة للشركات الأخرى في المجموعة.
تسجيل في حسابات الميزانية تكاليف	يمكن تطبيق هذه الطريقة في حالة استيفاء الشروط الثلاثة التالية: - مشاريع البحث هي فردية؛

¹ Jean Montier, Olivier Grassi, op cit, P141-143.

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الاقرار المالية الحديثة

<p>— كل مشروع له فرصة النجاح تقنيا وتجاريا؛ — يمكن تحديد تكلفة كل مشروع على حدى. فإذا قارنا PCG مع المعايير المحاسبية الدولية نجدتها تختلف فالمعايير المحاسبية الدولية "يجب تسجيل التكاليف المتعلقة بالبحث كمصروف في جدول حساب النتيجة وتكاليف التطوير تقييد في الميزانية عند توفر الشروط التالية: — يعتبر هذا المشروع ممكنا من الناحية التقنية؛ — تعزم الشركة استكمال المشروع للاستغلال أو البيع؛ — الشركة لها القدرة على استغلال أو بيع المشروع.</p>	البحث والتطوير
<p>هذه النفقات هي في العادة تكاليف، فيمكن تقييدها في الميزانية واهتلاكها على مدى خمسة سنوات. هذه المعالجة هي غير مسموحة في المعايير المحاسبية الدولية.</p>	تسجيل في جانب الأصول التأسيس
<p>عند تلقي أموال بموجب عقد برنامج فلا يمكن التنبؤ بإعادة المال للمقرض، ولا مكافآت إلزامية في حالة غياب أو عدم كفاية الأرباح. فيمكن تسجيل هذا في الميزانية الموحدة في حساب الأموال الخاصة.</p>	محاسبة السندات ضمن الأموال الخاصة
<p>الأصول التي تمتلكها الشركات التي تخضع لقواعد التقييم المنصوص عليها بقوانين خاصة يمكن الاحتفاظ بها في الحسابات الموحدة بالقيمة الناتجة عن تطبيق هذه القواعد.</p>	أحكام خاصة ببعض الاستثمارات

Source : Jean Montier, Olivier Grassi, Techniques de Consolidation, 2^{eme} Edition, Economica, Paris, 2006, P141-143.

وفي الأخير، يجب التأكيد على أن الخيارات الاقتصادية والمحاسبية يجب أن تكون منطقية وذات أهمية تنطلق من معلومات مفيدة، بالإضافة إلى ذلك، فيجب تبرير في الملاحق عن الأساليب المعتمدة وتستخدم باستمرار.¹

المطلب الرابع: تعديلات التقييم

الفرع الأول: الأصول الثابتة عدى الأصول المالية

هناك أربع معايير محاسبية دولية تعالج هذا العنصر وهي:

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: الممتلكات والمباني والمعدات؛
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 38: الأصول غير الملموسة؛

¹ Jean Montier, Olivier Grassi, Op Cit, P143.

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 40: الاستثمارات العقارية؛
 - المعيار المحاسبي الدولي رقم 36: انخفاض قيمة الأصول.
- وتعرف الأصول الثابتة على أنها: قيمة الموجودات الموجهة للاستخدام لفترة طويلة من طرف المؤسسة.¹ وتتكون الأصول الثابتة من أصول مادية ومعنوية "غير ملموسة" ومالية وتعرف الأصول المادية والمعنوية كالتالي:
- الأصول المعنوية:** هي أصل غير نقدي قابل للتحديد، ليس له جوهر مادي ويكون الغرض من الاحتفاظ به استخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو تأجيره للآخرين أو لأغراض إدارية.²
- الأصول المادية:** هي الموجودات المادية التي تمتلكها المؤسسة بقصد استخدامها في إنتاج السلع والخدمات أو بقصد تأجيرها للغير، أو لأغراض إدارية.³
- الاستثمارات العقارية:** هي العقارات التي يتم الاستحواذ عليها بواسطة المالك أو المؤجر في ظل إيجار تمويلي لكسب إيجارات أو بغرض زيادة القيمة الرأسمالية أو كلاهما أو أي استثمار عقاري يولد تدفقات نقدية تكون مستقلة بشكل كبير عن الأصول الأخرى المستحوذ عليها بواسطة المنشأة.⁴
- وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 فلتكاليف التي لا يسمح المعيار بالاعتراف بها كأصل هي:⁵
- تكاليف البحث؛
 - تكاليف ما قبل الافتتاح التي تنفق لبدء أعمال جديدة وتكاليف تشغيل المصنع أي تلك المنفقة قبا انطلاق الإنتاج والتشغيل الكامل؛
 - تكاليف التأسيس مثل التكاليف القانونية والسكرتارية المنفقة لإقامة كيان قانوني؛
 - تكاليف التدريب والتكوين؛
 - تكاليف الدعاية والاشهار؛
 - تكاليف إعادة الترتيب المكاني والهيكلة وغيرها التي تدخل في تنظيم الأعمال وخطوط الإنتاج.

أولا: الأصول المعنوية

ويتم الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير على النحو التالي:

¹ François Bonnet, Op Cit, P18.

² Ali Tazdait, op cit, P203.

³ Jacqueline Langot, Op Cit, P133.

⁴ هيني فان، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 341.

⁵ Norme IAS 38, Paragraphe 69.

1. تكاليف البحث

يجب عدم الاعتراف بأن أصل معنوي ناتج من البحث أو مرحلة البحث لمشروع داخلي، ويجب الاعتراف بالإنفاق على البحث أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي على أنه مصروف عندما يتم تحمله.¹

2. تكاليف التطوير

يجب الاعتراف بالأصل المعنوي الناشئ من تطوير أو من مرحلة التطوير لمشروع داخلي فقط إذا تمكنت المنشأة من بيان ما يلي:²

- نيته لإكمال الأصل المعنوي واستعماله أو بيعه؛
- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل؛
- توفر المصادر الفنية والمالية المناسبة والمصادر الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل المعنوي؛
- قدرتها على قياس الإنفاق الخاص بالأصل المعنوي أثناء تطويره بشكل موثوق به.

الأصول المملوكة في إطار دمج مؤسسات الأعمال يتم معالجتها حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم (3) ويجب أن يتم تقييدها كأصل في تاريخ الدمج وهذا في حالة توفر شروط الاعتراف التالية:

1. أن يكون قابلاً للتحديد:³ أي أن يكون له ذاتية منفصلة ووجود مستقل ملحوظ وتكلفة يمكن نسبتها إليه وتظهر استقلالية الأصل المعنوي إذا استطاعت المنشأة التصرف فيه ببيعه أو تأجيره أو استبداله دون التصرف في غيره من الأصول، أو إذا كان ناتجاً عن حقوق تعاقدية أو قانونية كحقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع والامتيازات وغيرها.
2. أن يكون خاضعاً لرقابة المنشأة وسيطرتها:⁴ أي أن تمتلك المؤسسة سلطة للحصول على منافع الأصل المعنوي في أي وقت وسلطة لمنع الآخرين من الوصول إلى هذه المنافع. وتمثل هذه السلطة عادة في الحقوق التعاقدية أو القانونية التي تحصل عليها المؤسسة لحماية الأصل المعنوي.
3. أن يكون قادراً على توليد منافع اقتصادية مستقبلية:⁵ أي أن تتأكد المنشأة بأن الأصل المعنوي سيحقق منافع اقتصادية مستقبلية وأن هذه المنافع سوف تعود للمنشأة صاحبة الأصل.

¹ Norme IAS 38, Paragraphe 42.

² Norme IAS 38, Paragraphe 45.

³ Robert Maeso, **Comptabilité Financière approfondie**, 6^{ème} édition, DUNOD, Paris 2008, P 39-40.

⁴ **Code IFRS Normes et Interprétation**, 3^{ème} édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris , 2007, P 447.

⁵ Stéphan Brun, op cit , P235.

4. أن يكون بالإمكان قياس تكلفته بموثوقية: ¹ أي أن تستطيع المنشأة تقدير تكلفة الأصل المعنوي بدرجة معقولة من الثقة وتمثل تكلفة الأصل المعنوي الذي يتم الحصول عليه بشكل منفصل في سعر الشراء زائد أي تكلفة يتم تحملها مباشرة لإعداد الأصل للاستعمال.

ومنه ففي إطار الاندماج تكون التكاليف تتمثل في القيمة العادلة عند تاريخ الحصول عليها في عملية الاندماج وإذا لم يكن من الممكن إجراء قياس موثوق لتكلفة الأصل المعنوي حسب المعيار المحاسبي الدولي (38) الذي يتم امتلاكه في إطار دمج مؤسسات فهنا لا يتم الاعتراف به كأصل معنوي ولكنه يدخل ضمن شهرة المحل. ² ففي حالة أن لم يكن هناك سوق نشط لأصل فإن تكلفته تعكس المبلغ الذي كانت المؤسسة ستدفعه في تاريخ الامتلاك للأصل في عملية محايدة بين أطراف مطلعة وراغبة، بناء على أفضل معلومات متوفرة، وعند تحديد هذا المبلغ تأخذ المؤسسة في الاعتبار نتيجة العمليات الأخيرة للأصول المماثلة. ³ وتساوي تكلفة الأصل المعنوي: ⁴

تكلفة الأصل المعنوي = سعر الشراء + الرسوم الجمركية + المصاريف المرتبطة مباشرة لتهيئة الأصل لمكانه. بعد الاعتراف المبدئي بالأصل المعنوي يجب على المنشأة أن تختار بين أسلوب نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.

تقيم الأصول المعنوية بالقيمة السوقية وهذا عندما يكون السوق نشط وهذه الطريقة تكون صعبة التطبيق. ⁵

ثانيا: الأصول المادية

غالبا ما تمثل الأصول المادية طويلة الأجل نسبة كبيرة من إجمالي أصول المنشأة هذا بالإضافة إلى أن عملية تحديد ما إذا كانت نفقة معينة تمثل أصلا أو مصروفا يكون لها تأثير كبير على قائمة الدخل ويتم الاعتراف بأي عناصر الأصول المادية طويلة الأجل كأصل عندما: ⁶

- يكون من المحتمل أن يحقق استخدام العنصر منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة؛
- يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء العنصر بدرجة عالية من الدقة ويتم الاعتراف بجميع تكاليف الممتلكات والمنشآت والمعدات في الوقت الذي يتم فيه تحملها وتشمل هذه التكاليف ما يلي: ⁷

¹ خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007 IAS و IFRS، مكتبة الجامعة، الشارقة، عمان، 2008، ص 374.

² Christel Decock Good, Franck Donsne, Comptabilité Internationale : Les IAS/IFRS en pratique, ECONOMICA, Paris, 2005, P79.

³ شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، ج2، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2009، ص140.

⁴ Christel Decock Good, Franck Donsne, op cit, P78.

⁵ Jean Michel Palou, Les Méthodes D'évaluation D'entreprise, 2^{ème} Edition, Groupe Revue Fiduciaire, Belgique, 2008, P71

⁶ أحمد نور، المحاسبة المالية (القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003-2004، ص464.

⁷ خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص359.

- التكاليف التي يتم تحملها عند اقتناء الأصل وهي التكاليف التي تنفق في سبيل الحصول على الأصل حتى يصبح جاهزا للاستخدام، ويطلق عليها التكلفة التاريخية؛
 - التكاليف التي يتم تحملها لاحقا.
- وتكمن خصائص الأصول المادية طويلة الأجل في:¹
- لها وجود مادي ملموس (حجم وشكل محدد)؛
 - تستخدم في عمليات التشغيل؛
 - ليس للمنشأة نية للتجار بها وبيعها.
- وتتمثل تكلفة الأصل المادي طويل الأجل حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 في:
- تكلفة الأصل المادي = ثمن الشراء + جميع المصروفات اللازمة حتى يصبح صالح للاستخدام + جميع المصروفات الرأسمالية التي تنفق على الأصل خلال فترة حيازته لدى المنشأة.
- وتتكون تكلفة تملك الأراضي من:²
- تكلفة الأراضي = ثمن الشراء + كل تكاليف التعاقد والتسجيل ونقل الملكية + جميع تكاليف التمهيد والإصلاح والتحسين اللازمة ليصبح الأصل صالح للاستخدام المرغوب + تكاليف تحسين الأراضي التي تكون حيازتها محدودة.

ثالثا: تقييم الأصول الثابتة

ويتم تقييم الأصول الثابتة حسب المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي كالتالي:

1. تقييم الأصول الثابتة حسب المعايير المحاسبية الدولية

يتم تقييم الأصول الثابتة حسب المعايير المحاسبية الدولية بطريقتين:

- نموذج التكلفة

يتم تسجيل الأصل بالتكلفة مطروح منها الاهتلاك المتراكم وخسائر الانخفاض المتراكمة، ويطلق على القيمة الناتجة عن ذلك بالقيمة الدفترية للأصل.³

ويمكن تعريفها التكلفة التاريخية على أنها: "هي سعر الاستحواذ على أصل ما ناقصا الخصومات وزائد جميع التكاليف الثانوية العادية اللازمة لوضع الأصل في حالة وموقع الاستخدام، ولذلك يلاحظ أن سعر التسجيل في الدفاتر غالبا ما يكون أعلى من سعر شراء الأصل، ومن أمثلة التكاليف الثانوية اللازمة لوضع الأصل في حالة الاستخدام: الضرائب، مصاريف النقل، مصاريف التركيب، التأمين".⁴

¹ رضوان حلوة حنان، نزار فليح بلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، 2009، ص255.

² أحمد نور، مرجع سابق، ص 471.

³ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 362.

⁴ طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، ط 1، كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2003، ص18.

– نموذج إعادة التقييم

عندما تسمح القوانين واللوائح بذلك تحدد القيمة الدفترية للأصل الثابت طويل الأجل بعد القياس الأولي على أساس قيمة إعادة التقييم التي تعكس القيمة العادلة للأصل في تاريخ إعادة التقييم مطروح منها مجمع الاهتلاك اللاحق لهذا التاريخ، وكذلك الخسارة في انخفاض القيمة اللاحقة.¹

وتعرف القيمة العادلة على أنها: "القيمة التي يمكن مبادلة الأصل بها بين أطراف راغبة وذوي معرفة بموجب عملية تبادل حقيقية، وتحدد بالقيمة البيعية للأصل ناقصا تكاليف التخلص منه أو بيعه".²

2. تقييم الأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي

وفقا للنظام المحاسبي المالي فتكلفة الأصل هي عبارة عن تكاليف الاقتناء ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى. ولا تدرج المصاريف العامة والمصاريف الإدارية، ومصاريف الانطلاق في النشاط بالتالي تدرج ضمن هذه التكاليف.³

يتم إدراج أي تثبيت عيني في الحسابات عقب إدراجه الأول باعتباره أصلا بتكلفته منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة. غير أنه يرخص للكيان أن يدرج في الحسابات التثبيات العينية المنتسبة إلى فئة أو عدة فئات من التثبيات التي يحددها مسبقا على أساس مبلغها المعاد تقييمه.⁴

الفرع الثاني: عمليات الإيجار التمويلي

عقد الإيجار التمويلي هو عقد إيجار تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي للمخاطر والمنافع المتعلقة بملكية الأصل موضوع الإيجار إلى المستأجر يكون هذا العقد مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدته أو عدم تحويلها.⁵

أولا: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 17

يجب على المستأجرين الاعتراف بعقد الإيجار التمويلي على أنها موجودات ومطلوبات في ميزانياتهم بمقدار مبالغ مساوية عند بدء العقد للقيمة العادلة للأملأك المستأجرة، أو إذا كانت أقل من ذلك بمقدار القيمة العادلة للحد الأدنى من دفعات الإيجار وعند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار وعند حساب القيمة الحالية للحد الأدنى من دفعات الإيجار يكون عامل الخصم هو سعر الفائدة الضمني في عقد الإيجار إذا كان من الممكن تحديده عمليا، وإذا لم يكن ذلك ممكنا يجب استخدام سعر الاقتراض التفاضلي.

¹ أحمد نور، مرجع سابق، ص 503.

² خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 363.

³ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 5-121، ص 8.

⁴ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 20-121، ص 9.

⁵ لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 132.

ثانيا: وفقا للنظام المحاسبي المالي

يدرج في الحسابات كل أصل يكون محل عقد إيجار تمويلي في تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ مع احترام مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني وتدرج الإيجارات خلال مدة العقد في الحسابات لدى المؤجر كما لدى المستأجر كليهم بالتميز بين:¹

- الفوائد المالية المحددة على أساس صيغة تترجم نسبة مردود ثابت للاستثمار الصافي؛
- تسديد المستحقات الرئيسية.

ثالثا: التسجيل المحاسبي

يدرج الأصل المستأجر في حسابات أصول الميزانية بقيمته الحقيقية (العادلة) أو بالقيمة المحينة للمدفوعات الدنيا بمقتضى الإيجار إذا كانت هذه القيمة الأخيرة أقل ثمنا (وهذه المدفوعات الدنيا تدرج فيها القيمة المحينة لإعادة الشراء في نهاية الإيجار هذا إذا كان هناك يقين معقول عند إبرام العقد بأن خيار الشراء يكون مرفوعا) تحدد القيمة المحينة بالمعدل الضمني للعقد وإن لم يوجد فبمعدل فائدة الاستدانة الهامشية للمستأجر، وفي مقابل الخصوم من الميزانية بالتحديد من حسابات الاقتراضات والديون المماثلة ويراعى وجود مصاريف في بداية العقد، وكيفية إدراجها في تكلفة الأصل.²

الفرع الثالث: الأدوات المالية

وتصنف الأدوات المالية إلى قسمين الأصول المالية طويلة الأجل والأداة المالية

أولا: الأصول المالية طويلة الأجل

يعرفها النظام المحاسبي المالي على أنها: دين مستحق يجب أن يتم سداؤه في أجل سنة أو سند أو قيمة مماثلة قرر الكيان الاحتفاظ بها لأكثر من سنة مالية واحدة.³

وفقا للمعايير المحاسبية الدولية: سند مساهمة يحتفظ بها لأكثر من سنة يمكن أن تحقق عوائد وخسائر للأجل الطويل ويتم تقييمها على أساس القيمة العادلة أو التكلفة التاريخية الخاصة بالحسابات الفردية للمؤسسة.⁴

يجب على المنشأة الاعتراف بالموجودات المالية أو المطلوبات المالية في ميزانيتها العمومية فقط عندما تصبح طرفا في الأحكام التعاقدية للأداة.⁵

¹ لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 133.

² المصدر نفسه.

³ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، ص 86.

⁴ Anne le Manh, Catherine Maillet, Normes Comptables Internationales IAS/IFRS, Op Cit, P64.

⁵Paragraphe (27) Normes Comptables Internationales, IAS-39.

فيما يلي بعض الأمثلة عن الاعتراف بالموجودات المالية:¹

- يتم الاعتراف بالذمم المدينة والذمم الدائنة غير المشروطة عندما تصبح المنشأة طرفا في العقد، ونتيجة لذلك لها حق قانوني أو عليها التزام قانوني باستلام أو دفع النقد؛
- يتم الاعتراف بالخيارات المالية على أنها موجودات أو مطلوبات عندما يصبح المالك أو المحرر طرفا في العقد.
- ويتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي أو جزء منه عندما تفقد المنشأة السيطرة على الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية التي تندفق من الأصل من خلال البيع أو الانقضاء أو التنازل عن هذه الحقوق.²
- عند اقتناء أصل مالي فيتم قياسه مبدئيا بالتكلفة وهي في هذه الحالة القيمة العادلة متضمنة عمولة السماسرة والتكاليف القانونية والضرائب غير المسترجعة...³
- وإذا تم الشراء بمبلغ مختلف عن القيمة العادلة فيتم الاعتراف بالفارق كريح أو خسارة عند الشراء.⁴
- يجب قياس الأصول المالية والالتزامات لاحقا بما في ذلك المشتقات المالية بالقيمة العادلة، باستثناء:⁵
 - القروض والحسابات المدينة، الاستثمارات المقتناة لحين الاستحقاق، والالتزامات المالية غير المشتقة، حيث يجب قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام أسلوب الفائدة الفعال؛
 - الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية عند عدم وجود أسلوب قياس موثوق به للقيمة العادلة والمشتقات المصنفة كأدوات مالية فيجب قياسها بالتكلفة؛
 - الأصول والالتزامات المالية التي تم تشخيصها كبند تم التحوط له أو أداة تحوط تخضع للقياس بموجب متطلبات محاسبة التحوط التي تضمنها المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).
- لقد أقر المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) التحوط للمخاطر التي يمكن أن تواجهها المنشأة بسبب التعامل مع الأدوات المالية، ويمكن تصنيف المخاطر على النحو التالي:⁶
 - المخاطر المتعلقة بالتدفقات النقدية؛
 - المخاطر المتعلقة بالقيمة العادلة؛
 - المخاطر المتعلقة بالعملة الأجنبية.
- ولتجنب هذه المخاطر أو التخفيف من حدتها يتم التحوط لها باستخدام أساليب وتقنيات عديدة، منها بيع وشراء العقود الآجلة وكذلك عقود الفائدة وكذلك الخيارات.

¹Paragraphe (29) Normes Comptables Internationales, IAS-39.

² طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 972.

³Ali Tazdait, op cit, P298.

⁴ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 283.

⁵ المصدر نفسه.

⁶ خالد جمال الجعرات، مرجع سابق، ص 285.

ويمكن تلخيص القياس اللاحق للأصول المالية في الميزانية على النحو التالي:¹

جدول رقم 22: ملخص للقياس اللاحق للأصول المالية

القياس بالقيمة العادلة	القياس بالتكلفة المستهلكة
الأصول المالية بغرض المتاجرة شاملاً جميع المشتقات.	أدوات حقوق الملكية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بموثوقية.
الأصول المالية المتاحة للبيع.	الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
الأدوات غير المشتقة (شاملة الأصول المالية) التي تخضع لتحوط القيمة العادلة باستخدام المشتقات.	القروض والحسابات المدينة.

المصدر: هيني قان جريونيخ، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر 2006، ص 324.

ثانياً: الأداة المالية

هي عقد ينشأ عنه كلا من أصل مالي لمنشأة ما و التزام مالي أو أداة حقوق الملكية لأخرى.²
أما الالتزام المالي فهو التزام تعاقدي ب:³

– تسليم أصل مالي (مثلاً دائن وأداة مشتقة) أو؛

– تبادل أدوات مالية في ظل شروط غير مواتية للمنشأة (غير إيجابية).

ويوضح النظام المحاسبي المالي كيفية تقييم القروض والخصوم المالية: "يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى في الأصل حسب تكلفتها التي هي القيمة الحقيقية للمقابل الصافي المستلم بعد طرح التكاليف التابعة المستحقة عند تنفيذها."⁴

1. الأوراق المالية على شكل الأسهم

وتشمل الحقوق المملوكة من أسهم عادية وممتازة وغيرها من الحقوق الأخرى المرتبطة بحق امتلاك الأسهم سواء كانت حق خيار بيع أو شراء.⁵

2. الأوراق المالية على شكل سندات و ديون

تعرف الأوراق المالية المتمثلة بسندات أو ديون أخرى بأنها أية أوراق مالية والتي تمثل علاقة الدائنين مع المشروع وتشمل هذه الأوراق الديون على الشركات المساهمة والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم وأذونات الخزينة والديون على البلديات والأسهم الممتازة تحت الطلب للتسديد وغيرها من أدوات الدين المضمونة.⁶

¹ هيني قان جريونيخ، ترجمة طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 324.

² هيني قان جريونيخ، ترجمة طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 430.

³ المصدر نفسه.

⁴ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، م 1-126، ص 14.

⁵ طلال عبد الحسن الكسار، المحاسبة المتقدمة للاستثمار في الأسهم و السندات، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 15.

⁶ طلال عبد الحسن الكسار، مرجع سابق، ص 15.

3. المشتقات المالية

المشتق هو أداة مالية أو عقد آخر، يستخدم من أجل:¹
الاستجابة لتغيرات القيمة الناتجة عن تغير أسعار فائدة أصلية أو تغير أسعار صرف، أو أسعار سلع، أو تغير أسعار أوراق مالية وما إلى ذلك.

4. أنواع المشتقات المالية

وتلخص الأوراق المالية في:²

1. العقود الآجلة: وهي عقود تحتم على حاملها شراء أو بيع مقدار محدد من العملة أو سلعة أخرى بسعر محدد بتاريخ محدد مستقبلا في سوق غير نظامية ويكون الغرض منها تحويل المخاطر.

2. المستقبلات: وهي عقود تحتم على حاملها شراء أو بيع مقدار محدد من العملة أو سلعة أخرى بسعر محدد بتاريخ محدد مستقبلا في سوق نظامية للتداول ويكون الغرض منها تحويل المخاطر.

3. الخيارات: وهي عقود تمنح المشتري حق شراء أو بيع مقدار محدد من العملة أو سلعة أخرى بتاريخ محدد مستقبلا لا لكنها لا تلزمه بذلك في سوق غير نظامية أو نظامية للتداول ويكون الغرض منها تحويل المخاطر.

4. العمليات المختلطة: تضم الأحكام المختلطة لأي نوع من الأنواع السابقة وتكون في سوق غير نظامية ويكون الغرض منها تحويل المخاطر.

والمخاطر: هي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ويمكن القول بصفة عامة بأن المنشأة تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة، وذلك في حالة تساوي قيمة هذه التدفقات.³
كما يمكن تعريف المخاطرة على أنها: إن المخاطرة لأصل من الأصول يمكن تعريفها بدرجة الاختلافات المتوقعة في العائد من ذلك الأصل، فالمخاطرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغير في العائد (في التدفقات) وكلما زاد التغير في التدفقات المتوقعة في استثمار معين زادت مخاطرة الاستثمار.⁴

الفرع الرابع: تحويل حسابات الشركات الأجنبية

وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 21 "آثار التغيرات في الأسعار" يستخدم بعض المصطلحات وهي:⁵

¹ هيني فان جريونيك، ترجمة طارق عبد العال، مرجع سابق، ص322.
ريتشار شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيك و إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ

² للنشر، القاهرة، 2010، ص422.

³ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص13.

⁴ سيد الهواري، مرجع سابق، ص96-97.

⁵ Paragraphe (7) Normes Comptables Internationales, IAS-21.

- النشاط الأجنبي: هي منشأة تابعة أو منشأة زميلة أو مشروع مشترك أو فرع للمنشأة معدة التقرير توجد نشاطاتها أو تتم في بلد غير بلد المنشأة معدة التقرير؛
- المنشأة الأجنبية: هي منشأة أجنبية نشاطاتها ليست جزءا مكملًا لنشاطات المنشأة معدة التقرير؛
- عملة التقرير: هي العملة المستخدمة في عرض القوائم المالية؛
- العملة الأجنبية: هي عملة عدا عملة التقرير للمنشأة؛
- سعر الصرف: هو معدل التبادل بين عملتين؛
- فرق سعر الصرف: هو الفرق الناتج عن الافصاح عن نفس عدد وحدات العملة الأجنبية في عملة التقرير باستخدام أسعار صرف مختلفة؛
- سعر الإغلاق: هو سعر الصرف الفوري بتاريخ الميزانية؛
- صافي الاستثمار في منشأة أجنبية: هو حصة المنشأة معدة التقرير في صافي أصول المنشأة الأجنبية. ينتج فرق سعر الصرف عن التغيير في معدل الصرف بين تاريخ العملية وتاريخ التسوية لأي بنود نقدية ناشئة من عملية بالعملة الأجنبية. عندما يجري سداد العملية خلال نفس الفترة المحاسبية التي حدثت فيها، فإنه يعترف بكامل فرق الصرف في تلك الفترة. ولكن عندما يتم سداد العملية في فترة محاسبية لاحقة فإنه يجري تحديد فرق سعر الصرف المعترف به في كل فترة تقع قبل فترة التسوية بموجب التغيير في أسعار الصرف خلال تلك الفترة.¹
- وكذلك يتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 "التقرير المالي في الاقتصاد التضخمي" على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم مرتفع.²
- تحدد المجموعة العملة التي تستخدم في إعداد الحسابات الموحدة ويتم تحويل القوائم المالية لهذه الكيانات إلى العملة المستخدمة من قبل الشركة الأم ويتم الانتقال إلى عملة الشركة الأم باستخدام طريقة سعر الاقفال وفقا لما يلي:³
- يتم تحويل الأصول والخصوم عدا الأموال الخاصة لسعر الاقفال؛
- يجب تحويل (ترجمة) بنود الإيرادات والتكاليف الكيان الأجنبي لسعر الصرف خلال تاريخ التحويل (الصفحة) ويتم استخدام متوسط سعر الصرف خلال الدورة؛

¹ Paragraphe (16) Normes Comptables Internationales, IAS-21.

² Paragraphe (1) Normes Comptables Internationales, IAS-29.

³ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P224.

- جميع فوارق (فروقات) الصرف الناتجة يجب أن تسجل ضمن الأموال الخاصة في حسابات فارق التحويل وهذا لصالح حقوق الأغلبية وتدرج في حقوق الأقلية الحصة العائدة لهم.
- ومما سبق اتضح لنا أن عمليات ما قبل التوحيد (التعديلات) تتم في دفاتر الشركات الفرعية فبعد اقفال الحسابات الخاصة بهذه الشركات يتم القيام بتعديلات عليها وذلك حسب تعليمات الشركة الأم أو الشركة القابضة.
- ومن أجل الوصول إلى تجانس في الحسابات تلزم الشركة الأم الشركات التابعة بالقيام بتعديلات قد تكون هذه التعديلات اجبارية وهذا من خلال تعديلات التجانس التي تقوم فيها بتعديل كل من الاهتلاكات والمؤونات، تقييم المخزونات، فوائد غير متتابعة للأصول الثابتة والمخزونات المنتجة من قبل المؤسسة، بإضافة إلى تعديلات ذات طابع ضريبي وتدخّل فيها كل من المؤونات النظامية والاهتلاك الاستثنائي، إعانات الاستثمار، التسجيل المحاسبي في جدول حساب النتيجة لأثر تغيير الطرق المحاسبية، بالإضافة إلى التعديلات الاختيارية والتي توضح الطرق البديلة المسموحة بإضافة إلى تعديلات التقييم التي تتناول في بحثنا هذا الجزء الخاص بالميزانية فقط وتمثل في الأصول الثابتة، الايجار التمويلي، الأدوات المالية، تحويل حسابات الشركات الأجنبية.
- ومن هذا نجد أن تعديلات التجانس هي المفروضة (الإجبارية) على كل مؤسسة تدخّل في نطاق التوحيد ولها الحرية في تطبيق التعديلات الأخرى من عدمها.

المبحث الثاني: تعديلات الميزانية الناتجة عن أول عملية توحيد

يجب إجراء بعض التعديلات على القوائم المالية عند أول عملية توحيد وسيتم تناول في هذا المبحث كل من إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد، الاستحواذ على شركة أجنبية (الشركات متعددة الجنسيات)، إدراج في نطاق التوحيد شركة تم انشاؤها سابقا من قبل المجموعة أخيرا اقتناء مجموعة فرعية.

المطلب الأول: إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد

إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد، وبالأجدر شراء شركة من قبل أخرى، يتم معالجتها وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 من أجل التحضير للتكامل من خلال توحيد الشركة المشتراة، يجب تحديد قيمتها في تاريخ الشراء. والهدف من هذا هو معرفة إذا قامت الشركة المستحوذة بدفع فقط مبلغ الموافقة لحقوقها في الأموال الخاصة في الشركة المستحوذة أو إذا قامت بصرف أكثر أو أقل من قيمتها وفي هذا الجزء سوف نرى كيفية حساب تلك القيمة في تاريخ الشراء.¹

1. طريقة الشراء

هي طريقة تنظر لأي اندماج أعمال على أن هناك مشتري وكيان آخر يتم الاستحواذ عليه، وأن الشركة الداخلة تشتري صافي الأصول للمنشأة المستحوذ عليها وتعترف في سجلاتها بالأصول والخصوم المشتراة وكذلك أي التزامات محتملة قد تنشأ، ويشمل ذلك البنود التي لم يتم الإقرار بها مسبقا بواسطة الكيان المستحوذ عليه. ويمكن تلخيص طريقة الشراء حسب معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 في الآتي:²

- تحديد تكلفة الاستحواذ (أي القيمة المدفوعة أو الأسهم التي يتم إصدارها مقابل الاندماج)؛
- تحديد القيمة العادلة لأصول الكيان المستحوذ عليه؛
- تحديد القيمة العادلة لخصوم الكيان المستحوذ عليه وكذلك الالتزامات المحتملة التي يمكن قياسها بموثوقية؛
- يجب التأكد من تساوي صافي أصول المنشأة المندجة (المستحوذ عليها) بالقيمة السوقية العادلة مع الفرق بين أصول المنشأة المندجة مقومة بالقيمة العادلة ومجموع الخصوم والالتزامات المحتملة مقومة بالقيمة العادلة للمنشأة المندجة؛
- حساب الشهرة الجديدة الناتجة من الشراء؛
- يتم تجميع القيم الدفترية لأصول وخصوم الكيان الدامج مع القيم العادلة للأصول والخصوم والالتزامات المحتملة للكيان المندمج؛

¹ Dominique Mesplé-Iassalle, Op Cit, P163.

² هيني فان جريوينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 80-85.

- أي شهرة مكتسبة يجب الاعتراف بها كأصل في ميزانية الكيان المجمع؛
- يجب أن لا يجمع صافي أصول المنشأة المكتسبة مع حقوق ملكية المنشأة المكتسبة لأن المنشأة المستحوذ عليها قد توقف نشاطها (بصورة منفصلة في القوائم المالية الموحدة) بعد الاستحواذ، ولذلك فإن صافي الثروة للمنشأة المكتسبة سوف تستبعد (ويجل محلها القيمة السوقية للأسهم المصدرة بواسطة الكيان المدمج).

2. تاريخ الاقتناء

هو التاريخ الذي تقوم فيه المنشأة المقتنية فعليا بالحصول على السيطرة على المنشأة المقتناة وعندما يتحقق ذلك من خلال معاملة تبادل منفردة فإن تاريخ التبادل يتزامن مع تاريخ الاقتناء إلا أن عملية تجميع الأعمال قد تتضمن أكثر من معاملة تبادل، على سبيل المثال عندما يتم على مراحل يتم من خلالها شراء الأسهم بصفة متتابعة وعندما يحدث هذا:¹

- تكون تكلفة عملية تجميع الأعمال هي إجمالي تكلفة المعاملات المنفردة؛
- يكون تاريخ التبادل هو تاريخ كل عملية تبادل (أي التاريخ الذي يتم فيه بكل استثمار منفرد في القوائم المالية للمنشأة المقتنية) حيث يكون تاريخ الاقتناء هو التاريخ الذي يتم فيه حصول المنشأة المقتنية على السيطرة على المنشأة المقتناة).

3. تكلفة الاقتناء

وفقا لمعيار التقارير المالية الدولية رقم 3 فتكلفة الاقتناء تمثل:

قياس الأصول التي يتم الحصول عليها أو الالتزامات التي يتم تحملها من قبل المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة بالقيم العادلة في تاريخ التبادل، وبالتالي عند تأجيل تسوية تكلفة عملية تجميع الأعمال أو جزء منها تحدد القيمة العادلة للجزء المؤجل بخصم المبالغ الواجبة السداد مقابل القيم الحالية في تاريخ التبادل مع الأخذ في الاعتبار أية علاوة أو خصم يحتمل تحملها عند التسوية.

تتضمن تكلفة عملية تجميع الأعمال الالتزامات التي تتكبدتها أو المتوقع أن تتكبدتها المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة، ولا يعد من قبل الالتزامات التي تتحملها المنشأة المقتنية مقابل السيطرة على المنشأة المقتناة الخسائر المستقبلية أو التكاليف المتوقع تكبدها نتيجة لتجميع الأعمال ومن ثم لا تدرج كجزء من تكلفة تجميع الأعمال.

وتتضمن عملية تجميع الأعمال أية تكاليف تعزى مباشرة لعملية تجميع على سبيل المثال الأتعاب المهنية التي تدفع للمحاسبين والمستشارين القانونيين ومؤسسات التقييم والاستشاريين الآخرين لتنفيذ التجميع. ولا يدخل ضمن تكلفة تجميع الأعمال التكاليف العمومية والإدارية بما في ذلك تكاليف وجود إدارة تتولى عملية

¹ معيار التقارير المالية الدولية رقم 3، الفقرة 25.

التجميع، والتكاليف التي لا يمكن أن تعزى مباشرة لعملية تجميع أعمال محددة وتتم المحاسبة عنها بحيث يعترف بهذه التكاليف كمصروفات عند تكبدها.

المطلب الثاني: شراء (الاستحواذ على) شركة أجنبية

ويجب تعريف في هذا الإطار كل من الشركة الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات. فالشركة الأجنبية هي: الشركة التي تملك أو تدير بصورة مباشرة أو تمارس (بصورة غير مباشرة) نشاطا استثماريا سواء في مجال الإنتاج أو التسويق أو الخدمات خارج الدولة الأم وذلك بغض النظر عن عدد ادول المضيفة التي تقع في دائرتها الأنشطة المذكورة.¹

أما الشركات المتعددة الجنسيات فهي: المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعاً إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر.² وعليه فإن مشكلة فارق التوحيد هي التي ستطرح لشركة أجنبية وكذا الشركة تعد حساباتها بعملة التوحيد. وهنا يجب الأخذ بعين الاعتبار سعر الصرف المطبق (المستخدم) لتحويل الأموال الخاصة في وقت دخول الشركة في نطاق التوحيد وكذلك يجب حذف بوضوح نتيجة الدورة، وأخيراً مقابل قيمة الأموال الخاصة بعملة التوحيد تشكل قيمة تاريخية لتوحيد حسابات الدورات المقبلة.³

– أنماط الشركات الدولية

يتم تصنيف أنماط الشركات الدولية وفقاً لما يلي:⁴

- ❖ **النمط المركزي وحيد الجنسية:** في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية، ولكنها تمتلك فروعاً إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية. ويتم اتخاذ جميع القرارات الرئيسية في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم؛
- ❖ **النمط اللامركزي:** بالمقارنة بالنمط الأول، نجد أنه في ظل هذا النمط توجد درجة عالية من اللامركزية في اتخاذ القرارات وحيرة التصرف في كل فروع الشركة بالخارج، كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية كما أن هذا النمط تعدد فيه الجنسيات المألقة للشركة.

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص134.

² خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 135.

³ Allen White, Dominique Godfroid, La Consolidation directe, DEBOECK, Belgique, 1994, P143.

⁴ خالد راغب الخطيب، مرجع سابق، ص 136 - 138.

❖ **النمط الجغرافي:** يتميز هذا النمط من الشركات متعددة الجنسيات بالتكامل والانتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم. كما تتميز الشركة بكون الحجم وتوافر الموارد المادية والبشرية والفنية.

❖ **الشركات متعددة الملكية:** ويظهر هذا النوع من الشركات إذا تعددت جنسيات ملاكها على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق اندماجها في شركات أخرى دولية أو اندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة.

المطلب الثالث: إدراج في نطاق التوحيد شركة تم انشاؤها سابقا من قبل المجموعة

الشركة المنشأة من قبل المجموعة إما مباشرة من قبل الشركة الأم أو تدخل شركات أخرى من ضمن المجموعة. يمكن أن لا تدخل هذه الشركة المنشأة في نطاق التوحيد. والأسباب الأكثر شيوعا لهذا الاستبعاد هي لاعتبارات حجم الشركة وبعد تطور الوضع (أي بعد سنوات) يصبح بالإمكان إدراجها في نطاق التوحيد، وفي ذلك الوقت يصبح الاستثمار المالي للمساهمين (مالكي الأسهم) لا يتوافق مع الحصة في الأموال الخاصة المحتفظ بها وينتج عن ذلك فارق التوحيد.¹

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لهذا العنصر ندرج دراسة الحالة الموالية:²

نفرض أن الشركة الأم (م) قامت خلال دورة (ن-5) بإنشاء الشركة (س) والتي تساهم فيها بنسبة 30% من رأس المال و 70% من طرف شريك خارج المجموعة وفي 31/12/ن تم تطبيق طريقة التوحيد المكافئ (طريقة حقوق الملكية) وفي هذا التاريخ كانت ميزانية كل من (م) و (س) على النحو التالي:

جدول رقم 23: ميزانية كل من الشركة الأم والشركة (س)

البيان	(م)	(س)
أسهم/(س)	400	
أصول متنوعة	3700	2000
رأس المال	2000	1000
فائض القيمة	100	
احتياطات	1000	500
نتيجة	400	200
خصوم متنوعة	600	300

Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P172.

¹ Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P172.

² Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P172-174.

وتجدر الإشارة إلى أن القيمة المحاسبية للأسهم المحتفظ بها من قبل (م) لا تتوافق مع 30% من رأس المال.

– حساب فارق التوحيد في 1/1/ن

$$\text{أسهم عند (م)} = 400$$

$$450 = (500 + 1000) \times 30\%$$

$$\text{فارق التوحيد} = (50)$$

ومنه فارق التوحيد سالب فيتم تسجيله في خصوم الشركة (س).

$$300 = 100 - 400 = \text{فائق القيمة} = 100 \text{ ومنه أسهم عند (م) تصبح}$$

$$\text{ومنه فارق التوحيد يصبح} = 450 - 300 = (150)$$

(150) تمثل حصة المجموعة في احتياطات (س) أو النتيجة المتراكمة غير الظاهرة.

ومنه فتوحيد الميزانية وفقا لطريقة التوحيد المتكافئ يكون على النحو التالي:

جدول رقم 24: توحيد الميزانية وفقا لطريقة التوحيد المكافئ

حسابات مجمعة	(س) ³	(س) ²	(م) ¹	مجموع (م) + (س)	البيان
510		510			أسهم (م)
	(300)		(100)	400	أسهم / (س)
3700		(2000)		5700	أصول متنوعة
2000	(300)	(700)		3000	رأس المال
			(100)	100	فائض القيمة
1000	(150)	(350)		1500	احتياطات
210	210				فارق التوحيد
400	(60)	(140)		600	نتيجة
600		(300)		900	خصوم متنوعة

Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P173.

$$\text{أسهم (م)} = 150 = (\text{فارق توحيد الخاص بالاحتياطات}) + 300 + 60 (\text{الخاص بالنتيجة}) = 510$$

(1): حذف فائض القيمة من (م)؛

(2): حذف حصة الشريك خارج المجموعة من (س)؛

(3): حذف الأسهم والأموال الخاصة من أجل الحصول على فارق التوحيد الإجمالي أو حصة المجموعة من

نتيجة (س).

ومنه رأس المال = 2000

الاحتياطات = 1610

الأموال الخاصة = 3610

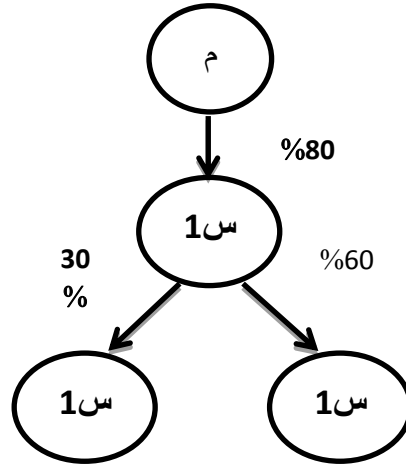
المطلب الرابع: اقتناء مجموعة فرعية

سيطرة أو رقابة الشركة الأم على المجموعة الفرعية يسمح للمشتري بالسيطرة على معظم الشركات الأخرى، الذي يعكس بوضوح الثمن المدفوع، النهج المتبع في هذه الحالة يسمح بالتركيز على المجموعة الفرعية ككل. وليس بشكل فردي على كل شركة مكونة لها. ومن وتسمح هذه الطريقة في بعض بحذف فارق التوحيد الإيجابي والتي من شأنها التعويض. وسنحاول حذف فوائض القيم من حسابات كل الشركات الداخلة في المجموعة الفرعية، والذي يسمح لنا بتصحيح جزء من فارق التوحيد الممكن، ثم حساب هذا الأخير في إطار ميزانية موحدة للمجموعة المكتسبة.¹

ولتوضيح ما سبق يمكن إدراج دراسة الحالة التالية:

قامت الشركة (م) بشراء 80% من أسهم الشركة (س1) في تاريخ 01/01/ن وهذه الأخيرة تملك شركتين، الأولى (س2) بنسبة 30% والشركة (س3) بنسبة 60% بعد الاستحواذ، الشركات الأربعة تشكل المجموعة التالية:

الشكل رقم 14: مساهمة الشركات الأربعة



Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P156.

في حسابات الشركة (م) التي اعدت لأول مرة حسابات موحدة في 31/12/ن.

¹ Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P156.

ونفرض أن (س1) لم تعد حسابات موحدة، يتم توحيد (س1) و (س3) في (م) بطريقة التوحيد الكلي و (س2) وفقا لطريقة التوحيد المكافئ (طريقة حقوق الملكية).¹
في 12/31/ن، حسابات الشركات الأربعة موضحة كالتالي:

جدول رقم 25: حسابات الشركات الأربعة

البيان	(م)	(س1)	(س2)	(س3)
أسهم (م)/(س1)	2948			
أسهم (س1)/(س2)		200		
أسهم (س1)/(س3)		1000		
أصول متنوعة	2052	1800	1500	2000
رأس المال	2000	2000	1000	1000
احتياطات	1000	(500)	200	500
نتيجة	500	100	100	200
خصوم متنوعة	1500	1400	200	300

Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P157.

وفي الأخير، تم تقييم أصول ثابتة بأقل من قيمتها بـ 500 دج عند (س1) و بـ 1000 دج عند (س2)، الأصل الذي في (س1) لا يهتك في (س2) يهتك على 10 سنوات، فارق التوحيد الايجابي يتم اهتلاكه على مدار 5 سنوات.

– فارق التوحيد

بعد القيام بإعادة تقييم الأصول، يتم تخصيص فارق توحيد إيجابي المتبقي الذي سيتم تفعيله في (م) فقط.

– الأموال الخاصة الموحدة ل (س1) في 01/01/ن

(الأموال الخاصة المعدلة ل (س1) خارج النتيجة.

$$\text{رأس المال} = 2000$$

$$\text{احتياطات} = (500)$$

$$\text{احتياطات موحدة} = 500$$

$$\text{المجموع} = 2000$$

– فارق التوحيد الخاص ب (س2) خارج النتيجة

¹ Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P156-161.

$$\text{رأس المال} = 1000$$

$$\text{احتياطات} = 200$$

$$\text{احتياطات موحدة} = 1000$$

$$\text{المجموع} = 2200$$

$$\text{حصة (س1) (30\%)} = 660$$

$$\text{أسهم مملوكة من (س1)} = (200)$$

$$\text{المجموع} = 460$$

– فارق التوحيد الخاص ب (س3)، خارج النتيجة

$$\text{رأس المال} = 1000$$

$$\text{احتياطات} = 500$$

$$\text{المجموع} = 1500$$

$$\text{حصة (س1) (60\%)} = 900$$

$$\text{أسهم مملوكة من (س1)} = (1000)$$

$$\text{المجموع} = (100)$$

الأموال الخاصة الموحدة ل (س1) ترتفع ل 2360

– فارق توحيد (م) يحدد انطلاقاً من:

$$\text{سعر شراء (س1)} = 2948$$

$$\text{حصة (م) في الأموال الخاصة الموحدة ل (س1)} = 1888 = 2360 \times 80\%$$

$$\text{المجموع} = 1060$$

ويتعلق هذا بفارق التقييم إيجابي أولي الذي يهتلك على 5 سنوات في 31/12/ن، القيمة

المحاسبية الصافية لهذا الفارق هو 848 ف (م) تخصص في ربحها (نتيجتها) مخصص اهتلاك قيمته 212.

– أصول متنوعة

$$\text{أصول (م)} = 2052$$

$$\text{أصول (س1)} = 1800 + 500 = 2300$$

$$\text{أصول (س2): طريقة التوحيد المكافئ} = 0$$

$$\text{أصول (س3)} = 2000$$

$$\text{المجموع} = 6352$$

– قيمة مساهمة (س1)/(س2) طريقة التوحيد المكافئ

رأس المال = 1000

احتياطات = 200

احتياطات موحدة = 1000

النتيجة الأولى = 100

اهتلاكات = (100)

المجموع = 2200

النسبة هي 30% أي المساهمة تكون = 660

– رأس المال

الجدول رقم 26: احتياطات الشركات الأربعة

	1000	احتياطات نتيجة	(م)
1288	500 (212)	النتيجة الأولى اهتلاكات فارق التوحيد حصة المجموعة	
80	100	النتيجة حصة المجموعة (80%)	(س1)
0	100 (100)	نتيجة النتيجة الأولى اهتلاكات الاستثمار حصة المجموعة (24%)	(س2)
96	200	نتيجة أولية حصة المجموعة (48%)	(س3)
1464			

Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P159.

– حقوق الغير

جدول رقم 27: حقوق الغير الخاصة بالشركات الأربعة

	2000 (500)	رأس المال احتياطات	(س1)
180	500 100 (1200) 900	احتياطات موحدة نتيجة أولية أسهم مجموع حصة حقوق الأقلية (20%)	
	1000	رأس المال	(س2)

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الاقرار المالية الحديثة

	200	احتياطات	
	1000	احتياطات موحدة	
	100	نتيجة أولية	
	(100)	اهتلاكات	
	2200	مجموع	
132		حصة حقوق الأقلية (6%)	
	1000	رأس المال	(س3)
	500	احتياطات	
	200	نتيجة	
	1700	مجموع	
884		حصة حقوق الأقلية (52%)	
1196			

Source : Allen White, Dominique Godfroid, Op Cit, P160.

– خصوم متنوعة

لم يتم إجراء ولا تعديل على هذه الخصوم وهنا نقوم فقط بتجميع كل الخصوم (م)، (س1)، (س3) والتي قيمتها 3200.

ومنه الميزانية الموحدة يتم اعدادها كالتالي:

848	فارق التوحيد (+)
660	مساهمة وفقا لطريقة حقوق الملكية
6352	أصول متنوعة
7860	مجموع الأصول
2000	رأس المال
1464	احتياطات
1196	حقوق الأقلية
3200	خصوم متنوعة
7860	مجموع الخصوم

واتضح لنا من خلال هذا المبحث الذي يتناول تعديلات الميزانية الناتجة عن أول عملية توحيد أن هناك أربع حالات وهي: إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد وتتم عن طريق الشراء ويحدد من خلالها طريقة الشراء أي تحديد تكلفة الاستحواذ، تحديد القيمة العادلة للمنشأة المستحوذ عنها، بالإضافة إلى الاعتراف بالشهرة الناتجة عن هذه العملية، وكذا تحديد تاريخ الاقتناء (الشراء)، وهناك تعديلات أخرى بالاستحواذ على شركة أجنبية، إدراج في نطاق التوحيد شركة تم انشاؤها سابقا من قبل المجموعة أي بعد توفر الشروط اللازمة لهذه للشركة يصبح بالإمكان إدخالها في نطاق التوحيد، وأخيرا اقتناء مجموعة فرعية أي تقوم الشركة الأم برقابة مجموعة فرعية تكون تحت سيطرتها.

المبحث الثالث: عمليات التوحيد

بعد القيام بعمليات ما قبل التوحيد (التعديلات) وإعادة تصنيف الحسابات الفردية على مستوى الشركات التابعة أو الشركة الأم فتقوم هذه الأخيرة بتنفيذ (القيام) بعمليات التوحيد باتباع الخطوات التالية: حذف الحسابات المتبادلة داخل المجموعة، معالجة فارق الإدماج الأول، معالجة سندات المساهمة واقتسام الأموال الخاصة، تغيير في نسب الفائدة ومحيط التوحيد.

المطلب الأول: حذف الحسابات المتبادلة داخل المجموعة

إن المقصود بالعمليات المتبادلة داخل المجموعة تلك الصفقات المالية التي تحدث فيما بين الشركة الأم من جهة وشركة أو أكثر من شركاتها التابعة من جهة أخرى كأن تقوم الشركة الأم مثلاً ببيع بضاعة للشركة التابعة أو أن يحدث العكس عندما تقوم الشركة بشراء بضاعة من شركاتها التابعة ولا تقتصر العمليات المتبادلة على شراء وبيع البضاعة فقط بل يمكن أن تشمل أيضاً شراء وبيع الأصول الثابتة أو الاقراض والاقتراض¹ وحيث أن الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية الموحدة هو إظهار ربحية المجموعة ومركزها المالي كما لو كانت شركة واحدة فهذا يقتضي إلغاء أثر العمليات المتبادلة التي تحدث فيما بين شركات المجموعة على القوائم المالية الموحدة، وذلك بطريقة تجعل النتائج التي تظهرها تلك القوائم محصورة فقط بالآثار الناتجة من العمليات المالية التي تحدث بين شركات المجموعة باعتبارها جميعاً وحدة اقتصادية واحدة من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى. وينجم عن عملية البيع المتبادلة بين شركات المجموعة نشوء حسابات متقابلة يتوجب استبعادها عند إعداد القوائم المالية الموحدة كحساب المبيعات في دفاتر الشركة القابضة مثلاً حساب المشتريات في الشركة التابعة وفي إجراء قيود الاستبعاد اللازمة أو التسوية لإعداد ورقة العمل الخاصة بالقوائم المالية الموحدة فيتم الاسترشاد بالقواعد التالية:²

- في حالة اتباع الجرد الدوري يكون الطرف المدين في قيود الاستبعاد المبيعات، بينما في الطرف الدائن في هذا القيد هو حساب المشتريات، أما في حالة اتباع نظام الجرد المستمر فيكون الطرف المدين في بند الاستبعاد المبيعات بينما يكون الطرف الدائن هو تكلفة البضاعة المباعة وتنطبق القاعدة أعلاه سواء كانت اتجاه المبيعات من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى؛
- يجب استبعاد الخسائر غير المحققة التي تضمنها المخزون من المبيعات المتبادلة عند إعداد القوائم المالية الموحدة بذلك بغض النظر عن اتجاه حركة المبيعات؛

¹ طلال عبد الحسن الكسار، مرجع سابق، ص 283.

² طلال عبد الحسن الكسار، مرجع سابق، ص 283-284.

- يتوقف أثر الربح غير المحقق في المخزون على القوائم المالية للمجموعة على اتجاه انسياب المبيعات من جهة وعلى نسبة تملك الشركة الأم في صافي أصول التابعة من جهة أخرى؛
 - في حالة كون نسبة تملك الشركة القابضة في صافي أصول التابعة أقل من 100% ستنعكس آثار الربح غير المحقق في المخزون على نصيب الأقلية حتى لو كانت المبيعات المتبادلة من الأسفل إلى أعلى، لكن نصيب الأقلية لن يتأثر بالربح غير المحقق في المخزون حتى لو كانت المبيعات المتبادلة من أعلى إلى أسفل.
- وفي حالة التوحيد الكلي يتم حذف من الحسابات الموحدة:¹
- الزبائن، الموردون: يجب حذف مبلغ الزبائن "الذمم المدينة" والموردون "الذمم الدائنة" المتبادلة من حسابات الميزانية الموحدة؛
 - المشتريات والمبيعات؛
 - القروض والاقتراضات؛
 - المخزونات المشتراة والمباعة؛
 - الاستثمارات المشتراة والمباعة؛
 - الأرباح الداخلية؛
 - سندات الخزينة: في حالة ممارسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة السيطرة على أسهم أو حقوق التصويت شركة من قبل شركة أو مجموعة من الشركات هناك يمكننا التحدث عن السيطرة الذاتية وهنا يجب حذفها.

في هذه المرحلة يتم تجميع العمليات، تقسيم الأموال الخاصة بالكيانات الموحدة، حذف السندات حيث يتم إجراء هذه العمليات وفقا للإجراءات الخاصة بكل أسلوب (طريقة) توحيد سواء كان التوحيد الكلي أو التوحيد النسبي أو التوحيد المكافئ.²

الفرع الأول: حذف العمليات (الحسابات) الداخلية الخاصة بالميزانية

عند إجراء التعديلات المختلفة الخاصة بالميزانية تقوم المجموعة بتجميع حسابات الميزانية عنصر بعنصر ويتم أخذ بعين الاعتبار الأسلوب المستخدم في عملية التوحيد أي أسلوب التوحيد الكلي، الجزئي (النسبي)، أو المكافئ.³

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P280-289.

² Bruno Bachy, Michel Sion, Op Cit, P72.

³ Bernard Raffournier, Op Cit, P253.

أولاً: أسلوب التوحيد الكلي

يتم تجميع الشركة الأم مع الشركات الفرعية بنسبة 100%.

ثانياً: أسلوب التوحيد النسبي (الجزئي)

وهنا يتم تجميع حسابات الشركة الأم والشركات الفرعية تبعاً لنسبة مساهمة الشركة الأم في هذه الشركات.

ثالثاً: أسلوب التوحيد المكافئ

يتم إعفاء من التجميع الشركات التي تساهم فيها الشركة الأم تبعاً لأسلوب التوحيد المكافئ وهذا نظراً لأن حسابات هذه الشركات لا تدمج في حسابات الشركة الأم ويتم تعويض مساهمة الظاهرة في ميزانية الشركة الأم بحصة الشركة الأم من الأموال الخاصة للشركة الفرعية.

الفرع الثاني: حذف الحسابات الداخلية

من أجل إعطاء صورة صادقة عن وضعية حسابات المجموعة يجب حذف العمليات الداخلية بين الشركات (المؤسسات) التي تدخل ضمن المجموعة. فهناك عمليات داخلية تؤثر على النتيجة والاحتياطات وهناك عمليات داخلية لا تؤثر على النتيجة ولا على الاحتياطات أي التوحيد الكلي أو النسبي أما أسلوب التوحيد المتكافئ فهو غير معنى بحذف الحسابات الداخلية.

أولاً: المستحقات / الديون

الحسابات الخاصة بالمستحقات / الديون تتضمن أيضاً حسابات: الزبائن/الموردون، أوراق القبض/أوراق الدفع، القروض/الاقتراضات. وتتعلق عملية حذف الحسابات الداخلية للمستحقات/الديون بالميزانية الموحدة ولا تؤثر على النتيجة وهذا يعني أن ليس لها أي تأثير على الضرائب المؤجلة.¹ ويتم حذف هذه الحسابات على حسب الطريقة المستخدمة:

1. حالة التوحيد الكلي/ الكلي: يتم حذف المبلغ الإجمالي؛

2. حالة التوحيد النسبي/النسبي: يتم حذف المبلغ الأقل قيمة للديون أو المستحقات وهذا يعني أن

عملية الحذف قد تؤدي إلى حذف المبلغ الكلي (الإجمالي) للمستحقات أو الديون لكن لا يمكن أن يكون هذا المبلغ بالقيمة السالبة.²

¹ Micheline Friédérich et al, Op Cit, P283.

² Micheline Friédérich et al, Op Cit, P284.

ثانيا: حذف النتيجة (الأرباح) الداخلية

يجب أن يستبعد بالكامل الأرصدة المتبادلة وكذلك العمليات المتبادلة للمجموعة وتشمل المبيعات، المصروفات، كما يجب أن يستبعد بالكامل الأرباح غير المحققة الناتجة عن العمليات المتبادلة للمجموعة والداخلية ضمن القيمة الدفترية للموجودات كالمخزون والموجودات الثابتة، وبالنسبة للخسائر غير المحققة والناتجة عن العمليات المتبادلة للمجموعة والتي يتم خصمها من القيمة الدفترية للموجودات فإنه يتم استبعادها أيضا إلا في حالة عدم إمكانية استرداد التكلفة، ويتم معالجة اختلافات التوقيت الناتجة عن استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة المتعلقة بالعمليات المتبادلة للمجموعة طبقا لما جاء بالمعيار المحاسبي الدولي الثاني عشر "الحاسبة على ضرائب الدخل".¹

1. حذف أرباح المخزونات

المخزونات المدرجة في أصول مؤسسات المجموعة يمكن أن تكون نتيجة لمبيعات مؤسسات (شركة) أخرى ضمن المجموعة وهذه الأخيرة تكون قد حققت هامش ربح ناتج من هذه المبيعات. فيجب حذف هذا الهامش من المخزون النهائي وكذا من نتيجة المؤسسة التي قامت بالبيع.² فبمجرد حذف هامش المخزون تصبح القيمة الجبائية للمخزون في حسابات الشركة التي قامت بالشراء أكبر من قيمتها المحاسبية في المجموعة. وينتج ضريبة مؤجلة أصول محددة على أساس الشروط الجبائية (الضريبة) المطبقة على الشركة التي قامت بالشراء.³

2. حذف أرباح التنازل عن الأصول

يجب إلغاء فائض القيمة الناتجة عن التنازل الداخلية للأصول في المجموعة بالإضافة إلى الزيادة في الاهتلاكات المسجلة من قبل الشركة التي قامت بالشراء.⁴

3. خسائر القيمة والمؤونات الداخلية

خسائر القيمة والمؤونات الداخلية للمجموعة الموحدة هم:⁵

- ❖ خسائر قيمة المساهمات في المؤسسات الموحدة؛
- ❖ خسائر قيم الذمم المدينة على المؤسسات الموحدة؛
- ❖ المؤونات المكونة من أجل مخاطر إضافية التي تكبدها في شركات المجموعة الموحدة.

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 27.

² Micheline Friédérich et al, Op Cit, P287.

³ IBID.

⁴ Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, op cit, P284.

⁵ Micheline Friédérich et al, Op Cit, P292.

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الاقرار المالية الحديثة

يجب حذف خسائر القيمة (المخصصات) والمؤونات الداخلية وهذا فقط في حالة أنها تكون مكررة أي تؤخذ بعين الاعتبار الأموال الخاصة الموحدة، الوضع الذي يبرر الاعتراف بهذه الخسائر في القيمة والمؤونات. ولتوضيح كل ما سبق ندرج حالة عن حالات خاصة.

– حالة خاصة بالمشتريات والمبيعات

في 31/12/ن الذمم المدينة سجلت في حسابات الشركة (م) بمبلغ 13500 ويقابله نفس المبلغ في ساب الذمم الدائنة للشركة (س).

من أجل الانتقال إلى الميزانية الموحدة يجب إجراء القيد الموالي:

401	موردو المخزونات والخدمات	13500	
411	زبائن		13500

وفي حالة تسجيل انخفاض القيمة يجب حذفها كما يلي:

الشركة (م) سجلت انخفاض في قيمة الزبائن بمبلغ 5000 و 2000 منها تخص دورة (ن-1).

491	انخفاض قيمة الزبائن	5000	
120	النتيجة		3000
106	الاحتياطات		2000

ويجب تسجيل دين الضريبة المؤجلة (أي ضريبة مؤجلة خصوم) لهذا الانخفاض.

129	نتيجة	1000	
106	الاحتياطات	750	
134	ضريبة مؤجلة خصوم		1750

ويجب تسجيل مصاريف الضريبة المؤجلة الخاصة بهذه المخصصات

133	مصاريف الضريبة المؤجلة	1000	
12	نتيجة		1000

– حالة خاصة بالاستثمارات المشتراة والمباعة

قامت الشركة (س) ببيع معدات صناعية في تاريخ 01/02/ن للشركة الأم (م) بمبلغ 88000، مبلغ شراء هذه المعدات هو 100000 وتم شراؤها في (ن-2) ويهتكك خطيا على 10 سنوات، القيمة المتبقية لهذا الأصل معدومة، قررت الشركة الأم اهتلاكه على مدار 8 سنوات

$$88000 - (100000 - (10000 \times 2)) = 8000 \text{ (فائض قيمة الشركة (س))}$$

وهنا يجب إلغاء الربح الداخلي لهذا التنازل

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الأقرار المالية الحديثة

	8000	نتيجة	129
	12000	معدات صناعية (100000 - 80000)	215
20000		خسائر القيمة	2915

ويجب الأخذ بعين الاعتبار الضريبة المسددة من قبل

	2000	ضريبة مؤجلة أصول (0,25×8000)	133
2000		نتيجة	120

بالنسبة للاهتلاكات

يجب إلغاء الاهتلاك التكميلي

	1000	اهتلاكات (8/88000) - (10/10000)	2815
1000		نتيجة	120

وكذا الجانب الضريبي (التأثير الضريبي)

	250	نتيجة (0,25 × 1000)	129
250		ضريبة مؤجلة خصوم	134

المطلب الثاني: معالجة فارق الإدماج الأول

يمكن أن يكون مصدر فرق التوحيد الأول فوائض القيم المتأخرة الناتجة عن بعض عناصر الميزانية، ويسمى هذا الجزء فرق التوحيد الأول الذي يمكن تخصيصه لعناصر الأصول بفرق التقييم، أما الجزء المتبقي من فرق التوحيد الأول بعد طرح فرق التقييم فيسمى بفارق الاقتناء. ويتضمن فرق الاقتناء النسبة المحتواة في السعر المدفوع مقابل الامتيازات التي يمنحها التحكم في رقابة الشركة، كالقضاء على شركة منافسة، تأمين التمويل أو مصاريف التوزيع، تحسين ظروف الإنتاج، التوسع إلى الخارج...¹

يسند فرق التقييم إلى العناصر الموافقة في الميزانية (يعاد تقييم الاستثمارات وتعديل الاهتلاكات الخاصة بها).²

— يظهر فرق الاقتناء الموجب الأصول للميزانية الموحدة على مستوى الأصول المعنوية وحسب قانون

التوحيد يجب أن يتم اهتلاكه على فترة تتراوح ما بين 5 و 20 سنة؛

— يظهر فرق الإقتناء السالب في جانب الخصوم للميزانية الموحدة ويكون سالبا في الحالات التالية:

- عندما يكون فرق الإدماج الأول سالبا، ولا يوجد فرق التقييم؛
- عندما يكون كل من فرق التوحيد الأول وفرق التقييم سالبا؛

¹ Claude et Gilles lavabre, COMPTABILITE DES SOCIETES FUSION CONSOLIDATION, Litec, Paris,1998, P659.

² Claude et Gilles lavabreop cit, P660-661.

- التنبؤ بالخسارة، نواقص القيم، سوء المردودية.

الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لفارق التقييم

يجب تسجيل فارق التقييم على مستوى كل مركز يخصه هذا الفارق ينتج ضريبة مؤجلة عن القيمة المحاسبية الموحدة للأصل أو الخصم والقيمة الضريبية وهنا يجب معالجة الاهتلاكات المتعلقة به.

ولتوضيح ما سبق ندرج الحالة الموالية:¹

ميزانية الشركة (س) في 12/31-ن-1

أصول	مبالغ	خصوم	مبالغ
أصول غير متداولة	1700	أموال خاصة	
		رأس المال	2000
		احتياطات	800
		نتيجة	200
		خصوم غير متداولة	700
أصول متداولة	1000	خصوم متداولة	800
المجموع	2700	المجموع	2700

تم تقييم ميزانية (س) كما يلي:

العلامة التجارية قيمت بـ 1500000 دج

إيجار بسيط بقيمة 140000 دج

أصول معنوية 800000 دج (تكاليف تطوير الاستثمارات)

أصول مادية 500000 دج

مؤونة المخاطر 400000 دج

ضريبة مؤجلة ذات الصلة بفارق التقييم 635000 دج

– التسجيل المحاسبي لفارق التقييم يكون على النحو التالي:

203	تكاليف تطوير الاستثمارات	800
205	علامة تجارية	1500
208	إيجار بسيط (أصول معنوية أخرى)	140
211	أراضي	500
106	احتياطات (س)	1905
134	ضريبة مؤجلة خصوم	635
156	مؤونات المخاطر	400

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P294-295.

مبلغ الاحتياطات 1905 ويتعلق بالزيادة في الأموال الخاصة لـ (س) بعد إعادة التقييم
القيمة العادلة للأصول والخصوم = القيمة العادلة للأصول - القيمة العادلة للخصوم = 2535 - 5640 =
3105

ومنه الاحتياطات = 3105 - 1200 (أموال خاصة) = 1905

- التسجيل المحاسبي للاهتلاكات في 12/31/ن

تكاليف التطوير يتم اهتلاكها على 5 سنوات، الايجارات يتم اهتلاكها حتى نهاية العقد (مدة العقد تقدر بـ 5 سنوات)، العلامة التجارية تمتلك خلال 10 سنوات.

	254	نتيجة (س) $(150 + 28 + 160) \times 0,75$	129
	84	ضريبة مؤجلة أصول $(150 + 28 + 160) \times 0,75$	133
160		اهتلاك تكاليف التطوير $5/800$	2803
150		اهتلاك العلامة $10 / 1500$	2805
28		اهتلاك الايجار $5 / 140$	2808
	338	مخصصات اهتلاك الأصول الثابتة	681
254		نتيجة	120
84		نتائج الضريبة المؤجلة	1387

الفرع الثاني: معالجة فارق الاقتناء

وفقا للنظام المحاسبي المالي فارق الاقتناء هو كل فائض في تكلفة الاقتناء من حصة فائدة المقتني ضمن القيمة الحقيقية للأصول والخصوم المعرفة على أنها مكتسبة عند تاريخ عملية التبادل.¹
تميز فارق الاقتناء مجموعة من الخصائص:²

- أنها أصل ثابت يرتبط بنشاط المؤسسة ككل وليس بأصل معين؛
- أنها تتكون نتيجة عدة عناصر متداخلة يصعب الفصل بينها، أو قياس تأثير كل عنصر منفردا فيصعب تحديد أثر كل عنصر منفردا في زيادة فارق الاقتناء (الشهرة)؛
- قد تتزايد قيمة الشهرة سنة بعد أخرى تبعا لزيادة الأرباح غير العادية، على عكس معظم الأصول الأخرى التي تتناقص بالاستعمال أو مضي المدة ولا تأثير على للأرباح على قيمتها؛
- تساهم الشهرة في تحقيق الأرباح عموما، غير العادية للشركة بينما تساهم الأصول الثابتة الأخرى في تحقيق الأرباح عموما، فالشهرة توجد حيث وجدت الأرباح غير العادية؛

¹ الجريدة الرسمية، 2009، مرجع سابق، ص 84.

² أحمد حلمي جمعة، عبد الناصر درويش، محاسبة الشركات وفقا لأحداث التعديلات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتشريعات المحلية، ط1، درا الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 92.

التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق
متطلبات المعايير الأقرار المالية الحديثة

– يترتب على بيع الشهرة انتقال حقوق إضافية للمشتري تساهم في وجود هذه الشهرة كالعلامات التجارية وحقوق الاختراع، وكذلك الحق في الاستفادة من العقود والمزايا الناتجة من حسن الموقع والسمعة الطيبة والعلاقات مع العملاء والمزايا الأخرى للمنشأة، وذلك على عكس بيع الأصول الأخرى، حيث تنتقل ملكية الأصل منفردا إلى المشتري.

ونميز نوعين من فارق الاقتناء الموجب والسالب.

– فارق الاقتناء الموجب

ويتم تسجيلها وفقا لطريقتين:

الطريقة الأولى:

207	فارق الاقتناء	xxxx	
106	احتياطات الشركة الفرعية		xxxx

الطريقة الثانية:

207	فارق الاقتناء	xxxx	
161	سندات المساهمة		xxx
104	فارق التقييم (حقوق الأقلية)		xxx

– فارق الاقتناء السالب

ويتم تسجيله محاسبيا:

161	سندات المساهمة	xxxx	
12	نتيجة المجموعة		xxxx

– تقييم فارق الاقتناء

توجد طريقتين لتقييم فارق الاقتناء هما:¹

– الطريقة الأولى:

تقوم على أساس أن فارق الاقتناء (الشهرة) هي القيمة الرأسمالية للأرباح غير العادية المتوقع تحقيقها مستقبلا والتي يتم التوصل إليها باتباع الخطوات التالية:

❖ تحديد الأرباح المنتظر تحقيقها مستقبلا، بالاعتماد على متوسط الأرباح الفعلية لعدد من السنوات

الماضية، لتحديد اتجاه الأرباح مستقبلا؛

¹ أحمد حلمي جمعة، عيد الناصر درويش، مرجع سابق، ص 93-94.

❖ تحديد الأرباح العادية للشركة بالمعادلة التالية: الربح العادي = القيمة العادلة لصافي الأصول × معدل الربح العادي؛

❖ تحديد الأرباح غير العادية للشركة بالمعادلة التالية: الربح غير العادي الأرباح المنتظر تحقيقها مستقبلا - الأرباح العادية؛

❖ تحديد القيمة الرأسمالية للأرباح غير العادية أو قيمة الأصول التي تحقق الأرباح غير العادية (الشهرة) = الأرباح غير العادية / معدل الربح غير العادي.

– الطريقة الثانية

تقوم على أساس أن الشهرة هي القيمة الحالية للأرباح غير العادية المتوقعة في المستقبل على دفعات سنوية بفائدة مركبة، ويتم التوصل إليها بالخطوات التالية:

❖ تحديد الأرباح غير العادية المنتظر تحقيقها مستقبلا والتي تساوي الأرباح المنتظر تحقيقها مستقبلا – الأرباح العادية؛

❖ تحديد عدد سنوات تحقيق هذه الأرباح غير العادية (عدد الدفعات السنوية)؛

❖ تحديد معدل الفائدة المطلوب استخدامه لتحديد القيمة الحالية لدفعة تسوية بعد "ن" من السنوات؛

❖ تحديد الشهرة = الأرباح غير العادية × القيمة الحالية للدفعة.

المطلب الثالث: معالجة سندات المساهمة واقتسام الأموال الخاصة

ويمكن التمييز بين الشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد الكلي والنسبي معا والشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد المكافئ.

الفرع الأول: الشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد الكلي والنسبي

1. المبدأ

هذا الاقتسام يتم ما بين الأموال الخاصة بالمجموعة وحقوق الأقلية ويرافق ذلك حذف سندات المساهمة ويتم استخدام نسب الفائدة.¹

¹ Benoit Pigé et al, Op Cit, P278.

2. الطريقة

في البداية يتم اقتسام الأموال الخاصة باستخدام جدول ثم نقوم بتسجيل قيود المتعلقة بهذه العملية في يومية المجموعة في حالة توحيد كلي يتم نقل الأموال الخاصة بنسبة 100% أما حالة التوحيد النسبي فيتم تحويل الأموال الخاصة بمقدار المساهمة.¹

ولتوضيح طريقة الحساب والمعالجة ندرج دراسة الحالة الموالية:²

تمثل نسبة المساهمة مقدار 60% من رأس المال مع افتراض أن سندات (س) تم الحصول عليها بالقيمة الاسمية في تاريخ إنشاء الشركة التابعة ويمكن توضيح ميزانية الشركة الأم (م) والشركة التابعة (س) في:

الجدول رقم 28: ميزانية الشركتين (م) و (س)

أصول	مبالغ (م)	مبالغ (س)	خصوم	مبالغ (م)	مبالغ (س)
استثمارات	2000	1000	رأس المال	1000	600
مساهمات	680		احتياطات	1200	400
أصول متداولة	1620	800	نتيجة	600	200
			ديون	1500	600
المجموع	4300	1800	المجموع	4300	1800

Source : Benoit Pigé et al, Op Cit, P278.

– اقتسام الأموال الخاصة

جدول رقم 29: تحديد حقوق الأقلية

البيان	المبلغ	حصة المجموعة في (س) 60%	حصة الأقلية 40%
رأس المال	600	360	240
احتياطات	400	240	160
المجموع الأول	1000	600	400
- سندات المساهمة	(360)	(360)	/
المجموع الثاني	640	240	400
نتيجة	200	120	80

Source : Benoit Pigé et al, Op Cit, P278.

¹ IBID.

² Benoit Pigé et al, Op Cit, P 278-279.

– القيود المحاسبية لهذه العملية

	600	رأس مال (س)
	400	احتياطات (س)
360		سندات مساهمة (س) عند (م)
240		احتياطات (م)
400		حقوق الأقلية في الأموال الخاصة
	200	نتيجة (س)
120		نتيجة (م)
80		حقوق الأقلية في النتيجة

الفرع الثاني: الشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد المكافئ

وفقا لطريقة التوحيد المكافئ (طريقة حقوق الملكية) لم يتم أخذ بعين الاعتبار الحسابات في يومية التوحيد (المجموعة) فيتم معالجة السندات ويمكن استخدام جدول توزيع الأموال الخاصة كما يمكن عدم استعماله.

ولتوضيح ذلك ندرج المثال الموالي:¹ قامت الشركة (م) بشراء مقدار 160 من سندات المساهمة أي ما يعادل 30% من رأسمال الشركة (هـ) فالأموال الخاصة ارتفعت إلى:

$$\text{رأس المال} = 400, \text{ الاحتياطات} = 200, \text{ النتيجة} = 100.$$

– اقتسام الأموال الخاصة

جدول رقم 30: تحديد حصة المجموعة

البيان	المبلغ	حصة المجموعة	حصة خارج المجموعة
رأس المال	400	120	280
احتياطات	200	60	140
المجموع الأول	600	180	420
سندات المساهمة	(160)	(160)	/
المجموع الثاني	440	20	420
النتيجة	100	30	70

Source : Benoit Pigé et al, Op Cit, P279.

¹ Benoit Pigé et al, Op Cit, P279.

– القيود المحاسبية لهذه العملية

	210	سندات حقوق الملكية
130		سندات مساهمة
20		احتياطات (م)
30		نتيجة (م)

المطلب الرابع: تغيير في نسب الفائدة ومحيط التوحيد

التغيير في نسب الفائدة قد تحدث نتيجة ل:¹

- اقتناء الشركة الأم لحصة إضافية من أسهم شركة داخلية في إطار التوحيد؛
- بيع بعض أسهم داخلية في إطار التوحيد من قبل الشركة الأم وقد تكون هذه العملية داخلية كما قد تكون لطرف ثالث (خارجي)؛
- الرفع في رأسمال شركة داخلية في إطار التوحيد، غير مكتتبه أو مكتتبه جزئياً من قبل الشركة الأم؛
- تغيير في نسب الفائدة التي تتعلق بالزيادة أو تخفيض والتي تحدث تغييرات في نطاق (محيط) التوحيد.

1. اقتناء (شراء) أسهم

- اقتناء أسهم إضافية لأسهم خارجية عن المجموعة يغير نسبة الفائدة وقد يغير كذلك نسبة الرقابة الشركة الأم على الشركات المقتناة هناك ثلاث حالات نذكر منها:²
- شراء أسهم شركة تابعة (شركة موحدة كلياً)؛
- شراء أسهم كيان خاضع للسيطرة (رقابة) مشتركة، الشراء يؤدي إلى تغيير في الرقابة والكيان المراقب يصبح كيان مراقب كلياً؛
- شراء أسهم شركة زميلة (عملية الشراء تؤدي إلى تغيير في الرقابة والشركة المراقبة تصبح شركة تابعة للشركة الأم).

أ. شراء أسهم شركة تابعة

وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3، فارق التقييم وفارق الاقتناء المحسوبة حديثاً لا يتم أخذهم بعين الاعتبار في هذه العملية (إلا انخفاض القيمة)، في حالة شراء متعدد للأسهم كل عملية شراء يجب أن تعالج بشكل منفصل من قبل المشتري (المستحود). وفي تاريخ كل عملية شراء يجب استخدام تكلفة المعاملات والمعلومات حول القيمة العادلة من أجل تحديد مبلغ فارق الاقتناء المرتبطة بهذه العملية. نتائج هذه القاعدة

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P308-309.

² Robert Obert, Marie Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, Op Cit, P351.

تسمح بمقارنة خطوة بخطوة تكلفة المساهمات الفردية مع حصة فائدة المستحوز في القيم العادلة للأصول، خصوم المؤسسة المستحوز عليها في كل مرحلة.¹

ب. شراء أسهم كيان خاضع لرقابة مشتركة

وهنا تكون نفس معالجة شراء أسهم الشركة التابعة.

ت. شراء أسهم شركة زميلة

في إطار شراء أسهم شركة زميلة، هو عندما تقوم الشركة المستحوذة بالسيطرة فهنا يجب الاعتراف بالقيمة العادلة.²

2. الزيادة في رأس المال

هناك حالتين لزيادة رأس المال: زيادة رأس مال في شركة تابعة وزيادة رأس مال في كيان مشارك.

أ. زيادة رأس المال في شركة تابعة

زيادة رأس المال في شركة تابعة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3، في حالة الزيادة في معدل الفائدة في شركة موحدة وفقا لطريقة التوحيد الكلي، القيمة المحاسبية الموحدة للأصول والخصوم تبقى نفسها أي لا تتغير، دون تخفيض في فارق التقييم وفارق الاقتناء (التي حدثت في تاريخ السيطرة). الفرق بيت تكلفة الشراء الأسهم وحصة صافي الأصول الموحدة. ويتم تسجيل هذه الأسهم في تاريخ الشراء وفي حساب الأموال الخاصة. أما وفقا للنظام المحاسبي المالي الزيادة في معدل الفائدة يمثل استحواذ جزئي ويترجم بتخصيص فارق الاقتناء والمعالجة (المحاسبة) تأثير زيادة معدل الفائدة في جدول حساب النتيجة أو تغيرات الاحتياطات غير المسموح.³

ب. زيادة رأس المال في الكيان المشارك

زيادة رأس المال في كيان مشارك تترجم بزيادة أو تخفيض في معدل الفائدة. فالقواعد مماثلة لتلك التي تم دراستها في حالة زيادة رأس المال في الشركات التابعة.⁴

3. التنازل الخارجي عن الأسهم المشتراة (المكتسبة)

في حالة بيع أسهم شركة التي تدخل ضمن التوحيد، يجب تمييز نتيجة البيع وهذا من خلال القيام بتعديلات نتيجة العمليات السابقة للتوحيد (للمجموعة) ونتيجة البيع.⁵

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P309.

² Robert Obert, Marie Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, Op Cit, P353.

³ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P317.

⁴ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P320.

⁵ Robert Obert, Marie Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, Op Cit, P356.

4. التنازل عن الأسهم داخليا

التنازل الداخلي في المجموعة يجب أن يتم حذفها (تحييدها) في التوحيد بنفس طريقة حذف أو التنازل عن المخزونات والتنازل عن الاستثمارات.¹

5. التنازل الخارجي للأسهم

في تاريخ دخوله في نطاق التوحيد، مساهمة جديدة هي موضع حذف، في مقابل الحصة المملوكة من قبل المجموعة في الأموال الخاصة للشركة المملوكة. والفرق يولد فارق في نطاق التوحيد يحذف من الأصول أو الخصوم.²

وفقا لما سبق اتضح لنا أن لإعداد الحسابات الموحدة يجب القيام بالتعديلات والتي تسمى عمليات ما قبل التوحيد ثم تقوم بعمليات التوحيد وهذا من خلال القيام بحذف الحسابات المتبادلة داخل المجموعة أي الصفقات المالية التي تحدث ما بين الشركة الأم مع شركاتها التابعة والهدف من هذا الحذف هو إظهار ربحية المجموعة ومركزها المالي. كما لو كانت شركة واحدة، العملية الثانية هي معالجة سندات المساهمة واقتسام الأموال الخاصة ويتم هذا الاقتسام بين الأموال الخاصة بالمجموعة وحقوق الأقلية وينتج عن ذلك حذف سندات المساهمة باستخدام نسب الفائدة. وأخيرا تغيير في نسب الفائدة ومحيط التوحيد ويتم تغيير في نسب الفائدة عند الزيادة أو التخفيض لرأس المال التي تحدث تغيير في محيط (نطاق) التوحيد.

¹ Robert Obert, Marie Pierre Mairesse, Comptabilité et audit, Op Cit, P357.

² Allen White, Dominique Goffoid, Op Cit, P175.

المبحث الرابع: تدقيق وجباية الحسابات الموحدة للميزانية

بعد القيام بعملية توحيد الحسابات بالقوائم المالية تقوم الشركة الأم بتدقيق حساباتها وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى تدقيق الحسابات الموحدة، خلق نظام ضريبي للمجموعة، التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وفقا لكل من المعيار المحاسبي الدولي رقم 27،28،31 ومعيار التقارير المالية الدولي رقم 3، وأخيرا الافصاح المحاسبي للحسابات الموحدة وفقا لنفس المعايير.

المطلب الأول: تدقيق الحسابات الموحدة

– تعريف التدقيق

وفقا لمعيار التدقيق الدولي رقم 110 "معاني المصطلحات" فالهدف من تدقيق البيانات المالية هو تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت، من كافة النواحي الجوهرية، وفقا لإطار تقارير مالية محددة، وأن العبارات المستعملة لبيان رأي المدقق "تعبر بصورة حقيقية وعادلة أو تمثل بعدالة من كافة النواحي الجوهرية" وهي مصطلحات متساوية، وينطبق نفس الهدف على تدقيق بيانات مالية أو معلومات أخرى أعدت طبق أسس ملائمة.¹

– المدقق

المدقق هو الشخص الذي يتحمل المسؤولية النهائية عن مهمة التدقيق ويستعمل هذا المصطلح أيضا للإشارة إلى مؤسسة التدقيق فمصطلح المدقق يستعمل خلال المعايير الدولية للتدقيق عند وصف عمليتي التدقيق والخدمات ذات العلاقة التي قد يتم القيام بها، وإن القصد من هذه الإشارة ليس التلميح بأن الشخص الذي يقوم بإنجاز الخدمات ذات العلاقة من الضروري أن يكون هو مدقق البيانات المالية للمنشأة.²

– العناصر الأساسية في تقرير المدقق

يتضمن تقرير المدقق العناصر الأساسية الآتية مدرجة حسب طريقة عرضها المؤلف:³

- عنوان التقرير؛
- الجهة التي يوجه إليها التقرير؛
- الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية؛
- ❖ تحديد البيانات المالية المدققة؛
- ❖ بيان مسؤوليات إدارة المنشأة، ومسؤوليات المدقق.

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 110، معاني المصطلحات، ص4.

² معيار التدقيق الدولي رقم 110، مرجع سابق، ص6.

³ معيار التدقيق الدولي رقم 700، تقرير المدقق حول البيانات المالية، ص3.

- فقرة النطاق (شرح لعملية التدقيق).
- الإشارة إلى المعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الوطنية أو الممارسات المناسبة؛
- وصف للعمل الذي قام المدقق بإنجازه:

- ❖ فقرة الرأي وتحتوي على إبداء الرأي حول البيانات المالية؛
- ❖ تاريخ التقرير؛
- ❖ عنوان المدقق؛
- ❖ توقيع المدقق.

وفقا للمادة 715 مكرر 4 "المعدلة" من القانون التجاري:

تعين الجمعية العامة للمساهمين مندوبا للحسابات أو أكثر لمدة ثلاث سنوات، تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المصنف المهني.

وتتمثل مهمتهم الدائمة، باستثناء أي تدخل في التسيير، في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للشركة وفي مراقبة انتظام حسابات الشركة وصحتها. كما يدققون في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين، حسب الحالة، وفي الوثائق المرسلة إلى المساهمين، حول الوضعية المالية للشركة وحساباتها.

ويصدقون على انتظام الجرد وحسابات الشركة والموازنة، وصحة ذلك ويتحقق مندوبو الحسابات إذا ما تم احترام مبدأ المساواة بين المساهمين ويجوز لهؤلاء أن يجروا طيلة السنة التحقيقات أو الرقابات التي يرونها مناسبة. كما يمكنهم استدعاء الجمعية العامة للانعقاد في حالة الاستعجال، وإذا لم يتم تعيين الجمعية العامة مندوبي الحسابات، أو في حالة وجود مانع أو رفض واحد أو أكثر من مندوبي الحسابات المعنيين، يتم اللجوء إلى تعيينهم أو استبدالهم بموجب أمر من رئيس المحكمة التابعة لمقر الشركة بناء على طلب من مجلس الإدارة أو مجلس المديرين. ويمكن أن يقدم هذا الطلب كل معني وفي الشركات التي تلجأ علينا للدخار بواسطة السلطة المكلفة بتنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.

وفقا للمادة 715 مكرر 6 المعدلة من القانون التجاري كما و أن تطرق اليها، فإنه لا يجوز أن يعين مندوبا للحسابات في شركة المساهمة:

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة، بما في ذلك القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين ومجلس مراقبة الشركة؛
- القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة وأزواج القائمين بالإدارة وأعضاء مجلس المديرين أو مجلس المراقبة للشركات التي تملك عشر (1/10) رأسمال الشركة أو إذا كانت هذه الشركة نفسها تملك عشر (1/10) رأسمال هذه الشركة؛

- أزواج الأشخاص الذين يتحصلون بحكم نشاط دائم غير نشاط مندوب الحسابات على أجره أو مرتبا، إما من القائمين بالإدارة أو أعضاء مجلس المديرين أو من مجلس المراقبة؛
- الأشخاص الذين منحتهم الشركة أجره بحكم وظائف غير وظائف مندوب الحسابات في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم؛
- الأشخاص الذين كانوا قائمين بالإدارة أو أعضاء في مجلس المراقبة أو مجلس المديرين، في أجل خمس سنوات ابتداء من تاريخ إنهاء وظائفهم.

❖ الهدف من جمع المعلومات في المجموعة

الأهداف الأساسية من جمع المعلومات في المجموعة هي:¹

- ❖ تكوين ملف دائم لتوحيد الحسابات؛
- ❖ لمعرفة الأحداث أو الظروف المهمة والتي لها تأثير كبير على الحسابات الموحدة؛
- ❖ توجيها، تخطيط مهمة اختيار تقنيات الرقابة المناسبة للمصادقة على الحسابات الموحدة.

❖ محتوى الملف الدائم

الملف المستخدم في تدقيق الحسابات الموحدة هو نفسه المستخدم في الحسابات الفردية ويتكون:²

- ❖ جمع المعلومات العامة ذات الخصائص متعددة السنوات؛
- ❖ المعلومات المتعلقة بجميع المتدخلين في الحسابات الموحدة؛
- ❖ تنظيم المهمة؛
- ❖ إعداد برنامج العمل؛

ويمكن تصنيف المعلومات التي يستخدمها في عدة فئات:³

1. المعلومات الاقتصادية

ويجب توفر المعلومات التالية:

- ❖ الهيكل التنظيمي للمجمع؛
- ❖ هيكل المجمع والوزن النسبي للمؤسسات المدججة؛
- ❖ قطاعات النشاط للمؤسسات المدججة؛
- ❖ طبيعة وأهمية التدفقات الداخلة للمجموعة؛
- ❖ مكانة المجمع في قطاع النشاط.

¹ François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, P533.

² François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, P534.

³ François Colinet, Simon Paoli, Op Cit, P534-535.

2. المعلومات المحاسبية

ويجب توفر ما يلي:

- ❖ المخطط المحاسبي للمجمع؛
- ❖ الحسابات الموحدة لعدة دورات؛
- ❖ دليل توحيد الحسابات؛
- ❖ مبررات بعض البنود.

3. الإجراءات

ويجب توفر ما يلي:

- ❖ دليل توحيد الحسابات؛
- ❖ قواعد التقييم المختارة؛
- ❖ القواعد المحددة في توحيد الحسابات؛
- ❖ قواعد العرض؛
- ❖ المبادئ المحاسبية المستخدمة في المجموعة؛
- ❖ الجدول الزمني للعمليات.

4. تنظيم المجموعة

ويجب توفر ما يلي:

- ❖ الهيكل التنظيمي لمصلحة توحيد الحسابات؛
 - ❖ خيار معالجة بيانات موحدة؛
 - ❖ نظام المعلومات المستخدم؛
 - ❖ العلاقة مع مسؤولو كل شركة موحدة.
- مراقبة حسابات الشركات المدمجة

يجب على مراجعي الحسابات الشركة الأم التأكد من أن حسابات الشركة الموحدة منظمة، صادقة وتعكس الصورة الحقيقية للمجموعة.

– فهم مدقق العناصر

إذا خطط فريق عملية التدقيق المجموعة لطلب مدقق عناصر من أجل العمل على جمع المعلومات المالية حول عنصر معين، يجب أن يحص على فريق عملية تدقيق المجموعة على فهم حول النقاط التالية:¹

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 600، المادة 19.

- ما إذا كان يفهم مدقق العناصر وسيلتزم بالمتطلبات الأخلاقية المرتبطة بتدقيق المجموعة، وخاصة ما إذا كان مستقلاً؛
 - الكفاءة المهنية لمدقق العناصر؛
 - ما إذا سيكون فريق عملية تدقيق المجموعة قادراً على المشاركة في عمل مدقق العناصر إلى الحد اللازم من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة؛
 - ما إذا كان يعمل مدقق العناصر في بيئة منظمة تراقب المدققين بشكل فعال.
- ومنه فالتدقيق هو عملية منظمة ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطبيق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج التدقيق، ونتائج التدقيق تكون:
- القوائم المالية والمحاسبية الصحيحة والصادقة؛
 - القوائم المالية والمحاسبية غير الصحيحة؛
 - القوائم المالية صحيحة لكن بتحفظ.
- وتكمن أهمية التدقيق في كونه وسيلة تسمح بإعطاء الثقة في القوائم المالية للمؤسسة لصالح مستعمليها وتصبح نتائج التدقيق وسيلة تساعد في اتخاذ القرارات التي يرونها مناسبة.
- **عملية التوحيد**
- تتم عملية التوحيد كما يلي:¹
- يحصل فريق عملية المجموعة على فهم حول أنظمة الرقابة الممتدة على نطاق المجموعة وعملية التوحيد، بما في ذلك التعليمات الصادرة عن إدارة المجموعة إلى العناصر.
- يختبر فريق عملية المجموعة، أو مدقق العنصر بناءً على طلب فريق عملية المجموعة، الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة على نطاق المجموعة في حال كانت طبيعة وتوقيت ونطاق العمل الذي سيتم تأديته فيما يخص عملية التوحيد مستندة إلى توقع بأن أنظمة الرقابة على نطاق المجموعة تعمل بفعالية، أو إذا لم تستطع الإجراءات الجوهرية لوحدها توفير أدلة تدقيق كافية ومناسبة عند مستوى التأكيد.
- يضمم ويؤدي فريق عملية المجموعة إجراءات تدقيق أخرى في عملية التوحيد للاستجابة لمخاطر الأخطاء الجوهرية المقيمة في البيانات المالية للمجموعة التي تنشأ من عملية التوحيد. ومن شأن هذه الإجراءات أن تتضمن تقييم ما إذا كانت تم تضمين كافة العناصر في البيانات المالية للمجموعة.

¹ معيار التدقيق الدولي رقم 600، المادة 32: 37.

يتعين على فريق عملية المجموعة تقييم مدى ملائمة وكمال ودقة التعديلات وإعادة التصنيفات التي أجريت على التوحيد، وما إذا كانت هناك أية عوامل لمخاطر الاحتيال أو مؤشرات على تحيز محتمل من قبل الإدارة.

في حال عدم إعداد المعلومات المالية لعنصر معين وفقا لنفس السياسات المحاسبية المطبقة على البيانات المالية للمجموعة، يتعين على فريق عملية المجموعة تقييم ما إذا تم تعديل المعلومات المالية المتعلقة بذلك العنصر بالشكل المناسب لأهداف إعداد وعرض البيانات المالية للمجموعة.

يحدد فريق عملية المجموعة ما إذا كانت المعلومات المالية المحددة في الاتصالات التي يجريها مدقق العنصر هي نفس المعلومات المدججة في البيانات المالية للمجموعة. وفي حال اشتملت البيانات المالية للمجموعة على بيانات مالية خاصة بعنصر معين تختلف نهاية فترة إعداد التقارير المالية الخاصة به عن تلك الخاصة بالمجموعة، يقيم فريق عملية المجموعة ما إذا تمت إجراء تعديلات مناسبة على هذه البيانات المالية وفقا لإطار عمل إعداد التقارير المالية المعمول به.

يجب إتباع سياسات محاسبية موحدة عند إعداد القوائم المالية المجمعة بالنسبة للمعاملات المتشابهة والأحداث التي تتم في نفس الظروف ، وفي حالة ما إذا تعذر من الناحية العملية تطبيق سياسات محاسبية موحدة فيجب الإفصاح عن ذلك مع إيضاح البنود المدرجة في تلك القوائم والتي يطبق بشأنها سياسات محاسبية مختلفة ، وقد يكون من المناسب في حالة تطبيق إحدى شركات المجموعة سياسة محاسبية مختلفة عن باقي شركات المجموعة أن يتم إجراء التسويات اللازمة للقوائم المالية لهذه الشركة وذلك عند استخدامها في إعداد القوائم المالية المجمعة .

المطلب الثاني: إنشاء نظام ضريبي خاص بالمجموعة

في غياب الاعتراف القانوني لمفهوم المجموعة، القانون الضريبي وضع مجموعة من التدابير مستقلة تماما عن قانون الشركات، هذه الأنظمة تحتوي على استثناءات في مبادئ فرض الضرائب على كل شركة. النظام الأول الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة وهذا من خلال اعفاء أرباح الشركات التابعة في ظل ظروف معينة والذي يسمح الحد من خطر الازدواج الضريبي. تواجه الشركات خطر تكلفة ضريبة أعلى في حالة الشركات الفردية على عكس الشركات الموحدة حيث وضع المشرع نظام ضريبي يطبق من قبل شركات المجموعة ويتعلق بنظام الربح العالمي والربح الموحد والتي يتم بموجبها فرض الضريبة على أرباح شركات المجموعة سواء تم إنشاؤها في بلد الإقامة أو في الخارج.¹

في الجزائر اعتبارا من 1 جانفي 1997، قانون المالية لسنة 1997 خصص نظام ضريبي خاص بالمجموعة.

¹ Elisabeth Bertin, Christophe Godwski, Rédha Khelassi, Op Cit, P483-484.

ووفقا للمادة 729 من القانون التجاري: " إذا كانت لشركة أكثر من 50% من رأسمال شركة أخرى تعد الاثنية تابعة للأولى وهذه الأخيرة تعد بمثابة الشركة الأم في النظام الضريبي فالشركة التابعة لها مفهوم أوسع يمكن لشركة أن يتم اعتبارها تابعة في حالة امتلاكها لـ 10% على الأقل من رأسمالها ويفسر ضريبيا هذا الحد من الامتلاك باعتبار سندات المساهمة استثمارات في حالة ضمانه للشركة القابضة الملكية الكاملة لـ 10% على الأقل لرأسمال شركات أخرى.¹

– شروط أهلية نظام الشركات المجموعة

- هناك مجموعة من الشروط التي يستوجب توافرها في المجموعة وإلا فقد أهليته و يمكن تلخيصها في الآتي:²
- ❖ أن تكون الشركات الأعضاء على شكل شركات ذات أسهم، و عليه تستثنى شركات رأس المال وشركات الأشخاص؛
 - ❖ أن يكون رأس المال الاجتماعي للشركة العضو ممتلكا بصفة مباشرة و ليس بواسطة شركات أخرى بنسبة % 90 على الأقل من طرف الشركة الأم؛
 - ❖ أن لا يكون رأس المال الاجتماعي للشركة الأم ممتلكا بصفة مباشرة بنسبة %90 أو أكثر من طرف شركة أخرى يمكنها أخذ طابع الشركة الأم؛
 - ❖ لا يجب ربط الهدف الرئيسي للشركة بمجال استغلال أو نقل أو تحويل أو تسويق المحروقات و المواد المشتقة؛
 - ❖ أن تكون العلاقات بين الشركات المسيرة وفقا لأحكام القانون التجاري.

– المزايا الضريبية الممنوحة لمجموعات الشركات

لتشجيع تشكيل مجمع الشركات، وضعت أحكام ضريبية في هذا الإطار ونذكر منها:³

1. أرباح خاضعة لمعدلات ضريبية منخفضة: إذا كانت نسبة المساهمة تقدر بـ 90% من الحصة الاجتماعية أو قيم عقارية أخرى للشركات الأخرى في نفس المجموعة، فهنا تخضع الأرباح لتخفيض بنسبة 15% من الضريبة على أرباح الشركات بشرط الاستحواذ أو معدل ملكية رأس المال هو 90% وكذا للاستفادة من المعدلات المنخفضة يجب:

- الاستحواذ على 90% من رأس المال؛
- يشترط على الشركة شراء الأسهم خلال الدورة أو تتعهد بالاكتساب قبل نهاية الدورة.
- يتم الاحتفاظ بالأسهم المكتسبة من قبل الشركة لفترة لا تقل عن 5 سنوات؛

¹ قانون الضرائب المباشرة، المادة 172-3.

² رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 2009/39، الجزائر، ص2. الموقع: www.mfdgi.gov.dz تاريخ الإطلاع: 2015/11/11، 20:39.

³ Benaibouche Mohand Cid, Op Cit, P85-86.

2. الإعفاء من رسوم التسجيل لعقود تحويل الشركة: يتم إعفاء رسوم تسجيل عقود تحويل الشركة التي

ستحول إلى النظام الضريبي للمجمعات بشرط استكمال إجراءات التسجيل؛

3. مزايا ضريبية أخرى: ونذكر منها:

• إعفاء الأرباح: الأرباح المقبوضة من قبل الشركات مقابل الحصة في رأس المال الشركات

الأخرى لنفس المجموعة، تعتبر معفاة من الضريبة على أرباح الشركات؛

• إعفاء فوائض قيم التنازل: فوائض قيم التنازل المحصل عليها من خلال التبادل ما بين

شركات المجموعة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات؛

• إعفاء عقود التي تثبت تحويل الممتلكات: يتم إعفاء رسوم التسجيل التي تثبت تحويل

الممتلكات في إطار النظام الضريبي للمجمعات (إجراءات التسجيل تبقى إجبارية)؛

– خصومات: يحدد القانون سقف للمصارف المسموح بها (charges limitées) لكل مؤسسة

من مؤسسات المجموعة، غير أنه إذا استفادت مؤسسة من الحد المسموح به من التخفيضات فهذا لا

يمكنها الاستفادة من التخفيضات المسموح بها لغيرها من مؤسسات المجموعة؛

– تخفيض (خصم) بنسبة 50% على الرسم على النشاط المهني: رقم الأعمال الخاضع للرسم

على النشاط المهني للعمليات ما بين شركات المجموعة يستفيد من تخفيض قدره 50% (هذا

التخفيض يتم تجميعه مع الاستفادة من التخفيضات الأخرى التي يمنحها القانون).

ومما سبق نجد أن المزايا الضريبية الممنوحة للمجموعة تتلخص في: تخفيض بنسبة 15% من الضريبة على أرباح

الشركات وهذا في حالة ما إذا كانت نسبة المساهمة 90%، الإعفاء من رسوم التسجيل لعقود تحويل الشركة

المنظمة للمجموعة، تخفيض بنسبة 50% للرسم على النشاط المهني للعمليات التي تكون بين شركات

المجموعة، إعفاء من الضريبة لفوائض قيم التنازل الداخلية...

المطلب الثالث: التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة

الفرع الأول: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 27

يكون التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وفقا للمعيار المحاسبي المالي الدولي رقم 27 كما يلي:¹

– يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 أن يتم تجميع القوائم المالية للشركة القابضة والقوائم المالية

لشركاتها التابعة معا، ويتم افتراض وجود سيطرة من الشركة القابضة عندما تملك ما يزيد عن 50%

من الأسهم العادية التي لها حق التصويت في الشركات التابعة ما لم تتوافر السيطرة بالرغم من ملكية

الشركة القابضة للحد الأقصى لرصيد التصويت في الشركة التابعة؛

¹ هيني فان جريونج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 103.

- تبدأ عملية التجميع بالميزانيات وقوائم الدخل للشركة القابضة والشركات التابعة كوحدات منفصلة، وتعترف القوائم المالية للشركة القابضة بالشركة التابعة كما لو كانت أحد أصولها وتسمى "الاستثمارات في الشركات التابعة" وأي توزيعات أرباح مستلمة من الشركة سوف يعترف بها "كدخل من الشركات التابعة"؛
- بتجميع القوائم المالية للشركة القابضة والشركة التابعة، فإن القوائم المالية المجمعة سوف تعكس بصفة كاملة النتائج المالية والمراكز المالية للشركة القابضة والشركة التابعة، ومع ذلك فإن الاندماج يطرح عدة مشكلات:
- ❖ تحديد القوائم المالية لمنشآت تعمل في أنشطة تجارية مختلفة تماما وتحليل العمليات والاتجاهات الخاصة بكل من الشركة القابضة والشركة التابعة ويتم التغلب على المشكلة إلى حد ما عن طريق إعداد معلومات قطاعية؛
- ❖ لن يكون من السهولة تحديد القيود النظامية وقيود الدين على القوائم المالية المجمعة.

الفرع الثاني: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28 IAS

- يكون التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وفقا للمعيار المحاسبي المالي الدولي رقم 28 كما يلي:¹
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإنه يتم الاعتراف والإثبات للاستثمارات في شركة زميلة بصفة مبدئية بسعر التكلفة وفي تاريخ لاحق للاستحواذ فإن القيمة الدفترية تتعدل سواء بالزيادة أو النقص لتعكس حصة المستثمر في الربح أو الخسارة في المنشأة المستثمر فيها ويتم الاعتراف في حصة المستثمر في الأرباح أو الخسائر في المنشأة المستثمر فيها في حساب الأرباح والخسائر للمستثمر، ويتم تخفيض القيمة الدفترية للاستثمارات بمقدار التوزيعات المحصلة من المنشأة المستثمر فيها؛
 - التسويات في القيم الدفترية المعدلة سوف تكون ضرورية لتعكس التغيرات في الحصة النسبية للمنشأة المستثمرة في المنشأة المستثمر فيها والتي لا يتم الاعتراف بها في أرباح وخسائر المنشأة المستثمر فيها، مثل التغيرات الناشئة من إعادة تقييم الأصول الثابتة (الممتلكات والمعدات والتجهيزات) وكذلك فروق ترجمة أسعار صرف العملات الأجنبية، ويتم الاعتراف والإثبات لحصة المنشأة المستثمرة في هذه التغيرات مباشرة في حقوق الملكية للمنشأة المستثمرة.

¹ هيني فان جريونج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 115-116.

الفرع الثالث: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 31 IAS

- يكون التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وفقا للمعيار المحاسبي المالي الدولي رقم 31 كما يلي:¹
- يمكن للمنشآت أن تقوم بتكوين مشروعات مشتركة في الحالات التي لا تمتلك فيها أي منشأة نسبة أكبر من 50% من حقوق التصويت في المشروع المشترك، وهذا الأمر يؤدي إلى تمكين كل مشارك في المجموعة المشاركة من استخدام طريقة الملكية في المحاسبة للمنشآت غير المجموعة، وذلك للتقرير عن حصته في أنشطة المشروع المشترك، ويمكن أيضا استخدام طريقة التوحيد التناسبي ولا تحتاج كل وحدة إلى استخدام نفس الطريقة؛
 - إذا استخدمت المنشآت المشاركة طريقة حقوق الملكية، فإن المشروعات المشتركة سوف تتمكن المنشآت من التقرير عن نسب ديون إلى حقوق الملكية منخفضة وكذلك نسب تغطية فوائد عالية، وذلك بالرغم من أن هذا لن يؤثر على العائد على حقوق الملكية؛
 - تؤثر تكوين المشروعات المشتركة أيضا على التقرير على التدفقات النقدية من خلال كفالة مجموعة الشركات، وعند استخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة بالنسبة للمشروعات الخاضعة للسيطرة المشتركة فإنه يتم تبادل الأموال بين الشركة القابضة والمشروعات الخاضعة لسيطرة مشتركة بالتقرير عنها كدخل أو مصروف، بينما محاسبة الاندماج لأي تدفق نقدي تكون داخلية لأي عضو في المجموعة المندمجة أو المجموعة ولا يتم التقرير عنها بشكل منفصل.

الفرع الرابع: وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 IFRS

- يكون التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 3 IFRS كما يلي:²
- عندما ترغب منشأة (كيان ما) الحصول على سيطرة على صافي أصول (أصول - خصوم) لكيان آخر، فإن هناك عددا من الطرق التي يمكن بموجبها تحقيق هذه السيطرة من وجهة النظر القانونية وهي الاندماج، الاتحاد، وهكذا... وتحدث اندماجات الأعمال بإحدى هاتين الطريقتين:
 - ❖ في حالة الاستحواذ على صافي الأصول بعض أو كل الأصول والخصوم لمنشأة ما يتم الحصول عليها مباشرة بواسطة أخرى؛
 - ❖ مع الاستحواذ على حقوق الملكية لكيان ما (الشركة الأم أو القابضة) فإنه يستحوذ على السيطرة من خلال شراء أكثر من 50% من الأسهم العادية التي لها حق التصويت في منشأة

¹ هيني فان جريونج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 125.

² هيني فان جريونج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 125.

أو كيان آخر تسمى التابعة، ويمكن لكل من المنشأتين الاستمرار في العمل ككيانات قانونية مستقلة وتنتج قوائمها المالية بصفة مستقلة أو يمكن تجميع قوائمها المالية معا بطريقة ما.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي للحسابات الموحدة

الفرع الأول: الإفصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 IAS

يجب الإفصاح عن ما يلي:¹

- يرفق بالبيانات المالية الموحدة كشف أو بيان يوضح به بعض المعلومات المتعلقة بالشركات التابعة ذات الأهمية بما في ذلك الاسم، بلد التسجيل أو ممارسة النشاط، حصة القابضة في حقوق الملكية، وحصتها في عدد الأصوات إذا اختلفت عن حصتها في حقوق الملكية؛
- الإفصاح بالبيانات المالية الموحدة عن الأمور التالية في حالة انطباقها:
 - ❖ أسباب عدم توحيد البيانات المالية لأي من الشركات التابعة؛
 - ❖ طبيعة علاقة الشركة القابضة مع الشركة التابعة التي لا تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف عدد الأسهم التي لها حق التصويت فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (من خلال شركات تابعة أخرى)؛
 - ❖ اسم أي منشأة تمتلك الشركة القابضة أكثر من نصف الأسهم التي لها حق التصويت فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (خلال شركات تابعة أخرى) ولكن لا يمكن اعتبارها شركة تابعة بسبب عدم السيطرة عليها؛
 - ❖ أثر شراء أو بيع شركات تابعة على الوضع المالي في تاريخ إعداد البيانات المالية، وكذلك على نتائج الأعمال عن الفترة المالية وأيضا على الأرقام المقارنة للفترات السابقة.
- يجب الإفصاح بالبيانات المالية الخاصة بالشركة القابضة عن الطريقة المحاسبية المستخدمة في الحاسبة عن الاستثمارات في شركات تابعة.

الفرع الثاني: الإفصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28

يجب الإفصاح عن ما يلي:²

- القيم العادلة للاستثمارات في المنشآت الزميلة التي تم الإعلان عن عمليات تسعيرها؛
- معلومات مالية ملخصة للشركات الزميلة وتتضمن مبالغ مجمعة عن: الأصول، الخصوم، الإيرادات، الربح أو الخسارة؛

¹ المعيار المحاسبي الدولي رقم 27، الفقرة 32.

² هيني فان جريوينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 114-115.

- الأسباب للابتعاد عن الاقتراضات المسبقة للتأثير الهام؛
 - تاريخ التقرير عن القوائم المالية للمنشأة الزميلة، عند استخدام هذه القوائم المالية في تطبيق طريقة حقوق الملكية وكتاريخ للتقرير، أو لفترة تختلف عن المنشأة المستثمرة، وكذلك السبب في استخدام تاريخ تقرير مختلف أو فترة مختلفة؛
 - طبيعة ومدى أي قيود هامة (على سبيل المثال: الناتج من ترتيب القروض أو المتطلبات النظامية) على قدرة المنشأة الزميلة على تحويل الأموال إلى المنشأة المستثمرة سواء في شكل توزيعات أرباح، أو إعادة سداد القروض أو السلفيات؛
 - الحصة غير المعترف بها في خسائر المنشأة الزميلة لكل من الفترة والمبلغ المتراكم من فترات سابقة، إذا توقفت المنشأة المستثمرة عن الاعتراف بحصتها في خسائر المنشأة الزميلة؛
 - حصة المنشأة المستثمرة للربح أو الخسارة في المنشأة الزميلة والقيمة الدفترية المعدلة لهذه الاستثمارات والتي يجب الإفصاح عنها بشكل منفصل، كذلك يتم الإفصاح بشكل منفصل عن حصة المنشأة المستثمرة في أي عمليات غير مستثمرة لمثل المنشأة الزميلة كما يلي:
 - ❖ حصتها في الالتزامات المحتملة التي تنشأ لأن المنشأة الزميلة تحملت بصفة مشتركة مع المنشآت المستثمرة الأخرى؛
 - ❖ مثل هذه الخصوم المحتملة التي تنشأ لأن المنشأة المستثمرة عن كل أو جزء من الخصوم المتعلقة بالمنشأة الزميلة.
- أما السياسات المحاسبية وفقا لنفس المعيار هي:¹
- الإفصاح عن الطريقة المحاسبية المستخدمة لحساب: المنشآت الزميلة، الشهرة،
 - ينبغي أن تشمل قائمة الدخل والإيضاحات المتممة للمنشأة المستثمرة مايلي: الأرباح والخسائر عن الفترة، بنود الفترة السابقة؛
 - يجب أن تتضمن الميزانية والإيضاحات:
 - ❖ الاستثمار في شركات زميلة مبينة كبند منفصل في الواجبة وتبويبها كبند غير متداول؛
 - ❖ قائمة ووصف ملائم للشركات الزميلة الهامة، شاملا: الاسم، طبيعة الأعمال، نسبة حصة الملكية أو نسبة القوة التصويتية (إذا كانت مختلفة عن حصة الملكية)؛
 - ❖ إذا كانت الشركة المستثمرة لا تقدم قوائم مالية مجمعة ولا تتبع حساب الملكية للاستثمار، فإنه يجب وصف الآثار المترتبة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية؛

¹ هيني فان جريونينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 115.

- ❖ إذا لم يكن من الممكن إجراء التسويات اللازمة عندما تستخدم المنشآت الزميلة لسياسات محاسبية خلاف تلك المطبقة في المنشأة المستثمرة، فإنه يجب التنويه عن تلك الحقيقة؛
- ❖ حصة المنشأة المستثمرة في الالتزامات المحتملة أو التعهدات الرأسمالية في المنشأة الزميلة تعد مسؤولية قانونية محتملة.

الفرع الثالث: الإفصاح المحاسبي وفقا للمعيار التقارير المالية الدولي رقم *IFRS3*

- يتعين على المنشأة الدامجة الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين لقوائمها المالية من تقييم طبيعة والآثار المالية لعملية الاندماج وتأثيراتها خلال الفترة وقبل التصريح بإصدار القوائم المالية (ويتم الإفصاح بأرقام إجمالية للبنود غير الهامة)، وتشمل هذه المعلومات ما يلي:¹
- أسماء ووصف للمنشآت أو الأعمال الداخلة في عملية الاندماج؛
 - تاريخ الاستحواذ؛
 - النسبة المئوية لحقوق الملكية المستحوذ عليها والتي لها حق التصويت؛
 - تكلفة الاندماج ووصف لمكونات هذه التكلفة مثل عدد أسهم حقوق الملكية المصدرة أو القابلة للإصدار وكذا القيم العادلة لهذه الأدوات بالإضافة إلى الأساس المستخدم في تحديد القيم العادلة؛
 - تفاصيل عن أي عمليات قررت المنشأة القيام بها كنتيجة لعملية الاندماج؛
 - المبالغ المعترف بها في تاريخ الاستحواذ مبوبة حسب كل فئة من فئات الأصول والالتزامات والالتزامات المحتملة؛
 - وصف للعوامل التي أسهمت في وجود الشهرة؛
 - وصف لكل أصل غير ملموس لم يتم الاعتراف به منفصلا عن الشهرة؛
 - مبلغ الربح أو الخسارة للكيان المستحوذ عليه حتى تاريخ الاستحواذ مشمولاً في الربح أو الخسارة للكيان الدامج لهذه الفترة؛
 - إيرادات وأرباح وخسائر الكيان الموحد عن الفترة كما لو أن تاريخ الاستحواذ لكافة الكيانات الداخلة في الاندماج قد تم سريانها خلال الفترة وكانت البداية لتلك الفترة؛
 - يجب الإفصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم آثار التعديلات المتعلقة بما قبل اندماج الأعمال؛
 - يجب الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية لتقييم التغييرات في القيمة الدفترية المعدلة للشهرة خلال تلك الفترة.

¹ هيني فان جريوينج، ترجمة طارق حماد، مرجع سابق، ص 83.

الخلاصة الفصل

من خلال دراستنا لهذا الفصل الذي تناول التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية، تطرقنا إلى التعديلات على الميزانية لعملية توحيد الحسابات والتعديلات على الميزانية الناتجة عن أول عملية توحيد بإضافة إلى عمليات التوحيد وأخيرا تدقيق وجباية الحسابات الموحدة للميزانية.

واتضح لنا أن التعديلات تتم في دفاتر الشركات الفرعية فبعد اقفال الحسابات الخاصة بهذه الشركات يتم القيام بتعديلات عليها وذلك حسب تعليمات الشركة الأم أو الشركة القابضة وبالنسبة لأول عملية توحيد فهناك أربع حالات هي إما إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد عن طريق الشراء، الاستحواذ على شركة أجنبية، ادراج في نطاق التوحيد شركة تم انشاؤها سابقا من قبل المجموعة أخيرا اقتناء مجموعة فرعية. وفي مايلي نوجز أهم ما تم التوصل إليه في هذا الشأن:

- وفقا للنصوص القانونية والتشريعية الجزائرية الواجبة التطبيق وفقا للنظام المحاسبي المالي هناك ثلاثة أساليب لتوحيد الحسابات: التوحيد الكلي، التوحيد النسبي، التوحيد المكافئ (حقوق الملكية) والتي تعتبر نفسها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية؛
- إن إعداد الحسابات الموحدة وفقا للمعايير الدولية للاقرار المالي (*IFRS*) والتي جاءت بتوافق مع دخول النظام المحاسبي المالي حيز التطبيق سوف تسمح للمجمعات الاقتصادية من إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية والحقيقية للمجموعة، كما تسهل عملية إجراء المقارنة مع مختلف المؤسسات وكذا وضعية نفس المجموعة خلال مختلف الفترات؛
- نظرا لأهمية عملية توحيد الحسابات خصص المشرع الجزائري جزء من النظام المحاسبي المالي لهذا العنصر وبالمقارنة مع ما جاء في هذا النظام مع المعايير المحاسبية الدولية نجد أنها لا تتطابق بدرجة كبيرة في كثير من الممارسات المحاسبية نظرا لتعارضها مع كثير من النصوص التشريعية التي بقيت دون مواكبة التطورات الحديثة للمعايير المحاسبية الدولية التي تمتاز بدرجة من القبول.

الفصل الرابع

توحيد حسابات ميزانية
مجمع صيدال

تمهيد

قامت الجزائر بتبني المعايير المحاسبية الدولية والتي اصبحت تسمى معايير التقارير المالية الدولية من خلال نظام محاسبي مالي من المفروض أنه يعمل على تلبية احتياجات مختلف المتعاملين في عدة مجالات (الافصاح، القياس المحاسبي، توحيد الحسابات، التقييم...)، وهذا من أجل توفير معلومات ذات مصداقية وشفافية.

وبعدما تطرقنا لموضوع: توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ومدى توافقها مع المعايير المحاسبية الدولية من الجانب النظري في الفصول السابقة تم تخصيص هذا الفصل لتجسيد الموضوع على الواقع العملي وقد وقع الاختيار على مجمع صيدال - الجزائر وهذا من أجل الإلمام بجميع عناصر الموضوع. ومن هنا جاء تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية مجمع صيدال؛

المبحث الثاني: دراسة عناصر ميزانية الشركة الأم؛

المبحث الثالث: التوحيد الكلي لمجمع صيدال؛

المبحث الرابع: التوحيد المكافئ (حقوق الملكية) لمجمع صيدال.

المبحث الأول: تعريف مجمع صيدال

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري. 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة و الـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص. تكمن مهمة صيدال في تطوير، إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

ويتمثل الهدف الاستراتيجي لمجمع صيدال في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيصة والمساهمة، بشكل فعلي، في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية.

إن صفة المؤسسة العمومية تحول لمجمع صيدال مهمتين أساسيتين:

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية؛
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة، بصفتها المساهم الرئيسي؛
- و في إطار مهمته الأساسية، حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيصة.

في طليعة هذه الخطوط، يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع والذي يتمركز حول تحسين الموارد البشرية، تحسين التنظيم ونظام المعلومات، تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال:

- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية؛
- المساهمة في الحد من الواردات؛
- الانفتاح على الأسواق الخارجية؛
- الزيادة من مستوى رضا المستهلك.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مجمع صيدال

أنشأت صيدال في 1982 عقب إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت في هذا الإطار، من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة. كما حوّل إليها في 1988، مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية).

في سنة 1989 وتبعاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير. لكن في سنة 1993، تم إضفاء تعديلات على القانون الأساسي للشركة، حيث سمح لها بالمشاركة في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة مع موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع.

في سنة 1997، وضعت شركة صيدال مخطط إعادة هيكلة أسفر على تحويلها إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، أنتيبوتيكال وبيوتيك). وفي 2009، رفعت صيدال من حصتها في رأسمال سوميدال إلى حدود 59%. وبحلول سنة 2010، قامت بشراء 20% من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%. كما رفعت صيدال حصتها في رأسمال إيبيرال إلى حدود 60% في سنة 2011، وفي جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

في جانفي 2014، شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبوتيكال، فارمال وبيوتيك. أدى هذا القرار الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئاته الإدارية إلى تنظيم جديد يتمحور أساسا حول:

المديرية العامة للمجمع:

الهيكل الإداري الذي تنطوي عليه المديرية المركزية :

- مديرية التدقيق الداخلي؛
- مديرية إدارة البرامج؛
- مديرية الاستراتيجية والتنظيم؛
- مديرية التسويق والمبيعات؛
- مركز البحث والتطوير؛
- مركز التكافؤ الحيوي؛
- مديرية المشتريات؛
- مديرية ضمان الجودة؛
- مديرية الشؤون الصيدلانية؛
- مديرية أنظمة الإعلام؛
- مديرية المالية والمحاسبة؛
- مديرية الممتلكات والوسائل العامة؛
- مديرية الاتصال؛
- مديرية العمليات؛
- مديرية التنمية الصناعية؛
- مديرية المستخدمين؛

– مديرية التكوين؛

– مديرية الشؤون القانونية.

مصانع الإنتاج: تمتلك صيدال 09 مصانع للإنتاج بسعة إجمالية قدرها 200 مليون وحدة بيع:

مصنع المدية: متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية.

يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة لإنتاج الاختصاصات الصيدلانية وكذا مبنين: أحدهما مخصص للمنتجات البنيسيلينية، والآخر للمنتجات غير البنيسيلينية.

مصنع الدار البيضاء: يقع في المنطقة الصناعية بالجزائر العاصمة، ويُنتج هذا المصنع تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال (شراب، محلول، مرهم وأقراص).

مصنع جسر قسنطينة: يضم قسمين منفصلين: واحد لصناعة الأدوية على مختلف الأشكال (التحاميل، أمبولات وأقراص)، والآخر مزود بتكنولوجيا حديثة متخصصة في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات). يحتوي هذا المصنع على مخبر مراقبة الجودة.

مصنع الحراش: يتكون من ثلاث ورشات إنتاج: شراب ومحاليل، مرهم وأقراص.

مصنع شرشال: يتكون من ثلاث ورشات لإنتاج الشراب، الأشكال الجافة (أقراص، كيس مسحوق، كبسولات)

مصنع قسنطينة: يقع في قسنطينة، في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب.

مصنع قسنطينة خاص بالأنسولين: متخصص في إنتاج الأنسولين البشرية من ثلاثة أنواع (السرير، القاعدي والمركب 25، على شكل قارورات).

مصنع عنابة: متخصص في تصنيع الأشكال الصلبة.

مصنع باتنة: متخصص في إنتاج التحاميل.

مراكز التوزيع

بتوفرها على الوسائل اللوجستية القوية والإمكانات البشرية الشابة، الحيوية والمتخصصة، فإن هذه المراكز

تضمن توزيع منتجات صيدال عبر كافة أنحاء التراب الوطني.

مركز التوزيع – وسط

تأسس عام 1996، كان أول مركز توزيع للمجمع. كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع

انطلاقا من نقطة بيع واحدة. مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها، من إنشاء مركزين للتوزيع أحدهما بباتنة والآخر بوهران.

مركز توزيع - شرق

تأسس عام 1999 بباتنة، يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.

مركز التوزيع - غرب

تأسس عام 2000 من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.

المطلب الثالث: الفروع والمساهمات الخاصة بمجمع صيدال

أولاً: فروع مجمع صيدال

- سوميديال:

يقع في المنطقة الصناعية واد السمار، سوميديال هو نتاج شراكة بين مجمع صيدال (59%)، والمجمع الصيدلاني الأوروبي (36.45%) و فيناليب (4.55%).

تتضمن وحدة الانتاج سوميديال ثلاثة أقسام:

- قسم مخصص لانتاج المنتجات الهرمونية،
- قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)
- قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

إيبيرال:

إيبيرال هي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام / الخاص بين مجموعة صيدال (40%)، حلفار (الإمارات العربية المتحدة) (40%) وفلاش الجزائر، المتخصصة في المواد الغذائية (20%). تكمن المهام الرئيسية ل إيبيرال في إنشاء وإستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري.

يهدف المشروع الصناعي إيبيرال إلى تحقيق ما يلي :

- صناعة الأدوية الجنيصة (حقن وأشكال جافة)
- تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)
- توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناء على طلب المنتجين المحليين.

ثانياً: مساهمات مجمع صيدال

شركات صيدلانية حيز النشاط:

وينشروب فارما صيدال (WPS):

تأسست عام 1999 بين مجموعة صيدال (30%) وشركة سانوفي (70%) من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق، في الجزائر، المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري. إنطلقت وحدة الانتاج WPS، الكائنة بالمنطقة الصناعية واد السمار، في الإنتاج في ديسمبر 2000. وتشغل حالياً 103 عاملاً حيث

حققت عام 2012، إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار دينار.

فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM):

شركة مشتركة، تأسست في عام 1998 بين مجمع صيدال وشركة فايزر فارم الجزائر من أجل تصنيع وتوظيف وتسويق المنتجات الصيدلانية والكيميائية.

تتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار، إنطلقت في الإنتاج في فيفري 2003 و توظف حاليا 63 عاملا وقد حققت في عام 2012 إنتاجا قيمته 10 ملايين وحدة ليبلغ رقم مبيعاتها 3.7 مليار دينار.

المشاريع الصيدلانية قيد الانجاز

صيدال - نورث افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ - (SNM) (FNI) (مشروع قيد الانجاز)

SNM هو نتاج لشراكة أبرمت في سبتمبر 2012 بين مجمع صيدال (49%)، والشركة الكويتية نورث

افريكا هولدينغ مانوفكتورينغ (49%) والصندوق الوطني للاستثمار (02%) من أجل إنشاء مركز

متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان.

تافكو (شركة تاسيلي للأدوية) (مشروع قيد الانجاز)

هي ثمرة شراكة أبرمت عام 1999 بين مجمع صيدال (44.51%)، اكديما، سبيماكو و جي بي أم من

أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات).

تقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالروبية، ومن المتوقع دخولها في الانتاج في عام 2014.

مساهمات الأخرى

يجوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى:

الجزيري كليرينغ (شركة مالية) 6.67%

نوفر (مؤسسة إنتاج الزجاج) 4.46%

اكديما (الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية) 0.38%.

المطلب الرابع: سياسة الشراكة في مجمع صيدال

يطمح مجمع صيدال الذي يعتبر فاعلا أساسيا وأداة لتحقيق السياسة الوطنية للصحة العمومية، إلى

تعزيز مكانته كرائد في سوق الدواء حتى يصبح مرجعا في محيط تنافسي منفتح على التكنولوجيات الحديثة

والابتكارات كما يعمل من أجل الحفاظ على صورته و ضمان ديمومته

تعتبر الجودة في استراتيجية المؤسسة المحور الأساسي الذي يربط بين جميع الإجراءات الإدارية لضمان ماييلي:

طرح منتجات تتوافق والمتطلبات القانونية لاسيما من حيث السلامة والأمن والفعالية. إرضاء المستهلك.

كما ان متابعة أهداف المجمع تتم مع المراعاة المستمرة للقيم و المكونات الأساسية لمسؤوليته المجتمعية و المتمثلة

في:

- النزاهة؛
- الشفافية؛
- المصداقية؛
- المساءلة؛
- التضامن الاجتماعي؛
- الشراكة.

وتكمن سياسة الشراكة مجمع صيدال في:

تنمية الشراكة : محور استراتيجي

فيما يخص مجمع صيدال الذي يعمل حاليا على برنامج طموح للتوسع، فإن تنمية الشراكة تمثل محورا يتوافق مع احتياجاته، واقع السوق و كذا أهداف شركائه. استخلاصا للعبير من التحالفات السابقة، قمنا بتنقيح المسعى من خلال إقامة علاقات شراكة جديدة مبنية على التكامل بين الشركاء، المرودية واستدامة العمليات التي تمت مباشرتها.

يتواجد مجمع صيدال حاليا بصفة مساهم رئيسي أو بالأغلبية في شركة واحدة (01). كمساهم رئيسي أو بالأغلبية في ثلاث (03) شركات هي في طور الإنشاء كمساهم بأقلية في ثلاثة (03) شركات، المناقشات جارية حاليا مع شركاء آخرين لإنشاء شركتين جديدتين (02) من اجل تغطية أقسام علاجية مختلفة.

إن الشراكات التي أقامها المجمع تكتسي أشكال عديدة: شراكة صناعية وتجارية، منح امتياز الرخصة وإنشاء شركات مشتركة.

من بين المعايير التي تحدد كل شراكة، نجد مصداقية الشركاء والنزاهة في الالتزامات و كذا الثقة المتبادلة.

إن نوعية الاتفاقات المتعلقة بمشاريع الأنسولين والأورام التي أنجزت مؤخرا وسير برامجها التنفيذية تشهد، إذا لم الأمر، بصحة هذا المسعى.

المبحث الثاني: دراسة عناصر ميزانية الشركة الأم

قبل إعداد الميزانية الموحدة للمجمع قامت الشركة بإعداد ميزانية موحدة للوحدات وهي: مقر المجموعة (Siège du Groupe)، مركز توزيع وسط (UCC)، مركز توزيع غرب (UCO)، مركز توزيع شرق (UCE)، مديرية العبور (Direction de transit)، موقع إنتاج دار البيضاء (DEB)، مقر إنتاج عنابة (A)، مقر إنتاج قسنطينة (C)، مقر إنتاج الحراش (H)، مقر إنتاج جسر قسنطينة (GC)، مقر إنتاج شرشال (CH)، المضادات الحيوية (Antibiotical).

مع العلم أن الشركات التابعة لمجمع صيدال هي IBERAL بنسبة 60% و SOMEDIAL بـ 59% بتوحيد كلي وكل من SAIDANORA (49%)، TAPHCO (44,51%)، SAIDAL (35%)، SOLUPHARM (30%)، PSM (30%)، WPS (30%)، JORAS (2,34%)، ALGERIE CLERING (4,40%)، NOVER و (0,41%)، ACDIMA خارج عن نطاق التوحيد.

المطلب الأول: دراسة الأصول الثابتة للميزانية الموحدة للوحدات

1. فارق الاقتناء:

يقدر بـ 58.268.550,00 دج خاص بمقر المجموعة، اهتلاكه 0. أي أن هذا العنصر غير قابل للاهتلاك وفقا لسياسات المحاسبية لهذه المجموعة معنى هذا أن المجموعة تطبق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (03) المعدل لسنة 2008 والذي ينص على أن فارق الاقتناء لا يهتلك ولكن يجرى له أو يخضع لاختبار انخفاض القيمة سنويا على عكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم اهتلاك فيه هذا الفارق ولا يجرى له اختبار انخفاض القيمة.

2. الأصول المعنوية:

جدول رقم 31: الأصول المعنوية للوحدات التابعة لمجمع صيدال

البيان	القيمة الإجمالية	%	الاهتلاك	%	% ق أ	ق م ص	%	% ق أ
SG	14.468.923,97	7,33	8.066.684,40	4,28	55,75	6.402.239,57	72,89	44,25
UCC	1.820.291,76	0,92	1.798.611,47	0,95	98,81	21.680,29	0,25	1,19
DEB	5.411.653,43	2,74	5.411.653,40	2,87	100	0	0	0
A	622.440,00	0,31	532.320,75	0,28	85,52	90.119,25	1,03	14,48
C	1.325.431,00	0,67	993.795,47	0,53	74,98	331.635,53	3,78	25,02
H	4.440.808,14	2,25	3.190.491,91	1,69	71,84	1.250.316,23	14,23	28,16
GC	602.822,83	0,31	602.822,83	0,32	100	0	0	0
ANT	168.620.946,76	85,47	167.933.338,80	89,08	99,59	687.607,96	7,82	0,41
Σ	197.313.317,80	100	188.529.719,03	100	95,55	8.783.598,83	100	4,45

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

- التعليق: القيمة الإجمالية:** نلاحظ أن "ANT" الذي يمثل وحدة المضادات الحيوية يستحوذ على أكبر نسبة للأصول المعنوية بنسبة 85,47% ثم تليها مقر المجموعة "SG" بنسبة 7,33% لتليها باقي الوحدات بنسبة منخفضة جدا. وتعتبر وحدة المضادات الحيوية المستحوذة على أكبر نسبة لهذه الأصول لأنها كانت قبل القيام بالتغيرات الجذرية شركة تابعة والآن أصبحت وحدة.
- **الاهتلاك:** نلاحظ أن معظم الوحدات اهتلاك أصولها المعنوية تجاوز 70% أي أن ليس هناك تجديد للأصول التي اهتلكت وأن قيمة هذه الأصول في انخفاض مستمر.
- **الخلاصة:** من الجدول السابق نلاحظ أن هذه الوحدات جل أصولها المعنوية قد تم اطفائها ، مما يلاحظ على نسبة الاهتلاك المرتفعة والتي تقابلها نسبة القيمة المحاسبية الصافية التي بدأت في الاضمحلال.

3. الأصول المادية

أ. المباني:

جدول رقم 32: مباني الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%	الاهتلاك	%	ق م ص	%	% ق أ
SG	732393765,31	12,71	128092897,67	2,63	604303867,64	17,49	82,51
DEB	469026756,34	8,14	435016702,67	8,95	34010053,67	92,75	7,25
C	246061629,89	4,27	136985679,18	2,82	109075950,71	55,67	44,33
H	605826209,54	10,52	524871761,96	10,80	80954447,58	86,64	13,36
GC	598831361,56	10,39	564800542,32	11,62	34030819,24	94,32	5,68
CA	89841106,80	1,56	71432484,61	1,47	18408622,19	79,51	20,49
ANT	3019187581,84	52,41	2999724501,21	61,71	19463080,63	99,35	0,65
Σ	5761171411,00	100	4860924569,00	100	900246841,60	84,37	15,63

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ كذلك أن "ANT" الذي يمثل وحدة المضادات الحيوية يستحوذ على أكبر نسبة في المباني لتليها مقرر المجموعة وبالرغم من أن "ANT" تحوز على أكبر نسبة للمباني لكن تقريبا ستهلك كليا وستهلك كليا في جميع الوحدات.

ب. الأراضي

جدول رقم 33: أراضي الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	1.843.998.409,87	56,67
DEB	17.324.000,00	0,53
H	696.807.300,00	21,42
GC	534.918.240,00	16,44
CH	3.5010.000,00	1,08
ANT	125.595.404,00	3,86
Σ	3.253.653.353,00	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن «SG» يحوز على أكبر نسبة للأراضي 56,67% لتليها «H» بـ 21,42% ثم «GC» بـ 16,44% والباقي بنسب منخفضة لا تتجاوز 4%.

ت. تشيبتات مادية أخرى

جدول رقم 34: تشيبتات مادية أخرى للوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%	الاهتلاك	%	ق م ص	%	%
SG	540.135.616,60	3,78	432.572.775,34	3,30	107.562.841,26	80,09	8,96
UCC	132.327.969,46	0,92	111.736.591,07	0,85	20.591.378,39	84,44	1,72
UCO	82.571.282,60	0,58	60.085.928,58	0,46	22.485.354,02	72,77	1,87
UCE	64.829.875,06	0,45	50.923.656,07	0,39	13.906.218,99	78,55	1,16
DEB	1.381.754.028,00	9,66	1.223.082.178,14	9,34	158.671.849,86	88,52	13,22
A	240.781.431,77	1,68	184.930.980,04	1,41	55.850.451,73	76,80	4,65
C	131.198.3587,07	9,17	1.113.503.300,35	8,50	198.480.286,72	84,87	16,54
H	753.884.971,81	5,27	691.557.080,17	5,28	62.327.891,64	91,73	5,19
GC	1.314.728.795,73	9,19	1.149.289.828,07	8,77	16.543.8967,66	87,42	13,79
CH	228.733.101,85	1,60	162.307.982,64	1,24	66.425.119,21	70,96	5,54
ANT	8.248.476.481,79	57,68	7.920.263.229,99	60,46	328.213.251,80	96,02	27,35
Σ	14.300.207.141	100	13.100.253.530	100	1.199.953.611,3	91,61	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن "ANT" تحوز على أكبر نسبة في التثبيات المادية الأخرى 57,68% ثم باقي الوحدات الأخرى التي لا تتجاوز نسبة كل واحدة 10% وهذه التثبيات هي تقريبا في طور الاهتلاك الكلي حيث نجد أن أصر نسبة للاهتلاك المتراكم هي 70%.

ث. الأصول في شكل امتياز

جدول رقم 35: الأصول في شكل امتيازات للوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%	الاهتلاك	%	ق م ص	%	%
SG	76.513.968,00	87,42	265.673,50	20,97	76.248.294,50	0,35	88,39
A	11.014.278,00	12,58	1.001.231,24	79,03	10.013.046,76	9,09	11,61
Σ	87.528.246,00	100	1.266.904,74	100	86.261.341,26	1,45	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن الأصول في شكل امتيازات موجودة في وحدتين والقيمة المحاسبية الصافية لها مرتفعة أي أن هذا الأصل اهتلك جزئيا فقط.

ج. تشييات قيد الانجاز

جدول رقم 36: الأصول قيد الانجاز للوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	2.304.706.870,20	99,04
A	44.53.554,08	0,19
C	9.064.514,60	0,39
H	731.249,37	0,03
GC	6.493.995,82	0,28
ANT	1.478.061,00	0,11
Σ	2.326.928.245,00	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أنه سيتم إنجاز تشييات « SG » يستحوذ على أكبر نسبة 99,04% ولا تتعدى الواحد في المائة بالنسبة للوحدات الأخرى في مجملها.

4. الأصول المالية

أ. مساهمات أخرى والديون ذات الصلة

فنجدها فقط في « SG » موقع المجموعة بمبلغ إجمالي 2.668.606.175 مع تسجيل انخفاض قيمة بمبلغ 53.136.586,28 دج لتصبح قيمتها المحاسبية الصافية 2.615.469.588,72.

ب. القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية

جدول رقم 37: القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية للوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	127.964,00	0,13
UCC	83.332.354,78	81,81
DT	15.143.809,06	14,87
DEB	208.620,91	0,20
C	285.000,00	0,28
H	50.000,00	0,05
GC	218.546,00	0,21
CH	46.500,00	0,05
ANT	2.442.500,00	2,40
Σ	101.855.294,80	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن « UCC » لها أكبر نسبة 81,81% ثم تليها « DT » بنسبة 14,87% ثم باقي الوحدات التي لا تتجاوز في مجملها 4%.

ت. ضريبة مؤجلة أصول

جدول رقم 38: ضريبة مؤجلة أصول للوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	50.903.093,03	11,17
UCC	11.709.047,40	2,57
UCO	4.170.101,73	0,91
UCE	5.869.359,67	1,29
DEB	35.132.665,85	7,71
A	5.209.647,08	1,14
C	3.263.5117,55	7,16
H	160.113.559,70	35,14
GC	58.970.192,24	12,94
CH	5.450.985,68	1,20
ANT	85.430.759,28	18,75
Σ	455.594.529,20	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أعلى نسبة للضريبة المؤجلة أصول نجدها في وحدة « H » بنسبة 35,14% لتليها « ANT » بنسبة 18,75% ثم « GC » بـ 12,94% ثم « SG » بـ 11,17% والباقي لا تتعدى كل وحدة منهم 10%.

5. تحليل الأصول الثابتة لكل الوحدات

الوحدة: دينار جزائري

جدول رقم 39: تحليل الأصول الثابتة لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%	الاهتلاك	%	ق م ص	%
SG	8.290.126.355,98	28,38	622.134.617,19	3,42	7.667.991.718,79	69,66
UCC	229.189.663,40	0,78	113.535.202,54	0,62	115.654.460,86	1,05
UCO	86.741.384,33	0,30	60.085.928,58	0,33	26.655.455,75	0,24
UCE	70.699.234,73	0,24	50.923.656,07	0,28	19.775.578,66	0,18
DT	15.143.809,06	0,05	0	0	15.143.809,06	0,14
DEB	1.908.857.724,50	6,53	1.663.510.534,21	9,14	245.347.190,29	2,23
A	262.081.350,93	0,90	186.464.532,03	1,02	7.5616.818,90	0,69
C	1.601.355.280,11	5,48	1.251.482.775,00	6,87	349.879.505,11	3,18
H	2.221.854.098,56	7,61	1.219.619.334,04	6,70	1.002.234.764,52	9,10
GC	2.514.763.954,18	8,61	1.714.693.193,22	9,42	800.070.760,96	7,27
CH	359.081.694,33	1,23	233.740.467,25	1,28	125.341.227,08	1,14
ANT	11.651.231.734,67	39,89	11.087.921.070,00	60,91	563.310.664,67	5,12
Σ	29.211.126.264,78	100	18.204.111.310,13	100	11.007.014.954,65	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

6. مقارنة الأصول الثابتة في 2013/12/31 مع 2014/12/31 (بالنسبة للميزانية الموحدة للوحدات)

- فارق الاقتناء: نفسه؛
- الأصول المعنوية: انخفضت ويرجع ذلك إلى تكوين مخصصات اهتلاك 2014؛
- الأصول المادية:
- الأراضي: قيمة الأراضي انخفضت وقد يرجع ذلك إلى تدهور في قيمتها أو التنازل عن جزء أي الفرق بين 2013 و 2014؛
- المباني: انخفضت قيمتها ويرجع ذلك إلى الاهتلاك؛
- الأصول المادية الأخرى: انخفضت قيمتها بنسبة كبيرة 21,37% ويرجع ذلك إلى تكوين مخصصات اهتلاك 2014 و تدهور قيمة هذه الأصول بعد إعادة التقييم؛
- أصول في شكل امتيازات: زيادة كبيرة في قيمتها ويرجع ذلك للاستحواذ أو الاقتناء؛
- تشيئات قيد الانجاز: زيادة كبيرة في قيمتها ويرجع ذلك إلى التقدم في انجاز المشروع؛
- الأصول المالية:
- مساهمات أخرى: زيادة طفيفة ويرجع ذلك إلى استرجاع جزء من خسائر انخفاض قيمة هذه الأصول؛
- القروض: انخفاض في قيمته ويرجع ذلك إلى التنازل عن جزء من هذه الأصول؛
- الضريبة مؤجلة أصول: الزيادة في قيمة هذا العنصر ويرجع إلى إعادة تقييم الأصول الثابتة وينتج عنها فارق التقييم الذي هو بدوره خاضع لضريبة وهي ضريبة مؤجلة أصول.

التعليق على النتائج المتحصل عليها

بالنسبة لفارق الاقتناء فهو غير قابل للاهتلاك معنى هذا أن المجموعة تطبق معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 المعدل لسنة 2008.

أما الأصول المعنوية و الأصول المادية فنلاحظ أن المؤسسة لا تجدد أصولها وهذا نظرا لارتفاع نسبة الاهتلاك والذي يقابله انخفاض كبير في القيمة المحاسبية الصافية لهذه الأصول عدا المباني في مقرر المجموعة الذي يعتبر جديد مقارنة بالوحدات الأخرى والذي لا يتجاوز نسبة اهتلاكها 20% من إجمالي الأصول.

المطلب الثاني: دراسة الأصول المتداولة للميزانية الموحدة للوحدات

1. المخزون

جدول رقم 40: تحليل المخزونات لكل الوحدات الوحدة: دينار جزائري

البيان	القيمة الإجمالية	%	المؤونات	%	ق م ص	%	ق م ص	%
SG	21838209,28	0,33	3044368,34	0,2	18793840,94	13,94	86,06	0,37
UCC	520159141,81	7,98	0	0	520159141,81	0	100	10,35
UCO	431841177,53	6,63	3720204,87	0,25	428120972,66	0,86	99,14	8,52
UCE	335784878,73	5,15	3638088,55	0,24	332146790,18	1,08	98,92	6,61
DT	203814,00	0,003	0	0	203814,00	0	100	0,004
DEB	957989014,01	15,16	200966907,87	13,47	757022106,14	20,98	79,02	15,06
A	154439484,91	2,37	10363500,33	0,69	144075984,58	6,71	93,29	2,87
C	530353712,03	8,14	46110307,72	3,09	484243404,31	8,69	91,31	9,64
H	1276845484,07	19,59	756966626,68	50,74	519878857,39	59,28	40,72	10,34
GC	832037939,34	12,77	163133366,71	10,93	668904572,63	19,61	80,39	13,31
CH	94656871,62	1,45	36114842,04	2,42	58542029,58	38,15	61,85	1,16
ANT	1361024058,40	20,88	267886742,07	17,96	1093137316,33	19,68	80,32	21,75
Σ	6517173785,73	100	1491944955,18	100	5025228830,55	22,89	77,11	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن:

- بالنسبة للقيمة الإجمالية: مساهمة « **ANT** » تستحوذ على أكبر نسبة للمخزونات بنسبة 20,88% لتليها « **H** » بـ 19,59% ثم « **DEB** » بـ 15,16% ثم « **GC** » بـ 12,77% ثم باقي الوحدات بنسبة لا تفوق 10% لكل وحدة؛
- المؤونات والخسائر: نلاحظ أن هناك مشكل في هذا العنصر فنسبة هذا الأخير في معظم الوحدات كبيرة تفوق 15% حيث نلاحظ أنها في « **SG** » تقدر بـ 13,9% وفي « **GC,ANT,DEB** » تفوق 19% أما « **CH** » فهي 38,15% والنسبة التي أثارت اهتمامنا بدرجة كبيرة هو « **H** » حيث تقدر بـ 59,28% وهي نسبة مرتفعة جدا ويجب أخذها بعين الاعتبار أي إيجاد حلول لتخفيض هذه النسبة في الوحدات المذكورة.

2. الزبائن

جدول رقم 41: تحليل الزبائن لكل الوحدات الوحدة : دينار جزائري

البيان	القيمة الإجمالية	%	المؤونات	%	ق م ص	%	% ق أ
SG	338659817,73	7,08	5530044,63	0,38	333129771,10	10,05	98,37
UCC	1522294970,62	32,05	175103587,54	12,19	1347191383,08	40,66	88,50
UCO	1001975063,74	21,10	399389773,13	27,82	602585290,61	18,19	60,14
UCE	1354698933,15	28,53	498997114,49	34,75	855701818,66	25,83	63,17
DEB	29331943,60	0,62	17720333,69	1,23	11611609,91	0,35	39,59
C	4373713,87	0,09	0	0	4373713,87	0,13	100
H	46318767,55	0,97	0	0	46318767,55	1,40	100
GC	55319135,89	1,16	4760740,50	0,33	50558395,39	1,52	91,40
CH	1871351,35	0,04	0	0	1871351,35	0,06	100
ANT	394099911,20	8,30	334301240,89	23,28	59798670,31	1,80	15,17
Σ	4748944608,70	100	1435802834,87	100	3313141773,83	100	69,77

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

من الجدول نلاحظ أن:

- بالنسبة للقيمة الإجمالية: مساهمة « UCC » تستحوذ على أكبر نسبة للمخزونات بنسبة 30,05% لتليها « UCE » بـ 28,53% ثم « UCO » بـ 21,10% ثم باقي الوحدات بنسبة لا تفوق 10% لكل وحدة؛
- المؤونات والخسائر:

- نلاحظ أن كل من « C,H,CH » نسبة المؤونة فيها هي 0%؛
- نلاحظ كذلك أن هناك نسب منخفضة تتراوح بين 1,63% و 8,60% في « SG » و « GC » على التوالي؛
- نلاحظ نسب مرتفعة جدا في كل من « UCC » بـ 11,50%، « UCE » بـ 36,83%، « UCO » بـ 39,86% ونسب تفوق المعقول في كل من « DEB » بـ 60,41% و « ANT » بـ 84,83% وهنا نلاحظ أن هناك مشكل في هذه الوحدات من خلال تحصيل مستحقاتهم من عند الزبائن ويجب أخذها بعين الاعتبار.

3. المدينون الآخرون

جدول رقم 42: تحليل المدينون الآخرون لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	1.045.171.781,12	95,87
UCC	110.000,00	0,001
UCO	157.000,00	0,014
DT	3.508.934,64	0,32
DEB	9.779.867,40	0,90
A	3.025,00	0,0003
C	1.488.629,41	0,14
H	10.916.193,17	1,00
GC	6.746.267,57	0,62
CH	9.826.699,86	0,90
ANT	2.529.028,87	2,52
Σ	1090237427,04	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن أعلى نسبة للمدينون الآخرون نجدها في « SG » بنسبة 95,87% أي قريبة من 100% معنى هذا أن باقي الوحدات في إجمالها تستحوذ على نسبة أقل من 5%.

4. الضرائب

جدول رقم 43: تحليل الضرائب لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	132.390.604,39	23,63
UCC	582.334,00	0,10
DT	1.425.009,20	0,25
DEB	29.982.243,55	5,35
A	953.592,73	0,17
C	111.441,80	0,02
H	41.150.232,70	7,34
CH	559.264,08	0,10
ANT	353.170.386,65	63,03
Σ	560.325.109,10	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

وبالرجوع إلى ميزانية الشركة « ANT » نجدها أنها في هذا العنصر كومت مؤونات/اهتلاكات بمبلغ 345.347.828,24 أي ما تعادل 97,78% من القيمة الإجمالية لضرائب هذه الوحدة وهذا غير مبرر.

5. الخزينة

جدول رقم 44: تحليل الخزينة لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	557.491.510,09	10,60
UCC	3.558.651.185,15	67,66
UCO	239.991.016,03	5,59
UCE	504.867.020,93	9,60
DT	29.988.489,14	0,57
DEB	56.197.716,34	1,07
A	50.307.731,80	0,96
C	4.067.170,10	0,08
H	73.259.428,16	1,39
GC	5.935.296,53	0,11
CH	45.083.541,90	0,86
ANT	79.385.138,58	1,51
Σ	5.259.225.244,75	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

وبالرجوع إلى ميزانية الشركة « SG » نجدها أنها في هذا العنصر كومت مؤونات/اهتلاكات بمبلغ 76.896.881,94 أي ما تعادل 13,79% من القيمة الإجمالية لخزينة هذه الوحدة وهذا غير مبرر بالإضافة إلى وحدة « UCO » فالمبلغ يقدر بـ 6.378.686,13 أي ما يعادل 7,66% من القيمة الإجمالية لهذا العنصر في هذه الوحدة.

التعليق على النتائج المتحصل عليها

بالنسبة للمخزون نلاحظ ارتفاع كبير في المؤونة المكونة من قبل المجموعة بالنسبة لبعض الوحدات والذي يبرره مسؤول المحاسبة للمجموعة على أنها عبارة عن مواد أولية ومنتجات تامة الصنع تم انتهاء مدة صلاحيتها. أما بالنسبة للزبائن فارتفاع المؤونة يبرره على أنها ديون الزبائن والتي لم يسددوها بعد وقد تم توجيه قضيتهم للمحكمة.

ملاحظة: بالنسبة للمؤونة أو الاهتلاك المكون للخرينة فحسب تبريره من طرف مسؤولي المجمع، فهي لا تعتبر مؤونة ولا اهتلاك فهي عبارة عن أموال وضعت في بنك الخليفة والتي لا يمكن حذفها لأنه لم يتم استرجاعها.

المطلب الثالث: دراسة الأموال الخاصة للميزانية الموحدة للوحدات

1. رأس المال

يقدر بـ 2.500.000.000,00 دج مكون من قبل مقر المجموعة « SG ».

2. الاحتياطات

مكونة فقط من قبل مقر المجموعة « SG » وتقدر بـ 11.269.513.985,78 دج.

3. النتيجة الصافية

جدول رقم 45: تحليل النتيجة الصافية لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	(1.075.678.504,25)	(77,61)
UCC	348.395.086,67	25,14
UCO	251.263.598,21	18,13
UCE	309.013.500,85	22,30
DT	(40.562.422,16)	(2,93)
DEB	235.452.509,14	16,99
A	118.466.387,17	8,55
C	(369.963.934,97)	(26,69)
H	171.105.117,79	12,34
GC	726.891.365,18	52,45
CH	18.445.684,98	1,33
ANT	693.114.297,35	50,01
Σ	1.385.942.685,96	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن هناك 3 وحدات تحقق نتيجة سالبة معني هذا أنها تخفض من نتيجة المؤسسة ككل وهي

« SG »، « DT »، « C » كما نلاحظ أن هناك وحدتين تحقق نتيجة أقل من 10% وهي

« CH »، « A » وباقي الوحدات تفوق نسبة النتيجة فيها 20% وتتحقق أكبر نسبة في كل من

« GC » و « ANT » بنسبة 52,45% و 50,01% على التوالي.

4. فارق التقييم

نجده فقط في وحدة « ANT » بقيمة 211.470.328,71 دج.

5. مرحل من جديد

جدول رقم 46: تحليل حساب مرحل من جديد لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	63.641.365,73	10,55
DEB	137.366.073,19	22,78
C	(5.690.244,02)	(0,94)
H	(39.797.077,53)	(6,60)
GC	365.640.448,90	60,64
CH	(2.158.672,68)	(0,36)
ANT	83.934.974,12	13,92
Σ	602936867,71	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن كل من « C » ، « H » ، « CH » رحلت مبالغ سالبة معنى هذا أنها حققت في السنة السابقة نتيجة سالبة بمعدلات 0,94% ، 6,60% ، 0,36% على التوالي. أما باقي الوحدات فرحلت مبالغ موجبة تتجاوز 10% لتصل إلى أعلى نسبة في « GC » بنسبة 60,64%.

المطلب الرابع: دراسة الديون للميزانية الموحدة للوحدات

1. القروض المالية

جدول رقم 47: تحليل القروض المالية لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	2.024.517.880,51	75,42
DEB	401.269.750,00	14,95
H	69.931.636,55	2,60
GC	102.643.731,19	3,82
CH	16.463.452,50	0,61
ANT	69.355.112,21	2,58
Σ	2684181562,96	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

السؤال المطروح: هل يمكن للوحدات القيام باقتراضات مالية؟

نلاحظ أن أكبر نسبة نجدها في « **SG** » بنسبة 75,42 % لتليها « **DEB** » بـ 14,95% ثم باقي الوحدات التي لا تتجاوز في مجملها 10%.

2. ضريبة مؤجلة

جدول رقم 48: تحليل الضريبة المؤجلة لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
DEB	33388104,01	12,47
H	118278205,10	44,16
GC	113176778,26	42,26
CH	2979918,58	1,11
Σ	276823005,95	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

الضريبة المؤجلة نجدها فقط في أربع وحدات حيث نجدها مرتفعة في كل من « **H** » و « **GC** » بنسبة 44,16% و 42,26% على التوالي ثم « **DEB** » بـ 12,47% وأخيرا « **CH** » بـ 1,11%.

3. المؤونات والإيرادات المعترف بها سلفا

جدول رقم 49: تحليل النتيجة الصافية لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	176.600.649,42	13,11
UCC	44.019.729,27	3,27
UCO	16.317.010,56	1,21
UCE	17.592.365,84	1,31
DEB	135.112.249,33	10,03
A	47.819.122,81	3,55
C	127.322.037,85	9,45
H	140.779.228,12	10,45
GC	241.699.665,43	17,94
CH	28.524.844,00	2,12
ANT	37.164.3967,47	27,58
Σ	1.347.430.880,10	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

يمكن تقسيم الجدول إلى قسمين نسب متقارب فيما بينها والتي لا تتجاوز كل واحدة منها 10% والقسم الثاني قيم متقاربة فيما بينها تفوق 10% ولا تتجاوز 28%.

4. الموردون

جدول رقم 50: تحليل الموردون لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	608.822.099,03	43,79
UCC	211.217.491,95	15,19
UCO	15.903.171,93	1,14
UCE	(84.23.700,46)	(0,61)
DT	1.317.412,28	0,09
DEB	107.981.129,11	7,77
A	23.951.748,34	1,72
C	35.680.401,79	2,57
H	76.945.037,53	5,53
GC	171.693.857,51	12,35
CH	22.512.645,88	1,62
ANT	122.678.409,19	8,82
Σ	1390279704,08	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ أن أكبر نسبة للموردين نجدها في « **SG** » بـ 43,79% ثم « **UCC** » بـ 15,19% لتليها

« **GC** » بـ 12,35% ثم باقي الوحدات بنسب متقاربة لا تتجاوز 10%.

كما نلاحظ وجود قيمة سالبة لهذا العنصر في وحدة « **UCE** » بنسبة (0,61%) من إجمالي الموردين.

5. الضرائب

جدول رقم 51: تحليل الضرائب لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	329.570.968,64	94,88
UCC	3.123.768,00	0,90
UCO	2.048.709,82	0,59
UCE	4.739.014,13	1,36
DEB	2.997.765,96	0,86
A	153.603,00	0,04
C	1.595.668,94	0,46
H	977.967,13	0,28
GC	1264.455,90	0,36
CH	860.670,99	0,25
ANT	3.788,00	0,001
Σ	347336380,51	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

محاسبيا لا يمكن للوحدات إعداد الميزانية الخاصة بكل وحدة كذلك لا يمكن حساب الضرائب لكل وحدة فالمؤسسة ككل هي من تحسب الضرائب الخاصة بالنشاط ككل ورغم هذا سوف نعلق على النتائج حيث نلاحظ أن « **SG** » تستحوذ على أكبر نسبة أي 94,88% معنى هذا أن باقي الوحدات في مجملها تساهم فقط بـ 5,12%.

6. ديون أخرى

جدول رقم 52: تحليل الديون الأخرى لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	231.906.8921,49	78,45
UCC	149.499.141,97	5,06
UCO	87.501.024,45	2,96
UCE	88.162.057,61	2,98
DT	3.622.772,90	0,12
DEB	52.781.940,87	1,78
A	10.394.981,01	0,35
C	25.805.236,20	0,87
H	51.124.486,30	1,73
GC	41.650.735,15	1,41
CH	5.757.661,64	0,19
ANT	120.739.548,60	4,08
Σ	2.956.108.508,19	100

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

بالنسبة للديون الأخرى كذلك نلاحظ أن أكبر نسبة تستحوذ عليها « SG » بـ 78,45% لتليها باقي الوحدات التي لا تتجاوز في مجملها 22%.

7. الخزينة السالبة

جدول رقم 53: تحليل الديون الأخرى لكل الوحدات

البيان	القيمة الإجمالية	%
SG	401.306.806,83	90,37
DT	229.875,02	0,05
ANT	42.552.000,00	9,58
Σ	444.088.681,85	100

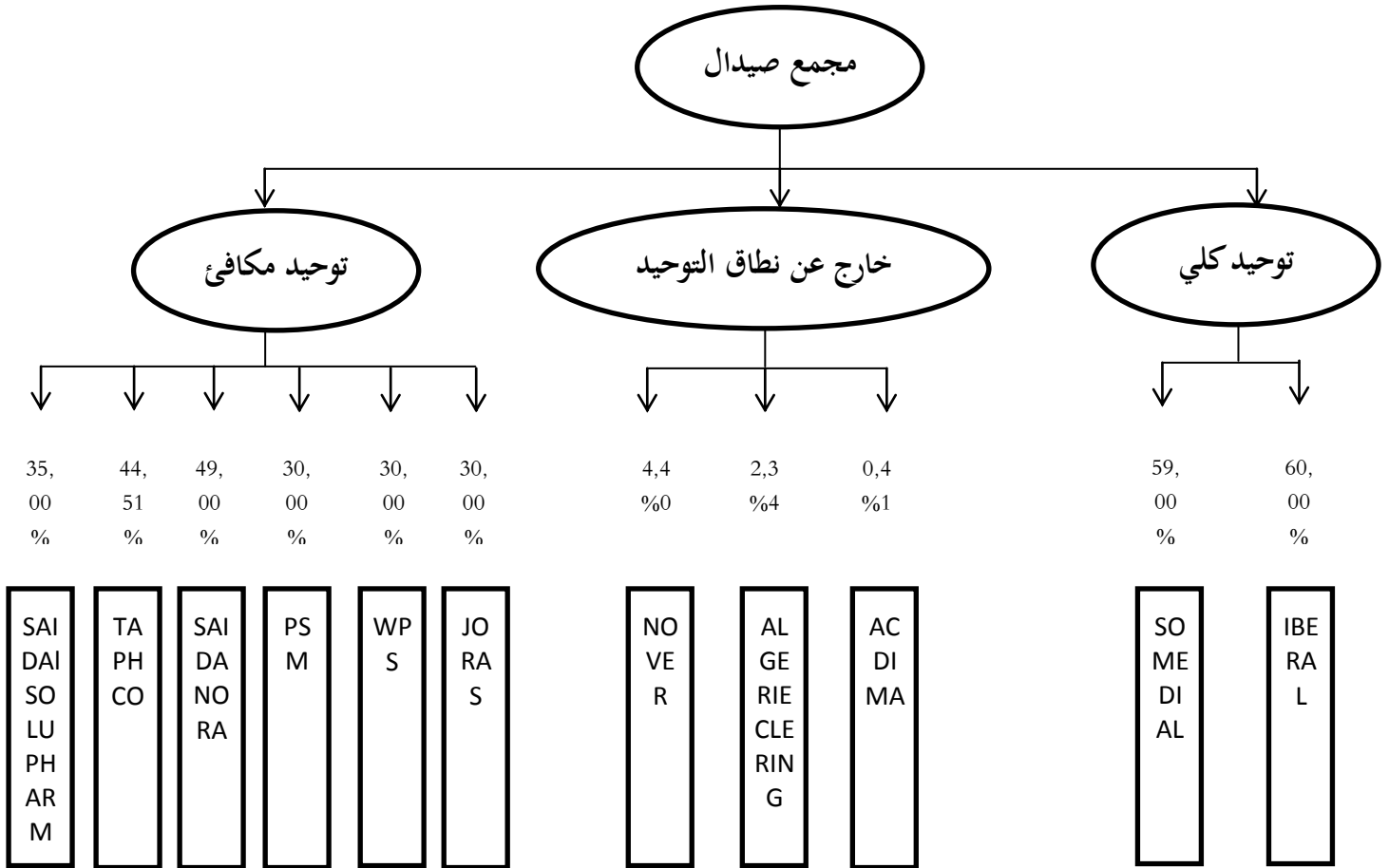
المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

نلاحظ في هذا العنصر وجود ثلاثة وحدات حيث « SG » لوحده تقدر نسبته بـ 90,37% والوحدتين المتبقيتين تحوز على أقل من 10%.

المبحث الثالث: التوحيد الكلي لمجمع صيدال

يتكون مجمع صيدال من : الشركة الأم ، IBERAL بنسبة 60 % و SOMEDIAL بنسبة 59 % ويتم توحيدها وفقا لطريقة التوحيد الكلي بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تدخل في نطاق التوحيد وفقا لطريقة التوحيد المكافئ وأخرى خارجة عن نطاق التوحيد يتم التطرق إليها في المبحث التالي ويمكن إدراج مساهمات مجمع صيدال في الشكل الموالي:

الشكل رقم 13: مساهمات مجمع صيدال



المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

المطلب الأول: التعديلات على حسابات الأصول

1. المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ 2.668.606.175,00 دج

التعديل: ويتم حسابها على النحو التالي:

% مساهمة SOMEDIAL × رأس المال + % مساهمة IBERAL × رأس المال

$$= 552.760.000,00 \times \%60 + 2.171.800.000,00 \times \%59 = 1.613.018.000,00$$

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم} - \text{قيمة التعديل} \\ = 1.613.018.000,00 - 2.668.606.175,00 = 1.055.588.175,00 \text{ دج}$$

التعليق:

عند احتساب المؤسسة لقيمة المساهمة وجدت مبلغ يقدر بـ 1.612.956.000,00 دج أي هناك فارق بين ما وحدته الشركة الأم صيدال والحسابات المعدة من قبلنا بقيمة 62.000,00 دج. كما نلاحظ في القوائم المالية للمؤسسة أنها وجدت فارق بقيمة 62.000,00 دج لا تعرف مصدره وهنا نلاحظ أن المؤسسة لو غيرت هذا المبلغ أي غير التعديل المقدم من قبلها لما وقعت في هذا الخلل. ولهذا سوف نقوم بإعداد ميزانية موحدة وفقا لما توصلنا إليه من نتائج للتمكن من المقارنة وتحليل هذه الانحرافات الموجودة في القوائم.

2. الزبائن

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

$$\text{قيمة الزبائن الخاصة بالشركة الأم} + \text{قيمة الزبائن الخاصة بـ SOMEDIAL} + \text{قيمة الزبائن الخاصة بـ} \\ \text{IBERAL} \\ = 6.334.921,12 + 395.046.698,26 + 4.748.944.608,70 = 5.150.326.228,08$$

التعديل:

= 14.076.886,93 دج ويخص العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركات التابعة ونجد هذا المبلغ في الزبائن والموردين ويجب حذف كل العمليات الداخلية.

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} - \text{قيمة التعديل} \\ = 14.076.886,93 - 5.150.326.228,08 = 5.136.249.341,15 \text{ دج}$$

3. المدينون الآخرون

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

$$\text{قيمة المدينون الآخرون الخاصة بالشركة الأم} + \text{قيمة المدينون الآخرون الخاصة بـ SOMEDIAL} + \text{قيمة} \\ \text{المدينون الآخرون الخاصة بـ IBERAL}$$

$$= 2.912.132,06 + 22.154.084,20 + 1.090.237.427,04 = 1.115.303.643,30$$

التعديل:

= 78.513.492,50 دج ويخص العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركات التابعة ونجد هذا المبلغ في المدينون الآخرون والدائنون الآخرون ويجب حذف كل العمليات الداخلية.

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} - \text{قيمة التعديل} = 78.513.492,50 - 1.115.303.643,30 = 1.036.790.150,80 \text{ دج}$$

المطلب الثاني: التعديلات على حسابات الخصوم

1. رأس المال الاجتماعي

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة رأس المال الخاصة بالشركة الأم + قيمة رأس المال الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة رأس المال الخاصة بـ IBERAL

$$= 5.224.560.000 + 2.171.800.000 + 2.500.000.000 = 5.224.560.000 \text{ دج}$$

التعديل: ويحسب كالتالي

رأس مال SOMEDIAL + رأس مال IBERAL

$$= 2.171.800.000 + 2.724.560.000 = 2.724.560.000 \text{ دج}$$

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة - قيمة التعديل

$$= 2.724.560.000 - 5.224.560.000 = 2.500.000.000 \text{ دج}$$

وهو نفسه رأي مال الشركة الأم.

2. احتياطات موحدة

قبل التعديل: وهو نفسه مبلغ الاحتياطات الخاصة بالشركة الأم التي تقدر بـ 11.269.513.985,78

التعديل: وتحسب على النحو التالي:

$$\times (1 - \text{نسبة المساهمة في SOMEDIAL}) \times \text{الاحتياطات} + (1 - \text{نسبة المساهمة في IBERAL}) \times \text{الاحتياطات}$$

$$= 22.291.426,35 \times (1 - 0,59) = 9.139.484,80$$

نلاحظ أن شركة IBERAL لا تكون الاحتياطات لا القانونية التي ينص عليها القانون ولا الاحتياطات الأخرى وهذا نظرا لأنها حققت نتيجة سالبة على التوالي في 2013/12/31 وفي 2014/12/31 معنى هذا أن الاحتياطات الموحدة للشركة الأم يتم احتسابها فقط على أساس الشركة الأم وSOMEDIAL.

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} + \text{قيمة التعديل} \\ = 11.269.513.985,78 + 9.139.484,80 = 11.282.665.927,33$$

3. فارق التقييم

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة فارق التقييم الخاصة بالشركة الأم + قيمة فارق التقييم الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة فارق التقييم الخاصة بـ IBERAL.

$$= 211.470.238,71 + 12.131.706,74 = 223.601.945,45 \text{ دج.}$$

ليس هناك فارق تقييم بالنسبة لـ IBERAL.

التعديل: ويحسب كالتالي

(1-نسبة المساهمة في SOMEDIAL) × فارق التقييم + (1-نسبة المساهمة في IBERAL) × فارق التقييم

$$= (0,59-1) \times 12.131.706,74 = 4.973.999,76$$

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} - \text{قيمة التعديل} \\ = 223.601.945,45 - 4.973.999,76 = 218.627.945,69 \text{ دج}$$

4. النتيجة الصافية

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة النتيجة الصافية الخاصة بالشركة الأم + قيمة النتيجة الصافية الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة النتيجة الصافية الخاصة بـ IBERAL. في حالة ما إذا كانت النتيجة الصافية موجبة أما إذا كانت سالبة فيتم طرحها.

$$= 1.385.942.685,96 + 13.724.045,69 - 50.783.949,98 = 1.348.882.781,67 \text{ دج}$$

نتيجة IBERAL سالبة ولهذا يتم تخفيضها.

التعديل: ويحسب كالتالي

$$\begin{aligned} & \times (1 - \text{نسبة المساهمة في SOMEDIAL}) \times \text{النتيجة الصافية} + (1 - \text{نسبة المساهمة في IBERAL}) \times \\ & \text{النتيجة الصافية.} \\ & = 50.783.949,98 \times (1 - 0,60) - 13.724.045,69 \times (1 - 0,59) = \\ & (14.686.721,26) \text{ ومعنى هذا أن النتيجة الصافية سوف ترتفع بمقدار التعديل وهذا نظرا للحصول على} \\ & \text{تعديل سالب.} \end{aligned}$$

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} - \text{قيمة التعديل} \\ & = 1.348.882.781,67 + 14.686.721,26 = 1.363.569.502,93 \text{ دج.} \end{aligned}$$

5. مرحل من جديد

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة مرحل من جديد الخاصة بالشركة الأم + قيمة مرحل من جديد الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة
مرحل من جديد الخاصة بـ IBERAL. في حالة ما إذا كان مرحل من جديد موجب أما إذا كان سالب
فيتم طرحه.

$$\begin{aligned} & = 685.942.032,88 - 304.966.171,06 + 602.936.867,71 = \\ & \text{دج } 221.961.005,89 \end{aligned}$$

مرحل من جديد الخاص بـ IBERAL سالب ولهذا يتم تخفيضها.

التعديل: ويحسب كالتالي

$$\begin{aligned} & \times (1 - \text{نسبة المساهمة في SOMEDIAL}) \times \text{مرحل من جديد} + (1 - \text{نسبة المساهمة في IBERAL}) \times \\ & \text{مرحل من جديد.} \\ & = 685.942.032,88 \times (1 - 0,60) - 304.966.171,06 \times (1 - 0,59) = \\ & (149.340.683,02) \text{ ومعنى هذا أن مرحل من جديد سوف يرتفع بمقدار التعديل وهذا نظرا للحصول} \\ & \text{على تعديل سالب.} \end{aligned}$$

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

$$\begin{aligned} & \text{القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة} - \text{قيمة التعديل} \\ & = 221.961.005,89 + 149.340.683,02 = 371.301.688,91 \text{ دج.} \end{aligned}$$

6. حقوق الأقلية

ويتم احتسابها على النحو التالي:

$$(1- \text{نسبة المساهمة في SOMEDIAL}) \times \text{الأموال الخاصة} + (1- \text{نسبة المساهمة في IBERAL}) \times \text{الأموال الخاصة.}$$

ويمكن تلخيص طريقة الحساب والنتائج الخاصة بهذا العنصر في الجدول الموالي:

جدول رقم 54: طريقة حساب حقوق الأقلية

المجموع	IBERAL		SOMEDIAL		البيان
	حقوق الأقلية %40	المبلغ	حقوق الأقلية %41	المبلغ	
1 : 111 : 542 : 000	221 : 104 : 000	552 : 760 : 000	890 : 438 : 000	2 : 171 : 800 : 000	رأس المال
9 : 139 : 484,80	/	/	9 : 139 : 484,80	22 : 291 : 426,35	احتياطيات
4 : 973 : 999,76	/	/	4 : 973 : 999,76	12 : 131 : 706,74	فارق التقييم
(14 : 686 : 721,26)	(20 : 313 : 579,99)	5 : 078 : 949,98	5 : 626 : 858,73	13 : 724 : 045,69	النتيجة الصافية
(149 : 340 : 683,02)	(274 : 376 : 813,15)	685 : 942 : 031,88	125 : 036 : 130,13	304 : 966 : 171,06	مرحل من جديد
961628080,29	(75586393,14)	(183965982,86)	1035214473,43	2524913349,84	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

7. الموردون

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة الموردون الخاصة بالشركة الأم + قيمة الموردون الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة الموردون الخاصة بـ

IBERAL

$$= 78.608.373,25 + 5.623.705,54 + 1.390.279.704,08 = 1.474.511.782,87$$

التعديل:

= 14.076.886,93 دج ويخص العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركات التابعة ونجد هذا المبلغ في

الزبائن والموردين ويجب حذف كل العمليات الداخلية.

بعد التعديل: وتحسب كما يلي:

القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة - قيمة التعديل

$$= 14.076.886,93 - 1.474.511.782,87 = 1.460.434.895,94 \text{ دج.}$$

8. دائنون آخرون

قبل التعديل: المبلغ قبل التعديل كان يقدر بـ

قيمة الدائون الآخرون الخاصة بالشركة الأم + قيمة الدائون الآخرون الخاصة بـ SOMEDIAL + قيمة
الدائون الآخرون الخاصة بـ IBERAL
= 149.841.769,21 + 28.326.003,73 + 2.956.108.508,19 =
3.134.276.281,13 دج.

التعديل:

= 78.513.492,50 دج وهي تخص العمليات المتبادلة بين الشركة الأم والشركات التابعة ونجد هذا المبلغ
في المدينون الآخرون والدائون الآخرون ويجب حذف كل العمليات الداخلية.
بعد التعديل: وتحسب كما يلي: القيمة قبل التعديل لهذا العنصر الخاص بالشركة الأم والشركات التابعة -
قيمة التعديل = 3.134.276.281,13 - 78.513.492,50 = 3.055.762.788,63 دج.

ويمكن تلخيص كل ما سبق في الجدول الموالي

جدول رقم 55: المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة التوحيد الكلي

بعد التعديل	التعديل		قبل التعديل	البيان
	دائن	مدين		
1.055.588.175	1.613.018.000	/	2.668.606.175	المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة
5.136.249.341,15	14076886,93	/	5.150.326.228,08	الزبائن
1.036.790.150,80	78513492,50	/	1.115.303.643,30	مدينون آخرون
2.500.000.000	/	2.724.560.000	5.224.560.000	رأس المال
11.282.665.927,33	/	9139.484,80	11.291.805.412,13	احتياطات موحدة
218.627.945,69	/	4.973.999,76	223.601.945,45	فارق التقييم
1.363.569.502,93	14.686.721,26	/	134.888.2781,67	النتيجة الصافية
371.301.688,91	149.340.683,02	/	221.961.005,89	مرحل من جديد
961.628.080,29	961.628.080,29	/	/	حقوق الأقلية
1.460.434.895,94	/	14.076.886,93	1.474.511.782,87	الموردون
3.055.762.788,63	/	78.513.492,50	3.134.276.281,13	دائون آخرون

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: توحيد عناصر الأصول

سوف يتم ادراج فقط طريقة الحساب فالميزانية الموحدة يتم تقديمها في الملاحق مع الأخذ بعين الاعتبار الفارق الذي تم إيجاده.

1. الأصول الثابتة

أ. فارق الاقتناء: 58.268.550,00 دج حيث يبقى دون تغيير؛

ب. الأصول المعنوية: القيمة الاجمالية للأصول المعنوية الموحدة = الأصول المعنوية للشركة الأم +

الأصول المعنوية لـ SOMEDIAL + الأصول المعنوية لـ IBERAL

$$= 195.240,00 + 4.290.786,74 + 197.313.317,86 = 201.799.344,60 \text{ دج.}$$

الاهتلاك = اهتلاك الأصول المعنوية للشركة الأم + اهتلاك الأصول المعنوية لـ SOMEDIAL + اهتلاك

الأصول المعنوية لـ IBERAL

$$= 188.526.719,03 + 1.043.865,97 + 195.238,00 = 189.768.823,00 \text{ دج}$$

القيمة المحاسبية الصافية = القيمة الاجمالية - الاهتلاك المتراكم

$$= 201.799.344,60 - 189.768.823,00 = 12.030.521,60 \text{ دج}$$

نلاحظ أن الأصول المعنوية الخاصة بالمجمع لم يتم تجديدها وهذا نظرا لارتفاع قيمة الاهتلاك المتراكم.

ت. الأراضي

القيمة الأراضي الموحدة = قيمة أراضي للشركة الأم + قيمة أراضي لـ SOMEDIAL + قيمة أراضي لـ

IBERAL

$$= 3.253.653.353,87 + 1.260.839.600,00 = 4.514.492.953,87 \text{ دج}$$

بالنسبة لـ IBERAL فهي لا تستحوذ على الأراضي.

ث. المباني:

القيمة الاجمالية للمباني الموحدة = مباني للشركة الأم + مباني لـ SOMEDIAL + مباني لـ IBERAL

$$= 5.671.171.411,28 + 940.079.517,32 + 331.530.808,87 =$$

$$7.032.781.737,47 \text{ دج.}$$

الاهتلاك = اهتلاك مباني الشركة الأم + اهتلاك المباني لـ SOMEDIAL + اهتلاك المباني لـ IBERAL

$$= 4.860.924.569,62 + 349.541.327,50 + 59.318.017,59 =$$

$$5.269.783.914,71 \text{ دج}$$

القيمة المحاسبية الصافية = القيمة الاجمالية - الاهتلاك المتراكم

$$= 7.032.781.737,47 - 5.269.783.914,71 = 1.762.997.822,76 \text{ دج}$$

من النتائج نلاحظ أن اهتلاك المباني مرتفع جدا وهذا بسبب ارتفاع هذا العنصر في الشركة الأم حيث تم الإشارة إليه عندما قمنا بتوحيد الوحدات المكونة للشركة الأم.

ج. التثبيتات الأخرى

القيمة الاجمالية للتثبيتات الأخرى الموحدة = التثبيتات الأخرى للشركة الأم + التثبيتات الأخرى ل
SOMEDIAL + التثبيتات الأخرى ل IBERAL

$$= 180.767.879,10 + 819.771.938,31 + 14.300.207.141,74 = 15.300.746.959,15 \text{ دج.}$$

الاهتلاك = اهتلاك التثبيتات الأخرى الشركة الأم + اهتلاك التثبيتات الأخرى ل SOMEDIAL + اهتلاك التثبيتات الأخرى ل IBERAL

$$= 149.956.935,61 + 446.487.024,21 + 13.100.253.530,46 = 13.696.697.490,28 \text{ دج}$$

القيمة المحاسبية الصافية = القيمة الاجمالية - الاهتلاك المتراكم

$$= 13.696.697.490,28 - 15.300.746.959,15 = 1.604.049.468,87 \text{ دج}$$

ح. التثبيتات افي شكل امتياز

القيمة الإجمالية لهذا العنصر هي نفسها تبقى دون تغيير خاصة بالشركة الأم وتقدر بـ 87.528.246,00 دج أما الاهتلاك فيقدر بـ 1.266.904,74 دج ومنه فالقيمة المحاسبية الصافية تقدر بـ 86.261.341,26 دج.

خ. التثبيتات قيد الإنجاز

القيمة الاجمالية للتثبيتات قيد الإنجاز الموحدة = التثبيتات قيد الإنجاز للشركة الأم + التثبيتات قيد الإنجاز ل
SOMEDIAL + التثبيتات قيد الإنجاز ل IBERAL

$$= 173.805.065,61 + 2.174.078,00 + 2.326.928.245,07 = 2.502.907.388,68 \text{ دج}$$

د. المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة

سوف يتم أخذ المبلغ بعد التعديل المحسوب من قبلنا وهذا من أجل مقارنة ما توصلت إليه المؤسسة مع ما سنتوصل إليه لأن هناك فارق بمقدار 62.000,00 دج.

القيمة الإجمالية المحسوبة = 1055.588.175,00 مأخوذة من جدول التعديل.

$$\text{الاهتلاك} = 53.136.586,28 \text{ دج}$$

$$\text{القيمة المحاسبية الصافية} = 1.002.451.588,72 \text{ دج.}$$

ذ. القروض والأصول المالية الأخرى الثابتة (غير الجارية)

قيمة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية = قيمة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية للشركة الأم + قيمة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية لـ SOMEDIAL + قيمة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية لـ IBERAL

$$103.321.318,61 = 1.466.023,86 + 101.855.294,75 =$$

قيمة القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية في مؤسسة IBERAL معدومة.

ر. ضريبة مؤجلة أصول

القيمة الاجمالية للضريبة المؤجلة أصول الموحدة = ضريبة المؤجلة أصول للشركة الأم + ضريبة المؤجلة أصول لـ SOMEDIAL + ضريبة المؤجلة أصول لـ IBERAL

$$463.577.177,79 = 7.982.648,58 + 455.594.529,21 =$$

ومنه فمجموع الأصول الثابتة = 31.321.011.851,17 دج

الاهتلاك المجمع = 19.210.653.719,01 دج

القيمة المحاسبية الصافية = 12.110.358.132,16 دج

2. الأصول المتداولة

أ. المخزون الجاري:

القيمة الإجمالية الموحدة للمخزون = 584.860.888,28 + 6.517.173.785,73

$$7.103.810.877,97 = 1.776.203,96$$

المؤونات = 1.496.894.530,00 = 4.949.581,82 + 1.491.944.955,18 دج

القيمة المحاسبية الصافية = 1.496.894.530,00 - 7.103.810.877,97 = 5.606.916.340,97 دج.

ب. الزبائن:

القيمة الإجمالية الموحدة للزبائن = 5.136.249.341,15 دج (بعد القيام بالتعديل)

المؤونات = 1.687.454.939,36 = 251.652.104,49 + 1.435.802.834,87 دج

القيمة المحاسبية الصافية = 1.687.454.939,36 - 5.136.249.341,15 = 3.448.794.401,79 دج.

ت. المدينون الآخرون

القيمة الإجمالية الموحدة للمدينون الآخرون = 1.036.790.150,80 دج (بعد القيام بالتعديل)

ث. الضرائب

$$= 31.196.124,87 + 9.868.604,50 + 560.325.109,10 = \text{القيمة الاجمالية للضرائب}$$

$$601.389.838,47 \text{ دج}$$

$$\text{المؤونات} = 345.347.828,24 \text{ دج}$$

$$= 345.347.828,24 - 601.389.838,47 = \text{القيمة المحاسبية الصافية}$$

$$256.042.010,23 \text{ دج.}$$

ج. أصول متداولة أخرى

نفسها تبقى دون تغيير خاصة بالشركة الأم وتقدر بـ 18.708.333,33 دج.

ح. الاستثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى

نفسها تبقى دون تغيير خاصة بالشركة الأم وتقدر بـ 3.018.559.989,19 دج.

خ. الخزينة

$$= 5.561.376,91 + 17.065.673,42 + 5.259.225.244,75 = \text{القيمة الاجمالية للخزينة}$$

$$5.281.852.295,08 \text{ دج}$$

$$\text{المؤونات} = 83.275.568,07 \text{ دج}$$

$$= 83.275.568,07 - 5.281.852.295,08 = \text{القيمة المحاسبية الصافية}$$

$$5.198.576.727,01 \text{ دج.}$$

ومنه مجموع الأصول المتداولة (الجارية) = 22.197.447.905,13 دج

مجموع المؤونات = 3.612.972.872,67 دج

القيمة المحاسبية الصافية = 18.584.475.032,62 دج

المطلب الرابع: توحيد عناصر الخصوم

1. الأموال الخاصة

أ. رأس المال: 2.500.000.000,00 دج (من التعديل).

ب. الاحتياطات الموحدة: 11.282.665.927,33 دج (من التعديل).

ت. فارق التقييم: 218.627.945,69 دج (من التعديل).

ث. النتيجة الصافية: 1.363.569.502,93 دج (من التعديل).

ج. مرحل من جديد: 371.301.688,91 دج (من التعديل).

ح. حقوق الأقلية: 961.628.080,29 دج (من جدول الذي يلخص حقوق الأقلية).

ومنه مجموع الأموال الخاصة 16.697.793.145,14 دج

2. الخصوم طويلة الأجل

أ. القروض والديون المالية

$$\text{مبلغ القروض} = 540.573.361,47 + 158.408.770,93 + 2.684.181.562,96 = 3.383.163.695,36 \text{ دج}$$

ب. الضرائب المؤجلة

نفسها تبقى دون تغيير خاصة بالشركة الأم وتقدر بـ 267.823.005,95 دج.

ت. ديون أخرى غير جارية

نفسها تبقى دون تغيير خاصة بالشركة الأم وتقدر بـ 3.456.705.764,33 دج.

ث. المؤونات والإيرادات المعترف بها سلفا

$$\text{مبلغ المؤونات} = 3.662.515,20 + 29.941.088,96 + 1.347.430.880,10 = 1.381.034.485,26 \text{ دج}$$

ومنه مجموع الخصوم طويلة الأجل = 8.488.726.950,90 دج

3. الخصوم قصيرة الأجل

أ. الموردین: 1.460.434.895,94 دج (من التعديل).

ب. الضرائب:

$$\text{مبلغ الضرائب} = 8.961.270,88 + 7.642.131,36 + 347.336.380,51 = 363.939.782,75 \text{ دج.}$$

ت. ديون أخرى: 3.055.762.788,63 دج (من التعديل).

ث. خزينة خصوم:

$$\text{مبلغ الخزينة خصوم} = 184.086.919,41 + 444.086.681,85 = 628.175.601,26 \text{ دج}$$

ومنه مجموع الخصوم قصيرة الأجل = 5.508.313.068,58 دج

وفي الأخير نجد:

$$\text{مجموع الأصول} = 53.518.459.756,30 \text{ دج}$$

$$\text{الاهتلاكات والمؤونات} = 22.823.626.591,68 \text{ دج}$$

$$\text{مجموع الأصول الصافية} = 30.694.833.164,62 \text{ دج}$$

$$\text{ومجموع الخصوم} = 30.694.833.164,62 \text{ دج}$$

وبالرجوع إلى وثائق المؤسسة فنجد أنها سجلت

مجموع الأصول الصافية بقيمة 30.694.895.164,62 دج

ومجموع الخصوم بقيمة 30.694.833.164,62 دج

أي ليس هناك توازن بين قيمة الأصول وقيمة الخصوم، وبطرح الخصوم من الأصول نجد فارق يقدر بـ 62.000,00 دج ما يفسره الفرق في قيمة المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة ونعتقد هذا أن القيم المحسوبة من قبلنا تعتبر الأصح والأدق.

المبحث الرابع: التوحيد المكافئ (حقوق الملكية) لمجمع صيدال

وفقا لطريقة حقوق الملكية (التوحيد المكافئ) لا يتم إدخال NOVER و ALGERIE و CLEARING و ACDIMA في نطاق التوحيد وهذا نظرا لنسبة المساهمة التي تقل عن 5% رغم هذا نجدها قامت بإدخال كل من NOVER و ALGERIE CLEARING لكن بالنظر إلى وثائق المؤسسة نجدها أيضا قامت بإخراج SAIDA SOLPHARM والتي نسبتها 35% وهذا نظرا لأنها خاضعة للتصفية وكذلك لم تدخل EDIC في التوحيد والتي مساهمتها تقدر بـ 100%.

المطلب الأول: فارق التقييم

في البداية يمكن تلخيص مساهمات الشركات في الجدول الموالي:

الجدول رقم 56: مساهمات الشركات التابعة والشركات الأخرى

المساهمات			الشركات التابعة		
النسبة	المبلغ	عدد الأسهم	المبلغ	عدد الأسهم	البيان
100	5.000.000	500	5.000.000	500	EDIC
60	331.656.000	33.166	552.760.000	55276	IBERAL
59	1.281.362.000	12.814	2.171.800.000	21718	SOMEDIAL
المساهمات			الشركات الأخرى		
49	24.500.000	2.450	50.000.000	5.000	SAIDANORA
44,51	482.225.600	73.515	1.083.484.400	16.5165	TAPHCO
35	52.500.000	5.250	150.000.000	15.000	SAIDAL
30	273.600.000	2.736	912.000.000	9.120	SOLUPHARM
30	127.860.000	12.786	426.200.000	42.620	PSM
30	27.000.000	4.500	90.000.000	15.000	WPS
4,40	12.672.000	12.672	288.000.000	288.000	JORAS
2,34375	5.625.000	5.625	24.000.0000	240.000	NOVER
0,41	44.667.575	37	10.894.530.490	9.000	ALGERIE CLEARING ACDIMA
	1050650175		14134214890		المجموع
	2668668175		16863774890		المجموع الكلي

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

بالرجوع إلى الجدول التي قدمته لنا للمجمع صيدال حول مساهمات الشركات التابعة والشركات الأخرى نجد بعض الفوارق مقارنة بالجدول المعد من قبلنا حيث نجد هذا الفارق في كل من مبلغ ACDIMA لم يتم ادراجه والذي قيمته تقدر بـ 1,0894,530,490 دج، معنى هذا أن المجموع والمجموع الكلي ليس الذي قدم في الجدول المعد من قبل الشركة بل المصحح من قبلنا، بإضافة إلى أن عدد أسهم الشركة TAPGCO في المساهمات تقدر بـ 73515 سهم بمبلغ 482.225.600 دج وليس 63510 سهم بمبلغ 416,625,600 دج وهذا لأن النسبة هي 44,51%. معنى هذا أن المجموع والمجموع الكلي للمساهمات يتغير والذي قدمناه في جدولنا. ويتم حساب فارق التقييم انطلاقاً من نتيجة كل شركة والجدول الموالي يوضح كيفية حساب فارق تقييم المجمع صيدال.

الجدول رقم 57: جدول يوضح طريقة حساب فارق التقييم

المبلغ	نسبة المساهمة	النتيجة	البيان
(11.199.940,92)	44,51	(25.162.752)	TAPHCO
111.128.664,54	30	370.428.881,80	PSM
31.037.322,70	30	103.457.742,33	WPS
(1.229.823,51)	49	(2.509.843,94)	SAIDANORA
(8.871.222,16)	4,40	(201.618.685,39)	NOVER
(2.108.266,97)	2,34375	(89.952.723,94)	ALGERIE CLEARING
(4.574.683,38)	30	(15.248.944,61)	JORAS
114.182.050,29	/	139.393.674,25	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

ويتم حساب مبلغ الفارق بتقسيم النتيجة على نسبة المساهمة.

المطلب الثاني: فارق التوحيد

في البداية نوضح طريقة الحساب وتتم كالتالي:

حصة المجموعة = الأموال الخاصة × نسبة المساهمة.

القيمة المحاسبية للأسهم = رأس المال × نسبة المساهمة.

فائض القيمة = حصة المجموعة - القيمة المحاسبية للأسهم.

خسائر القيمة = القيمة المحاسبية للأسهم - حصة المجموعة.

وبعد تطبيق هذه القوانين نقوم بتلخيص ما سبق في جدول يوضح النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم 58: حساب فارق التوحيد

نواقص القيم	فوائض القيمة	القيمة المحاسبية للأسهم	حصة صيدال	نسبة المساهمة	رأس المال	أسهم صيدال	مجموع الأسهم	الأموال الخاصة في 2013/12/31	البيان
1.17.736.953,58		482.225.600	36.488.646,42	44,51	1.083.482.400	73.515	16.5165	818.946.637,00	TAPHCO
	682.706.385,34	273.600.000	956.306.385,34	30	912.999.999	2.736	9.120	3.187.687.951,13	PSM
	304.930.646,02	127.860.000	432.790.646,02	30	426.200.000	12.786	42.620	1.442.635.486,74	WPS
1.229.823,53		24.500.000	23.270.176,47	49	50.000.000	2.450	5.000	47.490.156,06	SNM
28.234.087,31		27.000.000	(1.134.087,31)	30	90.000.000	4.500	15.000	(3.780.291,04)	JORAS
	55.466.011,68	12.672.000	68.138.011,68	4,40	288.000.000	12.672	288.000	1.548.591.174,49	NOVER
3.192.937,31		5.62.5000	2.432.062,69	2,34	240.000.000	5.625	240.000	103.768.008,28	ALG CLEARING
150.293.801,73	1.043.103.043,04	953.482.600	1846291841,31		3.089.682.400			7.145.339.122,66	
892.809.241,31		فارق التوحيد							

المصدر: إعداد الباحثة بالرجوع إلى وثائق المؤسسة.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة حقوق الملكية

مساهمات أخرى والديون ذات الصلة = مساهمات أخرى والديون ذات الصلة الخاصة بالشركة الأم (طريقة التوحيد الكلي) + القيمة المحاسبية للأسهم (طريقة التوحيد حسب حقوق الملكية).

$$\text{مساهمات أخرى والديون ذات الصلة} = 953.482.600,00 + 1.055.588.175,00$$

$$\text{مساهمات أخرى والديون ذات الصلة} = 102.105.575 \text{ عوض } 102.167.575$$

وهذا بسبب الخلل الذي وقعت فيه المؤسسة في أول عملية توحيد وفقا لطريقة التوحيد الكلي فنلاحظ أن هذا الخطأ استمر إلى نهاية التوحيد.

معاينة فارق التوحيد = النتيجة الصافية للتوحيد حسب حقوق الملكية + فارق التوحيد

ومنه فارق التوحيد = النتيجة الصافية للتوحيد حسب حقوق الملكية - معاينة فارق التوحيد

$$\text{فارق التوحيد} = 114.182.050,29 + 892.809.241,31$$

$$\text{ومنه فارق التوحيد} = 778.627.191,02 \text{ دج.}$$

المطلب الرابع: ميزانية المجموعة وفقا لطريقة حقوق الملكية

1. الأصول الثابتة

$$\text{فارق الاقتناء} = 58.268.550,00 \text{ دج}$$

$$\text{الأصول المعنوية} = 201.799.344,60, \text{ الاهلاك} = 189.768.823, \text{ ق م ص} = 1.230.521,60$$

$$\text{الأراضي} = 4.514.492.953,87 \text{ دج}$$

$$\text{المباني} = 7.032.781.737,47, \text{ الاهلاك} = 5.269.783.914,71, \text{ ق م ص} =$$

$$1.762.997.822,76$$

$$\text{الثبتيات الأخرى} = 15.300.746.959,15, \text{ الاهلاك} = 13.696.697.490,28, \text{ ق م ص} =$$

$$1.604.049.468,87$$

$$\text{الثبتيات في شكل امتياز} = 87.528.246,00, \text{ الاهلاك} = 1.266.904,74, \text{ ق م ص} =$$

$$86.261.341,26$$

$$\text{قيد الانجاز} = 2.502.907.388,68$$

أما فيما يخص المساهمات حسب طريقة حقوق الملكية فيتم حساب هذا المبلغ إنطلاقا من حصة صيدال في الشركات والذي تم حسابه في جدول حساب فارق التوحيد والذي يساوي 1.846.291.841,31 دج لكن نلاحظ أن المجموعة قامت بإدخال NOVER و ALGERIE CLEARING والتي من المفروض أنها لا تدخل في نطاق التوحيد بسبب أن نسبة المساهمة لكل واحدة منها على التوالي هي 4,40% و 2,34% وهذه النسبة لا تمكننا من إدخال هذه الشركات في نطاق التوحيد وإذا قمنا بإخراجهم من نطاق التوحيد سيتم تغيير مجموعة من العناصر وهي فارق التوحيد، والقيمة المحاسبية للأسهم، فائض القيمة، خسائر القيمة والنتيجة .

المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة وهنا نفس المشكل فهناك فارق بمقدار 62.000,00 وهو ناتج عن أول عملية توحيد ولهذا سيتم أخذ المبلغ المحسوب من قبلنا. أي:

$$102.167.575 \text{ عوض } 102.105.575,00 = 953.482.600,00 - 1.055.588.175,00$$

$$\text{الاهتلاك} = 43.136.586,28، \text{ ق م ص} = 48.968.988,72 \text{ عوض } 49.030.988,72 \text{ دج}$$

$$\text{القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية} = 103.321.318,61$$

$$\text{ضريبة مؤجلة أصول} = 463.577.177,79$$

$$\text{ومنه مجموع الأصول الثابتة} = 32.213.821.092,48$$

$$\text{مجموع الاهتلاك} = 19.210.653.719,01$$

$$\text{مجموع القيمة المحاسبية الصافية} = 13.003.167.373,47$$

2. الأصول المتداولة

$$\text{هي نفسها بقت دون تغيير ومنه مجموع الأصول المتداولة} = 22.197.447.905,13$$

$$\text{مجموع المؤونات} = 3.612.972.872,67$$

$$\text{مجموع القيمة المحاسبية الصافية} = 18.584.475.032,46 \text{ دج}$$

$$\text{ومنه مجموع الأصول} = 54.411.268.997,61$$

$$\text{مجموع الاهتلاكات والمؤونات} = 22.823.626.591,68$$

$$\text{مجموع القيمة المحاسبية الصافية} = 31.587.642.405,93$$

3. الأموال الخاصة

$$\text{رأس المال} = 2.500.000.000,00 \text{ دج}$$

$$\text{الاحتياطات الموحدة} = 11.282.665.927,33$$

$$\text{فارق التقييم} = 218.627.945,69$$

$$\text{فارق التوحيد} = 778.627.191,02 \text{ (محسوب من قبل الباحثة)}$$

$$\text{النتيجة الصافية} = 1.363.569.502,93 + 114.182.050,29 = 1.477.751.553,21 \text{ دج}$$

$$\text{مرحل من جديد} = 371.301.688,91$$

$$\text{حقوق الأقلية} = 961.628.080,29 \text{ دج}$$

$$\text{ومنه مجموع الأموال الخاصة} = 17.590.602.386,45$$

4. الديون

$$\text{الخصوم طويلة الأجل تبقى دون تغيير بمبلغ إجمالي} = 8.488.726.950,90$$

الخصوم قصيرة الأجل تبقى كذلك دون تغيير بمبلغ إجمالي 5.508.313.068,58 دج
ومنه مجموع الخصوم يصبح 31.587.642.405,93 دج
أما المؤسسة فوجدت مجموع الأصول الصافية 31.587.704.405,93 دج
ومجموع الخصوم 31.587.642.405,93 دج

خلاصة الفصل

بناءً على ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من دراسة توحيد حسابات ميزانية مجمع صيدال، اتضح لنا أن المجمع يطبق طريقة التوحيد الكلي وطريقة التوحيد المكافئ (حقوق الملكية)، وبمقارنة الجانب النظري مع الجانب التطبيقي تجد تقارب في حالات واختلافات في حالات أخرى. فمن ضمن هذه الاختلافات نجد أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتطبيق كل من طريقة التوحيد الكلي وطريقة التوحيد النسبي وطريقة التوحيد المكافئ (حقوق الملكية). أما معايير الإبلاغ المالية الدولية الجديدة ومع التحديثات التي طرأت عليها فقد ألغت طريقة التوحيد النسبي، وجاءت بعدة طرق مختلفة تبعا لنوعية السيطرة.

كما لاحظنا من خلال دراستنا الميدانية، أن المؤسسة محل الدراسة تواجه صعوبات كبيرة في توحيد حساباتها وهذا نظرا لوجود فارق بين مجموع الأصول الصافية ومجموع الخصوم والتي من المفروض أن تكون متساوية، بالإضافة إلى إدخالهم لمؤسستين في نطاق التوحيد على الرغم من أنهما لا يمكن ادخالهما بسبب انقطاع الرقابة. بالإضافة إلى التفاوت الكبير في تكوين المؤونة التي لم يتم تبريرها. وفي مايلي نوجز أهم ما تم التوصل إليه في هذا الشأن:

- يعتمد النظام المحاسبي المالي على أسلوب التكامل الشامل وطريقة المعادلة عند إعداد الحسابات المدجة وذلك وفقا لما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية قبل التحديث الذي أغلب هذه المعايير، وهذا ما يعتمد به فيه في مجمع صيدال؛
- إن عدم تحيين و مراجعة النظام المحاسبي المالي أدت إلى وجود فوارق بين هذا النظام ومعايير المحاسبية الدولية ويعود ذلك أساسا إلى إصدار معايير الإبلاغ المالي الجديدة *IFRS* والتي لم يأخذ بها لغياب النصوص الملزمة لها؛
- ان إعداد القوائم المالية الموحدة وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المجمع القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات والافصاح عن الالتزامات المحتملة. كما ان هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات؛
- إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل؛

الختمة

الخاتمة

اعتمدت الجزائر على غرار العديد من الدول، استراتيجية توحيد محاسبي استندت لمخطط محاسبي صيغ في ظل مناخ سياسي واقتصادي، طبعه التوجه الاشتراكي الذي تبنته الجزائر غداة استقلالها. وعليه لم تستند الممارسة المحاسبية عند توحيدها إلى أي إطار مرجعي، يحدد بدقة وبشكل مسبق عملية التوحيد التي تحكم هذه الممارسة في المؤسسات الاقتصادية.

ونتيجة لمتطلبات العولمة التي تتمثل في ضرورة إيجاد نقطة تلاقي بين المعايير المعمول بها محليا في إعداد التقارير المالية وبين معايير المحاسبة الدولية، أصبح من الإلزام على المؤسسات الجزائرية مسايرة هذا التطور في مجال المحاسبة، حيث قامت الجزائر منذ تخليها عن الاقتصاد الموجه وتبنيها لاقتصاد السوق بعدة إصلاحات في شتى الميادين، ومست هذه الإصلاحات جوانب عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي المطبق منذ سنة 1976 والذي أصبح لا يتماشى مع التطورات الراهنة، هذا ما أبرز الحاجة إلى إيجاد تقارب بين المعايير المحاسبية الدولية التي تحظى بالقبول العام والمعايير المعمول بها وطنيا، بغرض تقليل الفروقات في طرق القياس والإفصاح والاعتراف، وكذا في السياسات والمبادئ، وأيضا طرق معالجة القوائم المالية الموحدة.

وجاء النظام المحاسبي المالي بإصلاحات ومفاهيم والمبادئ المحاسبية، غيرت في جوانب كثيرة لما كان معمولا بها سابقا في ظل المخطط المحاسبي الوطني، حيث سعت كبريات الشركات ومجمعات الشركات في الجزائر إلى توحيد حساباتها المالية من خلال إعداد وعرض قوائم مالية موحدة، الهدف منها لإعطاء صورة صادقة عن مجمع الشركات وتوفير إفصاح محاسبي تام وشفاف يعبر عن واقع نشاطات كل شركات المجموعة كوحدة وتسهيل عمليتي الرقابة والاتصال على أنشطة الفروع مع الالتزام بتقديم الحسابات عن الأنشطة في كل فرع.

اختبار صحة الفرضيات

الفرضية الأولى: إعداد الحسابات الموحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يعطي صورة صادقة ووفية عن الوضعية المالية للمجموعة، وتعتبر هذه الفرضية صحيحة لأن المعايير المحاسبية الدولية في حد ذاتها تتميز بالمرونة أي إمكانية تغييرها حسب الظروف بالإضافة إلى أن الهدف منها هي التوافق المحاسبي بين الدول أي إزالة الاختلافات وتعتبر مخرجاها ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية. إن إعداد بيانات مالية وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة، ويتطلب كذلك أن تمارس الإدارة تقديرها في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. المجالات التي تتطلب درجة أعلى من التقدير أو التعقيد أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات أو التقديرات مهمة للبيانات المالية الموحدة تم الإفصاح.

الفرضية الثانية: لا يتوافق النظام المحاسبي المالي في معالجته لعناصر الميزانية في ظل توحيد الحسابات مع المعايير الإبلاغ المالي الدولية، وبعد دراسة الموضوع اتضح لنا أن الجزء الكبير من هذه الفرضية صحيح نسبيا نظرا للتحديثات الأخيرة لمعايير الإبلاغ المالي الدولية والتي لا تتماشى والنظام المحاسبي المالي؛

الفرضية الثالثة: تواجه المؤسسات الجزائرية صعوبة في توحيد حسابات الميزانية وفقاً للنظام المحاسبي المالي وفق متطلبات معايير الاقرار المالية الدولية، وتعتبر هذه الفرضية صحيحة بدرجة كبيرة وهذا من خلال الدراسة الميدانية التي تمت على مستوى مجمع صيدال واتضح لنا أن هذه المؤسسة تواجه صعوبات كبيرة في عملية التوحيد وهذا نظراً لكبر حجم المؤسسة، تعدد الفروع، أخطاء في القوائم المالية

النتائج

من خلال الدراسة النظرية والميدانية لتوحيد حسابات الميزانية فقد تم استخلاص النتائج التالية:

- أ. حدثت تطورات في المعايير الدولية منذ اعتماد خطة التحول إلى المعايير الدولية في عام 2013، حيث حلت معايير جديدة محل معايير قديمة، أو أضيفت معايير جديدة. وأخذاً في الحسبان أن المعايير الجديدة وتحديثاتها إنما صدرت لسد نقص في المعايير القائمة أو إزالة لبس أو تعقيد فيها، ولقد جاءت هذه التحديثات لتضيق نطاق الاختلافات لإعداد وعرض البيانات المالية بطريقة التي تضمن التوافق بين جميع الدول؛
- ب. ليست جميع المعايير والتعديلات قابلة للتطبيق على القوائم المالية الموحدة للمجموعة، فبالرغم من توجه النظام المحاسبي المالي إلى تبني بعض من المعايير المحاسبية الدولية، إلا أن واقع تطبيقها لم يرق إلى المستوى المطلوب، نظراً لكون الاقتصاد الجزائري والمؤسسات الاقتصادية غير مهيئة بعد إلى مستوى هذه المعايير ولا تتوفر الظروف الملائمة لتطبيقها؛
- ج. القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل موجودات ما أو سداد مطلوبات ما بين أطراف راغبة في ذلك بشروط تعامل عادلة. وحيث أنه يتم إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فإنه يمكن أن تنتج فروقات بين القيمة الدفترية والقيمة العادلة، حيث لوحظ أن القيمة العادلة للأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية؛
- د. ليس هناك توافق بين طرق توحيد الحسابات وفقاً للنظام المحاسبي المالي والمعايير الإبلاغ المالي، مما يستدعي تحديث خطة التحول إلى المعايير الدولية بالمستجدات التي تحدث على المعايير الدولية، سواء فيما يتعلق بتحديث المعايير القائمة أو صدور معايير جديدة، واعتماد تلك المعايير الجديدة بدلاً من المعايير الملغاة حتى ولو كان تاريخها لاحقاً لتاريخ تطبيق المعايير الدولية في الجزائر؛
- هـ. أن النظام المحاسبي المالي أوجد بعض الحلول في كيفية إجراء عمليات توحيد الحسابات الخاصة بالمجموعة من خلال معالجة بعض المشاكل التي كُنا نعاني منها في المخطط المحاسبي الوطني نذكر منها معالجة فارق التوحيد، الإيجار التمويلي، الضريبة المؤجلة، لكن من ناحية أخرى، فلقد ضيقت النصوص القانونية وفرضت على مجموعاتها تطبيق النظام المحاسبي المالي فقط، حيث أن هذا الأخير لم ينص على الكثير من المراحل والجراءات الأساسية المتعلقة في توحيد حسابات المجموعة، الأمر الذي أوقع مُعدي القوائم المالية الموحدة في تحدي كبير، خاصة فيما يتعلق بإنجاز قوائم مقبولة بالاستناد على إطار قانوني ضيق؛

- و. تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كان لديها سيطرة أم لا على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة. يتم تضمين الأصول و الخصوم ومصاريف وإيرادات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في قائمة جدول النتائج من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف السيطرة على الشركة التابعة. كما يطبق الجمع طريقة التوحيد الكلي بالنسبة لشركتين والتي نسبة السيطرة فيها للشركة الأم 59% بالنسبة لشركة سوميدال و 60% بالنسبة لمؤسسة إبييرال والتي هي تحت الرقابة الشاملة، وطريقة التوحيد المكافئ بالنسبة للشركات المتبقية؛
- ز. لاحظنا في القوائم المالية للمؤسسة المجمع هناك فارق بقيمة 62.000,00 دج لا تعرف مصدره، ومما أن المجمع لو غيرت هذا المبلغ أي غير التعديل المقدم من قبلها في عنصر المساهمات الأخرى والديون ذات الصلة لما وقعت في هذا الخلل. وأن مجموع الأصول الصافية في الميزانية والخصوم الموحدة غير متساوية بينهما فارق يقدر بـ 62.000 دج ولقد تم استفسار عن هذا التفاوت لكن لم نحصل على أي تفسيرات واضحة؛
- ح. يستند مجمع الصيدال في إعداداته للقوائم المالية الموحدة للنظام المحاسبي المالي، وفي حالة وجود أي إشكال يتم الرجوع إلى المعايير المحاسبية الدولية قبل التحديث الأخير. ويطبق مجمع صيدال أسلوبين للتوحيد فقط هما: أسلوب التوحيد الكلي و أسلوب التوحيد المكافئ، بينما طريقة التوحيد النسبي فهي غير مطبقة في المجمع؛
- ط. قام المجمع بادماج ضمن الحسابات الموحدة مؤسستين في إطار التوحيد المحاسبي والتي من المفروض أنها لا تدخل ضمن نطاق التوحيد، لا من الجانب الجبائي أو حسب متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛
- ي. قدم مجمع صيدال في الميزانية على أن الخزينة يتم اهتلاكها/تكوين مؤونة رغم أن هذا غير مبرر ولا يسمح به القانون الجبائي وغير معترف به لا في النظام المحاسبي المالي ولا في المعايير المحاسبية الدولية؛
- ك. يلاحظ أن هناك تفاوت كبير في تكوين مؤونة المخزونات والزبائن غير مبرر، حيث نلاحظ أنها تجاوزت نسبة 88% من الديون المشكوك فيها، وهذا في حد ذاته مبلغ كبير جدا مما يعني هذا أن أكثر من 80% من الزبائن مشكوك فيهم والمخزونات قد لا تسترجع.

خلاصة القول أن هذه الدراسة من توحيد حسابات المجموعة يلاحظ أنها تقنية معقدة جداً وأن قياس القيمة العادلة (IFRS13) يزيد من تعقيدها في ظل غياب سوق نشط، وعليه فقد تختلف متطلبات الإفصاح المحاسبي حسب اختلاف أسلوب توحيد الحسابات المتبع في شركات المجموعة، وتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن إجراءات وأساليب القياس المحاسبي وفق القيمة العادلة يؤثر بشكل إيجابي على جل الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية، الأمر الذي ينعكس بالإيجاب على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية الموحدة. كما بينا أن تقنية التوحيد تتركز على العلاقة والتنظيم الجيد الموجود داخل المجموعة، وتمر بعدة

مراحل أساسية فيجب تحديد الشركات الداخلة في محيط التوحيد، مما يتطلب تحديد أسلوب التوحيد المتبع في توحيد حسابات كل شركة من شركات المجموعة، والعمل على جمع المعلومات الخاصة بكل شركات المجموعة في الوقت المناسب، والتأكد من صحتها وتطابقها في حالة وجود عمليات متبادلة بين شركات المجموعة، ثم إلغاء هذه الأخير ومعالجة كل العمليات الضرورية من أجل الحصول على نتائج تظهر شركات المجموعة كوحدة واحدة. كما يجب أن تستند المجموعة المدرجة في البوصة حسب أغلب الدول في ذلك إلى القيمة العادلة على مستوى كل شركات المجموعة، الأمر الذي يصعب تحقيقه ويزيد من تعقد إجراءات توحيد الحسابات.

وفي الختام، نحث المجتمع على الاستعانة بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية الجديدة حال اعتمادها من قبل الهيئات المحاسبية بدلا من المعايير الملغاة مجلس المحاسبة الدولية، حيث يوفر ذلك على معدي القوائم المالية تكلفة التحول مرة أخرى إلى المعايير الجديدة عند حلول تاريخ تطبيقها، مع الإبقاء على تطبيق المعايير الملغاة والتي لا تزال سارية التطبيق.

آفاق الدراسة

من خلال الدراسة التي قمنا بها والتي تدور إشكالياتها مدى توافق عملية توحيد حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، أتضح لنا أنه يمكن المواصلة في نفس الموضوع لكن دراسة آثار تطبيق القوائم المالية الموحدة للنظام المحاسبي المالي على الأسواق المالية العالمية وهذه لدراسة الفروقات وكل ما يقتضي لتعديل النظام المحاسبي المالي. وعلى ضوء الدراسة التطبيقية التي قد تتم في هذا الموضوع؛ دراسة مقارنة بين مجموعة من الدول وما سيتم التوصل إليه من نتائج، فإنه يتم إقتراح مجموعة من المواضيع المتعلقة بمتغيرات الدراسة على الباحثين بغية التعمق أكثر في جوانب هذا الموضوع وتتمثل في التالي:

- أهمية التوحيد المحاسبي للمجمعات ومتطلبات الإفصاح المحاسبي حسب معايير الإبلاغ المالي الدولي 12 ؛
- أثر النظام الجبائي على إجراءات تكوين المجموعة وتوحيد حساباتها حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية، حالة الجزائر؛
- أثر تخصيص تكلفة الشراء ومعالجة الشهرة الناشئة عند التملك والحقوق غير المسيطر عليها حسب متطلبات معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 3.

الملاحق

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Siège du Groupe

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou godwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00
	Immobilisations incorporelles	14 468 923,97	8 066 684,40	6 402 239,57
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	1 843 998 409,87		1 843 998 409,87
	Bâtiments	732 396 765,31	128 092 897,67	604 303 867,64
	Autres immobilisations corporelles	540 135 616,60	432 572 775,34	107 562 841,26
	Immobilisations en concession	76 513 968,00	265 673,50	76 248 294,50
	Immobilisations en cours	2 304 706 870,20		2 304 706 870,20
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	2 668 606 175,00	53 136 586,28	2 615 469 588,72
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	127 964,00		127 964,00
	Impôts différés actif	50 903 093,03		50 903 093,03
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	8 290 126 335,98	622 134 617,19	7 667 991 718,79
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	21 838 209,28	3 044 368,34	18 793 840,94
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	338 659 817,73	5 530 044,63	333 129 773,10
	Autres débiteurs	1 045 171 781,12		1 045 171 781,12
	Impôts	132 390 604,39		132 390 604,39
	Autres actif courant	18 708 333,33		18 708 333,33
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19		3 018 559 989,19
	Trésorerie	557 491 510,09	76 896 881,94	480 594 628,15
	TOTAL ACTIFS COURANTS	5 132 820 245,13	85 471 294,91	5 047 348 950,22
	TOTAL GENERAL ACTIF	13 422 946 581,11	707 605 912,10	12 715 340 669,01

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Siège du Groupe

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	2 500 000 000,00	0,00
	Capital non appelé	11 269 513	
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	985,78	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	-1 075 678 504,25	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	63 641 365,73	0,00
	Liaison inter unités	-9 358 729 268,50	
	TOTAL I	3 398 747 578,76	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	2 024 517 880,51	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	176 600 649,42	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	5 657 824 294,26	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	608 822 099,03	0,00
	Impôts	329 570 968,64	0,00
	Autres dettes	2 319 068 921,49	0,00
	Trésorerie passif	401 306 806,83	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	3 658 768 795,99	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	12 715 340 669,01	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Centre -UCC-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	1 820 291,76	1 798 611,47	21 680,29
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	0,00	0,00	0,00
	Autres immobilisations corporelles	132 327 969,46	111 736 591,07	20 591 378,39
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	83 332 354,78		83 332 354,78
	Impôts différés actif	11 709 047,40		11 709 047,40
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	229 189 663,40	113 535 202,54	115 654 460,86
	<u>ACTIFS COURANTS</u>			
	Stocks et encours	520 159 141,81	0,00	520 159 141,81
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	1 522 294 970,62	175 103 587,54	1 347 191 383,08
	Autres débiteurs	110 000,00		110 000,00
	Impôts	582 334,00		582 334,00
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	3 558 651 185,15	0,00	3 558 651 185,15
	TOTAL ACTIFS COURANTS	5 601 797 631,58	175 103 587,54	5 426 694 044,04
	TOTAL GENERAL ACTIF	5 830 987 294,98	288 638 790,08	5 542 348 504,90

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Centre- UCC-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	348 395 086,67	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	0,00
	Liaison inter unités	4 786 093 287,04	
	TOTAL I	5 134 488 373,71	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	44 019 729,27	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	44 019 729,27	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	211 217 491,95	0,00
	Impôts	3 123 768,00	0,00
	Autres dettes	149 499 141,97	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	363 840 401,92	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	5 542 348 504,90	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Ouest -UCO-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	0,00	0,00	0,00
	Autres immobilisations corporelles	82 571 282,60	60 085 928,58	22 485 354,02
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00		0,00
	Impôts différés actif	4 170 101,73		4 170 101,73
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	86 741 384,33	60 085 928,58	26 655 455,75
	<u>ACTIFS COURANTS</u>			
	Stocks et encours	431 841 177,53	3 720 204,87	428 120 972,66
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	1 001 975 063,74	399 389 773,13	602 585 290,61
	Autres débiteurs	157 000,00		157 000,00
	Impôts	0,00		0,00
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	293 991 016,03	6 378 686,13	287 612 329,90
	TOTAL ACTIFS COURANTS	1 727 964 257,30	409 488 664,13	1 318 475 593,17
	TOTAL GENERAL ACTIF	1 814 705 641,63	469 574 592,71	1 345 131 048,92

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Ouest- UCO-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecarts de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	251 263 598,21	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	0,00
	Liaison inter unités	972 097 523,95	0,00
	TOTAL I	1 223 361 122,16	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	16 317 020,56	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	16 317 020,56	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	15 903 171,93	0,00
	Impôts	2 048 709,82	0,00
	Autres dettes	87 501 024,45	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	105 452 906,20	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 345 131 048,92	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Est -UCE-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTE S	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	0,00	0,00	0,00
	Autres immobilisations corporelles	64 829 875,06	50 923 656,07	13 906 218,99
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00		0,00
	Impôts différés actif	5 869 359,67		5 869 359,67
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	70 699 234,73	50 923 656,07	19 775 578,66
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	335 784 878,73	3 638 088,55	332 146 790,18
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	1 354 698 933,15	498 997 114,49	855 701 818,66
	Autres débiteurs	0,00		0,00
	Impôts	0,00		0,00
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	504 867 020,93	0,00	504 867 020,93
	TOTAL ACTIFS COURANTS	2 195 350 832,81	502 635 203,04	1 692 715 629,77
	TOTAL GENERAL ACTIF	2 266 050 067,54	553 558 859,11	1 712 491 208,43

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Centre de Distribution Est- UCE-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	309 013 500,85	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	0,00
	Liaison inter unités	1 301 407 970,46	
	TOTAL I	1 610 421 471,31	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	17 592 365,84	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	17 592 365,84	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	-8 423 700,46	0,00
	Impôts	4 739 014,13	0,00
	Autres dettes	88 162 057,61	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	84 477 371,28	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 712 491 208,43	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Direction Transit

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTE S	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	0,00	0,00	0,00
	Autres immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	15 143 809,06		15 143 809,06
	Impôts différés actif	0,00		0,00
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	15 143 809,06	0,00	15 143 809,06
	<u>ACTIFS COURANTS</u>			
	Stocks et encours	203 814,00	0,00	203 814,00
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	0,00	0,00	0,00
	Autres débiteurs	3 508 934,64		3 508 934,64
	Impôts	1 425 009,20		1 425 009,20
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	29 988 489,14	0,00	29 988 489,14
	TOTAL ACTIFS COURANTS	35 126 246,98	0,00	35 126 246,98
	TOTAL GENERAL ACTIF	50 270 056,04	0,00	50 270 056,04

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Direction Transit

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	-40 562 422,16	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	0,00
	Liaison inter unités	85 662 418,00	
	TOTAL I	45 099 995,84	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	0,00	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	0,00	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	1 317 412,28	0,00
	Impôts	0,00	0,00
	Autres dettes	3 622 772,90	0,00
	Trésorerie passif	229 875,02	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	5 170 060,20	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	50 270 056,04	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Dar El Beida -DEB-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	5 411 653,40	5 411 653,40	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	17 324 000,00		17 324 000,00
	Bâtiments	469 026 756,34	435 016 702,67	34 010 053,67
		1 381 754	1 223 082	
	Autres immobilisations corporelles	028,00	178,14	158 671 849,86
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	208 620,91		208 620,91
	Impôts différés actif	35 132 665,85		35 132 665,85
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	1 908 857 724,50	1 663 510 534,21	245 347 190,29
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	957 989 014,01	200 966 907,87	757 022 106,14
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	29 331 943,60	17 720 333,69	11 611 609,91
	Autres débiteurs	9 779 867,40		9 779 867,40
	Impôts	29 982 243,55		29 982 243,55
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	56 197 716,34	0,00	56 197 716,34
	TOTAL ACTIFS COURANTS	1 083 280 784,90	218 687 241,56	864 593 543,34
	TOTAL GENERAL ACTIF	2 992 138 509,40	1 882 197 775,77	1 109 940 733,63

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Dar El Beida

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	235 452 509,14	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	137 366 073,19	0,00
	Liaison inter unités	3 591 212,02	
	TOTAL I	376 409 794,35	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	401 269 750,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)	33 388 104,01	
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	135 112 249,33	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	569 770 103,34	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	107 981 129,11	0,00
	Impôts	2 997 765,96	0,00
	Autres dettes	52 781 940,87	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	163 760 835,94	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 109 940 733,63	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Annaba

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTE S	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	622 440,00	532 320,75	90 119,25
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	0,00	0,00	0,00
	Autres immobilisations corporelles	240 781 431,77	184 930 980,04	55 850 451,73
	Immobilisations en concession	11 014 278,00	1 001 231,24	10 013 046,76
	Immobilisations en cours	4 453 554,08		4 453 554,08
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	0,00		0,00
	Impôts différés actif	5 209 647,08		5 209 647,08
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	262 081 350,93	186 464 532,03	75 616 818,90
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	154 439 484,91	10 363 500,33	144 075 984,58
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	0,00	0,00	0,00
	Autres débiteurs	3 025,00		3 025,00
	Impôts	953 592,73		953 592,73
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	50 307 731,80	0,00	50 307 731,80
	TOTAL ACTIFS COURANTS	205 703 834,44	10 363 500,33	195 340 334,11
	TOTAL GENERAL ACTIF	467 785 185,37	196 828 032,36	270 957 153,01

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Annaba

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	118 466 387,17	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	0,00	0,00
	Liaison inter unités	70 171 310,68	
	TOTAL I	188 637 697,85	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	47 819 122,81	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	47 819 122,81	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	23 951 748,34	0,00
	Impôts	153 603,00	0,00
	Autres dettes	10 394 981,01	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	34 500 332,35	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	270 957 153,01	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Constantine

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	1 325 431,00	993 795,47	331 635,53
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	0,00		0,00
	Bâtiments	246 061 629,89	136 985 679,18	109 075 950,71
		1 311 983	1 113 503	
	Autres immobilisations corporelles	587,07	300,35	198 480 286,72
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	9 064 514,60		9 064 514,60
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	285 000,00		285 000,00
	Impôts différés actif	32 635 117,55		32 635 117,55
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	1 601 355 280,11	1 251 482 775,00	349 872 505,11
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	530 353 712,03	46 110 307,72	484 243 404,31
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	4 374 713,87	0,00	4 374 713,87
	Autres débiteurs	1 488 629,41		1 488 629,41
	Impôts	111 441,80		111 441,80
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	4 067 170,10	0,00	4 067 170,10
	TOTAL ACTIFS COURANTS	540 395 667,21	46 110 307,72	494 285 359,49
	TOTAL GENERAL ACTIF	2 141 750 947,32	1 297 593 082,72	844 157 864,60

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Constantine

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecarts de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	-369 963 934,97	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	-5 690 244,02	0,00
	Liaison inter unités	1 029 408 698,81	
	TOTAL I	653 754 519,82	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	0,00	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	127 322 037,85	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	127 322 037,85	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	35 680 401,79	0,00
	Impôts	1 595 668,94	0,00
	Autres dettes	25 805 236,20	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	63 081 306,93	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	844 157 864,60	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production d'El Harrach

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	4 440 808,14	3 190 491,91	1 250 316,23
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	696 807 300,00		696 807 300,00
	Bâtiments	605 826 209,54	524 871 761,96	80 954 447,58
	Autres immobilisations corporelles	753 884 971,81	691 557 080,17	62 327 891,64
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	731 249,37		731 249,37
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	50 000,00		50 000,00
	Impôts différés actif	160 113 559,70		160 113 559,70
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	2 221 854 098,56	1 219 619 334,04	1 002 234 764,52
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	1 276 845 484,07	756 966 626,68	519 878 857,39
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	46 318 767,55	0,00	46 318 767,55
	Autres débiteurs	10 916 193,17		10 916 193,17
	Impôts	41 150 232,70		41 150 232,70
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	73 259 428,16	0,00	73 259 428,16
	TOTAL ACTIFS COURANTS	1 448 490 105,65	756 966 626,68	691 523 478,97
	TOTAL GENERAL ACTIF	3 670 344 204,21	1 976 585 960,72	1 693 758 243,49

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production d'El Harrach

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	171 105 117,79	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	-39 797 077,53	0,00
	Liaison inter unités	1 104 413 642,50	
	TOTAL I	1 235 721 682,76	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	69 931 636,55	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)	118 278 205,10	
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	140 779 228,12	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	328 989 069,77	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	76 945 037,53	0,00
	Impôts	977 967,13	0,00
	Autres dettes	51 124 486,30	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	129 047 490,96	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 693 758 243,49	0,00

Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Gué de Constantine -GDC-

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	602 822,83	602 822,83	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	534 918 240,00		534 918 240,00
	Bâtiments	598 831 361,56	564 800 542,32	34 030 819,24
	Autres immobilisations corporelles	1 314 728 795,73	1 149 289 828,07	165 438 967,66
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	6 493 995,82		6 493 995,82
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	218 546,00		218 546,00
	Impôts différés actif	58 970 192,24		58 970 192,24
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	2 514 763 954,18	1 714 693 193,22	800 070 760,96
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	832 037 939,34	163 133 366,71	668 904 572,63
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	55 319 135,89	4 760 740,50	50 558 395,39
	Autres débiteurs	6 746 267,57		6 746 267,57
	Impôts	0,00		0,00
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	5 935 296,53	0,00	5 935 296,53
	TOTAL ACTIFS COURANTS	900 038 639,33	167 894 107,21	732 144 532,12
	TOTAL GENERAL ACTIF	3 414 802 593,51	1 882 587 300,43	1 532 215 293,08

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production Gué de Constantine

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	726 891 365,18	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	365 640 448,90	0,00
	Liaison inter unités	-232 445 744,44	
	TOTAL I	860 086 069,64	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	102 643 731,19	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)	113 176 778,26	
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	241 699 665,43	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	457 520 174,88	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	171 693 857,51	0,00
	Impôts	1 264 455,90	0,00
	Autres dettes	41 650 735,15	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	214 609 048,56	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 532 215 293,08	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Cherchell

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	0,00	0,00	0,00
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	35 010 000,00		35 010 000,00
	Bâtiments	89 841 106,80	71 432 484,61	18 408 622,19
	Autres immobilisations corporelles	228 733 101,85	162 307 982,64	66 425 119,21
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	0,00		0,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	46 500,00		46 500,00
	Impôts différés actif	5 450 985,68		5 450 985,68
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	359 081 694,33	233 740 467,25	125 341 227,08
	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	94 656 871,62	36 114 842,04	58 542 029,58
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	1 871 351,35	0,00	1 871 351,35
	Autres débiteurs	9 826 699,86		9 826 699,86
	Impôts	559 264,08		559 264,08
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	45 083 541,90	0,00	45 083 541,90
	TOTAL ACTIFS COURANTS	151 997 728,81	36 114 842,04	115 882 886,77
	TOTAL GENERAL ACTIF	511 079 423,14	269 855 309,29	241 224 113,85

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Site de Production de Cherchell

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation		0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	18 445 684,98	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	-2 158 672,68	0,00
	Liaison inter unités	147 837 907,96	
	TOTAL I	164 124 920,26	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	16 463 452,50	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)	2 979 918,58	
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	28 524 844,00	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	47 968 215,08	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	22 512 645,88	0,00
	Impôts	860 670,99	0,00
	Autres dettes	5 757 661,64	0,00
	Trésorerie passif	0,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	29 130 978,51	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	241 224 113,85	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

Antibiotical

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTE	ACTIF	31/12/2014		
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
	ACTIFS NON COURANTS			
	Écart d'acquisition (ou goodwill)			
	Immobilisations incorporelles	168 620 946,76	167 933 338,80	687 607,96
	Immobilisations corporelles			
	Terrains	125 595 404,00		125 595 404,00
	Bâtiments	3 019 187 581,84	2 999 724 501,21	19 463 080,63
	Autres immobilisations corporelles	8 248 476 481,79	7 920 263 229,99	328 213 251,80
	Immobilisations en concession			
	Immobilisations en cours	1 478 061,00		1 478 061,00
	Immobilisations financières			
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			
	Autres participations et créances rattachées	0,00	0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			
	Prêts et autres actifs financiers non courants	2 442 500,00		2 442 500,00
	Impôts différés actif	85 430 759,28		85 430 759,28
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	11 651 231 734,67	11 087 921 070,00	563 310 664,67
253	ACTIFS COURANTS			
	Stocks et encours	1 361 024 058,40	267 886 742,07	1 093 137 316,33
	Créances et emplois assimilés			
	Clients	394 099 911,20	334 301 240,89	59 798 670,31
	Autres débiteurs	2 529 028,87		2 529 028,87
	Impôts	353 170 386,65	345 347 828,24	7 822 558,41
	Autres actif courant			
	Disponibilités et assimilés			
	Placements et autres actifs financiers courants	0,00		0,00
	Trésorerie	79 385 138,58	0,00	79 385 138,58
	TOTAL ACTIFS COURANTS	2 190 208 523,70	947 535 811,20	1 242 672 712,50
	TOTAL GENERAL ACTIF	13 841 440 258,37	12 035 456 881,20	1 805 983 377,17

Direction des Finances et Comptabilité

Antibiotical

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	0,00	0,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	0,00	0,00
	Ecart de réévaluation	211 470 238,71	0,00
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	693 114 297,35	0,00
	Autres capitaux propres -report à nouveau	83 934 974,12	0,00
	Liaison inter unités	90 491 041,52	
	TOTAL I	1 079 010 551,70	0,00
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	69 355 112,21	0,00
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	371 643 967,47	0,00
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	440 999 079,68	0,00
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	122 678 409,19	0,00
	Impôts	3 788,00	0,00
	Autres dettes	120 739 548,60	0,00
	Trésorerie passif	42 552 000,00	0,00
	TOTAL PASSIF COURANT III	285 973 745,79	0,00
	TOTAL GENERAL PASSIF	1 805 983 377,17	0,00

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

BILAN SOCIETE MERE

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	ACTIF	31/12/2014			31/12/2013
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
	Écart d'acquisition (ou godwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00
	Immobilisations incorporelles	197 313 317,86	188 529 719,03	8 783 598,83	9 848 122,98
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	3 253 653 353,87	0,00	3 253 653 353,87	3 264 660 153,87
	Bâtiments	5 761 171 411,28	4 860 924 569,62	900 246 841,66	998 073 115,29
	Autres immobilisations corporelles	14 300 207 141,74	13 100 253 530,46	1 199 953 611,28	1 526 153 143,36
	Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38
	Immobilisations en cours	2 326 928 245,07	0,00	2 326 928 245,07	296 328 392,12
	Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	0,00
	Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
	Autres participations et créances rattachées	2 668 606 175,00	53 136 586,28	2 615 469 588,72	2 614 719 729,79
	Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	0,00
	Prêts et autres actifs financiers non courants	101 855 294,75	0,00	101 855 294,75	105 836 075,44
	Impôts différés actif	455 594 529,21	0,00	455 594 529,21	350 927 220,61

	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	29 211 126 264,78	18 204 111 310,13	11 007 014 954,65	9 235 161 282,84
	<u>ACTIFS COURANTS</u>				
	Stocks et encours	6 517 173 785,73	1 491 944 955,18	5 025 228 830,55	4 988 435 615,54
	Créances et emplois assimilés				
	Clients	4 748 944 608,70	1 435 802 834,87	3 313 141 773,83	3 633 300 229,08
	Autres débiteurs	1 090 237 427,04	0,00	1 090 237 427,04	1 843 873 097,65
	Impôts	560 325 109,10	345 347 828,24	214 977 280,86	75 172 080,16
	Autres actif courant	18 708 333,33	0,00	18 708 333,33	12 500 000,00
	Disponibilités et assimilés				
	Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19
	Trésorerie	5 259 225 244,75	83 275 568,07	5 175 949 676,68	5 306 223 998,59
	TOTAL ACTIFS COURANTS	21 213 174 497,84	3 356 371 186,36	17 856 803 311,48	17 878 065 010,21
	TOTAL GENERAL ACTIF	50 424 300 762,62	21 560 482 496,49	28 863 818 266,13	27 113 226 293,05

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

BILAN SOCIETE MERE

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
	Capital non appelé	0,00	
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	11 269 513 985,78	9 416 530 957,58
	Ecart de réévaluation	211 470 238,71	427 898 054,65
	Écart d'équivalence	0,00	
	Résultat Net	1 385 942 685,96	2 471 034 871,53
	Autres capitaux propres -report à nouveau	602 936 867,71	605 943 933,98
	Liaison inter unités	0,00	
	TOTAL I	15 969 863 778,16	15 421 407 817,74
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	2 684 181 562,96	2 135 304 620,16
	Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15
	Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	493 645 268,24
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 347 430 880,10	1 315 249 288,87
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	7 756 141 213,34	4 196 587 464,42
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	1 390 279 704,08	841 374 857,07
	Impôts	347 336 380,51	536 660 190,97
	Autres dettes	2 956 108 508,19	5 694 678 096,76
	Trésorerie passif	444 088 681,85	422 517 866,09
	TOTAL PASSIF COURANT III	5 137 813 274,63	7 495 231 010,89
	TOTAL GENERAL PASSIF	28 863 818 266,13	27 113 226 293,05

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
SOMEDIAL

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	ACTIFS NON COURANTS				
	Écart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	4 290 786,74	1 043 865,97	3 246 920,77	3 663 203,48
	Immobilisations corporelles				
	Terrains	1 260 839 600,00		1 260 839 600,00	1 260 839 600,00
	Bâtiments	940 079 517,32	349 541 327,50	590 538 189,82	636 646 525,60
	Autres immobilisations corporelles	819 771 938,31	446 487 024,21	373 284 914,10	421 175 886,34
	Immobilisations en concession			0,00	
	Immobilisations en cours	2 174 078,00		2 174 078,00	0,00
	Immobilisations financières			0,00	
	Titres mis en équivalences - entreprises associées			0,00	
	Autres participations et créances rattachées			0,00	0,00
	Autres titres immobilisés			0,00	
	Prêts et autres actifs financiers non courants	1 466 023,86		1 466 023,86	3 256 023,86
	Impôts différés actif	7 982 648,58		7 982 648,58	6 954 012,01
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	3 036 604 592,81	797 072 217,68	2 239 532 375,13	2 332 535 251,29

ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	584 860 888,28	4 949 581,82	579 911 306,46	543 823 976,43
Créances et emplois assimilés				
Clients	395 046 698,26	251 652 104,49	143 394 593,77	202 931 341,88
Autres débiteurs	22 154 084,20		22 154 084,20	18 814 864,27
Impôts	9 868 604,50		9 868 604,50	11 768 547,00
Autres actif courant				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants			-	0,00
Trésorerie	17 065 673,42		17 065 673,42	102 530 082,74
TOTAL ACTIFS COURANTS	1 028 995 948,66	256 601 686,31	772 394 262,35	879 868 812,32
TOTAL GENERAL ACTIF	4 065 600 541,47	1 053 673 903,99	3 011 926 637,48	3 212 404 063,61

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
IBERAL

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
	Écart d'acquisition (ou goodwill)				
	Immobilisations incorporelles	195 240,00	195 238,00	2,00	14,00
	Immobilisations corporelles				
	Terrains			0,00	
	Bâtiments	331 530 808,87	59 318 017,59	272 212 791,28	274 565 529,58
	Autres immobilisations corporelles	180 767 879,10	149 956 935,61	30 810 943,49	55 846 079,77
	Immobilisations en concession				
	Immobilisations en cours	173 805 065,61		173 805 065,61	173 805 065,61
	Immobilisations financières				
	Titres mis en équivalences - entreprises associées				
	Autres participations et créances rattachées			0,00	0,00
	Autres titres immobilisés				
	Prêts et autres actifs financiers non courants			0,00	
	Impôts différés actif	0,00		0,00	0,00
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	686 298 993,58	209 470 191,20	476 828 802,38	504 216 688,96

ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	1 776 203,96	0,00	1 776 203,96	2 095 463,34	
Créances et emplois assimilés	0,00				
Clients	6 334 921,12		6 334 921,12	2 745 911,12	
Autres débiteurs	2 912 132,06		2 912 132,06	2 946 572,98	
Impôts	31 196 124,87		31 196 124,87	28 958 082,59	
Autres actif courant	87 079,14		87 079,14		
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants			0,00	0,00	
Trésorerie	5 561 376,91		5 561 376,91	4 618 905,97	
TOTAL ACTIFS COURANTS	47 867 838,06	0,00	47 867 838,06	41 364 936,00	
TOTAL GENERAL ACTIF	734 166 831,64	209 470 191,20	524 696 640,44	545 581 624,96	

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
SOMEDIAL

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	2 171 800 000,00	2 171 800 000,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	22 291 426,35	8 744 616,48
	Ecart de réévaluation	12 131 706,74	12 131 706,74
	Écart d'équivalence	0,00	
	Résultat Net	13 724 045,69	19 046 809,87
	Autres capitaux propres -report à nouveau	304 966 171,06	11 661 167,76
	TOTAL I	2 524 913 349,84	2 223 384 300,85
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	158 408 770,93	216 818 125,13
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	29 941 088,96	26 100 420,45
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	188 349 859,89	242 918 545,58
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	78 608 373,25	386 074 788,30
	Impôts	7 642 131,36	10 723 166,23
	Autres dettes	28 326 003,73	41 069 867,45
	Trésorerie passif	184 086 919,41	308 233 395,20
	TOTAL PASSIF COURANT III	298 663 427,75	746 101 217,18
	TOTAL GENERAL PASSIF	3 011 926 637,48	3 212 404 063,61

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
IBERAL

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	552 760 000,00	552 760 000,00
	Capital non appelé		
	Primes et réserves -(réserves consolidées)		
	Ecart de réévaluation		
	Écart d'équivalence		
	Résultat Net	-50 783 949,98	-196 503 810,56
	Autres capitaux propres -report à nouveau	-685 942 032,88	-489 438 222,32
	TOTAL I	-183 965 982,86	-133 182 032,88
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	540 573 361,47	558 924 216,07
	Impôts (différés et provisionnés)		
	Autres dettes non courantes		
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	3 662 516,20	9 770 376,50
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	544 235 877,67	568 694 592,57
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	5 623 705,54	8 445 686,92
	Impôts	8 961 270,88	17 080 785,15
	Autres dettes	149 841 769,21	83 277 317,97
	Trésorerie passif	0,00	1 265 275,23
	TOTAL PASSIF COURANT III	164 426 745,63	110 069 065,27
	TOTAL GENERAL PASSIF	524 696 640,44	545 581 624,96

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
CONSOLIDATION GLOBALE

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014			31/12/2013
		MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
	<u>ACTIFS NON COURANTS</u>				
	Écart d'acquisition (ou godwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00
	Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46
	Immobilisations corporelles	0,00	0,00		0,00
	Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87
	Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47
	Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47
	Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38
	Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73
	Immobilisations financières	0,00	0,00		0,00
	Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00		0,00
	Autres participations et créances rattachées	2 668 606 175,00	53 136 586,28	2 615 469 588,72	2 614 719 729,79
	Autres titres immobilisés	0,00	0,00		0,00
	Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30
	Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62
	TOTAL ACTIFS NON COURANTS	32 934 029 851,17	19 210 653 719,01	13 723 376 132,16	12 071 913 223,09

ACTIFS COURANTS					
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31	
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00		0,00	
Clients	5 150 326 228,08	1 687 454 939,36	3 462 871 288,72	3 838 977 482,08	
Autres débiteurs	1 115 303 643,30	0,00	1 115 303 643,30	1 865 634 534,90	
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23	115 898 709,75	
Autres actif courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00	
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00		0,00	
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19	
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30	
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 290 038 284,56	3 612 972 872,67	18 677 065 411,89	18 799 298 758,53	
TOTAL GENERAL ACTIF	55 224 068 135,73	22 823 626 591,68	32 400 441 544,05	30 871 211 981,62	

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
CONSOLIDATION GLOBALE

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

N° DE COMPTES	DESIGNATIONS	31/12/2014	31/12/2013
	<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
	Capital émis	5 224 560 000,00	5 224 560 000,00
	Capital non appelé	0,00	0,00
	Primes et réserves -(réserves consolidées)	11 291 805 412,13	9 425 275 574,06
	Ecart de réévaluation	223 601 945,45	440 029 761,39
	Écart d'équivalence	0,00	0,00
	Résultat Net	1 348 882 781,67	2 293 577 870,84
	Autres capitaux propres -report à nouveau	221 961 005,89	128 166 879,42
	TOTAL I	18 310 811 145,14	17 511 610 085,71
	<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
	Emprunts et dettes financières	3 383 163 695,36	2 911 046 961,36
	Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15
	Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	493 645 268,24
	Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 381 034 485,26	1 351 120 085,82
	TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57
	<u>PASSIFS COURANTS</u>		
	Fournisseurs et comptes rattachés	1 474 511 782,87	1 235 895 332,29
	Impôts	363 939 782,75	564 464 142,35
	Autres dettes	3 134 276 281,13	5 819 025 282,18
	Trésorerie passif	628 175 601,26	732 016 536,52
	TOTAL PASSIF COURANT III	5 600 903 448,01	8 351 401 293,34
	TOTAL GENERAL PASSIF	32 400 441 544,05	30 871 211 981,62

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE

ACTIF	31/12/2014			31/12/2013
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46
Immobilisations corporelles	0,00	0,00		
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73
Immobilisations financières	0,00	0,00		
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00		
Autres participations et créances rattachées	1 055 650 175,00	53 136 586,28	1 002 513 588,72	1 001 763 729,79
Autres titres immobilisés	0,00	0,00		
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30
Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	31 321 073 851,17	19 210 653 719,01	12 110 420 132,16	10 458 957 223,09
ACTIFS COURANTS				
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00		
Clients	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37

Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23	115 898 709,75
Autres actif courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82
TOTAL GENERAL ACTIF	53 518 521 756,30	22 823 626 591,68	30 694 895 164,62	29 249 791 355,91

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et
Comptabilité

DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE

PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	11 282 665 927,33	9 421 690 281,30
Écarts de réévaluation	218 627 945,69	435 055 761,63
Écart d'équivalence	0,00	
Résultat Net	1 363 569 502,93	2 364 370 203,02
Autres capitaux propres -report à nouveau	371 301 688,91	319 161 089,57
Intérêts minoritaires	961 628 080,29	858 376 750,19
TOTAL I	16 697 793 145,14	15 898 654 085,71
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>		
Emprunts et dettes financières	3 383 163 695,36	2 911 046 961,36
Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15
Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	493 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 381 034 485,26	1 351 120 085,82
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57
<u>PASSIFS COURANTS</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 460 434 895,94	1 227 878 706,58
Impôts	363 939 782,75	564 464 142,35
Autres dettes	3 055 762 788,63	5 818 577 282,18
Trésorerie passif	628 175 601,26	732 016 536,52
TOTAL PASSIF COURANT III	5 508 313 068,58	8 342 936 667,63
TOTAL GENERAL PASSIF	30 694 833 164,62	29 249 791 355,91

GROUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité

INTEGRATION GLOBALE

DESIGNATIONS	CAPITAL SOCIAL		PARTICIPATION DETENUE		%
	NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT	
	D'ACTIONS		D'ACTIONS		
1 FILIALES					
IBERAL	55 276	552 760 000,00	33 166	331 656 000,00	60,00%
SOMEDIAL	21 718	2 171 800 000,00	12 814	1 281 362 000,00	59,00%
TOTAL		2 724 560 000,00		1 613 018 000,00	

MISE EN EQUIVALENCE

DESIGNATIONS	CAPITAL SOCIAL		PARTICIPATION DETENUE		%
	NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT	
	D'ACTIONS		D'ACTIONS		
2 AUTRES SOCIETES					
SAIDANORA	5 000	50 000 000,00	2 450	24 500 000,00	49,00%
TAPHCO	165 165	1 083 484 400,00	73 510	482 225 600,00	44,51%
P.S.M	9 120	912 000 000,00	2 736	273 600 000,00	30,00%
W.P.S	42 620	426 200 000,00	12 786	127 860 000,00	30,00%
JORAS	15 000	90 000 000,00	4 500	27 000 000,00	30,00%
NOVER	288 000	288 000 000,00	12 672	12 672 000,00	4,40%
ALGERIE CLEARING	240 000	240 000 000,00	5 625	5 625 000,00	2,34%
TOTAL		3 089 684 400,00		953 482 600,00	

PARTICIPATION NON INTEGRES AU PERIMETRE DE CONSOLIDATION

DESIGNATIONS	CAPITAL SOCIAL		PARTICIPATION DETENUE		%	OBS
	NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT		
	D'ACTIONS		D'ACTIONS			
ACDIMA	9 000		37	44 667 575,00	0,41%	non transmis
TOTAL		0,00		44 667 575,00		

PARTICIPATION NON INTEGRES AU PERIMETRE DE CONSOLIDATION

DESIGNATIONS	CAPITAL SOCIAL		PARTICIPATION DETENUE		%	OBS
	NOMBRE	MONTANT	NOMBRE	MONTANT		
	D'ACTIONS		D'ACTIONS			
EDIC	500	5 000 000,00	500	5 000 000,00	100,00%	
SAIDAL SOLUPHARM	15 000	150 000 000,00	5 250	52 500 000,00	35,00%	En liquidation
TOTAL		150 000 000,00		52 500 000,00		

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE MISE EN EQUIVALENCE

ACTIF	31/12/2014			31/12/2013
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIFS NON COURANTS				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60	13 511 340,46
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	0,00	
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87	4 525 499 753,87
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76	1 909 285 170,47
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87	2 003 175 109,47
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26	10 346 779,38
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68	470 133 457,73
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00	
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31	1 776 264 616,78
Autres participations et créances rattachées	102 167 575,00	53 136 586,28	49 030 988,72	75 281 129,79
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00	
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61	109 092 099,30
Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79	357 881 232,62
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	32 213 883 092,48	19 210 653 719,01	13 003 229 373,47	11 308 739 239,87
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00		
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97	5 534 355 055,31

Créances et emplois assimilés	0,00	0,00		
Clients	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79	3 830 960 856,37
Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80	1 865 186 534,90
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23	115 898 709,75
Autres actif courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47	12 500 000,00
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00	
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19	2 018 559 989,19
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01	5 413 372 987,30
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46	18 790 834 132,82
TOTAL GENERAL ACTIF	54 411 330 997,61	22 823 626 591,68	31 587 704 405,93	30 099 573 372,69

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE MISE EN EQUIVALENCE

PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
<u>CAPITAUX PROPRES</u>		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	11 282 665 927,33	9 421 690 281,30
Ecart de réévaluation	218 627 945,69	435 055 761,63
Écart d'équivalence	778 627 191,02	556 004 893,04
Résultat Net	1 477 751 553,21	2 658 147 326,76
Autres capitaux propres -report à nouveau	371 301 688,91	319 161 089,57
Intérêts minoritaires	961 628 080,29	858 376 750,19
TOTAL I	17 590 602 386,45	16 748 436 102,49
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>	0,00	
Emprunts et dettes financières	3 383 163 695,36	2 911 046 961,36
Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95	252 388 287,15
Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33	493 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 381 034 485,26	1 351 120 085,82
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90	5 008 200 602,57
<u>PASSIFS COURANTS</u>	0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 460 434 895,94	1 227 878 706,58
Impôts	363 939 782,75	564 464 142,35
Autres dettes	3 055 762 788,63	5 818 577 282,18
Trésorerie passif	628 175 601,26	732 016 536,52
TOTAL PASSIF COURANT III	5 508 313 068,58	8 342 936 667,63
TOTAL GENERAL PASSIF	31 587 642 405,93	30 099 573 372,69

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE MISE EN EQUIVALENCE

ACTIF	31/12/2014			RETRAITEMENT2014	
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	DEBIT	CREDIT
ACTIFS NON COURANTS					
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00		
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60		
Immobilisations corporelles	0,00	0,00			
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87		
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76		
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87		
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26		
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68		
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00		
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	1 846 291 841,31	
Autres participations et créances rattachées	1 055 588 175,00	53 136 586,28	1 002 451 588,72		953 482 600,00
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00		
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61		
Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79		
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	31 321 011 851,17	19 210 653 719,01	12 110 358 132,16	1 846 291 841,31	953 482 600,00
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00			
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97		
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00			
Clients	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79		

Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80		
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23		
Autres actif courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47		
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00		
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19		
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01		
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46		
TOTAL GENERAL ACTIF	53 518 459 756,30	22 823 626 591,68	30 694 833 164,62		

ACTIF	31/12/2014		
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS
ACTIFS NON COURANTS			
Écart d'acquisition (ou goodwill)	58 268 550,00	0,00	58 268 550,00
Immobilisations incorporelles	201 799 344,60	189 768 823,00	12 030 521,60
Immobilisations corporelles	0,00	0,00	
Terrains	4 514 492 953,87	0,00	4 514 492 953,87
Bâtiments	7 032 781 737,47	5 269 783 914,71	1 762 997 822,76
Autres immobilisations corporelles	15 300 746 959,15	13 696 697 490,28	1 604 049 468,87
Immobilisations en concession	87 528 246,00	1 266 904,74	86 261 341,26
Immobilisations en cours	2 502 907 388,68	0,00	2 502 907 388,68
Immobilisations financières	0,00	0,00	0,00
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 846 291 841,31	0,00	1 846 291 841,31
Autres participations et créances rattachées	102 105 575,00	53 136 586,28	48 968 988,72
Autres titres immobilisés	0,00	0,00	0,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	103 321 318,61	0,00	103 321 318,61
Impôts différés actif	463 577 177,79	0,00	463 577 177,79
TOTAL ACTIFS NON COURANTS	32 213 821 092,48	19 210 653 719,01	13 003 167 373,47
ACTIFS COURANTS	0,00	0,00	
Stocks et encours	7 103 810 877,97	1 496 894 537,00	5 606 916 340,97
Créances et emplois assimilés	0,00	0,00	
Clients	5 136 249 341,15	1 687 454 939,36	3 448 794 401,79
Autres débiteurs	1 036 790 150,80	0,00	1 036 790 150,80
Impôts	601 389 838,47	345 347 828,24	256 042 010,23
Autres actif courant	18 795 412,47	0,00	18 795 412,47
Disponibilités et assimilés	0,00	0,00	0,00
Placements et autres actifs financiers courants	3 018 559 989,19	0,00	3 018 559 989,19
Trésorerie	5 281 852 295,08	83 275 568,07	5 198 576 727,01
TOTAL ACTIFS COURANTS	22 197 447 905,13	3 612 972 872,67	18 584 475 032,46

GRUPE INDUSTRIEL SAIDAL SPA
Direction des Finances et Comptabilité
DATE DE CLOTURE : 31/12/2014

BILAN GROUPE MISE EN EQUIVALENCE

PASSIF	31/12/2014	RETRAITEMENT2014		31/12/2014	31/12/2013
		DEBIT	CREDIT		
<u>CAPITAUX PROPRES</u>					
Capital émis	2 500 000 000,00			2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Capital non appelé	0,00			0,00	
Primes et réserves -(réserves consolidées)	11 282 665 927,33			11 282 665 927,33	9 421 690 281,30
Ecart de réévaluation	218 627 945,68			218 627 945,68	435 055 761,63
Écart d'équivalence			778 627 191,02	778 627 191,02	556 004 893,04
Résultat Net	1 363 569 502,93		114 182 050,29	1 477 751 553,22	2 658 147 326,76
Autres capitaux propres -report à nouveau	371 301 688,91			371 301 688,91	319 161 089,57
Intérêts minoritaires	961 628 080,29			961 628 080,29	858 376 750,19
TOTAL I	16 697 793 145,14		892 809 241,31	17 590 602 386,45	16 748 436 102,49
<u>PASSIFS NON COURANTS</u>				0,00	
Emprunts et dettes financières	3 383 163 695,36			3 383 163 695,36	2 911 046 961,36
Impôts (différés et provisionnés)	267 823 005,95			267 823 005,95	252 388 287,15
Autres dettes non courantes	3 456 705 764,33			3 456 705 764,33	493 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 381 034 485,26			1 381 034 485,26	1 351 120 085,82
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	8 488 726 950,90			8 488 726 950,90	5 008 200 602,57
<u>PASSIFS COURANTS</u>				0,00	
Fournisseurs et comptes rattachés	1 460 434 895,94			1 460 434 895,94	1 227 878 706,58
Impôts	363 939 782,75			363 939 782,75	564 464 142,35
Autres dettes	3 055 762 788,63			3 055 762 788,63	5 818 577 282,18
Trésorerie passif	628 175 601,26			628 175 601,26	732 016 536,52

TOTAL PASSIF COURANT III	5 508 313 068,58			5 508 313 068,58	8 342 936 667,63
TOTAL GENERAL PASSIF	30 694 833 164,62			31 587 642 405,93	30 099 573 372,69

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية

1. Godwin Alderman، ترجمة نضال محمود الرجي، المحاسبة المالية، ط1، دار الفكر، عمان، الأردن، 2013.
2. أحمد حلمي جمعة، عبد الناصر درويش، محاسبة الشركات وفقا لأحداث التعديلات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتشريعات المحلية، ط1، درا الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
3. أحمد نور، المحاسبة المالية (القياس و التقييم و الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية و العربية و المصرية)، الدار الجامعية الإسكندرية، 2003-2004.
4. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي " العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية البديلة"، عربية للطباعة والنشر، ط1، 2002، القاهرة.
5. أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة، ج2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
6. جمعة حميدات، حسام خداش، مراجعة ابراهيم النخالة، المحاسبة، الورقة الثانية، الجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، 2013، عمان.
7. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية *IFRSs* و *IASs*، مكتبة الجامعة الشارقة، عمان، 2008.
8. خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، ط1، دار البداية، عمان، الأردن، 2002.
9. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2009.
10. ريتشار شرويدر وآخرون، تعريب خالد علي أحمد كاجيك و إبراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، القاهرة، 2010.
11. رضوان حلوة حنان، نزار فليح بلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، مكتبة الجامعة الشارقة عمان، 2009.
12. زغيب مليكة، بوتشقيير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
13. سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ قرارات، ط6، مكتبة عين الشمس والمكتبات الكبرى بمصر والعالم العربي، مصر، 1996.
14. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، ج1، مكتبة الشركة الجزائرية، بودواو، 2008.

15. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ،ج2، مكتبة الشركة الجزائرية، بوداود، 2009.
16. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية 1989-2007، الطبعة الأولى، الحامد، عمان، الأردن، 2011.
17. طارق عبد العال حماد، المحاسبة عن القيمة العادلة، ط 1 ،كلية التجارة جامعة عين شمس، مصر، 2003.
18. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
19. طلال عبد الحسن الكسار، المحاسبة المتقدمة للاستثمار في الأسهم والسندات وتطبيقها للمعايير المحاسبية الحديثة والقابضة والتابعة، ط 1، مكتبة الجمع العربي، عمان، الأردن، 2009.
20. عبد الناصر سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية "التسويات الجردية والإفصاح المحاسبي"، ج2، ط 1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
21. عبد الوهاب نصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، ج 1، الدار الجامعية كلية التجارة، الاسكندرية، 2003-2004.
22. عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، 2009.
23. عماد الليثي، بعد نصف قرن: التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.
24. لخضر علاوي، نظام المحاسبة المالية، Page Bleues، الجزائر، 2011.
25. مبروك حسين، القانون التجاري الجزائري، النصوص التطبيقية والاجتهاد القضائي والنصوص الممتدة، دار هومة، الجزائر، 2008.
26. محمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية، Page Bleues، الجزائر، 2010.
27. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ديسمبر 2004.
28. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط 4، مركز الدلتا للطباعة، الاسكندرية، 1999.
29. نهاد خليل دمشقية، التكامل الصناعي السوري- اللبناني الإمكانيات والفرص، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
30. هيني فان جريونيغ، ترجمة طارق حماد، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ش م م، مصر، 2006.

31. وائل عودة العكشة وآخرون، *محاسبة الشركات "أشخاص وأموال"*، ط 7، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2012.

المراجع باللغة الأجنبية

32. ABDESSELAM Medjoubi, « **SCF** », édition N. Benguellil, Sétif Alger 2010.
33. Ali Garmilis, **Comptabilité Financière**, 2eme Edition, DUNOD, Paris, 2002.
34. Ali Tazdait, **Maitrise du Système Comptable Financier**, Edition ACG, 2009.
35. Allen White, Dominique Goffoid, **La Consolidation directe**, DEBOECK, Belgique, 1994.
36. Allen White, **La Consolidation Directe**, 4^{eme} Edition, De boeck, Paris, 2003.
37. Anne le Manh, Catherine Maillet, **Le Meilleur des Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, 4^{eme} Edition, Foucher, Paris, 2010.
38. Anne le Manh, Catherine Maillet, **Normes Comptables Internationales IAS/IFRS**, Foucher, France, 2008.
39. Béatrice et Francis Grandguillot, **Analyse Financière**, 7^{eme} Edition, Gualino, Paris, 2010/2011.
40. Benaibouche Mohand Cid, **Comptabilité des sociétés**, Tome 2, 2^{eme} Edition, Office des publications universitaires, Alger, 2009.
41. Benoit Pigé et al, **Comptabilité et audit**, Nathan, Paris, 2008.
42. Bernard Raffournier, **Les Normes Comptables Internationales (IFRS)**, 4^{eme} Edition, Economica, France, 2010.
43. Bernard Rafournier, **Les Normes Comptables Internationales IFRS**, 4^{eme} Edition, Economica, Paris.
44. Bruno Bachy, Michel Sion, **Analyse Financière des Comptes Consolidés Normes IFRS**, 2^{eme} Edition, DUNOD, Paris, 2009.
45. Bruno Colmant et al, **Comptabilité Financière Normes IAS/IFRS**, Pearson Education, 2008.

46. C Maillet- Baudrier, A le Manh, ***Normes Comptables Internationales IAS/IFRS***, Berti, Alger, 2007.
47. Catherine Maillet- Baudriet, Anne le Manh, ***Les Normes Comptables Internationales IAS-IFRS***, 5^{ème} Edition, Foucher, Vennes, 2007.
48. Cherif -jacques allali, ***Consolidation des Comptes « Règlements Française et Norme IFRS »*** DUNOD, PARIS, 2015 -2016.
49. Christel Decock Good, Franck Donsne, ***Comptabilité Internationale : Les IAS/IFRS en pratique***, ECONOMICA, Paris, 2005.
50. Claude et Gilles lavabre, ***COMPTABILITE DES SOCIETES FUSION CONSOLIDATION***, Litec, Paris,1998, P659.
51. ***Code IFRS Normes et Interprétation***,3^{ème} édition, Groupe Revue Fiduciaire, Paris , 2007.
52. Dominique Mesplé-lassalle, ***La Consolidation Des Comptes Normes IFRS et Comparaison avec les Principes Français actuels***, MAXIMA, Paris, 2006.
53. Elisabeth Bertin, Christophe Godowski, Rédha Khelassi, ***Manuel Comptabilité & Audit***, Berti, Alger, 2013.
54. Eric Dumalanède, ***Comptabilité Générale***, Berti Edition, Alger, 2009.
55. Eric tort, ***L'essentiel de la Consolidation des Comptes***, Gualino, Paris, 2011.
56. Evelyne Gurfein, ***Consolidation IAS/IFRS et conversion monétaire***, Eyrolles, Paris, 2007.
57. François Bonnet, ***La nouvelle Comptabilité Financière des PME aux Normes IFRS***, IMESTRA, France, 2005.
58. François Colinet, Simon Paoli, ***Pratique des Comptes Consolidés***, 5^{ème} édition, DUNOD, Paris, 2008.
59. Georges Depallens, Jean- Pierre Jabard, ***Gestion Financiere de l'entreprise***, 10^{ème} Edition, Sirey, Paris, 1990.
60. Hamadi Ben Amor, ***La Consolidation Des Bilans 2006***, Edition Raouf Yaich, 1^{ère} Edition, Tunisie, 2006.
61. H. Devasse, M. Parruite, A. Sadou, ***Manuel de Comptabilité***, Berti Edition, 2010.

62. Jacqueline Langot, **Comptabilité Anglo-Saxonne (Normes US-GAAP et rapprochements avec les IAS/IFRS)**, ECONOMICA, Paris, 2006.
63. Jaques Richard et al, **Analyse Financière et Gestion des Groupes**, Economica, Paris, 2000.
64. Jean Corre, **La Consolidation des Bilan « les comptes de groupes »**, 3^{ème} Edition, Dunod, Paris, 1982.
65. Jean Michel Palou, **Les Méthodes D'évaluation D'entreprise**, 2^{ème} Edition, Groupe Revue Fiduciaire, Belgique, 2008.
66. Jean Montier, Olivier Grassi, **Techniques de Consolidation**, 2^{ème} Edition, ECONOMICA, Paris, 2006.
67. Karine Cerrada et al, **Comptabilité et analyse des états Financiers**, 1^{ere} Edition De Boek, Belgique, 2006.
68. Khafrabi Med Zine, **Comptabilité des Société**, 3^{ème} Edition, Berti, Alger, 2002.
69. M. Benrejda, **Du Plan Comptable National au Système Comptable Financier**, Dar el Hanaa, Alger, 2009.
70. Messekadji Chafik, **Techniques de Consolidation des Comptes de Groupes « Normes IAS/IFRS »**, Houma, Alger, 2012.
71. Micheline Friédérich et al, **Comptabilité et audit**, Foucher, France, 2008.
72. Mohamed Neji Hergli, **Maitriser La Consolidation des Comptes**, 2007.
73. Monique Henrard, Marie-José Hein, Marie-Hélène Aguilar, **Dictionnaire RF 2001 « comptable, Groupe Revue Fiduciaire**, Paris, 2000.
74. Pascal Macioce , Jean Pierre Letare, **Normes IFRS**, 2eme Edition, Ernest & Young, 2005.
75. Pierre Blin, Guillaume Blin, **Comptabilité approfondie Evaluation des Actifs**, INTEC, France, 2009-2010.
76. Revue Française, Comptabilité, N 475, Avril 2014.

77. Richard Effantin, *Les Comptes de Groupes « Techniques de Consolidation approche Méthodologique*, L'Harmattan , France, 2013.
78. Robert Maeso, *Comptabilité Financière approfondie*, 6^{eme} édition, DUNOD, Paris 2008.
79. Robert Obert, *Comptabilité approfondie et révision*, Dunod, Paris, 2^{eme} Edition, 1998.
80. Robert Obert, *Fusion Consolidation en 25 Fiches*, 3^{eme} Edition, Dunod, Paris, 2012
81. Robert Obert, Marie-Pierre Mairesse, *Comptabilité et audit*, 4^{eme} Edition, Dunod, Paris, 2012.
82. Stéphan Brun, *les Normes Comptables Internationales IAS/IFRS*, Gualino Editeur, Paris, 2006.
83. Stéphane Mercier, *La consolidation*, 3^{eme} Edition, Edipro, Belgique, 2013.
84. Yves Lequin, *Comptabilité de l'entreprise*, 2^{eme} Edition, Dalloz-Sirey, France, 1992.

المراجع الأخرى

85. شعيب شنوف، *الممارسة المحاسبية في الشركات متعددة الجنسيات والتوحيد المحاسبي العالمي*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006-2007.
86. جفال خالد، " تأثير اتجاهات وظيفة الإعلام المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية على قواعد وأساليب القياس المحاسبي للبيانات المالية دراسة مقارنة بين FRS و SCF رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، 2015.
87. القانون التجاري، *المرسوم التشريعي رقم 93-08* المؤرخ في 25 أبريل 1993.
88. مداني بن بلغيث، *أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2004.
89. المعايير المحاسبية الدولية.
90. معايير التقارير المالية الدولية.
91. معايير التدقيق الدولية.
92. الجريدة الرسمية، العدد 19، الصادر في 25 مارس 2009، الجزائر.

93. قانون الضرائب المباشر.

94. رسالة المديرية العامة للضرائب، العدد 2009/39، الجزائر، ص2. الموقع: www.mfdgi.gov.dz تاريخ

الإطلاع: 2015/11/11، 20:39.

95. Revue Française, *Comptabilité*, N 475, Avril 2014, P40-41.

96. <http://www.kantakji.com/fiqh/files/accountancy/d467.pdf>

97. www.enamaroc.com/t541-topic le 18/07/2014 à 23 :39 (ظاهرة التكتلات الاقتصادية)

98. www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=132389 le 18/07/2014 a 23:40 (تعريف التكتلات الاقتصادية وشروط الاندماج والتكتل)

99. www.tahasoft.com/books/296.doc le 18/07/2014 a 23:56 (ماجد اسماعيل، التكتلات الاقتصادية ودورها في التجارة الدولية)

100. Data.over-blog-kiwi.com/0/85/70/.../ob_d5F2dd_.doc le 19/07/2014 a 00:22 (التكامل الاقتصادي)

101. www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=137574 le 19/07/2014 a 00:37 (فلاح خلف الربيعي، التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية)

102. www.hrm-group.net/vb/showthread.php?t=69911 le 19/07/2014 a 02:34 (التكتلات الاقتصادية وظهور الشركات العالمية)

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
20	الحالات الممكنة لمجمع الشركات	01
21	المساهمة المباشرة	02
22	المساهمة غير المباشرة	03
22	مساهمة متعددة	04
23	مساهمة متبادلة	05
23	مساهمة دائرية	06
27	أنواع الاندماج	07
48	عناصر قائمة التدفقات النقدية بالطريقة المباشرة	08
49	عناصر قائمة التدفقات النقدية بالطريقة غير المباشرة	09
74	تقييم السيطرة المشتركة	10
80	التفاعل بين المعايير الخاصة بالتوحيد المحاسبي والإجراءات المتبعة في حالات السيطرة	11
85	خطوات حساب نسب الرقابة	12
94	العلاقة التي تربط الشركة الأم بالشركات الأخرى	13
143	مساهمة الشركات الأربعة	14
205	مساهمات مجمع صيدال	15

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
9 - 7	أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية في العالم	01
32	مصطلح الرقابة حسب القانون التجاري	02
73	أهم التعديلات المستحدثة من طرف المعيار IFRS 11	03
76-75	تقييم شروط الترتيبات التعاقدية	04
79-78	الخصائص الرئيسية لكل من IAS22 و IFRS3 (2004) و IFRS 3 (2008)	05
84	الأنواع المختلفة للرقابة	06
91	الأنواع المختلفة للتوحيد وطبيعة العلاقة	07
92	الميزانية الموحدة للمجموعة S2 + S1	08
93	الميزانية الموحدة للمجمع	09
94	ميزانية كل من الشركة M و F1 و F2	10
95	حساب نسب الفائدة	11
95	التوحيد الكلي للشركة F1	12
96	توحيد كلي لـ F2 في M	13
98	الحسابات الفردية لكل شركة	14
98	توزيع رأس المال	15
99	الميزانية الموحدة للمجموعة	16
101-100	ميزان المراجعة الموحد لسنة (ن-1) للمجمع	17
101	التدفقات الخاصة بـ A و B	18
102	إعداد ميزان المراجعة الموحد	19
110	مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي للإقرار المالي رقم 3	20
126 - 125	الطرق الأخرى الممكنة للتعديلات الاختيارية	21
134	ملخص للقياس اللاحق للأصول المالية	22
141	ميزانية كل من الشركة الأم والشركة (س)	23
142	توحيد الميزانية وفقا لطريقة التوحيد المكافئ	24
144	حسابات الشركات الأربعة	25
146	احتياطات الشركات الأربعة	26

147-146	حقوق الغير الخاصة بالشركات الأربعة	27
159	ميزانية الشركتين (م) و(س)	28
159	تحديد حقوق الأقلية	29
160	تحديد حصة المجموعة	30
187	الأصول المعنوية للوحدات	31
188	مباني الوحدات	32
188	أراضي الوحدات	33
189	تشبيات مادية أخرى للوحدات	34
189	الأصول في شكل امتيازات للوحدات	35
190	الأصول قيد الانجاز للوحدات	36
190	القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية للوحدات	37
191	ضريبة مؤجلة أصول للوحدات	38
191	تحليل الأصول الثابتة لكل الوحدات	39
193	تحليل المخزونات لكل الوحدات	40
194	تحليل الزبائن لكل الوحدات	41
195	تحليل المدينون الآخرون لكل الوحدات	42
195	تحليل الضرائب لكل الوحدات	43
196	تحليل الخزينة لكل الوحدات	44
198	تحليل النتيجة الصافية لكل الوحدات	45
199	تحليل حساب مرحل من جديد لكل الوحدات	46
200	تحليل القروض المالية لكل الوحدات	47
200	تحليل الضريبة المؤجلة لكل الوحدات	48
201	تحليل النتيجة الصافية لكل الوحدات	49
202	تحليل الموردون لكل الوحدات	50
203	تحليل الضرائب لكل الوحدات	51
204	تحليل الديون الأخرى لكل الوحدات	52
204	تحليل الديون الأخرى لكل الوحدات	53
210	طريقة حساب حقوق الأقلية	54

211	المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة التوحيد الكلي	55
218	مساهمات الشركات التابعة والشركات الأخرى	56
219	جدول يوضح طريقة حساب فارق التقييم	57
220	حساب فارق التوحيد	58

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

أ	المقدمة.....
54-2	الفصل الأول: الإطار النظري والحسابات الموحدة للمجموعة.....
3	المبحث الأول: التكتلات الاقتصادية.....
3	المطلب الأول: نشأة التكتلات الاقتصادية.....
4	المطلب الثاني: ماهية التكتلات الاقتصادية.....
5	الفرع الأول: مفهوم التكتل الاقتصادي.....
6	الفرع الثاني: أهداف التكتل.....
7	الفرع الثالث: أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم.....
9	المطلب الثالث: خصائص وأهداف التكتلات الاقتصادية.....
9	الفرع الأول: خصائص التكتلات الاقتصادية.....
10	الفرع الثاني: أهداف التكتل الاقتصادي.....
10	المطلب الرابع: دوافع والمراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي.....
10	الفرع الأول: دوافع التكتل الاقتصادي.....
11	الفرع الثاني: المراحل التي يمر بها التكتل الاقتصادي.....
13	المبحث الثاني: المجمعات مقارنة فكرية ومنهجية.....
13	المطلب الأول: مفهوم المجموعة.....
16	المطلب الثاني: الخصائص العامة للمجموعة إيجابياتها.....
16	الفرع الأول: الخصائص العامة للمجموعة.....
17	الفرع الثاني: إيجابيات إنشاء المجموعة.....
17	المطلب الثالث: دوافع انشاء المجموعة وبنيتها.....
17	الفرع الأول: دوافع إنشاء المجموعة.....
19	الفرع الثاني: البنية والارتباط القانوني للمجموعة.....

21	المطلب الرابع: أشكال المساهمات داخل المجموعة والمزايا الضريبية الممنوحة لها
21	الفرع الأول: الاعتراف بالمجموعة
21	الفرع الثاني: أشكال المساهمات داخل المجموعة
24	المبحث الثالث: الحسابات الموحدة
24	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن الحسابات الموحدة
25	المطلب الثاني: ماهية الحسابات الموحدة
25	الفرع الأول: تعريف الحسابات الموحدة
27	الفرع الثاني: الأشكال المتعارف عليها للاندماج
28	المطلب الثالث: الإطار القانوني لتوحيد الحسابات
29	المطلب الرابع: الأنواع المختلفة للرقابة
33	المبحث الرابع: عرض للقوائم المالية الموحدة
33	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول عناصر الميزانية
33	الفرع الأول: مفهوم الأصول
35	الفرع الثاني: تعريف الخصوم
36	المطلب الثاني: ماهية القوائم المالية، النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية
36	الفرع الأول: ماهية القوائم المالية
39	الفرع الثاني: ماهية النظام المحاسبي المالي
41	الفرع الثاني: ماهية المعايير المحاسبية الدولية
45	المطلب الثالث: القوائم المالية الموحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
50	المطلب الرابع: القوائم المالية الموحدة وفقا للنظام المحاسبي المالي
112-56	الفصل الثاني: إجراءات عملية توحيد حسابات الميزانية
57	المبحث الأول: عرض المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بتوحيد الحسابات
57	المطلب الأول: تعريف بعض المصطلحات
59	المطلب الثاني: المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالبيانات المالية الموحدة

59	الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم 27
61	الفرع الثاني: معيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS10
65	المطلب الثالث: المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 28
67	المطلب الرابع: معيار المحاسبة الدولية الخاصة بالمشروعات المشتركة
67	الفرع الأول: المعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 31
67	الفرع الأول: معيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS 11
82	المبحث الثاني: أساليب توحيد الحسابات
82	المطلب الأول: نسب الفائدة والرقابة
82	الفرع الأول: ماهية نسب الفائدة
83	الفرع الثاني: ماهية نسب الرقابة
85	المطلب الثاني: التوحيد الكلي
87	المطلب الثالث: التوحيد النسبي
87	المطلب الرابع: التوحيد المتكافئ
88	الفرع الأول: طريقة التوحيد المتكافئ
88	الفرع الثاني: الاندماج وفقا لطريقة توحيد المصالح
92	المبحث الثالث: تقنيات عملية التوحيد
92	المطلب الأول: توحيد الحسابات حسب المستويات
93	المطلب الثاني: توحيد الحسابات المباشر
97	المطلب الثالث: توحيد الحسابات حسب الأرصدة
100	المطلب الرابع: توحيد الحسابات حسب التدفقات
104	المبحث الرابع: الاختلافات البنينة لفارق الإدماج الأول حسب النظام المحاسبي المالي و IFRS3 ...
104	المطلب الأول: مفهوم فارق الإدماج الأول
104	الفرع الأول: مفهوم فارق التقييم
105	الفرع الثاني: مفهوم فارق الاقتناء

106	المطلب الثاني: طريقة تحديد فارق التقييم حسب متطلبات <i>IFRS3</i>
107	المطلب الثالث: طريقة تحديد فارق الاقتناء حسب متطلبات <i>IFRS3</i>
108	المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية لفارق الاقتناء
108	الفرع الأول: وفقا للمعايير المحاسبية الدولية
109	الفرع الثاني: ووفقا للنظام المحاسبي المالي
110	الفرع الثالث: التسجيل المحاسبي
114-177	الفصل الثالث: التعديلات والعمليات الخاصة بعملية توحيد حسابات الميزانية وفق متطلبات معايير الاقرار المالية الحديثة
115	المبحث الأول: التعديلات على الميزانية لعملية توحيد الحسابات
115	المطلب الأول: ماهية التعديلات المحاسبية لعملية توحيد الحسابات
117	المطلب الثاني: التعديلات الإجبارية
117	الفرع الأول: ماهية تعديلات التجانس
118	الفرع الثاني: تعديلات التجانس
121	الفرع الثالث: تعديلات ذات طابع ضريبي
124	المطلب الثالث: التعديلات الاختيارية
126	المطلب الرابع: تعديلات التقييم
126	الفرع الأول: الأصول الثابتة عدى الأصول المالية
131	الفرع الثاني: عمليات الإيجار التمويلي
132	الفرع الثالث: الأدوات المالية
135	الفرع الرابع: تحويل حسابات الشركات الأجنبية
138	المبحث الثاني: تعديلات الميزانية الناتجة عن أول عملية توحيد
138	المطلب الأول: إدخال شركات جديدة في نطاق التوحيد
140	المطلب الثاني: شراء (الاستحواذ على) شركة أجنبية
141	المطلب الثالث: إدراج في نطاق التوحيد شركة تم انشاؤها سابقا من قبل المجموعة

143	المطلب الرابع: اقتناء مجموعة فرعية
149	المبحث الثالث: عمليات التوحيد
149	المطلب الأول: حذف الحسابات المتبادلة داخل المجموعة
150	الفرع الأول: حذف العمليات (الحسابات) الداخلية الخاصة بالميزانية
151	الفرع الثاني: حذف الحسابات الداخلية
154	المطلب الثاني: معالجة فارق الإدماج الأول
155	الفرع الأول: المعالجة المحاسبية لفارق التقييم
156	الفرع الثاني: معالجة فارق الاقتناء
158	المطلب الثالث: معالجة سندات المساهمة واقتسام الأموال الخاصة
158	الفرع الأول: الشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد الكلي والنسبي
160	الفرع الثاني: الشركات الموحدة وفقا لطريقة التوحيد المكافئ
161	المطلب الرابع: تغيير في نسب الفائدة ومحيط التوحيد
164	المبحث الرابع: تدقيق وجباية الحسابات الموحدة للميزانية
164	المطلب الأول: تدقيق الحسابات الموحدة
169	المطلب الثاني: خلق نظام ضريبي للمجموعة
171	المطلب الثالث: التحليل المالي والتفسير للحسابات الموحدة
171	الفرع الأول: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 27
172	الفرع الثاني: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 28
173	الفرع الثالث: وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 31
173	الفرع الرابع: وفقا لمعيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS 3
174	المطلب الرابع: الافصاح المحاسبي للحسابات الموحدة
174	الفرع الأول: الافصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم IAS 27
174	الفرع الثاني: الافصاح المحاسبي وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 28
176	الفرع الثالث: الافصاح المحاسبي وفقا للمعيار التقارير المالية الدولي رقم IFRS 3

224-179.....	الفصل الرابع: توحيد حسابات مجمع صيدال
180	المبحث الأول: تعريف مجمع صيدال
180	المطلب الأول: نبذة تاريخية عن مجمع صيدال
181	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
183	المطلب الثالث: الفروع والمساهمات الخاصة بمجمع صيدال
184	المطلب الرابع: سياسة الشراكة في مجمع صيدال
186	المبحث الثاني: دراسة عناصر ميزانية الشركة الأم
186	المطلب الأول: دراسة الأصول الثابتة للميزانية الموحدة للوحدات
193	المطلب الثاني: دراسة الأصول المتداولة للميزانية الموحدة للوحدات
198	المطلب الثالث: دراسة الأموال الخاصة للميزانية الموحدة للوحدات
200	المطلب الرابع: دراسة الديون للميزانية الموحدة للوحدات
205	المبحث الثالث: التوحيد الكلي لمجمع صيدال
205	المطلب الأول: التعديلات على حسابات الأصول
207	المطلب الثاني: التعديلات على حسابات الخصوم
212	المطلب الثالث: توحيد عناصر الأصول
215	المطلب الرابع: توحيد عناصر الخصوم
218	المبحث الرابع: التوحيد المكافئ (حقوق الملكية) لمجمع صيدال
218	المطلب الأول: فارق التقييم
219	المطلب الثاني: فارق التوحيد
221	المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية وفقا لطريقة حقوق الملكية
221	المطلب الرابع: ميزانية المجموعة وفقا لطريقة حقوق الملكية
226	الخاتمة
226	اختبار صحة الفرضيات
227	النتائج

229	آفاق الدراسة
231	الملاحق
281	المصادر والمراجع
289	قائمة الأشكال
290	قائمة الجداول

فهرس المختصرات

فهرس المختصرات

AAA	AMERICAN ACCOUNTING ASSOCIATION
AICPA	AMERICAN INSTISUTE OF CERTIFIED PUBLIC ACCOUNTANTS
FASB	FINANCIAL ACCOUNTING STANDARD BOARD
IAS	INTERNATIONAL ACCOUNTING STANDARD
IASB	INTERNATINAL ACCOUNTING STANDARD BOARD
IASC	INTRNATIONAL ACCOUNTING STANDARD COMMITTEE
IFAC	INTERNATIONAL FEDERATION OF ACCOUNTING
IFRS	INTERNATIONAL FINACIAL REPORTING STANDARD
PCN	PLAN COMPTABLE NATIONAL
SCF	SYSTEME COMPTABLE FINANCIER

المخلص

المخلص

تتناول هذه الدراسة إشكالية مدى تحكم المجمعات الاقتصادية في الجزائر في أسس وقواعد إعداد القوائم المالية المدمجة وفق معايير الإبلاغ المالي الحديثة ومدى استجابة النظام المحاسبي المالي لهذه التغيرات، لما تكتسبه هذه القوائم المدمجة من أهمية في إعطاء الصورة الصادقة، ولأجل معرفة الأثر الميداني لهذه الدراسة قمنا بتطبيق أدوات وأساليب التحليل المالي على القوائم المالية لمؤسسة صيدال الأم. ويهدف هذا الموضوع من خلال المنهج الوصفي والتحليلي المتبع إلى محاولة التعرف على كيفية إعداد القوائم المالية المدمجة وأهم المشاكل التي تواجه معدي هذه القوائم ومدى الإحاطة بالمعايير الإبلاغ المالي الحديثة المتعلقة بالتجميع وأثر ذلك على النظام المحاسبي المالي فيما يخص التجميع معلومات حول الأداء وتغيرات الوضعية المالية. وقد اظهرت الدراسة تحكم مجمع صيدال في إنتاج قوائم مالية مدمجة في قواعد التجميع لكنها لم ترق الى مستوى ومتطلبات واجراءات معايير الإبلاغ المالي الحديثة. الكلمات الدالة: قوائم مالية مدمجة، معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS، النظام المحاسبي المالي، توحيد حسابات الميزانية.

résumé

La problématique de cette étude étant de définir et de suivre le cheminement méthodologique des groupes économiques algériens dans l'élaboration des états financiers consolidés et ceci selon les principes et règles définis par les normes financières internationales d'une part et d'approcher d'autre part l'adaptabilité du système comptable financier aux différents changements imposés par les nouvelles règles et ainsi maîtriser l'élaboration des états financiers consolidés et confirmer l'importance de ces derniers à travers l'information financière dégagée et ainsi refléter en toute objectivité et transparence la situation du groupe en l'occurrence le groupe –SAIDAL- choisi pour notre étude de cas.

Selon telle ou telle méthode de recherche scientifique suivi dans notre travail notre objectif de définir la façon d'élaboration des états financiers consolidés, de poser les problèmes auxquels sont confrontés les analystes financiers et comptables et de dégager une plate forme pour l'évaluation et la prise de décision dans le groupe.

Mots clés : Etats financiers consolidés, les normes internationales d'information financière IFRS, système comptable financier, consolidation des comptes de bilan.

تم بحمد الله